دراسات في

تاريخ افريقيا الحديث

دكتور
محمد محمود السروجي
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر كلية الاداب
جامعة الأسكندرية

دار الثقافة العلمية

دراسات في

تاريخ افريقيا الحديث

الدراسات الأفريقية

مقدمة عامة

قارة أفريقيا قارة قديمة ذات حضارة موغلة في القدم، فقد صنعت شعوبها حضارتها الخاصة منذ آلاف السنين، ولا سيما في الجزء الشمالي الشرقي منها، حيث نشأت الحضارة المصرية القديمة في وادي النيل، وهي من أقدم حضارات العالم.

فقد عرف المصريون منذ فجر التاريخ نظم الحكم والنظم الاقتصادية. فمارسوا الزراعة واستخدام الأحجار في البناء واستخراج المعادن. وتكونت في هذا الجزء مملكتان: إحداهما في مصر العليا والأخرى في مصر السفلى واستطاعت الأولى أن تكون وحدة مع مملكة الشمال وذلك قبل الميلاد بآلاف السنين.

وقد تطورت هذه المملكة، ومرت بفترات تاريخية ثلاث حسب تقسيم المؤرخين هي: الدولة القديمة، والدولة الوسطى، والدولة الحديثة، وحكمتها خلال تلك الفترات ثلاثون أسرة.

كان لمصر القديمة صلات وثيقة بأفريقيا مثل الحبشة والبلدان الأخرى المجاورة من ناحية الجنوب، ودخلت في علاقات تجارية معها، وأخذت تأثيرات الحضارة المصرية القديمة تتغلغل في قلب القارة الأفريقية.

وإذا كانت المناطق الواقعة في شمال أفريقيا والمطلة على البحر المتوسط قد عرف عن تاريخها القديم الشيء الكثير، فإن أقاليم جنوب الصحراء الكبرى لم يعرف عنها إلا النذر اليسير. فقد أثبتت الكشوف الأثرية بوجود حضارة عريقة في الاقاليم المجاورة لبحيرة تشاد، وفي نيجيريا الشمالية. وكذلك المناطق المحصورة بين نهري السنغال والنيجر، وفي أفريقيا الاستوائية ظهرت حضارة في منطقة البحيرات، والكنغو وأواسط تنجانيقا.

من هذا يتضح أن الشعوب الأفريقية قد بلغت في العصور القديمة مرحلة متقدمة نسبيا من الحضارة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

وعندما ظهرت الدعوة الإسلامية في شبه الجزيرة العربية، وبدأت حركة الفتوح الإسلامية، فتح العرب مصر في القرن السابع الميلادي (٦٤١)، وامتدت الفتوحات العربية الإسلامية لتضم شمال أفريقيا في القرن الثامن الميلادي. ونتيجة لذلك اصطبغت شعوب تلك البلاد بالصبغة العربية في الفترة فيما بين القرنين السابع والحادي عشر.

وقد اتجه الفتح العربي في القرنين السابع والثامن إلى سواحل كينيا ومنطقة شرق أفريقية. كما امتد إلى شرقي السودان في القرن الثالث عشر، ومنه إلى اقليم تشاد في القرن الخامس عشر. وقد خضعت كل تلك البلاد للخلافة العباسية، ولكنها لم تلبث أن استقلت عنها.

وفي أوائل القرن السادس عشر (١٥١٧) غزا العثمانيون مصر، وامتد سلطانهم إلى ليبيا وتونس والجزائر، فخضع لحكمهم كل شمال أفريقيا فيما عدا مراكش (المغرب)

وعندما بدأ العثمانيون يسيطرون على البحر الأحمر ويضيقون الخناق على اثيوبيا (الحبشة)، استنجدت اثيوبيا بالبرتغاليين الذين بدأوا يتوغلون في البحر الأحمر بعد أن امتد نفوذهم إلى الهند، فقدموا لهم يد المساعدة لإبعاد خطر العثمانيون عنهم. ولكن الاثيوبيون ضاقوا ذرعا بالبرتغاليين الذين أرادوا فرض الديانة المسيحية الكاثوليكية عليهم. ولما كان سكان أثيوبيا يتمسكون بالمسيحية على المذهب الأرثوذكسي وهو مذهب الكنيسة الشرقية، فقد ثاروا ضدهم وتخلصوا من سيطرتهم، وأثروا العزلة عن العالم، وكان هذا من أسباب تأخرها وتخلفها.

وعندما بدأ الضعف يدب في كيان الدولة العثمانية، نشأت ما يسمى بالمسألة الشرقية، وهي محاولة الدولة الأوربية الكبرى تقسيم ممتلكات تلك

الدولة فيما بينها. واستمرت هذه المحاولات طوال القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، حيث قسم ما بقى من ممتلكات تلك الدولة فيما بين انجلترا وفرنسا.

وفي أواخر القرن الخامس عشر (١٤٩٧ - ١٤٩٩) نجح البرتغاليون على يد فاسكو دي جاما من الدوران حول أفريقيا والوصول إلى الهند، واحتلت البرتغال كينيا وأنجولا وموزمبيق في جنوب أفريقيا ودخلت في ميدان الاستعمار دول أخرى قبل هولندا وبليجكا وبريطانيا وفرنسا، كل تسعى إلى الاستحواذ على أكبر قدر من أزاخي القارة، يدفعها إلى ذلك السيطرة على المواد الخام الأولية اللازمة للصناعة من جهة، من جهة أخرى تعتبر تلك المستعمرات أسواقا لتصريف منتجات تلك الدول الصناعية.

وقد عانت الشعوب الأفريقية من الاستعمار الأوروبي حوالي أربعة قرون، ذاقت خلالها مرارة الجزع والمعاملة الوحشية ولا سيما تجارة الرقيق التي ابتليت بها القارة الأفريقية، فنظرا لحاجة العالم الجديد للأيدي العاملة في الزراعة، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، فنشطت تلك التجارة الشائنة نشاطا كبيرا. فكان يستخدم تجار الرقيق من الأوربيين أعوانا لهم من الأفارقة، ويزودونهم بالأسلحة، لمهاجمة القرى الأفريقية الآمنة وخطف الرجال والنساء من الشباب القادر على العمل والإنتاج، ويضعونهم في زرائب، توطئة لارسالهم إلى المواني في شرق وغرب أفريقيا وهم مكبلين بالسلاسل والأغلال سالكين بهم الغابات الكثيفة للوصول إلى تلك المواني.

وفي عملية النقل هذه يموت عدد كبير من الأرقاء من كثرة الإجهاد وقلة الزاد.

ثم يشحنون في مراكب كالحيوانات ليعبروا بهم المحيطات، وكان يموت منهم أعداد كبيرة لتفشي الأمراض فيهم من تكدسهم فوق بعض، إلى الحد الذي قدر فيه الخبراء بأن كل خمسة ارقاء يصل منهم واحد إلى القارة

الامريكية ويموت الآخرون وهذه الخسارة في عدد الأموات تطلبت من تجار الرقيق زيادة اعداد الارقاء لمواجهة الطلب عليهم. وقدر عدد الارقاء الذين يجلبون من القارة الأفريقية بـ ٣٠٠,٠٠٠ رقيق سنويا. وكانت هذه التجارة تدر أرباحا فاحشة، مما دفعهم إلى استنزاف الشباب الأفريقي، بحيث ان عدد سكان أفريقيا لم يزد مثل سكان القارات الأخرى.

وترتب على عملية استنزاف القوى البشرية الأفريقية أن اضمحلت الدول الأفريقية لحرمانها من القوة المنتجة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فاستخدام بعض الأفارقة لاقتناص زملائهم وبيعهم كرقيق، ان أوجد جزازات وضغائن بن القبائل لأفارقة مازالت تعاني منه القارة حتى الآن في صورة الحروب الأهلية المدمرة.

ومن ناحية أخرى تقسيم القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية، نجد أن مؤتمر برلين سنة ١٨٨٥ قد نظم عملية الاستعمار، حتى لا تحدث حروب بينها بهذا الخصوص. ونجد أن كلا من انجلترا وفرنسا تسابقت حول تقسيم القارة الأفريقية إلى نصفين، فحرصت إنجلترا أن تقطع مستعمراتها القارة من الشمال إلى الجنوب، فهي تحتل مصر والسودان وأوغندة وصولا إلى جنوب أفريقيا، بينما رأت فرنسا ان تقطع مستعمراتها القارة من الغرب إلى الشرق. وقد ظلت البلاد الأفريقية ترزح تحت نير الاستعمار والاستعباد إلى أن تحقق لمعظمها الاستقلال عن محتليها في الستينات من القرن العشرين، ولكنها ظلت مرتبطة اقتصاديا بالدول المحتلة لصالح اقتصاد تلك الدول، ومعنى هذا أن الاستقلال السياسي دون الاستقلال الاقتصادي يعد استقلالا ناقصا.

بعد هذه المقدمة الموجزة، سوف تقتصر دراستنا للقارة الأفريقية على دولتين فقط هما: السودان واثيوبيا (الحبشة) لما لهاتين الدولتين من أهمية كبيرة بالنسبة لمصر.

فيربطنا بالسودان نهر النيل العظيم، مصدر الحياة للبلدين، كذلك صلة الدم والنسب بين الشعبين المصري والسوداني، والمصالح المشتركة، والأمن المشترك أيضا، فالسودان يمثل العمق العسكري لمصر من ناحية الجنوب، وتمثل مصر العمق الفكري للسودان من ناحية الشمال. كما أن التكامل الاقتصادي بين البلدين يمثل حجر الزاوية فيما نتطلع إليه من قيام سوق عربية مشتركة.

أما عن اثيوبيا (الحبشة) فيربطنا بها نهر النيل، بل أن مياه الفيضان التي تأتينا من هضبة الحبشة تمثل حوالي ٨٠% مما يصل إلى مصر من مياه النيل. كما أنها تمثل إحدى دول حوض النيل المشتركة معنا في العمل على تنمية موارد مياه النيل لما فيه من مصلحة الدولتين، ومصلحة دول حوض النيل الأخرى.

ولقد أدرك والي مصر محمد على هذه الحقيقة، فعمل على فتح السودان وضمه إلى مصر، فظهرت في العشرينات من القرن التاسع عشر دولة كبرى في وادي النيل تشمل مصر والسودان. وتمتد حدودها من البحر المتوسط شمالا إلى منطقة أعالي النيل جنوبا. وقد وجد السودان عناية من خلفاء محمد علي، ولا سيما سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) والخديو اسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩). وكان توسع اسماعيل في منطقة منابع النيل كبيرا، وتطلبت الأوضاع الأمنية ضم معظم سواحل البحر الأحمر الغربية إلى حدود الدولة الجديدة بما فيها سواحل الصومال.

وترتب على هذا التوسع أن أصبحت ممتلكات مصر في السودان تشترك مع اثيوبيا في الحدود. وكان طبيعيا أن تنظر اثيوبيا إلى تقدم النفوذ المصري ناحية الجنوب بعين القلق، وخصوصا بعد أن أحاطت تلك الممتلكات باثيوبيا من كل جانب.

لم تنظر اثيوبيا بعين الارتياح إلى توحيد أجزاء السودان في ظل الوحدة الجديدة، ولا لما تقوم به مصر من تأمين حدودها وتعزيز قواتها، تدعيما لحركة الإصلاح والعمران، وتمكينها لها من إدارة شئونها على أسس إدارية سليمة، فتأزمت العلاقات بين البلدين. وهذا ما سنتعرض له في هذا الكتاب.

وقد قسمت هذا الكتاب إلى بابين: الباب الأول ويشمل دراسة للسودان وعلاقته بمصر، والباب الثاني يتناول الحديث عن اثيوبيا (الحبشة) وعلاقتها بمصر سلما وحربا.

الباب الأول

الفصل الأول : من فتح السودان عام ١٨٢٠ إلى صدور فرمان ١٨٤١

الفصل الثانى: السودان من فرمان ١٨٤١ إلى الفرمان الشامل ١٨٧٣

الفصل الثالث: الفتوحات المصرية وحركة الكشوف الجغرافية

الفصل الرابع : مكافحة تجارة الرقيق

الفصل الخامس: الثورة المهدية وإخلاء السودان وإعادة فتحه

الفصل الاول

من فتح السودان عام ١٨٢٠ إلى صدور فرمان ١٨٤١

إن دراسة تاريخ العالم العربي في العصر الحديث لعلى درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للباحث الذي يريد أن يتفهم مشكلات تلك المنطقة من النواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

وتتناول دراستنا للعلاقات المصرية السودانية في القرن التاسع عشر والعشرين موضوعات عن الأسس الجوهرية التي قامت عليها تلك العلاقات بعيدة عن التفصيلات الكثيرة التي قد تخرج الموضوع عن الهدف الذي رمينا اليه من دراستنا لتاريخ هذا القرن .

بعد أن استقر الحكم لمحمد على في مصر ، وبعد نجاحة في القضاء على الثورة الوهابية وسيطرته على شبة الجزيرة العربية ، بدأ التفكير في فتح السودان وكان الدافع لهذا التفكير أسباب متعددة ، منها : حاجة مصر إلي المال اللازم لتنفيذ المشروعات الواسعة ، وخصوصا بعد أن تكبدت مصر أموالا طائلة في الحرب الوهابية ، إرضاء للباب العالي وتأمينا لمركزه . فالسودان بموارده الوفيرة ، وثرواته الكثيرة يستطيع أن يساهم مساهمة فعالة في تكوين دولة قوية تحقق لمحمد علي ما يصبو إليه من سلطة ونفوذ .

زد على ذلك تفكير محمد على في تكوين جيش مصر الحديث ، والسودان - كما كان يعتقد - موردا صالحا للرجال الأشداء الذين يمكن الإعتماد عليهم في تكوين هذا الجيش الجديد .

كذلك اذا نظرنا إلى الأوضاع التى كانت سائدة في السودان في ذلك الوقت نجد أنها كانت مشجعة على القيام بحركة الضم ، فالسودان كان نهبا بين قبائل العربان التي انتزعت السلطة من أيدى حكامه الشرعيين ، فمحمد على وجد أن مصر أحق بتوحيد هذه البلاد تحت سيطرتها من هذه القبائل الغاصبة . فقيامه اذن بهذا العمل لا يعد اغتصابا لتلك البلاد ، بل يعتبر بالنسبة لها عملا ينطوي على صيانة لأمنها وسلامتها ، وتخليصا لها من أيدى تلك الفئة الباغية من العربان .

هذا فضلا عن ان السودان كان موئلا ومأوى للمماليك الذين فروا من وجه محمد علي بعد مذبحة القلعة . فوجودهم على حدود مصر الجنوبية يمثل خطرا على مصر . فالحكمة في المبادرة بالتخلص من هؤلاء المماليك قبل أن يشتد عودهم وقبل أن يتمكنوا من ضم العناصر المناوئة لمصر في السودان الى صفوفهم .

وإلى جانب هذا فهناك سبب آخر دعا محمد على إلى التفكير الجدى في غزو السودان ألا وهو ضمان مياه النيل ، فمصر كبلد زراعى تقع على مصب النيل يهمها أن تضمن وصول مياهه اليها بالقدر الكافي لحاجتها المتزايدة إلى هذه المياه ، وهذا الضمان لا يتأتى في نظر محمد على إلا بالاستيلاء على منابع النيل ، وتكوين دولة موحدة تسيطر على الجزء الاكبر من مجرى النيل ، وتخضع للسيادة المصرية . ولم يكن خوف مصر على مياه النيل قائما على غير سند من الواقع ، بل أن الحبشة قد هددت مرارا كثيرة سواء كان ذلك في الأزمة الحديثة أو القديمة بقطع مياه النيل عن مصر كلما تأزمت الأمور بين الدولتين .

إذن كانت الظروف التي أحاطت بمصر في ذلك الوقت قد دفعتها إلى القيام بحركة الفتح هذه تأمينا لسلامتها ، وبسطا لنفوذها على هذه البلاد الواسعة ذات الموارد الغنية .

ولما استكمل محمد على استعداداته العسكرية استأذن من الباب العالي في السماح له بفتح السودان تحت السيادة العثمانية ، فلم يمانع السلطان محمود الثاني فى أجابة هذا الطلب .

وفي حوالى منتصف عام ١٨٢٠ تحركت الحملة صوب الجنوب عن طريق النيل وكانت تتألف من جيشين أحدهما يقرب من الستة آلاف جندى تحت قيادة اسماعيل باشا بن محمد على ، والاخر يتكون من حوالي أربعة آلاف جندى ويقوده محمد بك الدفتر دار صهر محمد على . وقد تعاون الجيشان في فتح السودان والقضاء على المقاومة التى واجهتهما .

ويمكننا القول بأن قوات محمد على لم تلق في حقيقة الأمر . أثناء زحفها . عدوا أشد ضراوة وفتكا من أمراض الحمي المنتشرة في تلك المناطق ، إذ تقدر الخسائر التي منيت بها هذه القوات نتيجة لتلك الأمراض بأضعاف ما فقدته في ميادين القتال .

وقد استطاعت القوات المصرية فتح دنقلة وبربر وكردفان وكسله وسنار وفازوغلى ، وأن تقيم فيها حكما مستتب الأركان ، فقسمت البلاد بعد فترة من الزمن الى سبع مديريات هي : دنقلة وبربر والخرطوم (بعد إنشائها لتكون عاصمة للسودان) وكردفان وكسله وسنار وفازوغلي . على أن يتولى الحكم في السودان حاكم يدعى بحكمدار السودان ويتولى السلطتين العسكرية والمدنية ويخضع لديوان (وزارة) الداخلية بالقاهرة .

ويهمنا في هذا المقام أن نشير إلى نقطة هامة توضح لنا مدى نفوذ مصر في السودان . وقد أشرنا من قبل إلى موافقة السلطان محمود الثاني على فتح السودان على أن يتم ذلك في ظل السيادة العثمانية . وتوكيدا لتلك السيادة نجد ان الباب العالي يصدر أمرا فى سنة ١٨٢٢ بتعيين اسماعيل باشا نجل محمد على وقائد الحملة حكمدارا للسودان . ولكن محمد على كان يرى عدم إخضاع السودان للحكم العثماني المباشر ، بل يجب أن يكون لمصر السلطة المباشرة في إدارته ، وأن هذا الإجراء لن يتعارض مع مبدأ السيادة العثمانية ، لأن مصر ولاية عثمانية تابعة للباب العالي ، وأن ملحقات مصر في السودان تخضع أيضا بالتبعية للسيادة العثمانية ، فتنفيذاً لتلك السياسة وجد محمد على أن من مصلحته عدم تنفيذ هذا الأمر السلطاني مباشرة ، وفضل أن يصدر أمرا آخر من جانبه بتولية ابنه اسماعيل حكمدارية السودان ، أى أنه قد حرص على أن يكون تعيين حكمدار السودان بأمر من لدن والى مصر مباشرة وأن يصبح هذا تقليدا في المستقبل في تعيين الحكمدارين .

ويبدو أن الدولة العثمانية قد اكتفت في توكيد سيادتها على السودان على إصدار هذا الفرمان الخاص بتعيين اسماعيل باشا نجل محمد على أول حكمدار للسودان عام ١٨٢٢ ، تاركة هذا الأمر بعد ذلك لمحمد على وخلفائه من بعد ، وبذلك أصبحت مصر صاحبة النفوذ المباشر على السودان . بينما ظلت السيادة العليا على مصر والسودان في يد الدولة العثمانية في حدود الفرمانات التي حصلت عليها مصر في عهدي محمد على والخديوى اسماعيل .

وقد اهتم محمد على أثناء ولايته على مصر أن يكون من مصر والسودان ولاية واحدة خاضعة لحكمه ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية بذلت مصر الكثير من التضحيات لتعمير السودان ورفع مستواه واقرار الامن والسلام في بلاد لم تكن تعرف الأمن أو الاستقرار .

وترتب على حركة الفتح هذه أن بدأت أنظار أوروبا تتجه إلى هذه المنطقة من أفريقيا التي لم تكن تعرف عنها شيئا من قبل . وشجع استقرار الأمن العلماء والباحثين على القيام بكشوفهم الجغرافية في تلك البقاع . هذابالاضافة إلى ما كانوا يلقونه من تعضيد محمد على ومن مساعدته وحمايته لمواصلة أعمالهم الكشفية .

ولم يقتصر اهتمام محمد على على مجرد تشجيع الحركات الكشفية فحسب ، بل لقد بعث بثلاث حملات كشفية مصرية للوصول إلى منابع النيل : الاولى في أواخر سنة ١٨٣٩ تحت قيادة البكباشي سليم بك قبطان وكانت تتكون من ٤٠٠ جندي وثمانى سفن حربية ، وقد وصلت هذه الحملة إلى منطقة جنوبى الخرطوم ، ثم صعدت في نهر السوباط إلى مسافة طويلة ، وعادت بعد ذلك إلى الخرطوم ، وقدمت تقريرا عن أعمالها إلى والى مصر .

أما الحملة الثانية فقد غادرت الخرطوم فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٠ تحت قيادة البكباشي سليم قبطان أيضا ، وصعدت في النيل إلى أن وصلت إلى جزيرة جونكر على النيل الأبيض وتقع على خط عرض خمسة شمالا ، وتبعد عن الخرطوم بحوالي ١٠٨٠ ميلا جنوباً وتعتبر هذه النقطة أقصى ما وصلت إليه حركة الكشوف الجغرافية في عهد محمد على .

وقام بالحملة الثالثة أيضا البكباشي سليم قبطان في أواخر سبتمبر سنة ١٨٤١ ولكن جهوده لم تتجاوز الحد الذى وصل اليه في حملته السابقة .

ومما يجدر الاشارة اليه أن هذه الحملات الكشفية تعتبر من الاعمال المجيدة التي قام بها الجنود المصريون في جنوب الوادي ، فهم بهذه الاعمال الخالدة قد فتحوا الطريق أمام الحركات الكشفية الاوربية التى تمت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، والتى كان لها الفضل في كشف مجاهل أفريقية والوصول إلى منابع النيل . فالمصريون من هذه الناحية يعتبرون الرواد الاوائل لحركة الكشف الجغرافي لأواسط أفريقيا .

وعندما قام النزاع بين محمد على والباب العالى في عامى ٣١ - ١٨٣٢ وتمكنت قوات محمد على من انتزاع الشام من قبضة العثمانيين أصبحت مصر تسيطر على كل المناطق العربية تقريبا التى كانت خاضعة للحكم العثماني وهي شبة الجزيرة العربية والشام والسودان . وأصبح السودان في ذلك الوقت يكون جزءا هاما من الامبراطورية العربية .

وفي الفترة التي أعقبت حرب الشام الاولى (٣١ - ١٨٣٢) إلى قيام حرب الشام الثانية سنة ١٨٣٩ أخذ محمد على يدعم النفوذ المصري بالسودان بكل الوسائل ، فزار السودان سنة ٣٨ - ١٨٣٩ ليقف بنفسه على سير الأمور فيه ولمحاولة تذليل ما يعترض حكامه من عقبات .

وكان قيام حرب الشام الثانية بداية النهاية لأطماع محمد على في ممتلكات الدولة العثمانية . فنحن نعرف أن ساسة انجلترا في ذلك الوقت كانوا يعتنقون سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، لما في ذلك

من تحقيق لمصلحة بلادهم ، ولبقاء التوازن الدولي على ما هو عليه فإثارة المسألة الشرقيه من جديد لن يكون في صالح انجلترا وفرنسا على وجه الخصوص .. فمحمد على في نظر انجلترا لا يخرج عن كونه وال ثائر يعمل على تقويض سياستها في المحافظة على كيان الدولة العثمانية فلا بد من قهره ووضع حد لأطماعه . ولهذا تتفق إرادة الدول الاوروبية المعنية بالأمر وهي انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا والدولة العثمانية في اتفاقية لندن التي عقدت في ١٥ مايو سنة ١٨٤٠ على تسوية المسألة المصرية بما يتفق مع مصلحتها أولا ومصلحة الباب العالى ثانيا .

وقد اضطر محمد على مرغما إلى قبول هذه التسوية التى منحته ولاية مصر وراثية فى أفراد أسرته من بعده ، بناء على توصية الدول الاربع الكبري انجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا ، وذلك بعد أن تخلت فرنسا عن مساندته فى اللحظة الأخيرة .

الوضع الدولى لمصر

كانت مصر منذ الفتح العثماني لها عام ١٥١٧ تعتبر ولاية عثمانية شأنها في ذلك شأن الولايات العثمانية الاخرى ويمثل سلطة السلطان العثماني فيها وال تعينه الدولة العثمانية وتعزله كما تشاء وأني شاءت ، وعلى أى حال فمدة الوالى العثمانى لم تكن تتجاوز الثلاث سنوات إلا نادراً .

واستمر هذا الوضع قائما في مصر إلى وليها محمد على فأدرك حرج موقفه ، وعلم بأن بقاءه في حكم مصر يتوقف إلى حد كبير على رضاء

الباب العالى عنه وأن هذا الرضاء ثمنه غال . فإذا أراد لنفسه البقاء فعليه أن يقدم مافي استطاعته من تضحيات لكسب ثقة السلطان العثماني حتى ولو كانت هذه التضحيات على حساب مصلحة مصر .

ولكن هذه التضحيات ليست وحدها بكافية لتأمين مخاوف محمد على ، فعليه أن يكون لنفسه قوة حربية كبيرة يخشى بأسها ، وترغم الباب العالى على التفكير عدة مرات قبل أن يقدم على عزله ، وقد منحت الحرب الوهابية وحرب الموره محمد على فرصة ذهبية مكنته من زيادة قوته الحربية زيادة كبيرة دون أن يثير بذلك مخاوف الباب العالى .

وعندما تأزمت الأمور بين محمد على والسلطان وأنتصرت قوات مصر على قوات الدولة العثمانية في حرب الشام الاولى والثانية بدأ التدخل الاوربى تحت ستار إعادة السلم في الشرق . وأخذت الدول الاربع الكبرى انجلترا والنمسا وبروسيا وروسيا ، بالإضافة إلى الدولة العثمانية تضع خطوط التسوية في اتفاقية لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ ، تلك الاتفاقية التي ستكون الأساس في تنظيم العلاقات المصرية العثمانية والتى سيتضمنها فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ (٢١ ذي القعدة سنة ١٢٥٦) .

ونظراً لأهمية هذا الفرمان رأينا نقلة بنصه ليسهل علينا نقده وتحليله : {انظر ملحق (١)}

وإذا ما حاولنا أن نحلل مضمون هذا الفرمان نلاحظ أولا أن الدول الاوربية المعينة بالأمر قد نجحت إلى حد بعيد في تنفيذ سياستها تجاه منطقة الشرق الأدنى بالشكل الذى ترتضيه والذى يحقق لها أهدافها

ومصالحها . فقد رأت تلك الدول وعلى رأسها انجلترا أن تحول بين محمد على وبين الاستقلال عن الدولة العثمانية تجنبا لإثارة المسألة الشرقية وفتح باب تقسيم الممتلكات العثمانية على مصراعية .

وفي الوقت نفسه يجب ألا تخضع مصر للحكم العثماني المباشر، فمحمد على قد استطاع إيجاد نظام حكم مستقر، وأن يدخل الحضارة الغربية في مصر، وأن يستعين بالفنيين الغربيين في مختلف مرافق الدولة. كما أن وجود محمد على في مصر فيه تأمين لمصالح الرعايا الغربيين ، وتشجيع لهم على ممارسة نشاطهم في يسر وسهولة . ولكن يجب ألا يمنح محمد على من السلطة ما تمكنه من الخروج عن طاعة الباب العالي ومحاولة إثارة المسألة الشرقية من جديد . ولهذا وضعت القيود الجديدة أمامه ، تلك القيود التي تتمثل في النقط الاتية :

أ ـ رغم أن ولاية مصر ظلت وراثية في أسرة محمد على إلا أن الباب العالي قد أحتفظ لنفسه طبقاً لما جاء بالفرمان السابق بحق اختيار من يخلف محمد على من ذريته . وهذا الشرط قد منح الباب العالي فرصة التدخل لاختيار من يشاء تبعا لأهوائه ورغباته .

ب ـ حرص الباب العالى على ألا يكون لهذا الامتياز الذى منحه لمحمد على بشأن وراثة حكم مصر أثر في رفع شأن محمد على أو تلقيبه بلقب يميزه عن سائر وزراء الدولة العثمانية .

جـ ـ أما عن الضرائب فقد طلب الباب العالى أن يكون من حق الدولة العثمانية ربع إيراد ولاية مصر من الضرائب المختلفة . وهذه النسبة

كبيرة بطبيعة الحال ، وتحول بين محمد على وبين التفكير في استخدام القوة مرة ثانية ضد الباب العالى .

د - كما اشترط الباب العالي ان تكون العملة المضروبة في مصر باسمه ، وأن تتفق مع عملة الدولة العثمانية في العيار والحجم والشكل ، وفي هذا العمل احتفاظ للدولة العثمانية بمظهر السيادة التى كانت تحرص على توكيده في ذلك الوقت بمختلف السبل .

هـ - كذلك نص هذا الفرمان على أن قوات مصر العسكرية تعتبر جزءا من القوات العثمانية فليست لها شخصية مميزة تميزها عن سائر قوات الدولة . كما نص أيضا على أن تكون ملابس الجنود وعلامات الرتب العسكرية والأعلام واحدة ، وبألا تتعد هذه القوات ١٨ ألف جندي في وقت السلم بأي حال من الأحوال . كذلك حد الفرمان من سلطة محمد على في منح الرتب العسكرية الكبيرة أو في بناء سفن حربية إلا باذن السلطان .

و - اشترط الباب العالي على والي مصر تنفيذ كل ما جاء بهذا الفرمان من قيود كشرط أساسي في جعل مصر وراثية في أسرته .

ز - إن هذه الشروط الواردة بالفرمان قد وافقت عليها الدول الاوربية المعنية بالأمر ، فأى محاولة اذن من جانب محمد على لتعديل تلك الشروط أو التخلص منها يجب أن يرجع فيها إلى تلك الدول ، وأن تؤخذ موافقتها مقدما قبل اتخاذ أي قرار من الباب العالي . وهذا الوضع بالذات هو ما رمت اليه الدول وعلى رأسها انجلترا ، وهو

، اشعار محمد علي وذريته من بعده بأنهم في حاجة لرضاء تلك الدولة عليهم لضمان مصالحهم قبل الباب العالى ، ولن يستطيع محمد علي أو خلفاؤه درء خطر التدخل العثماني إلا بالإعتماد على تلك الدول الاوربية ، ورعاية مصالحها في مصر ، وقبول مشورتها في الوقت المناسب .

ولهذا نجد أن محمد علي عندما تظلم من شروط فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ لجأ إلى الدول الاوربية صاحبة التسوية وناشدها مساعدته في تعديل الشروط الخاصة بمسألة الوراثة والضريبة السنوية ومنح الرتب العسكرية بما يحقق مصلحة البلاد . وبناء عليه فقد اجتمع مندوبو تلك الدول في لندن وأصدروا اللآئحة المسماة (بلائحة مؤتمر لندن لندرة رقم ١٠ مايو سنة ١٨٤١) وتتضمن توصياتهم الاستجابة إلى مطالب محمد علي في جعل ولاية مصر وراثية في أكبر أفراد أسرة محمد علي ، وتخصص مبلغ معين يدفع للباب العالي كضريبة سنوية بدلا من نسبة الريع. وكذلك حض الباب العالي على أن يوسع من سلطة والي مصر في منح الرتب العسكرية الكبيرة بما يتمشى مع خضوعه وطاعته للسلطان العثماني .

ولم يشأ الباب العالي إلا الإذعان لمشورة الدول المعنية بالأمر والإستجابة لطالب محمد علي ، فأصدر في أول يونية سنة ١٨٤١ الفرمان المعدل الذي اتخذ أساسا في تنظيم العلاقات بين مصر والباب العالي حتي قيام الحرب العالمية الاولي عام ١٩١٤ .

أما عن السودان الذي لم يرد ذكره في صلب فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ فقد افرد له السلطان فرمانا آخر صدر في نفس التاريخ واليك بعض ما جاء به :

« فرمان سلطاني ... لوزيرى محمد علي باشا والي مصر المعهودة اليه مجددا ولاية مقاطعات نوبيا والدار فور وكردفان وسنار . ان سدتنا الملكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة . وقد قلدتكم فضلا عن ولاية مصر مقاطعات النوبا والدار فور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة إلى حدود مصر ، ولكن بغير حق التوارث فبقوة الاختبار والحكمة التى امتزتم بها تقومون بادارة هذه المقاطعات وترتيب شئونها بما يوافق عدالتنا ، وتوفير الاسباب الآيله لسعادة الاهلين ، وترسلون في كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية ببيان الإيرادات السنوية جميعها . »

وما يجدر ملاحظته على هذا الفرمان أن محمد على قد استطاع الاحتفاظ بالسودان بعد أن خرج من يده حكم شبه الجزيرة العربية والشام وكريت ، ولكن لايسرى عليه نظام الوراثة الذى يسرى على مصر ، بل أنه منح لمحمد على فقط مدى حياته مكافأة له على ماقام به من جهود في تلك البلاد .

وسيظل هذا التقليد ساريا من بعده فالفرمانات التى ستصدر بتولية خلفائه من بعده ستشير إلى تنصيبهم ولاية مصر وتوابعها (أى السودان) بنفس الشروط التى منحت لمحمد على من قبل. أى أن يظل حكم مصر

وراثيا في أكبر أفراد أسرة محمد علي، على أن يبقى السودان تابعا لحكم هذا الوالى الجديد مدى الحياة فقط. فالسودان بمقتضى هذا الوضع لايورث ولكن توكل إدارته إلى والى مصر.

ومع ذلك فلم يكن السلطان العثمانى مطلق اليد في انتزاع السودان من يد محمد على في أى وقت يشاء ، بل إن هذا العمل يتوقف إلى حد بعيد على موافقة الدول الأوروبية المهتمة بالأمر. فمنح السودان لمحمد على هو جزء من تسوية المسألة المصرية يخضع لنفس الاعتبارات التى تخضع لها سائر بنود التسوية. فمحمد على - لو أنه لم ينجح في الأستقلال بالسودان - إلا أنه قد وفق إلى حد كبير في الأحتفاظ به على الأقل مدى حياته.

كذلك من النقط الهامة التى تثير أنتباهنا في هذا الفرمان، أن الباب العالى قد ذكر في تعداد المناطق التى ستخضع لحكم مصر في السودان، أقليم دارفور مع أن هذا الأقليم لم يصبح في حوزة مصر إلا بعد فتحه في عهد الخديو إسماعيل سنة ١٨٧٤، والسبب في ذلك أن محمد على كان قد طلب من الباب العالى بعد فتح السودان أن يسمح له بضم دار فور إليه، ولكن الأحداث التى أعقبت هذه الفترة قد شغلت محمد على عن التفكير في القيام بهذا العمل تفكيرا جديا، ولهذا يعتبر ضم أقليم دارفور إلى قائمة المقاطعات السودانية الأخرى كتجديد لموافقة الباب العالى وإبداء لرغبته في فتح هذه البلاد.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فصدور الفرمان على هذا الوضع يبيح لمصر التوسع جنوبا وضم ماتراه لازما لصون مصالحها في مياه النيل. وهذا ما سنشاهده واضحا في النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

وبمقتضى هذا الفرمان تصبح مصر صاحبة السيادة الفعلية على السودان، تدير شئونه بما يتفق مع مصلحة المصريين والسودانيين في ظل السيادة العثمانية غير المباشرة. وفي حدود مانصت عليه الفرمانات من خضوع السودان لنفس الالتزامات التى خضعت لها مصر مثل تنفيذ المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الباب العالى والدول الأخرى ، وكذلك مايمكن ابرامه منها في المستقبل.

ولم تكن تلك المناطق السودانية التى ورد ذكرها في الفرمان هى وحدها التى خضعت للسيادة العثمانية، بل لقد خضعت مناطق أخرى في السودان الشرقيَ وتمتد من سواكن شمالا إلى باب المندب جنوبا، بما في ذلك ميناء مصوع. ولكنها كانت خاضعة لوالى جدة في ذلك الوقت. وكان محمد على يتوق إلى وضع تلك المناطق تحت حكمه ، وقد أفلح في أخريات أيام حياته في ضم سواكن ومصوع إليه ، ولكن سرعان ماخرجت هذه المناطق من قبضة مصر بعد وفاته.

نتائج تسوية عام ١٨٤١

مما لاشك فيه أن هذه التسوية قد حفظت للباب العالى حقوقه في مصر، ومكنته من استعادة سيطرته غير المباشرة على ولاة مصر، وحرمت محمد على من ثمرة انتصاراته. ولكن هذا كله لم يتم إلا بمساعدة الدول الأوروبية المعنية بالأمر. فالسلطان العثمانى إذن قبل مبدأ تدخل تلك الدول في شئونه الداخلية بصفة عامة وفي المسألة المصرية بصفة خاصة. وظهر هذا القبول بشكل واضح وجلى في تنفيذه لوجهة نظر تلك الدول خاصا بتلك التسوية.

فهذا الإذعان لرغبات تلك الدول قيد الباب العالى بقيود ثقيلة ليس في استطاعته التخلص منها دون التعرض لغضب تلك الدول عليه، فتصرفاته إزاء مصر أصبحت مقيدة بما جاء بالفرمانات الصادرة والمعتمدة من الدول المشار إليها. فمصر ولو أنها مجرد ولاية عثمانية لم تستقل عن الدولة العثمانية إلا أنها تتمتع بشئ من الاستقلال الذاتى في إدارة شئونها الداخلية. وأن أى أعتداء على هذا الاستقلال الذاتى يوجب تدخل الدول الأوروبية لوضع حد له.

فهذه التسوية أذن قد فرضت نوعا من الرقابة على تصرفات الباب العالى إزاء مصر، وفي الوقت نفسه خلقت نوعا من الوصاية أو الحماية على ولاة مصر لحمايتهم من تدخل السلاطين غير المشروع أو الوقوف في وجوه هؤلاء الولاة إذا ماحاولوا خرق نصوص الفرمانات والاستقلال بمصر.

فالنتيجة المباشرة لهذه التسوية اذن شعور كل من الطرفين المصرى والعثمانى بأنه في حاجة إلى رضاء الدول الأوروبية وعلى رأسهم انجلترا ليأمن عدم الاعتداء عليه من الجانب الأخر، وسيبدو هذا واضحا جليا في عهد خلفاء محمد على. فالتسوية على هذا الوضع قد منحت الدول الأوروبية الكبرى فرصة التدخل، فالباب العالى لن يسكت على تقييد سلطاته في مصر ، وسيحاول استرداد مامنحه من امتيازات لها.

كذلك لن تقف مصر مكتوفة الأيدى أمام تلك المحاولات، ولكن ستدافع عن حقوقها، وستحاول التخلص من السيادة العثمانية بمختلف السبل لتضع حدا لهذا التدخل البغيض ، مستعينه في ذلك بنفوذ بعض

الدول الأوروبية، وبتقديم الأموال للسلطان العثمانى وحاشيته للحصول على المزيد من الأستقلال الذاتى. وسيكون النصف الثانى من القرن التاسع عشر مسرحا لكل تلك المحاولات.

الفصل الثانى

السودان من فرمان ١٨٤١ إلى الفرمان الشامل ١٨٧٣

أنتهى النزاع بين محمد على والسلطان بوضع تسوية ١٨٤١ موضع التنفيذ، وكان على مصر أن تفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع الباب العالى متمسكة بما حصلت عليه من امتيازات بمقتضى تلك التسوية. وأصبح والى مصر محمد على وخلفاؤه من بعده يحاولون التعبير عن نشاطهم الزائد في السودان. فالتوسع في غير هذه المناطق مقيد بنصوص الفرمانات، فهذه التسوية اذن قد رسمت لمصر الطريق الذى تسلكه والذى لا يتعارض مع مصالح الباب العالى أو الدول الأوروبية.

وستجد أن هذه السياسة تتمثل في رغبة محمد على في أواخر أيام حياته في الأستحواز على منطقتى سواكن ومصوع التابعتين لوالى جدة وموافقة الدولة العثمانية على ذلك في سبتمبر عام ١٨٤٦ . وكان هدف محمد على من الاستيلاء على هذين الميناءين ومايحيط بهما من أراض أن يتخذهما كنقطة أرتكاز لعملياته التوسعية على سواحل البحر الأحمر الغربية وشرق أفريقيا. ويبدو ذلك من اهتمام محمد على بوضع حاكم خاص لإدارة هاتين المنطقتين وإرسال تجريدة حربية صغيرة لكشف المناطق الساحلية الممتدة على طول الساحل الغربى للبحر الأحمر حتى باب المندب. كما وضعت دراسات خاصة عن المناطق الساحلية لشرقى أفريقيا والممتدة من سواكن جنوبا إلى بربرة توطئة للقيام بحملة عسكرية لاستعادة ضم تلك المناطق التى خضعت للدولة العثمانية أيام السلطان سليم الأول.

أى أن محمد على قد حاول في ذلك الوقت القيام بحملة عسكرية هدفها إحياء الفتوحات العثمانية القديمة في ظل السيادة المصرية المباشرة. وكانت هذه الحملة ستكتسح الحبشة بطبيعة الحال - في طريق تقدمها نحو الجنوب. ولكن هذا المشروع قد أثار غضب الحكومة الانجليزية على محمد على، فهى لن تسلم بأى حال من الأحوال بوقوع الحبشة في قبضة والى مصر، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فالحبشة دولة مسيحية وانجلترا تتبع في سياستها الخارجية سياسة مناصرة الدول المسيحية. ولذا لفتت نظر والى مصر إلى خطورة ماهو مقدم عليه من أعمال وحذرته من الأقتراب من الحبشة. ولم يمض على هذا التحذير فترة قصيرة حتى مرض محمد على ومات فلم يجد هذا المشروع له نصيرا في عهد خليفته عباس الأول.

أزمة التنظيمات الخيرية وأثرها على سياسة مصر في السودان

أصيبت مصر بنكسة شديدة على أثر وضع تسوية ١٨٤١، فالبلاد قد عانت الشئ الكثير من جراء تلك الحروب المستمرة التى أنهكت قواها وأستنفدت ماأدخرته من جهود. فهى اذن في حاجة إلى فترة طويلة من الإستجمام تسترد فيها انفاسها لمواصلة الجهاد من جديد. ولذا اتسمت الفترة الأخيرة من حكم محمد على، وكذلك فترة حكم عباس الأول - إذا ما أستثنينا ماقدمته مصر من تضحيات في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) بالهدؤ وعدم القيام بمغامرات حربية كالتى شاهدناها في عصر محمد على.

فوالى مصر الجديد عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) قد آثر الإخلاد إلى الهدوء وعدم القيام بما يعكر صفو العلاقات المصرية العثمانية، أو مايغضب منه الدول الأوروبية الكبرى. ولهذا لم يتمسك بسواكن ومصوع فأعادهما إلى الدولة العثمانية فى أوائل حكمه تجنبا لإساءة العلاقات بينه وبين الحبشة، وكذلك بينه وبين الحكومة الانجليزية. وخصوصا وأنه كان في أشد الحاجة إلى مؤازرة انجلترا له في الأزمة الحادة التى نشبت بينه وبين الدولة العثمانية بشأن إصرارها على تنفيذ التنظيمات الخيرية العثمانية التى أصدرتها في مصر ، ضاربة عرض الحائط بما حصلت عليه من امتيازات تخول لها الإستقلال في إدارة شئونها الداخلية طبقا لمصلحتها هى دون نظر لنوع الإدارة السارى في الدولة العثمانية نفسها.

فالموقف اذن بالنسبة لعباس يتطلب منه عدم القيام بمغامرات حربية خارج حدود مصر في وقت ساءت فيه العلاقات مع الباب العالى. وستملى هذه الاعتبارات على عباس سياسته إزاء السودان . وتتلخص تلك السياسة في التخلى عن مينائى سواكن ومصوع كما أسلفنا ، والأهتمام بمحاولة توطيد الأمن وتدعيم الأدارة فيما بقى في يد مصر من الأراضى السودانية.

ولايتبادر إلى الذهن بأن مصر لم تقم في ذلك الوقت بأى مجهود حربى نتيجة لضعفها من الناحية الحربية، بل على العكس من ذلك فقد أستطاعت مصر في ذلك الوقت أن تمد الدولة العثمانية في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) بعشرين ألف مقاتل وأن تقوم هذه القوة المصرية بصد هجمات الروس في عام ١٨٥٣ عند مدينة سلسترة.

ويبدو أن إنهماك عباس في مقاومة التدخل العثماني في الشئون الداخلية لمصر قد شغله عن التفرغ لمراقبة الإدارة في السودان. فإحتكار التجارة في السودان كان من أهم المسائل التى دفعت السودانيين إلى المجاهرة بالشكوى. فالملاحة في النيل الأبيض كانت محتكرة في يد الإدارة المصرية بالسودان، وكذلك معظم السلع الهامة كالصمغ والعاج. وقد حاول عباس أن يضع حدا لتلك الشكاوى ، فالغى إحتكار التجارة في النيل الأبيض ، وأعلن حرية الملاحة فيه عام ١٨٥٢ . وترتب على هذا الإلغاء نشاط حركة التجارة فى تلك المناطق وأهمها تجارة الصمغ والعاج والرقيق.

على أن هذا النشاط التجارى لم يكن في صالح السودان فانحصرت التجارة في الرقيق، نظرا لما تدره من أرباح هائلة ، وبدأت الغزوات التى تشن على القرى الآمنة لاقتناص أهلها تحت ستار التجارة. وكان يقوم بهذا العمل التجار الأوروبيون والعرب على السواء.

ولم يكن هذا الأمر وحده مثار شكوى السودانيين، فكثرة الضرائب أيضا كان لها دخل كبير في تذمرهم وغضبهم. ولهذا يمكننا القول بأن فترة حكم عباس لم يكن مرضيا عنها في السودان، رغم مابذل من جهود.

ومن العوامل الجوهرية التى وقفت في طريق حركة الإصلاح في السودان الامتيازات الأجنبية التى ألزمت مصر على الإعتراف بها تطبيقا لما نصت عليه الفرمانات، فوالى مصر ملزم بتنفيذ المعاهدات والإتفاقات التى عقدتها الدولة العثمانية وماقد يعقد منها في المستقبل. وبما أن الامتيازات الأجنبية التى منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأوروبية

المقيمين فيها تدخل تحت هذه الإتفاقات والمعاهدات فقد نفذت في مصر وفي السودان أيضا. ولهذا نجد أن الإدارة المصرية في السودان لم تستطع الوقوف أمام الأعمال الوحشية التى كان يرتكبها تجار الرقيق من الأجانب أو الحد من نشاطهم غير المشروع. وهذه السياسة المخزية التى سار عليها الأجانب في السودان هى التى أدت في نهاية الأمر إلى ثورة السودان ، وإلى خروجه على الحكم المصرى وضياعه في نهاية الأمر.

دعت الحالة في السودان إلى التفكير السريع لإيجاد حل شامل لتلك المشكلات العديدة التى يعانيها السكان. وقد برزت تلك الصعوبات أمام والى مصر الجديد محمد سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) منذ توليه الحكم بعد وفاة عباس. وتبلورت هذه المشكلات في ذهن سعيد في نقط ثلاث هى:

أولاً:- إعادة التنظيم الإدارى للسودان.

ثانياً:- القضاء على شكوى السوادنيين من فداحة الضرائب.

ثالثا:- دفع الخطر الذى تعرضت له الحدود المتاخمة للحبشة وتأمين سلامتها.

ولما كانت الظروف التى تولى فيها سعيد الحكم أكثر استقرارا وأطمئنانا من ظروف سلفه عباس فقد شجعته على زيارة السودان بنفسه للوقوف على أحواله وإدخال مايراه من وجوه الأصلاح.

بدأت الرحلة في أواخر نوفمبر سنة ١٨٥٦ وأستغرقت مايقرب من الثلاثة شهور ، طاف خلالها سعيد بمعظم المدن الهامة ، وأجتمع برؤسائها

ومشايخها للتباحث معهم فيما يجب عليهم القيام به للقضاء على الفساد والأرتفاع بمستوى الإدارة في السودان، ويتلخص في النقاط التالية:

أولاً: فيما يتعلق بالتنظيم الإدارى فقد وجد سعيد أن علة ضعف الحكم والإدارة في السودان هو النظام المركزى الذى تسير عليه البلاد ، من وجود حكمدار يتمتع بسلطة كبيرة تكاد تكون سلطة مطلقة، ويعاونه ستة مديرين يمثلون المديريات الست التى يتكون منها السودان وهي: دنقلة والخرطوم وسناروكردفان وبربروالتاكه. نظرا لاتساع رقعة السودان وبعد بعض مديرياته عن السلطة المركزية في الخرطوم، بالإضافة إلى صعوبة المواصلات وقلة طرق المواصلات أن أصبحت بعض تلك المديريات في شبه عزلة عن العاصمة الخرطوم، فشجع هذا حكام النواحى والموظفين على العبث بالقوانين وإرهاق الأهالى بالضرائب المشروعة وغير المشروعة دون أن يخشوا السلطة المركزية البعيدة في الخرطوم، وتطورت الأمور وأصبح كل واحد من هؤلاء الحكام يعتبر نفسه مديرا في ناحيته بعيدا عن رقابة السلطة المركزية.

لهذا رأى سعيد أن خير وسيلة للقضاء على هذا النظام المركزى تقسيم السودان إلى خمس مديريات بدلا من ست وأن يعين على كل منها مدير يخضع مباشرة للسلطة المركزية في القاهرة وأن يكون مسئولا أمام الوالى مباشرة. وعين لمديرية الخرطوم مديرا جديدا أسوة بسائر المديريات الأخرى.

كما زود الأداة الإدارية في السودان بعناصر وطنية للأشتراك في الأدارة مع اخوانهم المصريين.

ثانياً: أما عن الضرائب فقد تطلب علاجها إعادة النظر بشكل عام في تقديراتها، فاحتكم سعيد إلى أهالى السودان وطلب منهم تحديد مايرونه مناسبا منها ومافي مقدورهم أن يؤدوه دون إرهاق وعناء. وأسفرت المناقشة بين الطرفين إلى تخفيض الضريبة إلى أدنى حد ممكن. كما جعل جبايتها من اختصاص مشايخ البلاد وحدهم. وكذلك منح المشايخ والمكوك (جمع مك) حق الفصل في المنازعات المحلية. وقد تضمنت مراسيمه الأربعة التى أصدرها في الخرطوم في ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧ أسس الإصلاح الإدارى والضرائبى للسودان. وكان الهدف من تخفيف الأعباء المالية عن كاهل السودانيين أولا إيقاف حركة الهجرة أو الهروب من زراعة الأرض تخلصا من دفع الضرائب، وثانيا إغراء من هجروا أرضهم بالعودة إليها لتعمر بذلك الأرض ويعم الرخاء.

ثالثا: أما عن الأخطار التى تعرضت لها البلاد نتيجة لتهديد الأحباش فلم تكن جديدة على السودان ، فطالما هدد ملوك الحبشة وأباطرتها مصر وأنذروها بتحويل مياه النيل إلى البحر الأحمر. وقد رأينا من قبل كيف كان محمد على يحاول الاستيلاء على الحبشة لوضع حد لتلك التهديدات لولا وقوف انجلترا ضد محاولاته.

وفي سنة ١٨٥٥ بدأ خطر الأحباش يظهر من جديد بتولى الأمبراطور ثيودور الثانى الحكم وكانت له اطماع توسعية في السودان. وأخذ هذا الأمبراطور يوالى هجماته على الحدود الشرقية للسودان، بغية إثارة الرعب في نفوس السودانيين ، وللوصول إلى أهدافه في ضم مناطق الحدود هذه

إلى مملكته ، وخصوصا وأن هذه المناطق كانت مثار نزاع بين الطرفين ، ولم يكن بينهما حدود معترف بها. وإزاء هذا التهديد المستمر من جانب الحبشة أخذت الإدارة في السودان في تدعيم قواتها على الحدود الحبشية لصد أي هجوم قد يفكر فيه الامبراطور.

على أن الخطر الأكبر على السودان كان يتمثل في تجارة الرقيق وأنتشارها بشكل خطير في ربوع السودان، وخصوصا منطقة أعالى النيل حيث استطاع تجار الرقيق من بسط سيطرتهم على مساحات واسعة من الأرض أقاموا فيها زرائبهم لإقتناص الرقيق، ثم العمل على تصديره خارج حدود السودان. ولم يكن لدى الإدارة المصرية في السودان في الجنوب مايكفى لتتبع هولاء النخاسين والقضاء على تجارتهم الشائنة. وقد حاول سعيد أن يقضي على تلك التجارة بإصدار أوامره المشهورة بالغاء الرق في أوائل يناير سنة ١٨٥٧ . وسيظل هذا الأمر حبرا على ورق طالما لم تؤيده القوات الضخمة اللازمة للقيام بمثل هذا العمل الخطير. ولهذا استمرت تجارة الرقيق قائمة في السودان دون أن تستطع المجهودات المحدودة لحكومة السودان من القضاء عليها أو عرقلتها.

وإذا كان والى مصر قد أعتقد بأن مجرد إصدار هذا الأمر كاف لإلغاء الرق والقضاء على تجارته ، فانه واهم لا محالة لأن الرق في ذلك الوقت كان نظاما اجتماعيا واقتصاديا يقره المجتمع، بل ان الزراعة والتجارة في السودان كانت قائمة على اكتاف هؤلاء الرقيق، فالغاء الرق طفرة واحدة معناه انهيار النظام الأجتماعى والأقتصادى في السودان. ومعنى هذا أن

مصر اذا كانت عازمة على إلغاء الرق فيجب أن يكون ذلك بالتدريج وأن يمنح السودان فترة من الوقت للتخلص منه.

وإذا ألقينا نظرة على تلك الإصلاحات الجديدة التى حاول سعيد إدخالها في السودان نجد أنها لم تحقق الهدف الذي وضعت من أجله. فالتنظيم الإدارى القائم على اللامركزية قد فشل في إقرار الأوضاع في السودان، بل كان من أسباب تفكك السودان وتفرق مديرياته بعضها عن بعض، تعمل كل منها في واد بعيدة عن الأخرى. وترتب على هذا الفشل عودة النظام المركزى القديم بمساوئه إلى ماكان عليه من قبل، وكان هذا عاملا هاما من العوامل التى ساعدت على انتشار تجارة الرقيق.

ومما ساعدا أيضا على عدم نجاح تلك النظم الجديدة أن سعيد لم يوليها بعد عودته من السودان الرعاية التى تتطلبها، نظرا لأنشغاله بشئون الحكم في مصر ، ومحاولته تعديل بعض نصوص فرمان سنة ١٨٤١، وخصوصا مايتعلق بنظام الوراثة. حيث كان يرغب سعيد في جعلها في أكبر أبنائه هو. لكل هذه الأسباب لم يجد السودان من العناية ماكان يستحقها، وخصوصا في أواخر عهده. إذ بلغت الحال درجة كبيرة من السوء، فأستطاع تجار الرقيق من توطيد مراكزهم في السودان بالأكثار من الأتباع المسلحين بأحدث الأسلحة لحراسة تجارتهم ومقاومة قوات الحكومة إذا ماأعترضت طريقهم. وأخذت الأحوال تنتقل من سئ إلى أسوأ إلى الحد الذى خرجت فيه أجزاء واسعة من السودان عن قبضة الحكومة ، وأصبحت خاضعة خضوعا مباشرا لسلطة تجار الرقيق ، فهم - في حقيقة الأمر -

كانوا يقيمون شبه حكومات عسكرية مستقلة في إدارة شئونها عن الحكومة المركزية في السودان.

فأى أصلاح اذن لايقوم على أساس القضاء على تجارة الرقيق بشكل لايضر بمصالح السودان، لن يكتب له النجاح. ويجب أن نعترف أن محاولة فصل تجارة الرقيق عن تجارة السودان بصفة عامة ليست هينة بالدرجة التي يظنها الكثيرون. فتجارة السودان الأصلية وهى العاج وريش النعام لم تكن منفصلة عن تجارة الرقيق، فتجار الرقيق كانوا يبدون في الظاهر تجارا لهذين النوعين من التجارة المشروعة ، بينما هم في حقيقة الأمر من النخاسين الذين يتخذون من التجارة ستاراً يخفون وراءه أعمالهم الدنيئة. فالقضاء على تجارة الرقيق - دون روية أو تدبر - سيلحق بتجارة السودان أبلغ الأضرار. ومن هنا تبرز صعوبة حل تلك المشكلة دون تقديم المزيد من التضحيات الأمر الذى قد يثبط من همة القائمين على الأصلاح.

تطور العلاقات المصرية السودانية في عهد اسماعيل

كان على والى مصر الجديد اسماعيل باشا (١٨٦٣ - ١٨٧٩) إذا أراد للنفوذ المصرى البقاء في السودان أن يواجه مشكلة الرق بحزم وبما تتطلبه من عناية وأهتمام، وخصوصا بعد مابلغته الحال في السودان في أواخر أيام سعيد. ولم تكن مشكلة الرق وحدها التى تحتاج إلى علاج حاسم وسريع، بل إن ضعف السلطة المركزية بالخرطوم وعجزها عن صد هجمات الأحباش والقبائل المنتشرة على حدود السودان سواء من ناحية الغرب (من ناحية دارفور) أو من ناحية الشرق كان أدعى إلى جذب اهتمام حكومة مصر لإنقاذ الموقف في السودان.

لم تكن اذن المهمة التى ألقيت على عاتق اسماعيل عند ما ولى الحكم في مصر هينة، فقد كانت البلاد في أشد الحاجة إلى الإصلاح الداخلى من جهة والى تنظيم علاقتها بالباب العالى على أساس التخلص من قيود فرمان عام ١٨٤١ من جهة أخرى. فوضع اسماعيل برنامجا اصلاحيا يتفق ونزعته إلى الاستقلال ويتلخص هذا البرنامج في ثلاث نقط أساسية:

الأولى: العمل على إصلاح الحالة الداخلية عن طريق الاقتباس من النظم الغربية الحديثة.

الثانية: تخليص البلاد من قيود التبعية التى فرضها فرمان ١٨٤١ . وقد اعترضت طريقه عقبات ثلاث تتمثل في الإمتيازات التى منحت لشركة قناة السويس وتبعية مصر للباب العالى والإمتيازات الأجنبية.

الثالثة: تدعيم النفوذ المصرى في السودان وبسط السيادة المصرية على منابع النيل، وجعل مصر أقوى دولة في القارة الأفريقية، ويتوقف تحقيق هذه النقطة على تحقيق النقطتين السابقتين.

أما علاقة مصر بالباب العالى في تلك الفترة فيمكن تقسيمها إلى أربع مراحل هى:

المرحلة الأولى: مرحلة العلاقات الودية مع الباب العالى وفيها حصلت مصر على فرمانى ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ .

المرحلة الثانية: وتتميز بعلاقات متوترة في خلال عامى ١٨٦٩و ١٨٧٠.

المرحلة الثالثة: وهى المرحلة التى عادت فيها العلاقات الطيبة إلى مجراها الطبيعى مرة ثانية . وحصل فيها الخديو على الفرمان الشامل سنة ١٨٧٣ .

المرحلة الرابعة : تميزت بالتدخل الأوروبى في شئون مصر ، وخصوصا من قبل انجلترا وفرنسا ، فلم يكن الخديو اسماعيل حرا فى علاقاته مع الباب العالى بسبب هذا التدخل. وليس معنى هذا أن المراحل السابقة قد خلت من تدخلهما ، بل كانت كلتا الدولتين تدخل من حين لآخر لدى الباب العالى للزيادة من حقوق مصر أو الانتقاص منها حسبما تسمح مصالحها. ولكن سياسة فرنسا وانجلترا في ذلك الوقت كانت ترمى إلى عدم تمكين مصر من الأستقلال استقلالا تاما عن الدولة العثمانية. ولكنهما لاتوافقان في الوقت نفسه على خضوعها خضوعا كليا للسيادة العثمانية.

بدأ الخديو اسماعيل بتوجيه جهوده نحو تغيير نظام الوراثة الوارد بفرمان سنة ١٨٤١ ، وذلك بحصرها في ذريته، لأنه وجد أن استقلال مصر واستقرار الأمور فيها لن يتحقق إلا إذا تولت الحكم أسرة تسير على نظام الوراثة السائد في الملكيات الأوربية. وكان يقاوم هذه الفكرة الأمير مصطفى فاضل أخوه من غير أمه الذى كان وليا للعهد بمقتضى فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ، وكذلك عارض الفكرة عمه الأمير حليم باشا الذى كان يطمع في الولاية.

أراد اسماعيل اذن أن يكمل سياسة جده محمد على بعد سنة ١٨٤١ ، ولكنه لم يعمد إل طريق الحرب كوسيلة للوصول إلى أغراضه ، لأن التجربة

القاسية التى مرت بمحمد على كانت لاتزال ماثلة أمامه. ولذا فضل أن يشترى - إن صح هذا التعبير - من الباب العالى الاستقلال الذى فشل محمد على في الحصول عليه بحد السيف ، مستغلا في ذلك رضاء السلطان عبد العزيز عليه، وسوء الحالة المالية في الامبراطورية العثمانية، واشتباك المصالح الأوروبية وقتئذ.

وقد استدعى القيام بهذه المحاولة سفر اسماعيل إلى الآستانة للتمهيد لمشروعه بين رجال الحاشية وللترويج له على صفحات الجرائد التركية التى استطاع اسماعيل أن يشترى أقلامها وتسخيرها لتحقيق أغراضه، كجريدة تركية والجوائب وتصوير أفكار وفار دى بوسفور وجريدة استانبول وكوريبه دوريان وغيرها.

ولم يكن هذا العمل وحده كافيا للحصول على مايريد فلابد لكسب رضاء الباب العالي وحاشيته أن ينفق المال الوفير وأن يقوم اسماعيل بتقديم المساعدات الحربية اللازمة للدولة العثمانية اظهاراً لولائه وحسن نواياه نحو السلطان. ولهذا قام بتعزيز القوات العثمانية بالروملى بآلايين (فرقتين) من الجنود المصرية للقضاء على الاضطرابات السائدة في تلك المنطقة.

كذلك عندما ثار حاكم عسير محمد بن عائض سنة ١٨٦٥ على الحكم العثمانى آرسل اسماعيل بقوة حربية مصرية للقضاء على حركته. وقد أعرب السلطان عن ارتياحه لتلك المساعدات الحربية. وفي عام ١٨٦٦ تأزمت الحالة في جزيرة كريت وعجزت قوات الدولة العثمانية عن إخماد

الثورة. فاستعان الباب العالى باسماعيل الذى رحب بهذا الطلب ، لأنه كان يعلم بأن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق أغراضه في الحصول على فرمان تعديل الوراثة الذى كان على وشك الصدور.

على أن ماقام به اسماعيل من تقديم المساعدات الحربية للسلطان ومن إظهار طاعته واخلاصه له في مختلف المناسبات لتغنية عن السعى لدى انجلترا وفرنسا للحصول على موافقتهما وتأييدهما له في تعديل نظام الوراثة، لأننى كما سبق أن ذكرت أن اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠، قد فرضت نوعا من الوصاية على مصر ، وأقرت نظاما معينا تسير عليه داخل السيادة العثمانية، فأى تغيير اذن في هذا النظام لن تصبح له قيمة مالم تعترف به الدول الأوروبية المعنية بالأمر وعلى رأسها أنجلترا وفرنسا.

وقد وجدت انجلترا وفرنسا أن قبولهما نظام الوراثة الصلبية في الأبن الأكبر فالأكبر لن يغير من الوضع شيئا، فستظل مصر كما هى تحت السيادة العثمانية ، فالمسألة بالنسبة لهاتين الدولتين ثانوية وتعتبر مسألة داخلية يمكن للسلطان العثمانى أن ينظمها ، على ألا يغير هذا من الوضع الذي فرضه فرمان سنة ١٨٤١ . أى ألا يحاول السلطان العثمانى أن ينتقص من حقوق مصر في نظير استجابته لطلب اسماعيل.

وفي ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ (٢ المحرم سنة ١٢٨٣) صدر فرمان تعديل الوراثة (ملحق ٢) ومما نلاحظه على هذا الفرمان وخصوصا مايتعلق بالوضع في السودان أنه قد صحح الوضع القديم الذى استثنى السودان من نظام الوراثة، فقد نص صراحة في هذا الفرمان «بانتقال ولاية مصر مع

ماهو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقامتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الإرث بالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك».

فالسودان اذن بمقتضى الوضع الجديد قد اصبح جزءا من مصر ويكون معها وحدة إدارية، ويخضع لنفس النظام الذى تخضع له مصر. أما الوضع بالنسبة لقائمقامتى سواكن ومصوع اللتين حصل عليهما اسماعيل من الباب العالى فقد صحح الوضع فيهما وأصبحتا من ملحقات مصر، وهذا خلاف ماجاء بفرمان ١١ مايو سنة ١٨٦٥ الذى منح اسماعيل حكم هاتين المنطقتين مع استثنائهما من نظام الوراثة.

كذلك نلاحظ على هذا الفرمان أنه رغم أن لوالى مصر حق توريث ابنه حكم مصر وإقرار الأوضاع في السودان بما يتفق مع مصلحة مصر ، فان الباب العالى قد حرص على أن يوضح بأن ماحصلت عليه مصر من امتيازات ماهو إلا منحة من قبل جنابه العالى ، وأن بقاء هذه المنحة مرهون بتنفيذ ماورد ذكره من قيود في فرمان سنة ١٨٤١ .

ومن الامتيازات الهامة التى حصلت عليها مصر بمقتضى الفرمان الجديد السماح لوالى مصر بزيادة قواتها الحربية الى ٣٠ ألف جندى في وقت السلم. وبذلك تحطم القيد الوارد بفرمان سنة ١٨٤١ والذى نص على ألا تتعدى القوات المصرية ثمانية عشر ألف جندى في وقت السلم بأى حال من الأحوال. ومع أن هذا القيد لم يهتم به اسماعيل ولم يحاول وضعه موضع التنفيذ، بدليل أن عدد قوات الجيش المصرى قد بلغت مايزيد عن ٣٥ ألف جندى في عام ١٨٦٥، وهو العام السابق لصدور هذا الفرمان.

وبالرغم من ذلك فقد كانت زيادة الجيش المصرى إلى هذا الحد في وقت السلمَ قد ساعد اسماعيل على القيام بحركات الكشوف الجغرافية الواسعة في السودان وضم اقاليمه المترامية إلى ملحقات مصر في افريقيا.

ومن النقط الهامة التى أشار إليها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ هو الاعتراف بأن مصر تعتبر من أهم الولايات الخاضعة لحكم الدولة العثمانية. وقد اتخذ اسماعيل من هذا الإعتراف مبررا للمطالبة بمنحه لقبا يميزه عن سائر حكام الولايات العثمانية الأخرى، ويمنحه مزيدا من الحرية في الأستقلال الداخلى في حكم مصر، فصدر فرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ بمنح اسماعيل لقب خديو وهذا نصه: (ملحق ٣)

ومما يلاحظ على هذا الفرمان الجديد أنه قد منح الخديو اسماعيل لقبا يميزه عن سائر ولاة الدولة العثمانية الأخرين. ولو أن السلطان العثمانى لم يعلق أهمية كبيرة على هذا اللقب ، بل إنه قد اعتبر بأن هذا اللقب لايمنح الخديو اسماعيل حقوقا جديدة تغير من وضعه كوال عثمانى شأنه في ذلك شأن الولاة العثمانيين. وفي حقيقة الأمر فهذا اللقب الممنوح لاسماعيل لم يكن سوى ترضية له بعد ما أنفق في الأستانة من الأموال الشئ الكثير فهو من هذه الناحية لايعد عن كونه لقبا قد اشترى بالمال لو صح هذا التعبير.

المرحلة الثانية

كان هذا هو شعور السلطان العثمانى بالنسبة لهذا اللقب الجديد، أما اسماعيل فقد اعتبره خطوة إلى الأمام لتحقيق أطماعه الواسعة في

الاستقلال عن الدولة العثمانية. فهو اذن في حاجة إلى هذا اللقب الذى سيميزه عن سائر الولاة العثمانيين والذى سيجعل منه رأسا للدولة رغم خضوعه للسيادة العثمانية. ومما ساعد على هذا الاعتقاد أن الفرمان الجديد قد أطلق يده في الإدارة الداخلية ومنحه الحق في عقد الاتفاقات الجمركية والبريدية وماله الصبغة التجارية أو الإدارية، فلم يبق اذن في نظر اسماعيل سوى خطوة واحدة على الاستقلال ، بأن يصبح له الحق في عقد المعاهدات والاتفاقات السياسية وهى أهم مظاهر السيادة في الدولة.

وقد سيطر هذا التفكير على عقلية الخديو اسماعيل ودفعه إلى القيام ببعض التصرفات التى تصوره في نظر السلطان العثمانى بمظهر الحاكم الذى يتصرف من وحى تفكيره ، دون الاكتراث بمظاهر السيادة العثمانية في أمور يجب ألا يتصرف فيها إلا بالرجوع إلى الدولة صاحبة السيادة الفعلية. فكان طبيعيا أن تسوء العلاقة بين الطرفين في الفترة التى أعقبت صدور الفرمان الأخير، وبلغت هذه العلاقة الذروة في السوء في عام ١٨٦٩ حيث كان الخديو اسماعيل يستعد لافتتاح قناة السويس واقامة حفل كبير لأباطرة أوربا وملوكها.

ومن هذه التصرفات التى اثارت غضب السلطان العثمانى اشتراك مصر كحكومة مستقلة عن الحكومة العثمانية في مؤتمر النقد الذى انعقد في باريس عام ١٨٦٧، كذلك الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول الأجنبية بشأن إقامة المحاكم المختلطة مع أن هذا الموضوع كان يتعلق بالأمتيازات الأجنبية ، تلك الأمتيازات التى دخلت مصر باعتبارها عن

ممتلكات الباب العالى الذى منح تلك الأمتيازات. فالموضوع في أصله يرجع الى امتيازات منحتها الدولة العثمانية بمقتضى قوانين أصدرتها بهذا الخصوص. فتعديل هذه الامتيازات أو التعرض لها هو من صميم اختصاصات الدولة العثمانية. هذا بالإضافة إلى سفره إلى أوربا لدعوة ملوكها وأباطرتها لحضور حفل افتتاح القناة دون استئذان الباب العالى.

كذلك من الأسباب التى أدت إلى توتر العلاقات بين الطرفين أن الخديو اسماعيل ما أن حصل على فرمان سنة ١٨٦٧ حتى أظهر رغبته في سحب قواته من جزيرة كريت قبل انتهاء الثورة وفي الوقت نفسه أصدر أمره بأيفاد افلاطون باشا إلى أوربا لشراء بنادق حديثة على وجه السرعة. كذلك القيام بإجراء استعدادات ضخمة على طول ساحل مصر الشمالى، وترميم مختلف الطوابى والتحصينات الساحلية وتزويدها بالبطاريات الحديثة ، واستخدام حوالى خمسين ضابطا امريكيا لتنظيم الجيش المصرى وتدريبه. وقد تعاقد الخديو اسماعيل مع هؤلاء الضباط عقودا فردية ، وذلك على أثر تسريح عدد كبير منهم بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦٥ . وتتشابه الظروف التى التحق بها هؤلاء الضباط بالجيش المصرى مع الظروف التى التحق فيها الضباط الفرنسيون بجيش مصر في عهد محمد على بعد تسريح عدد كبير منهم بعد هزيمة نابليون وعقد تسوية فينا في عام ١٨١٥ .

وقد طالبه الباب العالى بتسليم مالديه من أسلحة تزيد عن حاجة الجيش المصرى ، على أعتبار أن عدد قوات الجيش لاتزيد على الثلاثين

ألف جندي ، وتسليم السفن الحربية التي حصل عليها أخيرا من أوربا. وكذلك عرض الميزانية المصرية عليه للوقوف على أحوال البلاد المالية.

فأبدى الخديو اسماعيل استعداده لتسليم الأسلحة والسفن ، ولكنه عارض في عرض الميزانية على الباب العالي لما في ذلك من إفتئات على حقوقه التي كفلتها الفرمانات. وفي حقيقة الأمر كان الخديو اسماعيل ينوي اعلان استقلاله بمصر أثناء حفلات افتتاح قناة السويس لو وجد استجابة أو تشجيعا من قبل كل من انجلترا وفرنسا. ولكن نظرا لأن هدف الخديو اسماعيل يتعارض مع سياسة انجلترا وفرنسا في الحفاظ على ممتلكات الدولة العثمانية وعدم السماح لوالي مصر بالأستقلال عنها ، فقد عارضت الدولتان هذه الفكرة ونصحت الخديو اسماعيل بالاعتدال والتمسك بحقوقه الواردة بالفرمانات وعدم اللعب بالنار.

وكانت كل القرائن من تسليح للجيش واستخدام الضباط الأمريكيين وتحصين السواحل تثير شكوك الباب العالي ، وتدفعه إلى محاولة سحب ماسبق أن منحه لمصر من امتيازات. ولكن الدول الأوروبية - جريا على سياستها في ألا تخضع مصر خضوعا كليا للسيادة العثمانية - نصحوا الباب العالي بألا يقدم على أي عمل قد يسيء إلى مركز الخديو في مصر، فكتب اللورد كلارندن Clarendon وزير خارجية انجلترا إلى سفيرها بالآستانة يقول «إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة تنصح السلطان بألا يفكر في إلغاء فرمان سنة ١٨٦٧ لأن مثل هذا العمل الجرئ سيعرضه لغضب الدول وعدائها».

ومن الطبيعى أن يمنح السلطان العثمانى لهذا النصح مايستحقه من تقدير ، وأن يحاول النظر إلى تلك الازمة بشئ من الاعتدال. ولهذا لم يتعد غضب السلطان الحدود التى رسمتها له النصيحة الانجليزية. وقد ظهر غضب السلطان على الخديو اسماعيل في عدم حضوره حفل افتتاح القناة ، وفي اصداره لفرمان جديد في نوفمبر سنة ١٨٦٩ يحذر فيه والى مصر من استمراره في شراء الأسلحة وتقوية الطوابى والاستحكامات. وأمره بتخفيض قوات الجيش المصرى إلى ثلاثين ألف جندى كما نصت الفرمانات . وأن يكف عن شراء المدرعات الحربية التى أوصى بصنعها في أوربا.

وحذر الخديو من مغبة عدم الاستجابة لما ورد بهذا الفرمان، ولكن سفراء كل من انجلترا وفرنسا والنمسا أشاروا عليه بالخضوع والأمتثال مؤقتا لإرادة السلطان. فأذعن الخديو اسماعيل لمشورتهم وارسل نوبار باشا إلى الآستانة لإزالة أسباب الخلاف الناشب بينه وبين الباب العالى. وتمكن نوبار من تصفية جو العلاقات بينهما.

ولكن الخديو اسماعيل - رغم تحسن الموقف - لم يكن يأمن جانب السلطان. فأخذ يوالى استعداداته الحربية على أمل أن تواتيه الظروف فيتحقق حلمه في الاستقلال عن الدولة العثمانية. وكتمهيد لهذا الاستقلال أصدر أوامره في ٩ يناير سنة ١٨٧٠ بجعل اللغة العربية لغة المكاتبات المتداولة بين مختلف مصالح ودواوين الحكومة المصرية. كما كثرت اتصالاته بالمسئولين اليونانيين ، هذا فضلا عن قبوله زيارة زعيم الثورة الكريتية أرض مصر.

وقد أثارت هذه الاتصالات وتلك الزيارة مخاوف السلطان العثمانى ، فأخذ يربط بين تلك الأحداث المتتابعة خشية وجود اتفاقات سرية بين الخديو اسماعيل والمسئولين اليونانيين ، ودفعه هذا الخوف إلى الاستفسار من والى مصر عن الحكمة في قيامه بتلك الاستعدادات ومقابلته لليونانيين ، فأبلغه الخديو بأن ما اتخذه من استعدادات انما قصد به خدمة مصالح الدولة العثمانية وتقويتها ولم يقصد بها أى شئ آخر.

المرحلة الثالثة

كان لانتهاء الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧١ بهزيمة فرنسا أعمق الأثر في نفس اسماعيل. فبدأ يتراجع عن سياسته العدائية ويحسن علاقته بالباب العالى ، ويميل إلى جانب انجلترا فخص شركاتها بمشروع توسيع ميناء الاسكندرية ، وأوقف جميع التحصينات الجارية وبعث بمدافعها إلى الآستانة.

وتم هذا التراجع من جانب اسماعيل بسرعة كبيرة لأن الحكومة الفرنسية قد أوضحت له بعد هزيمتها في تلك الحرب بأن سياستها إزاء مصر ترمى إلى إقرار الأوضاع الداخلية فيها مع إبداء النصح له بالتعقل والاعتدال ، وعدم إثارة مشاكل بينه وبين الباب العالى ، لأنها لن تستطيع تأييده إلا في حدود الفرمانات الممنوحه له. كما أنها ستتحاشى تشجيع كل حركة ترمى إلى التسلح غير المفيد والذى يسبب قلق الباب العالى.

فسياسة فرنسا اذن بعد سنة ١٨٧١ كانت ترمى إلى المحافظة على حقوق الخديو مع اقناعه بالتزام حدود الفرمانات الممنوحة له دون اثارة منازعات جديدة. فلم يجد الخديو اسماعيل مناصا من الخضوع للسلطان والعودة إلى سياسته الأولى بعد أن تخلت فرنسا عن مناصرته. وقد بدأ الموقف الأوروبى واضحا لاسماعيل ، فقبل سنة ١٨٧٠ كانت العلاقة وطيدة بين نابليون الثالث والملكة فيكتوريا ، وتعاونت حكومتيهما في حماية الدولة العثمانية، ولم تسمحا لاسماعيل بالاستقلال عن الدولة العثمانية. أما بعد عام ١٨٧٠ فلم يصبح لفرنسا من النفوذ مايستطيع اسماعيل الاعتماد عليه. ولهذا لجأ اسماعيل مرة ثانية إلى سياسة اللين واستخدام الأموال والهدايا للوصول إلى مآربه التى عجز عن الحصول عليها بطريق التلويح باستخدام القوة والاستعانة بالنفوذ الأجنبي.

كان لا بد اذن من العودة الى السياسة الودية مع الباب العالي ، وخصوصا وان الخديو اسماعيل قد عرف طريق تلك السياسة من قبل ، فلن يكلفه هذا سوى دفع المزيد من الأموال للباب العالي وحاشيته . وقد وجد الخديو اسماعيل انه أصبح مقيدا بقيود فرمان ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩، التى تحتم عليه قبول إشراف الدولة العثمانية على الشئون المالية المصرية، والامتناع عن عقد القروض الخارجية إلا باذن سابق من الباب العالى، وذلك بعد التحقق من حاجة البلاد إلى مثل هذه القروض.

وفي حقيقة الأمر كان لطلب الباب العالي هذا ما يبرره، فقد بلغت القروض المالية التى عقدتها مصر منذ اعتلاء الخديو اسماعيل ولاية مصر في عام ١٨٦٣ وحتى صدور هذا الفرمان ما يزيد عن ٢٦ مليون جنيه بفائدة مرتفعة تتروح بين ٧٪ و٩٪، فخشى الباب العالى أن يؤدى انسياق الخديو في تيارالاستدانة إلى فقدان مصر استقلالها والى وقوعها في قبضة الدول الاوربية صاحبة الديون . وكانت الدولة العثمانية - قبل غيرها من الدول - تعرف العواقب الوخيمة لسياسة القروض فهي نفسها قد عانت من تلك السياسة الشئ الكثير .

هذا من وجهة نظر الدولة العثمانية، أما من وجهة نظر الخديو اسماعيل فقد وجد في اشراف الدولة العثمانية المالي على شئون مصر انتقاصا لحقوق مصر التي خولتها لها الفرمانات السابقة . بالإضافة إلى ما سيؤدية هذا الاشراف من تقييد حرية الخديو اسماعيل في تنفيذ مشروعاته في مصر والسودان، وفي اتصالاته المباشرة مع الدول الاوروبية بشأن الاتفاقات التجارية .

ولما كانت كل من انجلترا وفرنسا تريان في تدخل الباب العالي في شئون مصر الداخلية ما يتعارض مع الأسس التي وضعتها هاتان الدولتان للعلاقات المصرية العثمانية، فقد اتفقت نظرتهما إزاء الأرمة المصرية العثمانية مع نظرة الخديو اسماعيل ، لأن من مصلحة الطرفين في ألا تخضع مصر للحكم العثماني المباشر . وقد ساعد شعور الباب العالي

بعجزه عن تقييد حرية الخديو في الشئون الداخلية ، وذلك لمعارضة الدول الاوربية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا لهذا الاتجاه، على الاستجابة إلى السياسة الودية التي سعى اليها الخديو اسماعيل ، فصدر في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ فرمان جديد بالغاء القيود التى وردت بالفرمان السابق الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

ثم أعقب هذا صدورفرمان اخر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ يخول للخديو اسماعيل الحق في عقد قروض من الدول الأجنبية دون موافقة سابقة من السلطان العثماني. وقد أضر هذا العمل من قبل السلطان بمصر ضررا بليغا ، وسيؤدى بالخديو اسماعيل إلى الاندفاع في تيار الاستدانة تنفيذا للمسئوليات الضخمة التى القيت على عاتقه في شطرى الوادى ، وماسيترتب على ذلك من عجز الميزانية المصرية على الوفاء بالتزاماتها قبل الدائنين ، والتدخل الاوروبي وعزل الخديو، وفقدان مصر ما حصلت عليه من امتيازات .

بعد أن انتهت الازمة المصرية العثمانية في صالح الخديو اسماعيل بصدور الفرمانين السابقين وجد والى مصر أن من مصلحته جمع ما حصلت عليه مصر من امتيازات بمقتضى الفرمانات المتعددة التى صدرت منذ ولايته على مصر في عام ١٨٦٣ إلى عام ١٨٧٢ فى فرمان واحد شامل تعترف به الدول الاوربية وخصوصا انجلترا وفرنسا ، ويتخذ أساسا للعلاقات المصرية العثمانية في المستقبل وليحل محل فرمان سنة ١٨٤١ .

وفي مايو عام ١٨٧٣ سافر الخديو اسماعيل إلى الأستانه بعد جمع ما يقرب من أربعة ملايين من الجنيهات كانت عدته وسلاحه في الحصول على ما يريد . وكان من الميسور على الخديو اسماعيل ان ينتزع الفرمان الشامل في ٨ يونيو سنة ١٨٧٣ (غرة جمادي الاول سنة ١٢٩٠ هـ) وقد رأينا نقلة بنصه ليسهل علينا مقارنته بفرمان ١٨٤١ واليك النص (ملحق ٤)

واذا وضعنا فرمان يونيو سنة ١٨٧٣ موضع النقد والتحليل نجد :

أولا : أن هذا الفرمان الجديد يمثل سجلا فاصلا للعلاقات المصرية العثمانية منذ عام ١٨٤١ إلى عام ١٨٧٣، أى انه يوضح التطور الذى طرأ على تلك العلاقات في مدى ثلث قرن من الزمان . ويمكننا ان نلحظ بسهولة الميزات التى حصلت عليها مصر خلال تلك الفترة اذا ما قارنا بين نصوص هذا الفرمان ونصوص فرمان ١٨٤١ .

ثانيا : إن هذا التطور سار في طريقه الذى رسمته له من قبل الدول الأوربية في مؤتمر لندن عام ١٨٤٠، أى أن هذا التطور والتعديل لم يتناول الأسس الجوهرية التى وضعتها التسوية في عهد محمد على ، فظلت مصر تابعة للسيادة العثمانية وتعتبر جزءا لا يتجزأ من كيان الامبراطورية العثمانية . ونصت على ذلك بجلاء ووضوح جميع الفرمانات الصادره في عهد اسماعيل . وكان هذا من أهم الأهداف التي رمت اليها الدول الاوربية في وضعها للتسوية الاولى .

ثالثا : كان طبيعيا ان يكون فرمان ١٨٧٣ وليد السياسة التي تبنتها كل من انجلترا وفرنسا منذ تسوية ١٨٤١، فالخديو اسماعيل لم يحصل على تلك الامتيازات الجديدة إلا بموافقة الدول الاوروبية خصوصا انجلترا وفرنسا عليها . وما كانت هذه الدول لتوافق عليها ما لم

تتفق مع مصلحتها أولا، ومع الأسس التي وضعتها في مؤتمر لندن ثانيا . ولهذا حرصت تلك الدول على ان يبقى التطور محصورا فى نطاق ضيق لا يتجاوز الشئون الداخلية الخاصة بمصر . فليس لدى انجلترا وفرنسا مانع من ان يمنح الخديو من السلطات ما تمكنه من إدارة شئون البلاد طبقا لظروفها الخاصة . وفي الوقت نفسه تستطيع هاتان الدولتان تحقيق مصالحهما في مصر بالاتفاق المباشر مع الخديو اسماعيل . ولكن يجب ألا تتجاوز هذه السلطات الحدود التي تكفل بقاء الخديو اسماعيل الخادم المطيع للباب العالي صاحب السيادة في البلاد .

رابعا : إن هذه التسوية الجديدة (الفرمان الشامل سنة ١٨٧٣) تمثل نجاح السياسة التى تبنتها انجلترا طوال الثلاثة الأرباع الأولى من القرن التاسع عشر وهى سياسة المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية . فالسياسة الغربية اذن قد نجحت في وضع تسوية للمسألة المصرية تتفق مع مصالحها مرتين خلال القرن التاسع عشر الاولى فى عام ١٨٤١/٤٠ . والثانية في عام ١٨٧٣ . وهذا يدلنا على مدى سيطرة السياسة الغربية على الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر .

خامسا : كان لهذا الفرمان الشامل أثره العميق على الوضع بالنسبة للسودان ، وهذا الأثر قد شمل الناحيتين الداخلية والخارجية . فمن الناحية الداخلية اعترف هذا الفرمان صراحة باندماج مصر والسودان في ولاية واحدة، وشمول حق الوراثة الصلبية هذه الولاية كوحدة واحدة . وهذا الوضع الجديد للسودان داخل نطاق الولاية قد شجع الخديو اسماعيل على بذل أقصى ما يمكن بذله في السودان للارتفاع بمستوى المعيشة فيه وفتح أعالي النيل للتجارة العالمية والقضاء على تجارة الرقيق .

أما فيما يتعلق بالناحية الخارجية فموافقة الدول الاوربية على الفرمان الشامل يعتبر اعترافا ضمنيا بهذا الاندماج بين شطرى الوادى وبحق والى مصر في ادارته طبقا لما تقتضيه المصلحه العامة . فهذه الموافقة قد منحت ولاية مصر بشطريها الشمالي والجنوبي وضعا دوليا خاصا معترفا به، ولم تعد شئون السودان مسألة داخلية تخص مصر والباب العالي وحدهما ، بل أن أى تغيير في هذا الوضع لا بد ان يحظى مقدما بموافقة الدول الاوروبية عليه . وسيؤدى هذا الاعتراف الضمنى من قبل انجلترا بالوضع الجديد للسودان إلى الاعتراف بعد ذلك ببضع سنوات في معاهدة رسمية عقدت بينها وبين الحكومة المصرية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ بنفوذ مصر وبسيطرتها على الساحل الصومالى حتى رأس حافون، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد .

المرحلة الرابعة

فى هذه المرحلة الأخيرة من تطور العلاقات المصرية العثمانية فى عهد الخديو اسماعيل يبرز التدخل الاوربي في شئون مصر بشكل واضح ، ونكاد لا نلحظ اثرا للسيادة العثمانية إزاء هذا التدخل السافر اللهم إلا في قرار عزل الخديو اسماعيل من ولاية مصر تحت ضغط الدول الاوروبية . فالصراع في هذه المرحلة لم يكن بين والى مصر والسلطان العثمانى ، بل كان بين الخديو اسماعيل والتدخل الاوربي في الشئون الداخلية لمصر . فارتباك مصر المالى نتيجة لتراكم الديون، وخوف الخديوى اسماعيل من أن يؤدى هذا الارتباك إلى التدخل الاوربي والى ضياع ماله من نفوذ جعله

يتقرب من انجلترا ليضمن بقاءها إلى جانبه في حالة ما اذا رأت الدول الاوربية التدخل حماية لمصالحها ومصالح رعاياها في مصر . ولهذا طلب الخديو من الحكومة الانجليزية ارسال بعثة من المختصين بالشئون المالية لدراسة الاوضاع المالية في مصر وبيان مركزها المالي . فرحبت انجلترا بهذا الطلب واعتبرته بداية عهد تفوقها السياسي في مصر على النفوذ الفرنسي، وأرسلت في ديسمبر سنة ١٨٧٥ بعثة كيف .

وقدمت البعثة تقريرا مفصلا لأحوال مصر المالية موضحة فيه الأسباب الرئيسية للارتباك المالى واقترحت وضع إشراف دقيق على مالية البلاد لضمان حسن سير الأمور فيها وسداد الديون وفوائدها لمستحقيها . فأصدر الخديو اسماعيل أمرا في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بانشاء « صندوق الدين العمومي » ويتكون في أول الأمر من أربعة ممثلين لكل من انجلترا وفرنسا والنمسا وايطاليا . ووضعت تحت إشراف هذا الصندوق إيرادات بعض المصالح والادارات الحكومية .

ثم استتبع هذه الخطوة حركة ضغط على الخديو من قبل فرنسا وانجلترا بقبول انشاء ما يسمى « بالمراقبة الثنائية »، وتتكون من عضوين أحدهما انجليزى والاخر فرنسي ومهمتهما الإشراف التام على مالية البلاد . ومعنى هذا ان الخديو اسماعيل قد خرجت من يده المسائل المالية وقيدت تصرفاته لمصلحة الدول الدائنة .

وفي ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أرغم الخديو اسماعيل علي إصدار أمر بانشاء وزارة مسئولة تتولى الحكم بناء على اقتراحات « لجنة التحقيق » التى شكلت في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٧ لبحث الأسباب التى أدت الي هذا الارتباك المالي . وتشكلت أول وزارة مصرية برئاسة نوبار باشا ، واشترط وجود وزيرين أوروبين فيها أحدهما انجليزي ويدعي ريفرز ويلسون RIV-ERS WILSON وعين وزيرا للمالية والآخر فرنسي ويسمي دي بلنيير De BLIGNIERES وعين وزيرا للأشغال العمومية . واستطاع هذا الثالوث أن يسيطر على الوزارة وان يسيرها طبقا لأهواء ومصالح الاوربيين دون مراعاة لمصالح مصر أو الرجوع إلى الخديو اسماعيل في أى أمر من الأمور.

لم يكن اذن التدخل الاوربي مرضيا عنه من الخديو ولا من قبل الشعب ممثلا في مجلس شوري النواب الذي انشئ في نوفمبر من عام ١٨٦٦ . وفي حقيقة الأمر لم يكن لهذا المجلس سلطة فعليه بل كانت مهمته استشارية بحته ، ولهذا لم يظهر له أى أثر في مجرى الأحداث في مصر قبل التدخل الاوربي الأخير . ولكن اشتراك الخديو والشعب في السخط على التدخل الاوربي قد دفع والى مصر إلى تشجيع اعضاء المجلس على معارضة التدخل الاوربى وعرقلة السيطرة الاجنبية على شئون البلاد ليحتمي وراءها في مقاومة هذا التدخل البغيض .

وقد ساعد على نمو روح العداء نحو التدخل الاوربي في ذلك الوقت وجود جمال الدين الأفغاني ومناوأته بتكتيل العالم الاسلامي ضد خطر التوسع الغربي والسيطرة الغربية، فدعوة جمال الدين إلى انشاء حركة الجامعة الاسلامية قد وجدت صداها في مصر . وحاول الخديو اسماعيل ان يدفع الضغط الواقع عليه من الدول الاوربية بضغط آخر مماثل يرتكز على المقاومة الشعبية التى يتزعمها جمال الدين الأفغاني وعلى معارضة أعضاء مجلس شورى النواب .

لم تكن الوزارة التى تشكلت برئاسة نوبار باشا والتى أطلق عليها اسم الوزارة الاوربية الأولي موفقة في عملها، فالى جانب انحيازها لمصلحة الدائنين اقدمت على اخطاء كبيرة كتسريح عدد كبير من ضباط الجيش المصري بحجة ضغط الميزانية، وكذلك التجاؤها إلى اعمال السخرة لتنفيذ المشروعات المختلفة . كل هذه الأسباب مجتمعة قد شجعت الخديو اسماعيل على إسقاط وزارة نوبار باشا في ١٩ فبراير سنة ١٨٧٩ .

وبسقوط تلك الوزارة حاول الخديو أن يتخلص من الأمر الذى أصدره في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ بانشاء الوزارة المسئولة، وأن يشترط في تكوين الوزارة الجديدة أن يكون له نصيب في الأشتراك والمساهمة الفعالة في الحكم. ولكن الوزارة الجديدة التى رأسها الأمير محمد توفيق ولى العهد في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٩ والتى كانت تسمى بالوزارة الأوربية الثانية قد أشترك فيها وزيران أوربيان أحدهما انجليزى والأخر فرنسى،

ومنحا حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء وإسقاط أى مشروع لا يتفق مع مصلحتهما.

وفي ذلك الوقت طالب الشعب المصرى ممثلا في نوابه وعلمائه وتجاره فيما سمى باللائحة الوطنية في ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتكوين وزارة مصرية صميمة لايشترك فيها الأجانب وتكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب. وأن يستعاض عن اشتراك الوزراء الأجانب بالرجوع إلى نظام المراقبة الثنائية مرة أخرى.

وبعد أن تم الأتفاق بين الخديو اسماعيل والقوى الشعبية قام بضربته المفاجئة بإقالة وزارة محمد توفيق في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩، وتشكيل الوزارة الوطنية تحت رئاسة محمد شريف باشا، ومعنى هذا أن الخديو اسماعيل قد تحدى إرادة الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا، وأنه عازم على مواصلة هذا التحدى وعرقلة السيطرة الأجنبية على شئون مصر.

ثم أنه فوق هذا قد شرع في وضع دستور جديد لعرضه على مجلس شورى النواب لاعتماده، فإذا ماترك إسماعيل ليقوم بدوره حتى النهاية أعتمادا على الوزارة الوطنية وتأييد اعضاء مجلس شورى النواب أصيب النفوذ الغربى بنكسة شديدة. ولهذا قررت الدولتان انجلترا وفرنسا التدخل لدى الباب العالى لعزل الخديو اسماعيل بعد أن تحققت كل منهما أنه لايمكن التوفيق بين بقاء الخديو اسماعيل في الحكم وبين ضمان مصالحها في مصر. وقد وجد هذا التدخل استجابة من السلطان العثمانى، فعزل

الخديو اسماعيل سيتيح له الفرصة للتخلص مما حصلت عليه مصر من امتيازات. وفي الوقت نفسه فطالما حاول الباب العالى عزل والى مصر كلما تأزمت الأمور بين الطرفين، وحال بينه وبين ذلك تدخل الدول الأوربية. فالوقت قد حان كي يستعيد السلطان العثمانى نفوذه فأصدر في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ فرمانا بعزل الخديو اسماعيل من ولاية مصر.

- نزل الباب العالى على رغبة الدول الأوربية في عزل الخديو وتولية أبنه محمد توفيق من بعده على أمل أن يهيئ له هذا العمل فرصة التدخل في شئون مصر وسحب ما حصلت عليه من امتيازات، ولكن الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا والمانيا بدأت تأخذ بفكرة تقسيم ممتلكات الباب العالى فمن مصلحتها اذن عدم اخضاع مصر للنفوذ العثمانى المباشر توطئة لوضع يدها عليها. ولهذا وقفت كل من انجلترا وفرنسا في وجه الباب العالى ومنعته من إحداث أى تغيير في الأسس التى وضعتها الدول الأوربية في مؤتمر لندن عام ١٨٤٠. فلما حيل بين الباب العالى وبين ما أراد لجأ إلى انتقاص بعض الامتيازات التى منحت لمصر من قبل والتى لاتؤثر على جوهر التسوية. فصدر فرمان تعيين الخديو محمد توفيق واليا على مصر متضمنا بعض التحفظات فقد نص على « ألا يجوز جمع عساكر زيادة عن ١٨ ألف لأن هذا القدر كاف لمحافظة أمنية إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح، وانما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية هى مرتبة من أجل دولتنا العلية يجوز أن يزاد مقدار العساكر بالصورة التى تستتب حالة كون دولتنا العلية محاربة. وتكون رايات العساكر البحرية والبرية

والعلامة المميزة لرتب ضباطهم كرايات عساكرنا الشاهانية ونياشينهم. ويباح لخديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية إلى غاية رتبة اميرالاى. ولا يرخص لخديو مصر أن ينشئ سفنا مدرعة إلا بعد الإذن وحصوله على رخصة صريحة قطعية إليه من دولتنا العلية».

وبصدور هذا الفرمان ضاعت الجهود الكبيرة التى بذلها الخديو اسماعيل في الارتقاء بقوة مصر الحربية وزيادة عدد الجنود إلى الحد الذى يريده، سواء أكان ذلك في وقت السلم أو الحرب، وأصبحت لمصر قوة محدودة لاتتجاوز الثمانية عشر ألف جندى كما نص عليها فرمان ١٨٤١ من قبل. ولن تستطيع تلك القوة بأى حال من الأحوال أن تقوم بالتزاماتها الضخمة، وأستمر هذا الوضع إلى قيام الثورة العرابية في مصر والثورة المهدية فى السودان.

الفصل الثالث

الفتوحات المصرية وحركة الكشوف الجغرافية

سار الخديو اسماعيل اثناء ولايته لمصر على سياسة تدعيم النفوذ المصرى في السودان وتكوين امبراطورية افريقية تضم مصر والسودان كوحدة سياسية وإدارية واحدة. وتكوين هذه الوحدة لن يتم بصفة رسمية مالم يصحح الباب العالى وضع السودان باعتباره من ملحقات مصر ويتبع والى مصر مدى حياته فقط، كما نص بذلك فرمان سنة ١٨٤١ وفرمان سنة ١٨٦٣ (فرمان تولية اسماعيل الحكم).

ولهذا حرص اسماعيل على أن يتضمن فرمان الوراثة الصلبية الصادر في عام ١٨٦٦ - تعديل وضع السودان السياسى بحيث تؤول ولاية مصر والسودان كوحدة واحدة للأبن الأكبر لوالى مصر. فنص هذا الفرمان صراحة بأن «تنتقل ولاية مصر مع ماهو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها، وقائمقامتى سواكن ومصوع إلى اكبر أولادك الذكور بطريق الأرث بالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك».

وفي الفرمان الشامل الصادر في يونيو سنة ١٨٧٣ أعاد الباب العالى تثبيت ماسبق أن ذكره بشأن السودان في فرمان الوراثة الصلبية سنة ١٨٦٦ . إذ نص هذا الفرمان:

«أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ماصار إلحاقها بها أخيرا من قائمقاميتى سواكن ومصوع

وملحقاتهما يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على الأقطار المصرية من أولادكم. وإذا انحلت الخديوية المصرية بأن لايكون للخديو ولد ذكر تصير توجيهها إلى أكبر أخوته الذكور، وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فالى أكبر أولاد الأخر الأكبر، وهكذا تتخذ هذه الأصول قانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية المصرية».

وفي حقيقة الأمر فإن اهتمام اسماعيل بأمر السودان قد زاد منذ حصوله على فرمان الوراثة الصلبية الذى أدمج السودان في مصر سنة ١٨٦٦ . فهذا الوضع المستقر للسودان قد شجع الخديو على بذلك قصارى جهده لتنظيم الإدارة في السودان، وضم مناطق جديدة إليه، والقضاء على تجارة الرقيق. ويمكننا أن نلخص سياسة الخديو اسماعيل إزاء السودان في النقط الأتية:

أولاً: تدعيم نظام الحكم والإدارة الداخلية بالسودان.

ثانياً: وضع سياسة خاصة للسيطرة على سواحل البحر الأحمر الغربية وسواحل شرق أفريقيا.

ثالثاً: التوسع في ضم أقاليم جديدة، ففى الغرب ضم اقليم دار فور، وفي الشرق استولت مصر على سواكن ومصوع وزيلع وسلطنة هرر، وفي الجنوب الوصول بحدود السودان إلى منطقة منابع النيل.

رابعاً: القضاء على تجارة الرقيق وارتباط هذا العمل بحركة التوسع في السودان.

خامسا: حركة الكشوف الجغرافية وماتهدف إليه من استغلال موارد البلاد وفتحها أمام التجارة المشروعة.

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى الخاصة بالتنظيم الإدارى للسودان فقد حدث في سنة ١٨٦٥ في أوائل حكم اسماعيل ان ثارت بعض فرق الجيش باقليم التاكه نتيجة سوء الإدارة وتأخر صرف مرتباتهم حوالي ثمانية شهور، وهاجموا القرى المحيطة بهم ونهبوا سكانها، وعجزت الإدارة المحلية في السودان عن قمع هذه الثورة، فاهتم الخديو بالأمر وبعث بحكمدار جديد لقمع الفتنة. واستطاع جعفر مظهر باشا بعد أن آلت إليه حكمدارية السودان بعد فترة وجيزة من وصوله إلى الخرطوم من إخماد الثورة والتفرغ للتنظيم الإدارى الجديد المزمع إقامته، وينقسم هذا التنظيم الجديد إلى ثلاثة اقسام:

الأول: ويتكون من دنقلة وبربر في الشمال وقد تبعا من الناحية الإدارية نظارة الداخلية بالقاهرة مباشرة، نظرا لقربها من الحدود الجنوبية لمصر.

والثاني: ويشمل مديريات الخرطوم وكردفان وسنار فازوغلى والنيل الأبيض وفاشودة وجميعها خاضع من الناحية الإدارية للسلطة المركزية في الحكمدارية بالخرطوم.

والثالث: ويشمل السودان الشرقى ويضم مديريات سواكن ومصوع والتاكه ومايحيط بها، وهى ايضا تابعة لحكمدار السودان بالخرطوم.

ومما يدل على يقظة هذا الحكمدار أن ظهر في أيام حكمه رجل من أهل سنار يسمى بالشيخ الجعلى اشتهر بين الناس بالتقوى والصلاح فأمه خلق

كثير والتف حوله جمع غفير من الدراويش بقصد التبرك كما هي العادة بين أهل السودان، فخشى حكمدار السودان من أن يؤدى التهاون في أمر هذا الرجل إلى خلق المتاعب للإدارة في السودان، ووجد أن الحكمة تقتضى القيام بعمل سريع وحاسم لتخليص البلاد من خطرتلك التجمعات فقام على رأس قوة حربية وقابل هذا الشيخ وطلب منه أن يرافقه إلى الخرطوم معززا مكرما، فقبل أما أتباعه من الدراويش فقد بعث إليهم بفرقة من الجنود تحت قيادة آدم باشا السودانى فشتت شملهم وقضت على حركتهم في مهدها.

فهذه اليقظة من حكمدار عام السودان جنبت البلاد شر الانقسام وماقد تؤدى إليه تلك الحركة من قيام ثورة على الحكم القائم في السودان. بعكس ماحدث في الحركة التى قام بها المهدى بعد ذلك بسنوات إذ استخفت الإدارة السودانية بأمره في أول الأمر. ولم تحاول القضاء على الحركة إلا بعد أن كثر اتباعه ومريدوه. كما لم تكن تلك المحاولات جادة في القضاء على الحركة فمكنت له بذلك من كسب نصر رخيص على حساب سمعة الإدارة المحلية. وبهذا استفحل خطره، وعجزت الحكومة المصرية لظروفها المالية والسياسية في ذلك من القضاء على الحركة.

أما فيما يتعلق بالتوسع وبسط السيادة المصرية على ساحل البحر الأحمر الغربى، فيمكننا القول بأن الخديو اسماعيل قد اهتم اهتماما كبيرا بشئون البحر الأحمر منذ بداية الأمر، وقبل أن تخرج مشروعاته للتوسع في

افريقيا إلى حيز التنفيذ. ومما يدل على هذا الاهتمام الأمر الذى أصدره الخديو إلى ناظر البحرية في ٢٨ شعبان سنة ١٢٨٦ (ديسمبر سنة ١٨٦٩)، اذ يقول «حيث أن البحر الأحمر في نظر الحكومة المصرية أكثر إكبارا وأهمية من سائر البحار، وأن الوقوف على أحواله ومواقعة واكتساب المعلومات للسير والسفر فيه أمر واجب على ضباطنا البحرين. فبناء عليه اقتضت إرادتى أن يعين بعد الآن الناشئين من المدرسة البحرية فيتمرنوا على السير والسفر في البحر المذكور مدة سنتين أو سنة ونصف، ليكتسبوا المعلومات اللازمة في أحواله ومواقعه، وأن تتخذ هذه الأصول قاعدة مستمرة ومرعية الإجراء إلى ماشاء الله لجميع الناشئين من المدرسة المذكورة».

فمصر قد اهتمت بالبحر الأحمر وقدرت أهميته بالنسبة لها، وحاولت أن تكون لها سياسة ثابته في تدريب ضباط البحرية الجدد على العمل به لتنشئ بذلك قوة بحرية مدربة، وعلى درجة كبيرة من الفهم لأصول الملاحة في هذا البحر. ومحاولة مصر ايجاد تقاليد بحرية في سياستها إزاء البحر الأحمر انما كان بداية وتمهيدا لحركة التوسع والفتح على طول الساحل الغربى لهذا البحر وامتداد هذا الساحل في شرق افريقيا.

التوسع في افريقيا كان أمرا مقررا منذ ولاية اسماعيل، ولكن حال بينه وبين تنفيذها اشتراكه في إخماد ثورة كريت بعدد يتراوح بين ١٢ و ١٥ ألف جندى، وما أن نفض يده من مشاكل تلك الجزيرة حتى وجه اهتمامه

نحو السودان ولم تكن سياسة اسماعيل إزاء السودان بخافية على الدول الأوربية، بل إنه قد حرص على توضيح تلك السياسة للدول الأوربية، وخصوصا انجلترا وفرنسا حتى تطمئن هذه الدول وتتأكد بأن ليس لاسماعيل نوايا عدوانية إزاء السلطان ونوايا توسعية في مناطق أخرى باستثناء السودان.

ونستدل على ذلك بما صرح به المسيو بارو BARROT سكرتير الخديو اسماعيل الخاص لوزير خارجية فرنسا المسيو ديكاز « أن موقع مصر يحتم عليها العمل على ادخال المدنية والحضارة إلى القارة الأفريقية، وان هذا العمل الضخم سيستنفذ كل قوتها وحيويتها وجميع مواردها مما لايجعل لديها بقية من جهد تستطيع توجيهه إلى قارة أخرى».

كما بعث قنصل انجلترا الجنرال بمصر إلى وزير خارجيته اللورد دربى في ١٢ فبراير سنة ١٨٧٦ . يقول بأن الخديوى اسماعيل ينظر إلى مصر كدولة افريقية ويحلم بالتوسع في تلك القارة، وليست لديه أطماع خارج حدودها لأنه يعتقد أن التوسع في أفريقّية ذا فائدة كبرى للمدنية والإنسانية بصفة عامة.

فاسماعيل اذن قد أعلن عن نواياه لانجلترا وفرنسا وافهمهما بأنه لن يتوسع على حساب ممتلكات الباب العالى كما حدث في عهد جده محمد على. فهو حريص على عدم إثارة المسألة الشرقية كحرص كل من الدولتين. ولما كانت الدولتان الكبيرتان لا تريان في توسع اسماعيل نحو

الجنوب مايهدد مصالحهما للخطر، لاسيما وأن اهتمامهما بالشئون الافريقية لم يكن قد تبلور بعد لم تمانعا في هذا الأمر.

أما عن التوسع في حد ذاته فلا يمكن فصله عن السياسة العامة التى رسمها الخديو اسماعيل في القضاء على تجارة الرقيق، فحركة التوسع والفتح قد أملتها اعتبارات خاصة تتعلق بالقضاء على تلك التجارة الشائنة. ولهذا سأعالج مشكلة إلغاء الرق والتوسع في افريقيا على أنها موضوع واحد ذو شقين كل منهما يكمل الأخر ويتممه.

لم تكن مشكلة الرق وليدة عصر اسماعيل بل بدأت قبل عصر محمد على بأمد طويل، في الوقت الذى تمكن فيه العرب من تأسيس ملكهم في النوبة وسنار ودارفور وكردفان. وقد ساعد على انتشار هذه التجارة في عصر محمد على نظام الاحتكار الذى فرضه على التجارة فيما عدا تجارة الرقيق. وهذا الإجراء من قبل حكومة محمد على قد شجع الطامعين في الربح على ممارسة تلك التجارة التى ظلت حتى ذلك الوقت بعيدة عن يد الحكومة. كما أن إلغاء نظام الإحتكار كان له نفس الأثر على هذه التجارة، اذ شجع الالغاء المغامرين على تكوين قوات مسلحة من الزنوج المعروفين باسم «البازنجر» لمباشرة نشاطها الهدام في بلاد الدنكة والشلوك بمديرية فاشودة. واتخذ هؤلاء لهم مشارع (أحواش) لجمع الرقيق وإيداعه الزرائب التى أقيمت لهذا الغرض توطئه لنقلهم على سفن إلى الخرطوم.

وفي أواخر القرن الثامن عشر في انجلترا اخذت جماعة الكويكرز تجاهد في سبيل إبطال الرق حتى استطاعت اصدار قانون من البرلمان الانجليزى بتحديد يوم أول أغسطس سنة ١٨٣٤ لتحرير جميع الأرقاء في كل الممتلكات البريطانية، مع دفع تعويض لمواليها، وحذت حذوها الدول الأوربية الأخرى مثل فرنسا والدنمرك والسويد وهولنده. ثم اتجهت بريطانيا بعد ذلك شطر العالم الإسلامى محاولة إبطال تجارة الرقيق، فأملت على السلطان عبد المجيد أن ينص في فرمان سنة ١٨٤١ على إبطال هذه التجارة التى تتنافى مع المبادئ الإنسانية. ولكن محمد على ظن بأن المقصود من هذا النص لايعنى حقيقة إلغاء تلك التجارة، وإنما الهدف من ذلك منعه من تجنيد الأرقاء عن طريق الغزوات التى كانت تقوم بها حكومة السودان.

وقد أحدثت هذه الضجة القائمة حول الرق أثرا في نفس محمد على قبل صدور فرمان ١٨٤١، فسار على سياسة تقييد هذه التجارة لا إلغاءها، وذلك لاعتقاده باستحالة الإلغاء دفعة واحد، فأعلن في عام ١٨٣٨ إلغاء الرق في السودان وإبطال الغزوات. ولكن رغم ذلك ظلت حكومة الخرطوم ترسل الغزوات لصيد الرقيق لما تجنيه من وراء ذلك من أرباح طائلة.

نشطت هذه التجارة نشاطا كبيرا في عصر عباس وسعيد نتيجة لضعف الحكمداريين بالسودان في الفترة مابين ١٨٤٨ و ١٨٦٣ فأسس بعض المغامرين في ذلك الوقت شركات لهذا الغرض أهمها شركة العقاد وعلى

أبو عموري والزبير رحمت وكوتشك على وغطاس باسيلي وحسب الله وسركيس وخليل وسامي وبارثلميو وديبونو وجون باتريك وغيرها. وعند زيارة سعيد باشا للسودان في يناير سنة ١٨٥٧ أمر ببناء محطة عسكرية على نهر السوباط لمنع تجارة الرقيق ومطاردة المشتغلين بها.

ولما تولى اسماعيل ولاية مصر في أوائل عام ١٨٦٣ . كانت تجارة الرقيق مزدهرة ازدهارا عظيما. «حتى أصبح الرق في أوائل القرن التاسع عشر متغلغلا في كيان السودان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لدرجة يتعذر معها منعه أو محاولة تحريم النخاسة من غير حدوث انقلاب أو قيام ثورة خطيرة». وزيادة على ذلك فان حكومة السودان كانت تساعد شركات الرقيق على المضي في تجارتها، بدليل أن أحد مؤسسي هذه الشركات ويدعى العقاد قد استطاع الحصول من حكمدار عام السودان في عام (١٨٦٨) على حق احتكار هذه التجارة في مساحات واسعة بأعالي النيل تبلغ ٩٠,٠٠٠ ميلا مربعا على طول ضفاف النيل المرتفعة لمدة أربع سنوات في مقابل مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيهاً سنوياً.

ونظرا لتغلغل الرق في مختلف نواحي الحياة بالسودان كان من الصعب على الخديو اسماعيل إلغاءه طفرة واحدة، وكان غردون باشا يرى هذا الرأى أيضا. ويعتقد بأن قيام مصر بفتح اعالي النيل وتوطيد الأمن فيه هو كفيل بزوال تلك التجارة من تلقاء نفسها، وهو نفس الاعتقاد الذى أخذ به الخديو اسماعيل. ولهذا سنجد - كما سبق أن ذكرت - أن التوسع في

السودان أملته اعتبارات خاصة تتعلق بالتضييق على تجارة الرقيق واستيلاء الحكومة على المنافذ التى كان يستخدمها الجلابون (تجار الرقيق) في تهريب تجارتهم غير المشروعة.

وعقب تولية اسماعيل الحكم مباشرة أصدر أوامر مشددة إلى موسى حمدى حكمدار السودان وقتئذ بمطاردة تجار الرقيق والقبض عليهم وعتق من يضبط لديهم من أرقاء. كما أمره بمراقبة مرور التجارة في النيل الأبيض مراقبة دقيقة، وذلك بتوزيع قوات عسكرية على طول النيل الأبيض في شكل نقطة عسكرية للقبض على كل من تسول له نفسه نقل تلك التجارة عبر النيل.

وقد ضيقت الحاميات القائمة على ضفاف النيل الخناق على الجلابين، فاتجه هؤلاء صوب موانى البحر الأحمر لتصريف تجارتهم. وهذا ماشجع الخديو اسماعيل على طلب إلحاق مينانى سواكن ومصوع بمديرية التاكه. وبعد مفاوضات طويلة وافق الباب العالى على إلحاقهما سنة ١٨٦٥، وتم تسليمهما للخديو في عام ١٨٦٦ . وكذلك ضم اسماعيل إليه مديرية كسلا في مقابل ٧٥٠٠ كيسة (٣٧ ٥٠٠ جنيهاً مصريا) سنوياً.

ولكى يغلق موانئ البحر الأحمر كلية في وجه تلك التجارة ولاتمام بسط السيطرة المصرية على هذا الساحل العام دخل في مفاوضات اخرى مع الباب العالى لضم ميناء زيلع إليه، وأجيب الى طلبه هذا بمقتضى الخط الشريف الصادر له في غرة يناير سنة ١٨٧٥ في مقابل دفع جزية سنوية تقدر بنحو خمس عشرة ألف ليرة عثمانية.

وامتلاك الخديو لميناء زيلع دفعه الى الاستيلاء على بربرة والاندفاع منها نحو الجنوب في محازاة الساحل الشرقي لافريقيا حتى ميناء قسمايو، ليتمكن بذلك من إتمام ضرب الحصار على تجار الرقيق، ولغلق جميع المنافذ التى كانت تتسرب منها التجارة إلى خارج السودان.

ويمكننا القول بأن مصر منذ سنة ١٨٦٩ بدأت تنظر إلى النخاسة والنخاسين كخطر سياسى تخشاه، ولكنها لاتريد استعمال العنف لمحاربة النخاسة إلا عند الضرورة القصوى. وكان للوسائل الحربية التى اتخذتها الحكومة في تضييق الخناق على تجارة الرقيق في جهات السودان الشمالية أن نزح هؤلاء التجار إلى أقاليم النيل الأعلى حول غندكرو وبحر الغزال، وهما من أهم مواطن الرقيق في ذلك الوقت. فاضطر الخديو اسماعيل إلى تسيير حملتين إلى هذه الجهات، الأولى على رأسها السير صمويل بيكر إلى أعالى النيل، والثانية بقيادة الحاج محمد البلالى إلى بحر الغزال للقضاء على هذه التجارة في مواطنها الأصلية.

التوسع في أعالى النيل

قام السير صمويل بيكر الرحالة الانجليزى في أواخر ديسمبر سنة ١٨٦٢ برحلة على حسابه الخاص لكشف منابع النيل أسفرت عن كشف بحيرة البرت نيانزا. وبعد عودته من الرحلة أخذ يصور للشعب الانجليزى مايرتكبه الجلابون في أواسط افريقية من فظائع تقشعر منها الأبدان. فثارت جمعية مكافحة الرق ANTI SLAVERY SOCIETY وأثارت بدورها

الرأي العام الانجليزى، فاضطرت الحكومة الانجليزية تحت ضغط الثورة التدخل لدى الخديو اسماعيل لتشجيعه على المضى في طريقه الذى رسمه لمكافحة هذه التجارة الشائنة.

وفضلا عن ذلك فقد ألح ولى عهد انجلترا (الملك ادوارد السابع فيما بعد) على تعيين السير صمويل بيكر حاكما عاما على مديرية خط الاستواء ومنحه السلطات اللازمة للقضاء على الرق. والواقع أن السير صمويل بيكر قد فرضته الحكومة الانجليزية على الخديوى فاضطر إرضاء لانجلترا إلى قبوله، وأبرم معه عقدا لمدة أربع سنوات بمرتب سنوى قدره عشرة الاف جنيها انجليزيا نظير قيادته للحملة العسكرية المزمع ارسالها إلى اعالى النيل. وفيما يلى نص الخطاب الذى أصدره الخديوى بتعيينه.

بعد المقدمة «تؤلف حملة لإخضاع النواحى الواقعة في جنوب غندكرو لسلطتنا ولإبطال النخاسة وايجاد تجارة منظمة، ولفتح طرق الملاحة مع البحيرات الكبرى الواقعة في خط الأستواء، ولإقامة خط من النقط العسكرية ومستودعا للتجارة يبعد بعضها عن بعض مسافة ثلاثة أيام للماشى في انحاء افريقيا الوسطى ابتداء من اول ابريل سنة ١٨٦٩، وقلدناه حقوق السلطة المطلقة حتى السلطة المتعلقة بحياة وإعدام كل من له علاقة بالحملة، وقلدناه كذلك نفس هذه السلطة على كل النواحى التابعة لحوض النيل جنوب غندكرو».

ويبدو من كتاب التعيين هذا أن الخديو اسماعيل قد حرص على أن يضع مسألة اخضاع منطقة اعالى النيل ومنطقة البحيرات في المقام الأول من أهداف الحملة، بينما يضع موضوع إلغاء الرق في المرتبة الثانية لأنه سيتحقق من تلقاء نفسه نتيجة لانتشار النفوذ المصري في تلك الجهات أى أن الخديو اسماعيل أراد أن تكون الحملة بعثة عسكرية لنشر المدنية والحضارة في أواسط افريقية بعكس الحال بالنسبة للسير صمويل بيكر الذي أعتقد خطأ بأن البعثة مجرد حملة حربية أرسلت للحرب، وترتب على هذا الاعتقاد إستخدام الشدة والعنف لإبطال الرق بالقوة.

وتكونت الحملة من حوالى ١٦٤٥ جنديا من خيرة الجنود السودانيين والمصريين تحت قيادة السير صمويل بيكر، واقلعت من ميناء السويس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٦٩ متجهة صوب ميناء سواكن، ومنه إلى بربر على النيل ثم التقدم نحو الخرطوم.

وقد آثار إرسال تلك الحملة إلى أعالى النيل اهتمام دول أوربا، وكذلك اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ايضا التى كانت تهتم بشئون مصر في تلك الفترة، نظرا لأستخدام عدد كبير من ضباطها في الجيش المصرى، ولازدياد الصلات التجارية بين الدولتين في ذلك الوقت، ولذا نجد أن قنصل امريكا الجنرال بمصر المستر بيروزلى BEARDSLY يكتب إلى حكومته بشأن تلك الحملة ويقول : «بمالا جدال فيه أن الغرض الرئيسى لتلك الحملة هو ادخال تلك المناطق المحيطة بالنيل الأبيض والبحيرات

الكبرى تحت الحكم المصرى والتبعية المصرية، وإيجاد مواصلات منتظمة وآمنه بين تلك المناطق ومصر لتشجيع الزراعة والتجارة والقضاء على تجارة الرقيق».

كما اشار الخديو اسماعيل في مقابلات متعددة مع القنصل الأمريكى الجنرال بمصر بأنه يأمل ان ينظر السير صمويل بيكر إلى التعليمات الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق نظرة ثانوية، لأنها ستكون النتيجة الطبيعية لفتح تلك البلاد، فبعثتة العسكرية هدفها استرضاء القبائل التى تقطن تلك المناطق وضمها إلى حكم مصر. ولهذا فمهمة السير صمويل بيكر تتطلب منه أن يكون حذرا وسياسيا في معالجته لتلك الأمور، وان يضع نصب عينيه أن الهدف الرئيسى من بعثته هوتنمية المصالح المصرية في أواسط افريقية، وألا يأتى بعمل قد يترتب عليه إعاقة العلم (الراية) المصرى في تقدمه نحو الجنوب.

غير أن السير صمويل بيكر لم يعر تعليمات الخديو اسماعيل ماتستحقه من عناية، وكانت تصرفاته مثار شكوى الخديو بصفة مستمرة. وقد عبر عن هذا الضيق في حديث له مع القنصل الأمريكى الجنرال بمصر حيث يبدى آمتعاضه من مسلك السير صمويل بيكر وعدم ادراكه لخطورة تصرفاته وما تجره على البلاد من خراب ودمار، والتى تخالف ماسبق أن أصدره إليه من أوامر لضم تلك البلاد إلى حكم مصر بطريق الترغيب بالوسائل الودية، وألا يلجأ إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة القصوى.

وأن يترك مكافحة تجارة الرقيق إلى مابعد استقرار الحكم المصرى في البلاد، وألا يكون إلغاء تلك التجارة سببا في اعلان الحرب على السكان الآمنين بأى حال من الأحوال.

من هذا ندرك أن السير صمويل بيكر لم يعمل طبقا للسياسة المرسومة له من قبل، كما أن تصرفاته لم تكن في صالح مصر أو في صالح الحكم المصرى، ورغم ذلك لم يستطع الخديو اسماعيل ان يتخذ موقفا حازما إزاء تلك الأعمال، فتعيين السير صمويل بيكر لهذه المهمة تم بناء على مشورة انجلترا. وفي وقت قيام أزمة سنة ١٨٦٩ بين الخديو والباب العالى. فكان اسماعيل في حاجة إلى رضاء الحكومة الانجليزية عليه لحل تلك الأزمة.

وبعد انتهاء الخلاف بين مصر والباب العالى لم يجرؤ الخديو اسماعيل عل سحب السير صمويل بيكر من مديرية خط الاستواء بعد ماعلم بتصرفاته الخاطئة، فحدث في عام ١٨٧٠ تغيير ظاهر في موازين القوى الأوربية فهزيمة فرنسا أمام المانيا في تلك السنة قد خيبت آمال اسماعيل في الاعتماد على معونة فرنسا. ولهذا فقد شعر بأنه في حاجة إلى رضاء انجلترا فلم يسعه في ذلك الوقت إلا السكوت علي مايرتكبه السير صمويل بيكر حتى لايغضب الحكومة الانجليزية عليه.

نتائج الحملة

لحملة السير صمويل بيكر نتائج عديدة فمن ناحية الهدف الذى أرسلت الحملةمن أجله، نلاحظ انه فيما عدا انشاء المحطات العسكرية في غندكرو

وفاتيكو وفويرا، والتوفيقية فقد فشلت في تحقيق غرضها الرئيسى في فتح البلاد وايجاد حكومة مستقرة، ومنع تجارة الرقيق، وفتح طريق للمواصلات بين السودان وبحيرة البرت نيانزا.

أما فيما يتعلق بنتائجها بالنسبة لأهل السودان انفسهم فقد اعتقد هؤلاء بأن في تعيين الخديو اسماعيل لرجل نصرانى لإدارة شئون المسلمين وإبطال الرق «قد اصاب الدين في الصميم وزلزل قواعده».

هذا فضلا عن أن سياسة احتكار تجارة الأبنوس والعاج قد قضت على تجارة السودانيين وأضاعت ثرواتهم. فأصبح الأهالى ينقمون على الحكم المصرى نقمة شديدة، ودفعهم هذا العداء إلى التحالف مع تجار الرقيق لمقاومة نفوذ الحكومة. وهكذا فلم يمضى سوى عام واحد على عودة السير صمويل بيكر من مأمورية خط الاستواء حتى ضاع كل نفوذ للحكومة في هذه الجهات، وصار لايجرؤ انسان عل مغادرة غندكرو دون التعرض لموت محقق بسبب عداء القبائل الضارية حولها.

أما عن نتائج الحملة بالنسبة لمصر نفسها فتعيينها للسير صمويل بيكر الانجليزى حاكما عاما على منطقة خط الأستواء يعتبر بمثابة فتح ثغرة جديدة أمام النفوذ الانجليزى للتدخل في شئون السودان وشئون مصر في الوقت نفسه. كما كان للخطة التى سار عليها بيكر أثناء خدمته بالسودان، آثرها الفعال في تدخل انجلترا وضغطها على الخديو من جديد لترشيح غوردون خلفا له لتنفيذ أغراضها الاستعمارية البعيدة. فلم تجن

مصر من وراء تلك الصفقة الخاسرة سوى كراهية أهل السودان وتكبيدها ٨٠٠ ألف جنيه مصرى تكاليف الحملة.

غوردون ومديرية خط الاستواء

انتهت مهمة السير صمويل بيكر بعودته إلى القاهرة في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٣، فأقترح ولى عهد انجلترا على الخديو اسماعيل اثناء مروره بمصرفي طريقه إلى الهند تعيين غوردون خلفا لصمويل بيكر، فأصدر الخديو اسماعيل - جريا على سياسته في مصادقة انجلترا في ذلك الوقت - أمرا في ١٩ فبراير سنة ١٨٧٤ . بتعيين الأميرالاى غوردون حكمدارا لمديرية خط الاستواء، على أن يكون مستقلا في حكمها وغير خاضع لحكمدارية عموم السودان. ولم يكن مع ذلك مرتاحا لتعيين غوردون في مأمورية بالسودان خيفة أن يكون من ورائه تنفيذ مقاصد انجلترا التى لاتخفى عليه، فعينه وهو كاره».

وفي واقع الأمر فان بيكر وغوردون وملكولم (الذى خدم في البحرية المصرية لإلغاء تجارة الرقيق في البحر الأحمر) قد فرضتهم انجلترا على اسماعيل.

اما حدود مديرية خط الاستواء فتشمل الأراضى الخاضعة لسلطة الحكومة المصرية جنوبى فاشودة، وما يلحق بها من أقاليم منابع النيل. وقد حرص الخديوى اسماعيل ان يوضح لغوردون مهمته في مديرية خط الاستواء بكل وضوح وجلاء ، وذلك في الخطاب الذى بعثه اليه في ١٦

فبراير سنة ١٨٧٤ ، ويبين له بان هذه المهمة تتلخص في العمل على تنظيم الإدارة المصرية في هذه البقعة النائية ، ومراقبة تجار العاج والرقيق وعدم التعرض لحاصلات الأهالي هناك « إذ أن مثل هذا العمل يدعو تلك القبائل إلى سوء الظن بالحكومة ، فضلا عن انه مناف لإدارة الخديو في كسب ثقة الأهالى وحسن ظنهم » .

كذلك لفت اسماعيل نظر غوردون إلى ضرورة الاهتمام بتأمين سلامة المواصلات بين جنوبي السودان وشماله، وذلك بانشاء نقط عسكرية على طول النيل نحو الجنوب، بحيث يمكن لهذه النقط المتتابعة ان تتصل بالخرطوم مباشرة .

وعين الخديو اسماعيل الاميرالاى محمد رؤف بك قومندانا عاما لعساكر مديرية خط الاستواء ، وكذلك القائمقام شايبه لونج الامريكى رئيسا لهيئة أركان حرب الحملة .

وفي المدة التي أقامها غوردن بتلك المديرية (١٨٧٤ - ١٨٧٦) أخذ في تعزيز النقط والمحطات العسكرية التى أنشأها بيكر من قبل، وأنشأ أخرى جديدة على طول مجرى النيل مثل السوباط، وشمبى، ونصر، ومكاراكه، وبور، ولاتوكا، ولادو، والريجاف، ودوفيليه، ولابوريه، وماجنجو، ومرولى، ورورياجه (عاصمة أوغندا وتقع على الشاطئ الشمالى لبحيرة فيكتوريا) .

وفكر غردون ايضا في انشاء طريق مباشر بين منطقة البحيرات وساحل افريقيا الشرقى، ليتمكن بذلك من فتح تلك الأقاليم للتجارة المشروعة مع العالم الخارجى، وللقضاء على تجارة الرقيق. وطلب من الخديو اسماعيل أن يأذن له بتنفيذ هذا المشروع في يناير سنة ١٨٧٥ . واستقر الرأى على ان تنزل الحملة التى ستكلف بفتح هذا الطريق عند مصب نهر جوبا (الجب) وتتجه غربا الى الداخل. وكلف الخديو اسماعيل ميكلوب باشا القيام بهذه المهمة بمعاونة الضابط الأمريكى شاييه لونج، وغادرت الحملة ميناء السويس على رأس قوة حربية مكونة من أورطة واحدة.

تكتم الخديو اسماعيل أمر الحملة حتى أن شاييه لونج نفسه لم يكن يعلم بهدفها إلا بعد أن قطع مسافة خمسمائة ميلا جنوب السويس. ووصل شاييه لونج إلى بربره حيث سلم ميكلوب تعليمات الخديو. وبعد أن زودت الحملة ببعض الجنود أبحرت جنوبا في محاذاة ساحل افريقيا الشرقى إلى أن وصلت إلى رأس جوردفوى في ٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . ورفعت العلم المصرى عليه إيذانا بوضع تلك المنطقة تحت سلطة الحكومة المصرية. واحتلت الحملة في طريقها بلدة براوة دون مقاومة وكانت تابعة لسلطان زنجبار.

ثم حاولت الحملة بعد ذلك التوغل في مجرى نهر جوبا ، ولكن الرياح حالت بينها وبين تحقيق هذا الهدف، فارتدوا الى الجنوب حيث توجد قسمايو ·التى سميت باسم بورت اسماعيل) وكانت مركزا هاما لتجارة

الرقيق في شرق افريقيا، فاستولوا عليها وأطلقوا سراح من وجدوهم بها من الأرقاء. وأقام ميكلوب على بعد ١٦ ميلا من تلك المدينة في انتظار تعليمات الخديو اسماعيل لمواصلة التقدم في النهر والوصول إلى منطقة البحيرات، ولم يقدم غوردون للحملة أية معونة حربية أو مادية رغم وضعها تحت إشرافه. ويعزو شايبه لونج هذا الإهمال من جانب غودون الى احتمال وصول تعليمات من قبل الحكومة الانجليزية بهذا الخصوص.

ولكن لم تلبث الحملة أن تقدمت في نهر جوبا مسافة ١٥٠ ميلا، وقام الضابط المصرى حسن واصف برسم خريطة لهذا النهر. وعندما وصلت الحملة الى هذا الحد تلقى ميكلوب من الخديو أمرا بالانسحاب والعودة الى مصر دون آن يذكر الأسباب. ولم تكن الأسباب خافية على أحد، فهى ترجع دون شك لتدخل انجلترا وتحذيرها للخديو بألا تتقدم قواته أكثر من ذلك، بل عليها أن تنسحب الى مواقعها الأصلية.

وبذلك أخفقت الحملة في تحقيق أغراضها رغم الجهود التى بذلتها مصر، ولم تجن الحكومة المصرية من ورائها سوى تدخل بريطانيا وعداوة الحبشة.

التوسع في غرب السودان (فتح دارفور)

أشرنا من قبل في عرضنا لحملة السير صمويل بيكر أن الحكومة المصرية ارسلت في الوقت نفسه حملة أخرى تحت قيادة شخص يدعى الحاج محمد البلالى، وكانت تتكون من حوالى ١٢٠٠ جندى، وهدفها مطاردة

تجار الرقيق في مديرية بحر الغزال، ولم يكتب لهذه الحملة النجاح لانعدام التعاون بين البلالى ومعاونيه، بالإضافة إلى قلة عدد جنود الحملة إذا قيس بما يمتلكه الجلابون من قوة حربية، وسلوكه مسلك التعسف مع تجار الرقيق، وتوغله داخل منطقة بحر الغزال بعيدا عن مراكز الإمدادات، كل هذه الأسباب تكاتفت على هزيمته أمام قوات الزبير رحمت، وبانهزام حملة البلالى تفشل الحكومة المصرية في الإستيلاء على منطقة بحرالغزال. وبالتالى لم تستطع فتح دارفور، وهو الهدف الثانى للحملة.

ولقد ساعدت تلك الهزيمة على زيادة نفوذ الجلابين وانتشار تجارتهم انتشارا كبيرا. ولكن الزبير خشى مغبة عمله، فبادر بتقديم فروض الطاعة والولاء للحكومة المصرية، ووضع كل البلاد التى فتحها في مديرية بحر الغزال تحت سيطرتها. وقد كافأته الحكومة على ذلك بمنحه رتبة البكوية وتعيينه حاكما على مديرية بحر الغزال.

وبخضوع منطقة بحر الغزال وشكا للحكومة المصرية بدأت مصر تتطلع إلى فتح دار فور، خصوصا وأن معظم تجار الرقيق الذين كانوا يمارسون نشاطهم غير المشروع قد انتقلوا اليها بعد خضوع بحر الغزال للحكم المصرى.

وقد طلب الزبير رحمت مدير بحر الغزال من اسماعيل ايوب حكمدار السودان أن يسمح له بغزو دارفور لضمها للحكم المصرى، وللانتقام من ملكها نظرا لما بينهما من عداء، ولكثرة إغارات أهل دارفور على مديرية

بحر الغزال. وكان الخديو اسماعيل يرى إسناد هذه المهمة الى الزبير رحمت بمفرده، على أن يقوم حاكم السودان بإمداده بالقوات اللازمة، وأن تزوده الحكومة المصرية بأربعمائة فارس غير نظامي من مصر، وأن يكون غزو دارفور عن طريق بحر الغزال.

وبناء على ذلك عززت القوات العسكرية في بحر الغزال فبلغ مجموعها ٧ آلاف مقاتل بين مشاه ومدفعية وباشبوزق (قوات غير نظامية) تحت قيادة الزبير مدير بحر الغزال. ثم رأت الحكومة المصرية بعد ذلك أن يقوم اسماعيل ايوب حكمدار السودان بغزو دارفور من ناحية الشرق بقوة عسكرية قوامها ٣ آلاف جندي.

وبهذين الجيشين استطاعت مصر غزو دارفور فتقابلت قوات الزبير مع قوات سلطان دارفور البالغة ٢٠,٠٠٠ مقاتل تحت قيادة الوزير أحمد شتا وتشتت شملها، ثم تقابل الزبير مع جيش ثان وآخر ثالث تراوحت قواته بين ٦٠ ، ٧٠ ألف مقاتل وانتصر عليهما كذلك، ولم تكن قواته تزيد عن ١٢ ألف مقاتل بمن انضم إليها أثناء الغزو.

وتمكن الزبير من دخول الفاشر عاصمة دارفور في ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٤ وتبعه اسماعيل ايوب حكمدار السودان بعد ذلك بثلاثة أيام، حيث اتخذ الحكمدار التدابير اللازمة لإقرار الأوضاع بتلك البلاد ونشر لواء السلام والطمأنينة في ارض كانت مرتعا لتجارة الرقيق. ثم يقسم دارفور من الناحية الإدارية إلى أربع مديريات هي: الفاشر ، وداره ، وكلكل ،

وكبكبيه. ثم تبع هذا الغزو الحربي، غزو علمى قام به ضباط أركان حرب الجيش المصرى وسنشير إليه فيما بعد.

التوسع في السودان الشرقي

بعد أن قضت الحكومة المصرية على تجارة الرقيق في مواطنها الأصلية بأعالي النيل ودارفور وجهت اهتماما نحو شرق السودان للاستيلاء على الموانى الواقعة على ساحل البحر الأحمر والمحيط الهندى مثل تاجوره وزيلع وبربره التى كان يتخذها تجار الرقيق منافذ لهم لتصدير تجارتهم البغيضة الى العالم الخارجي.

وقد ضمت مصر في عام ١٨٦٦ مينائى سواكن ومصوع الى حكمها نظير جزية يدفعها الخديو للباب العالى. وكانت ميناء مصوع قبل دخولها في حوزة مصر تعتبر من أهم الأسواق لتجارة الرقيق في البحر الأحمر.

وفى أبريل من عام ١٨٧١ عين الخديو اسماعيل رجلا سويسرياً يدعى منزنجر محافظا لميناء مصوع، وكان هذا الرجل يشغل وظيفة قنصل فرنسا بهذا الميناء منذ عام ١٨٦٢ . فاتخذ منزنجر مصوعا كنقطة ارتكاز للتوسع فيما حولها من كل الجهات طبقا لرغبة الخديو، وللقضاء على تجارة الرقيق. وقد وجد منزنجر أنه من المتعذر القضاء على تلك التجارة، طالما كان اقليم بوغوص أوسنهيت خارجا عن سلطان الحكومة المصرية. ولذا وطد العزم على فتحه وضمه لتبعية مصر. فخرج من مصوع في يونيه سنة ١٨٧٢ على رأس قوة حربية واحتل عاصمة هذا الأقليم وتسمى (قرن)

دون مقاومة تذكر ثم أخذ في انشاء حكومة قادرة على حفظ الأمن والنظام في تلك الجهات النائية.

وتلى تلك الخطوه ضم زيلع الى ممتلكات مصر في يوليه سنة ١٨٧٥ كما ذكرنا من قبل، وارسال قوة حربية تحت قيادة اللواء بحرى رضوان باشا لاحتلال ميناء بربرة وتعيينه محافظا عليه. وبضم زيلع وبربرة الى الحكم المصرى أصبح ساحل البحر الأحمر الغربى كله يقع في قبضة مصر.

وبعد استيلاء مصر على ميناء زيلع سارت فرقة من الجنود في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ تحت قيادة رؤف باشا للاستيلاء على اقليم هرر، ولقد لقيت القوات المصرية القليلة العدد مقاومة كبيرة من قبائل الجالا الضارية حول عاصمة الأقليم المسماة هرر فتغلبت عليها ودخلت المدينة في ١١ اكتوبر سنة ١٨٧٥ . واعتبرت الحبشة ان استيلاء مصر على اقليم هرر تحرش بها إذ أصبحت الممتلكات المصرية تطوقها من كل جانب.

وفي هذا المعنى بعث قنصل امريكا الجنرال بمصر تقريرا الى حكومته في ١٧ يوليه سنة ١٨٧٥ حيث يقول «تعتبر زيلع آخر موطئ لقدم الدولة العثمانية في افريقيا. وأن امتلاك مصر لهذا الميناء له أهمية كبرى بالنسبة لها من الناحيتين السياسية والتجارية فمن الناحية الأولى أصبح ساحل افريقيا كله المطل على البحر الأحمر تحت السيادة المصرية. ومن الناحية الثانية فزيلع ميناء يقع تجاه عدن تقريبا ويعادلها في الأهمية، ويعتبر الميناء الوحيد في هذه المنطقة من الساحل، وعن طريقه يتم تبادل

السلع مع الموانئ العربية الأخرى. كما أنه يعتبر مخرجا للأقاليم الواسعة في قلب افريقيا.

وقد ادعت الحبشة في ذلك الوقت بحقها في ملكية بوغوص وآيليت وأوسه وهى المناطق التى ضمت أخيرا الى مصر. وبدأت تشن الغارات المتكررة على الحدود المصرية بقصد الخروج من هذا النطاق الحديدى الذى فرض حولها. وسيؤدى هذا الاحتكاك في نهاية الأمر الى نشوب الحرب المصرية الحبشية

وتمت سلسلة التوسع المصرى على ساحل افريقيا الشرقى بوصول النفوذ المصرى حتى مصب نهر الجب كما سبق أن أوضحت في حديثى عن حملة ميكلوب.

الحرب المصرية الحبشية

ساءت العلاقات بين مصر والحبشة منذ أن بدأت مصر تتوسع في المناطق المحيطة بالحبشة، وخصوصا بعد أن ضمت مصر اليها ميناء مصوع على البحر الأحمر في عام ١٨٦٥ الذى كانت تدعى الحبشة ملكيته، نظرا لكونه المنفذ الوحيد للحبشة على البحر. وازدادت هذه العلاقة سوءا عندما سمحت الحكومة المصرية للحملة الانجليزية على الحبشة من عبور أراضيها في عام ١٨٦٨، وتقديم المساعدات اللازمة لها في نضالها ضد الحبشة. ولهذا أخذ الملك يوحنا يشجع اتباعه من الرؤوس على مهاجمة الحدود المصرية ونهب القرى وقتل النساء والأطفال. فاضطرت مصر الى تعزيز

قواتها على الحدود الحبشية لرد أى اعتداء. فحدثت ثورة في ذلك الوقت في مجلس العموم البريطانى وصورت أن قيام مصر بهذا العمل ينطوى على محاولة جريئة من قبل مصر المسلمة لاحتلال الحبشة المسيحية.

ومما أدى إلى زيادة الحالة سوءا رغبة الخديو اسماعيل في ربط ميناء مصوع على البحر الأحمر بخط حديدى بالنيل، وكان لابد لهذا الخط أن يمر باقليم بوغوص الذى ادعت الحبشة ملكيته. وإزاء التهديد المستمر من قبل الحبشة، رأى الخديو ارسال حملتين تأديبيتين إحداهما من الشمال تحت قيادة الكولونيل ارندروب Arendrup السويدى، والأخرى لمهاجمة الحبشة من ناحية الجنوب عن طريق اقليم العيسى ووضعه تحت قيادة منسنجر باشا Munzinger مدير عموم شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر.

تقدمت قوات مصر القليلة العدد من مصوع تحت قيادة أرندروب في اتجاه مدينة عدوة، فوصلت الى موقع جندت في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٧٥، فعسكر بعضها في هذا الموقع وتقدم البعض الأخر نحو عدوة. وقد لقى الجنود متاعب جمة في تقدمهم في تلك المناطق الوعرة، حتى حفيت أقدامهم من إرتقاء المرتفعات، وجمدت أطرافهم من شدة البرودة ليلا فوق قمم الجبال، ولم يكن لديهم مايستطيعون به مقاومة البرد.

ولم تلق القوات المصرية أية مقاومة في تقدمها نحو أهدافها، وذلك لخطة الأحباش في استدراج عدوهم داخل البلاد لتبعد بذلك مراكز تموينه وتطول خطوط مواصلاته فتضعف قوته ويسهل الانقضاض عليه. وهذا

ماحدث بالفعل فقد انقضت القوات الحبشية على قوات أرندروب وهزمته في موقعة جندت في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ .

أما عن الحملة الثانية فقد طلب الخديو اسماعيل من منسنجر باشا ان يحاول الوصول إلى اتفاق مع الملك يوحنا بالطرق الودية بما يكفل المصالح المصرية دون الألتجاء الى استخدام القوة. واذا ماعجز عن تحقيق ذلك فعلا فلا مفر من الحرب. وقد وجد منسنجر أن الملك يوحنا راغبٌ عن المفاوضات وان طريق القوة هو الوسيلة الوحيدة لإرغامه على قبول الأمر الواقع.

وعندما علمت انجلترا بنبأ الحشود المصرية علي حدود الحبشة بعثت تستفسر من الحكومة المصرية عن الهدف من القيام بمثل تلك التحركات العسكرية، فأبلغتها الحكومة بأن مصر لاترمى من وراء ذلك إلا المحافظة على حدودها وحماية أرواح وممتلكات الأهالي التابعين لها، وأن ليست لديها أطماع في الآستيلاء على الحبشة.

وكانت الحكومة الانجليزية تميل الى مساعدة الحبشة لاعتبارات دينية لأنها دولة مسيحية، وأن الحكومة الانجليزية تتبع سياسة خاصة في العطف على الشعوب المسيحية. وخصوصا وأن الجرائد الأوربية قد صورت هذا النزاع على صورة صراع بين دولتين أحدهما اسلامية معتدية والأخرى مسيحية يجب المحافظة عليها.

عزم الخديو اسماعيل على ارسال حملة منسنجر لتأديب الملك يوحنا ووضع حد لاعتداءاته المتكررة على الحدود المصرية. وقد صور رجال

الحاشية للخديو في شئ كثير من التملق مدى قوة الجنود المصريين، وزعموا له بأن الأورطة المصرية الواحدة توازى في القوة عشرين ألفا من الأحباش، كما أشاد منسنجر بقوته وبأنه يستطيع غزو الحبشة جميعها بأورطتين مصريتين. وبهذا الأسلوب المنمق المعسول غرر بالخديو اسماعيل فلم يتخذ للأمر عدته، وخصوصا وأن الحرب التى شنتها انجلترا على الحبشة لم تكن بعيدة عن الأذهان ويمكن بشئ من التروى والحكمة أن يرى المسئولون المصريون مدى الاستعداد الحربى الكبير الذى قامت به انجلترا. اذ بلغ عدد رجال الحملة ما يزيد عن أربعين الف جندى انجليزى الى جانب مايزيد عن ستة وثلاثين ألفا من الدواب للنقل، وبلغت نفقاتها تسعة ملايين من الجنيهات، بينما بلغ عدد رجال حملة ارندوب أربعة آلاف جندى فقط.

ومما زاد في توتر الحالة بين مصر والحبشة استيلاء مصر على ميناء زيلع في عام ١٨٧٥ ذلك الميناء الذى اتخذه العرب والاتراك من قبل كقاعدة للهجوم على الحبشة قرون طويلة دون أن يصلوا الى تحقيق أهدافهم.

وكان في نية الخديو اسماعيل أن تحتل القوات المصرية منطقة الحماسين الحبشية كرهينة لإرغام الملك يوحنا على تقديم الضمانات الكافية لعدم تكرار الاعتداء على الحدود المصرية مرة أخرى. وقد أكد الخديو اسماعيل هذه الرغبة لمنسنجر في أوائل سبتمبر سنة ١٨٧٥، وأوضح له بأنه لم يهدف من وراء إرسال تلك الحملة الدخول في حرب مع الحبشة لأن الظروف السياسية غير مواتية بالنسبة لمصر.

وقد استطاع الأحباش استدراج منسنجر داخل أراض العيسى وقتلوه خيانة وغدرا، كما أبيدت القوة المصرية ولم ينج منها إلا نفر قليل.

وكان لإخفاق الحملتين أثرهما السئ على نفس اسماعيل، فأخفى خبر الهزيمة عن المصريين حتى لايحدث ذلك اضطرابا وقلقا في النفوس، وفي الوقت نفسه أخذ يعد العدة لحملة انتقامية تمحو العار الذى لحق بسمعة مصر الحربية أمام قوات غير نظامية وليست على درجة من التسليح أو التدريب توازى مالدى الجيش المصرى.

وكانت الحكومة الفرنسية تنظر إلى تلك الاستعدادات الحربية نظرة قلق وعدم ارتياح، وترى في التوسع المصرى خطرا هدد كيان الحبشة وأحاط بأراضيها من جميع الجهات، وأنها لاترى فيما يقدم عليه اسماعيل من أعمال عداونية إلا محاولة جديدة للاستيلاء على الحبشة.

أما عن موقف الحكومة الانجليزية إزاء الاستعدادات الحربية التى يقوم بها الخديو اسماعيل على حدود الحبشة فكانت ترى وجوب سيادة السلام والأستقرار في تلك المنطقة من العالم بطريقة تضمن مصالح الطرفين. ولذا نصحت الخديو اسماعيل بالتروى والعدول عن الأعمال العدوانية. كما أن الرأى العام الأنجليزى كان يعارض بشدة في ضم الحبشة الى مصر، وينظر إلى تلك المسألة من زاويتها الدينية.

وقامت الحكومة الانجليزية بإبلاغ وجهة نظرها في هذا الموضوع الى سفيرها في الآستانة، موضحة له بأن المضى في تنفيذ هذا المشروع (ضم

الحبشة) الى نهايته سيجر الخراب والدمار على الميزانية المصرية، كما أن نجاح الحملة سيخلق للحكومة المصرية مصاعب جمة ومشاكل سياسية خطيرة، لأنه سيلحق بها عناصر جديدة مختلفة في الجنس والدين.

ولكن الخديو اسماعيل أوضح بجلاء أن الهدف الذى يرمى اليه من وراء تلك الحملة هو الانتقام لشرف مصر العسكرى، ولتأكيد هيبة الحكومة المصرية في تلك المناطق المجاورة لها، وعقد صلح مشرف بينه وبين يوحنا.

حملة راتب باشا

أسندت رياسة الحملة الجديدة الى راتب باشا ويعاونه هيئة من ضباط أركان حرب يشرف عليها الجنرال لورنج Loring الأمريكى كرئيس لهيئة أركان حرب الحملة وتتكون من ١٢,٠٠٠ جندى، أرسلت عن طريق البحر الأحمر الى ميناء مصوع فوصلتها في ١١ من ديسمبر سنة ١٨٧٥ واتخذت من هذا الميناء مركزا للعمليات الحربية ضد الحبشة.

وقد واجهت الحملة مشاكل عديدة أهمها قلة دواب الحمل وتعذر الحصول عليها في تلك المناطق الجبلية الوعرة، وافتقار قوات الجيش الى المهمات اللازمة لمد الخطوط التلغرافية اللازمة لتسهيل اتصال وحداته بعضها ببعض.

تقدمت القوات المصرية داخل أراضى الحبشة في اتجاه عدوة محاولة أن تقيم نقطا عسكرية على طول خط سيرها لتضمن بذلك عدم قيام العدو بقطع خط الرجعة عليها والحيلولة بينها وبين الأتصال بمركز العمليات

بمصوع. وقد انقسمت القوات المصرية إلى ثلاثة أقسام متباعدة ومنفصلة بعضها عن بعض. واختارت تلك القوات المصرية سهل قرع كميدان للمعركة التي ستنشب مع القوات الحبشية.

ولم يكن مكان المعركة مناسبا لمثل هذا الغرض بالنسبة للقوات المصرية، هذا بالاضافة الى عدم التعاون بين لورنج رئيس هيئة أركان حرب الحملة وقائدها راتب باشا وانعدام الثقة بينهما، زد على ذلك كثرة عدد الأحباش واستماتتهم في الدفاع عن أرضهم. فتعرض الجانبان لخسارة فادحة حتى معركة قرع في ٩ مارس سنة ١٨٧٦.

وهذه الخسارة الكبيرة التى منى بها الطرفان لم تشجع كليهما على الدخول في حرب مرة ثانية، وطلب الملك يوحنا الصلح في ١٣ مارس سنة ١٨٧٦، فعقدت الهدنة بين الطرفين انسحبت على اثرها القوات المصرية عائدة الى مصوع. وقامت بين الطرفين مفاوضات طويلة في عامى ١٨٧٦ و ١٨٧٧ . وحاول غردون وضع حل لمشكلة الحدود بين الدولتين اثناء تقلده منصب حكمدار عام السودان ولكنه لم يفلح.

توالت الأحداث بعد ذلك سراعا فقامت الثورة العرابية في مصر والثورة المهدية في السودان، وظل الوضع كما هو عليه الى أن رأت الحكومة الانجليزية في سنة ١٨٨٤ وبعد احتلالها مصر أن تخلى السودان، فانسحبت القوات المصرية من كل الأقاليم السودانية بما في ذلك السودان الشرقى، فينتهى بذلك النزاع بين مصر والحبشة، ويوقع الأطراف الثلاثة

مصر والحبشة وانجلترا معاهدة عدوة في ٣ يونيه سنة ١٨٨٤ والتى بمقتضاها تعود منطقة بوغوص الى الحبشة.

وهكذا تنتهى مشكلة الحدود بين مصر والحبشة، تلك المشكلة التى أدت الى قيام الحرب بين البلدين والتى ضحت فيها مصر بالكثير من الرجال والعتاد، دون أن تجنى من وراء ذلك سوى عداء الحبشة وتدخل انجلترا وتدهور سمعتها العسكرية في السودان، في الوقت نفسه الذى كان يعم السودان موجة من السخط نتيجة لسياسة الحكومة التعسفية في القضاء على تجارة الرقيق، ولتدهور حالة السودان الاقتصادية والمالية بسبب تلك السياسة، مما أدى إلى التفاف السودانيين حول المهدى ومناوأتهم الحكومة وقيام الثورة المهدية.

حركة الكشوف الجغرافية بالسودان

لم يقتصر نشاط الجيش المصرى عند حد الفتوحات فحسب، بل تعدى نشاطه هذا الميدان الحربى الى ميدان آخر له الصفة العلمية ألا وهو ميدان الكشف الجغرافى. فالغزو الحربى لأقاليم السودان قد أعقبه غزو علمي لايقل أهمية وخطورة عن الغزو الأول.

ففى عام ١٨٧٥ قامت بعثة تحت قيادة الأميرالاى بيردى Purdy ويعاونه بعض ضباط الجيش المصرى، وذلك لكشف الطرق المؤدية الى دارفور وحفر الآبار اللازمة لتموين قوافل التجارة بين دارفور ومختلف جهات السودان.

وفي الوقت نفسه قامت رحلة أخرى تحت قيادة الأميرالاى كولستون Colston للوصول إلى دارفور من طريق آخر لدراسة طبقات الأرض والنباتات. وقد أحرزت هذه البعثة نجاحا كبيرا وقدمت تقريرا شاملا لرئاسة أركان حرب الجيش المصرى عما توصلت إليه من نتائج. وفي الفترة من ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٤ - ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ قام شايبه لونج Caille Long برحلة الى اقليم أوغندة، الغرض منها عقد محالفة عسكرية مع ملك أوغندة قبل أن تتمكن الحكومة الانجليزية من الوصول الى اتفاق مماثل لهذا الأتفاق عن طريق مبعوثها استانلى. هذا بالإضافة الى كشف هذه المناطق ورسم خريطة لها. وقد استطاعت تلك البعثة الوصول إلى أوغندة وتقديم الهدايا لملكها ويدعى (امتيزة) وعقد معاهدة معه أقر فيها بوضع مملكته تحت حماية مصر. وابلغت نصوص هذه المعاهدة الى الخديو اسماعيل واتخذت أساسا لصدور تبليغ رسمى قررت مصر بموجبه ضم جميع الأراضى الواقعة حول بحيرة فيكتوريا والبرت نيانزا. ولكن هذه المعاهدة قد اختفت كلية من دار المحفوظات القومية بالقاهرة. ومهما يكن من أمر هذه المعاهدة فكان من نتيجتها أن وضعت الحكومة المصرية قوة عسكرية قوامها ١٦٠ جنديا في عاصمة أوغندة المسماه روباجا، ثم زيد هذا العدد بعد ذلك لتعزيز الحامية.

وقد وصل شايبه لونج في تجواله الى بحيرة فيكتوريا، وأبحر فوقها مسافات طويلة ثم رجع ثانية الى غنذكرو عاصمة مديرية خط الاستواء. وقد وفقت هذه البعثة أيما توفيق فنجحت في عقد محالفة عسكرية مع

أوغندة، كما نجحت أيضا في حل بعض المشاكل الجغرافية التى تتعلق بمنابع النيل والتى كانت مجهولة للعالم في ذلك الوقت.

وبعد أن تم لمصر فتح اقليم هرر، قام البكباشي محمد مختار في سنة ١٨٧٥ بالكشف عن مجاهل هذه المنطقة ورسم خريطة لها مع بيان عدد سكان البلاد وأوجه النشاط المختلفة من تجارية وزراعية. ولهذه الخريطة أهمية كبرى إذ أنها الأولى من نوعها لهذا الأقليم الذى لم تكن الدولة الأوربية تعلم عنه سوى الاسم فقط.

وقامت بعثة أخرى بقيادة الأميرالاى جريفز Graves في سنة ١٨٧٨ وذلك لتفقد الساحل الصومالى واختيار أنسب المواقع لإقامة منار لهداية السفن الأتية من المحيط الهندى أو الخارجة إليه. وقد أختير فعلا موقع المنار، ولكن لم يتم تنفيذه لعزل الخديو اسماعيل.

من هذا العرض الموجز لنشاط البعوث الكشفية - ولم يكن ماذكرناه على سبيل الحصر وانما على سبيل المثال فقط - يمكننا أن نقدر الدور الكبير الذى قام به ضباط الجيش المصرى وجنوده في هذا المضمار، ولو أن أغلب البعوث الكشفية كان يرأسها ضباط غير مصريين، إلا أن العبء الأكبر كان يقع على عاتق هؤلاء الضباط المصريين الذين تحت إمرتهم، وكان لرؤساء البعوث فضل المعاونة والتوجيه الصحيح فأمتدت الحركة من شمال الوادى الى جنوبه حتى جنوب خط الاستواء.

ففي شمال الوادي قام الضباط المصريون تحت اشراف بيردى بمسح الصحراء الشرقية بين القاهرة والسويس شمالا، وقنا والقصير جنوبا. كذلك اشتركوا مع الأميرالاى كولستون في كشف الطريق بين قنا ورأس بناس على البحر الأحمر. وقام الضابط المصرى عبد الفتاح حلمى مع المستر ميتشل الجيولوجى بالكشف عن مناجم الذهب في شمال شرق قنا وسواحل البحر الأحمر.

وفي شرق الوادى قامت بعثة ميتشل في سنة ١٨٧٥ ويعاونه الضابط عبد الفتاح حلمى للبحث في الصحراء الشرقية عن مناجم الذهب بين النيل والبحر الأحمر ثم مرت بثغور البحر الأحمر وخليج عدن وزيلع ومصوع وشرق الحبشة.

وفي اقليم هرر قام محمد مختار باشا بارتياد مجاهله ووضع تقريرا مفصلا تناول فيه جغرافيته وسكانه وتجارته ودرجات الحرارة اليومية المختلفة. واشترك أيضا مع الضابط عبد الله فوزى في رسم خريطة للمنطقة الواقعة بين خليج عدن وبلاد الحبشة نشرت سنة ١٨٧٦ بمجلة اركان حرب الجيش المصرى، وهى أول خريطة صحيحة لحكمدارية هرر وما جاورها. كما رسم هذان الضابطان خريطة تخطيطية لمدينة هرر طبعت سنة ١٨٧٧، والخريطة موضح بها حدود المدينة وطرقها وبساتينها. وأشتهر غيرهم من ضباط أركان حرب بأعمالهم في هذه المنطقة أمثال رؤف ومهدى وعبد الرازق نظمى.

كذلك قام القائمقام محمد مختار في سنة ١٨٧٧ بارتياد اقليم الجاد يبورسى، ويمتد الى الجنوب الغربى مع زيلع ومعه الملازم محمود خير الله وقد وضع محمد مختار تقريرا جغرافيا هاما عن هذه المنطقة من ناحية السكان والطرق والغلات وموارد المياه.

ومن الأعمال التى قام بها ضباط مصر في هذه المنطقة ما قام به مرافقو الأميرالاى جريفز بخصوص اختيار احسن المواقع لبناء منار لهداية السفن على الساحل الصومالى، إذ قام محمد مختار بتحديد موقع المنار على بعد ثمانية أميال جنوبى رأس جورد فوى ثم رسم خريطة مفصلة لرأس جوردفورى بمقياس ١ : ٤٠٠,٠٠٠ وتمتاز بدقتها وتفاصيلها.

وفي غرب الوادى: قام ضباط أركان حرب الجيش المصرى بأعمال جليلة في اقليمى دارفور وكردفان فلمعت اسماء محمود صبرى ومحمد سامى وسعيد نصر، وخليل حلمي ومحمد ماهر، وخليل فوزى وغيرهم. وقد رسمت خرائط عديدة لهاتين المنطقتين فقام بروت Brut والملازمان ماهر وفوزى برسم خريطة لمديرية كردفان بمقياس ١ : ١٠٠٠,٠٠٠ . ورسم الميجور رويرت والملازم محمد ماهر خريطة للطريق من سواكن الى بربر بمقياس ١ : ٨٠٠,٠٠٠ .. كذلك رسم الضباط خليل فوزى وعمر رشدى ويوسف حلمى خريطة لمدينة الأبيض بمقياس ١ : ١٠٠,٠٠٠ . ووضع الضابط صبرى خريطة لشمال دارفور.

وفي جنود الوادي: قام اليوز باشى أركان حرب مصطفى صدقى برسم خريطة للطريق الذى سلكه الأميرالاى شاييه لونج فيما بين غندكرو وأوغندة وذلك في شهر مارس سنة ١٨٧٥ . وفي هذه الخريطة تبدو بحيرة ابراهيم وبحيرة البرت اللتين كان لمصر فخر الكشف عنهما وعن صلتهما ببحيرة فيكتوريا نيانزا.

وقد وضع الضباط المصريون ايضا خريطة عامة لمصر والسودان في عهد الخديو اسماعيل سنة ١٨٦٨ - ١٨٧٨ مقياس ١ : ٨٠٠,٠٠٠ كما وضع هؤلاء خريطة مفصلة لافريقيا اشترك في وضعها الأميرالاى لوكت Loukt والقائمقام محمد مختار والصاغ عبد الله فوزى وغيرهم وتعتبر أدق خريطة عرضت للقارة الأفريقية حتى ذلك الحين.

الفصل الرابع

مكافحة تجارة الرقيق

بعد أن لمس ساسة انجلترا مدى النجاح الذى أحرزه غردون اثناء خدمته كحاكم لمديرية خط الاستواء في مقاومة تجارة الرقيق، سعى هؤلاء الساسة لدى الخديو اسماعيل لتعيين غردون حاكما عاما للسودان لتطبيق تلك السياسة الحكيمة (في نظرهم) التى بدأها في مديرية خط الأستواء. ولم يكن الخديو اسماعيل راضيا عن تعيين رجل انجليزى في هذا المنصب الخطير في السودان، وخصوصا بعدما تكشفت له نوايا انجلترا الاستعمارية وتدخلها السافر في الشئون الداخلية لمصر، واستغلالها لتلك الأزمة المالية التى تمر بها البلاد في السيطرة على شئونها المالية والأقتصادية، والضغط عليها بمختلف السبل لتوجيه سياستها بما يتفق مع مصلحتها الخاصة.

ولكن موقف الخديو اسماعيل كان ضعيفا، فهو في حاجة الى دولة قوية تسانده في مقاومته للتدخل الأوروبى في شئون بلاده، ولم يعد يعتمد على نفوذ فرنسا منذ هزيمتها أمام المانيا في عام ١٨٧٠ . ولذا وجد اسماعيل نفسه مضطرا لمجاملة انجلترا ولارضائها الى أبعد الحدود حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة مصر. فأصدر في ١٤ فبراير سنة ١٨٧٧ أمرا بتعيين غردون باشا حكمدارا عاما للسودان بما في ذلك مديرية دارفور ومديرية خط الأستواء وسواحل البحر الأحمر وهرر، مع منحه السلطة المطلقة في إصدار مايراه من أحكام ومنع تجارة الرقيق وتسوية مشكلة الحدود مع الحبشة.

وكانت انجلترا ترمي من وراء تعيين غردون باشا في هذا المنصب الخطير تحقيق هدفين جوهريين : الأول أن تضع على رأس حكومة السودان رجلا انجليزيا يعمل على تحقيق أهدافها بكل أمانة وإخلاص، لتضمن بذلك تنفيذ مايصدره الخديو من أوامر تلبية لرغبتها.

أما الهدف الثاني: فان الحكومة الانجليزية كانت تسعى منذ عام ١٨٧٣ الى الفوز من الخديو اسماعيل بقرار يمنع تجارة الرقيق وإبطالها بصفة نهائية من مصر والسودان في مدة محددة. وكانت تريد في حالة نجاحها في الحصول على هذا القرار أن تعهد بتنفيذه الى أحد رجالها ممن تطمئن الى كفايتهم والى خبرتهم ودرايتهم بشئون السودان، ولم يكن لدى انجلترا من الرجال مايتمتع بتلك الصفات مثل الجنرال غردون.

ولما كانت الحكومة الانجليزية تعانى الشئ الكثير من ضغط الرأى العام الآنجليزى عليها للتدخل لدى الخديو اسماعيل لإلغاء تلك التجارة، ولما كانت تلك الحكومة ترى أن هذا العمل ينطوى على خطر شديد، وأن الخديو اسماعيل متردد في إصدار قرار نهائي يتعهد بمقتضاه بإبطال الرق في فترة محددة، رأت الدخول معه في مساومة طويلة، وأبدت استعدادها للاعتراف بصفة رسمية بامتداد النفوذ المصرى على ساحل الصومال والاعتراف بتبعية تلك المناطق للسيادة المصرية المباشرة والسيادة العثمانية غير المباشرة.

وقد وجد الخديو اسماعيل انه مضطر لقبول هذا الاتفاق إرضاء لانجلترا وكسبا لودها وصداقتها، وفي الوقت نفسه فهذا الأتفاق سيضمن له اعتراف الحكومة الانجليزية بحق مصر في تلك البقاع.

وقد انتهزت الحكومة الانجليزية فرصة انشغال الدولة العثمانية في حربها مع روسيا في عام ١٨٧٧ وعقدت مع الخديو اسماعيل معاهدة في ٤ اغسطس من نفس السنة بشأن تعاون الدولتين المصرية والانجليزية في إلغاء الرق، وفيما يلى نص المعاهدة؟ (ملحق ٥).

وإذا نظرنا الى نصوص تلك المعاهدة والملحق المرفق بهما بشيء من التعمق والبحث نجد:

أولاً: أن الخديو اسماعيل قد تورط في عقد هذه المعاهدة وفي تحديد مدة معينة لإلغاء الرق بصفة نهائية من مصر والسودان. فان المؤرخين المعاصرين قد أجمعوا على أن القضاء على تجارة الرقيق وتحرير الأرقاء في تلك المدة القصيرة أمر يتعذر تنفيذه. وإن إصرار الحكومة على تنفيذ ما ارتبطت به سيؤدى بطبيعة الحال إلى أن تلجأ الحكومة إلى القيام باجراءات تعسفية وبعيدة عن الحكمة، وفي هذا اغضاب للأهالى وقضاء على مصالحهم التجارية.

ثانيا: إن هذه المعاهدة قد كلفت الحكومة المصرية جهدا عظيما وأموالا وفيرة، فحتمت على المسئولين المصريين انشاء نقط للضبط في كل المدن الهامة، وفي الأقاليم للأشراف على عملية تحرير الأرقاء، وكذلك انشاء محاكم خاصة في أماكن مختلفة لمحاكمة المخالفين.

ثالثا: أن هذا القانون قد ألزم الحكومة المصرية بتحرير الأرقاء وكذلك ايجاد العمل اللازم لهم في حالة تعذر عودتهم الى بلادهم الأصلية، وكذلك تتولى الحكومة أمر تعليم الأطفال الأرقاء والصرف عليهم.

رابعاً: ألزمت المعاهدة إقامة محاكم عسكرية في السودان لمحاكمة تجار الرقيق ومعاقبتهم معاقبة القتلة. فهذه الأحكام الصادرة ضدهم قد أثارت هؤلاء التجار وحركت الحقد في قلوبهم فأخذوا ينفثون سمومهم بين أهالي السودان ويثيرونهم ضدها.

خامسا: أباحت هذه المعاهدة للحكومة الانجليزية حرية تفتيش السفن المصرية المارة بالبحر الأحمر وبالمياه الإقليمية المصرية بحجة الأشتباه في نقلها للرقيق، وفي هذا افتئات على سيادة مصر وعرقلة لحركتها التجارية.

سادسا: نص في هذه المعاهدة على أنه في حالة ما إذا ارتكبت مصر خطأ بحجزها سفينة تجارية لأية دولة من الدول دون أن تكون تلك السفينة تمارس نقل الرقيق، فعلى الحكومة المصرية دفع تعويض مناسب لتلك الدولة عما لحق بها من أضرار. وهذا الشرط قد سبب الكثير من المناعب لمصر وحملها أموالا طائلة لاقبل لها عليها.

سابعاً: أشتط غردون في القضاء على تجارة الرقيق وفي تتبع الجلابين اينما وجدوا، وكان من نتيجة عدم ثقته بالمديرين المصريين، أن أقال معظمهم وعين بدلا منهم آخرين من الأوربيين ممن يثق في مقدرتهم على تنفيذ أوامره تنفيذا حرفيا، فنظر أهل السودان إلى هذا العمل

من جانب غردون على أنه حرب صليبية قصد بها القضاء على الدين الاسلامى على يد نفر من المسيحيين الذى سلطوا عليهم بموافقة وتأييد من الحكومة المصرية. بل إن علماء الدين السودانيين قد أصدروا فتاوى عديدة بأن ما تقوم به مصر من إجراءات تعسفية للقضاء على تجارة السودان أمر يتنافى مع قواعد الدين الإسلامى وخروج على تعاليمه.

ثامناً: إن تذمر الأهالي من الأعمال الجائرة التى أرتكبها غردون لتنفيذ نصوص الاتفاقية بالسودان قد اتخذ شكلا خطيرا في كل من دارفور وكردفان وبحر الغزال، فقامت ثورة في دارفور تحت زعامة أحد رؤساء القبائل ويدعى محمد هارون، وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة في القضاء عليها. أما الثورة الثانية فقام بها رجل يدعى الصباح وكان يعمل في جيش الزبير من قبل، وقد استطاعت الحكومة اخمادها بسهولة. وأما عن الحركة الثالثة فقد قام بها سليمان بن الزبير في بحر الغزال تمردا على الأوامر التى صدرت إليه من غردون بعزله عن إدارة بحر الغزال. وقد انتهت أيضا بمقتل سليمان.

وإذا كانت الحكومة المصرية قد نجحت في إخماد تلك الثورات، فليس معنى هذا أنها قد نجحت أيضا في نزع الحقد من قلوب السودانيين نحو الادارة المصرية بالسودان، فلم يكن ركون السودانيين الى الهدوء والسكينة إلا حيلة المغلوب على أمره الذى يتحين الفرص للخلاص من ظالمه.

قبل الخديوى اسماعيل الارتباط بمعاهدة إلغاء الرق بما تفرض عليه من التزامات ثقيلة في سبيل إرضاء انجلترا من ناحية، والحصول على اعتراف رسمى بسيادة مصر على ساحل الصومال، وكان يعتبر هذا الاعتراف كسبا كبيرا له. ولكننا سنوضح بعد إثبات نصوص المعاهدة التى تضمنت هذا الإقرار من جانب الحكومة الأنجليزية على أن الإتفاقية قد راعت مصلحة انجلترا أكثر مما راعت مصلحة مصر كما خيل لاسماعيل. وفيما يلى نص المعاهدة. (ملحق ٦)

إذا نظرنا الى نصوص تلك المعاهدة نجد أولاً: أن الدافع الأساسى لعقدها هوالمحافظة على المصالح الإنجليزية في تلك المناطق بشكل يضمن تفوق النفوذ الانجليزى في البحر الأحمر وسواحل الصومال. واهتمام انجلترا بالبحر الأحمر بدأ يظهر بشكل واضح عندما تمكن محمد على من بسط نفوذه على شبه الجزيرة العربية وسواحل البحر الأحمر في العشرينات من القرن التاسع عشر. ولما كان البحر الأحمر له أهمية خاصة بالنسبة لانجلترا لكونه أقصر الطرق المؤدية إلى إمبراطوريتها في الهند وجنوب شرق آسيا، بدأت انجلترا تنظر بعين القلق الى تقدم النفوذ المصرى في هذه المناطق الساحلية، ورأت أن من الضرورى تدعيم نفوذها فيها لدفع خطر النفوذ المصرى، ولهذا تستولى في عام ١٨٣٨ على عدن المشرفة على مدخل البحر الأحمر من الجنوب، وكذلك تستولى على جزيرة موسى القريبة منها،

والتابعة للسلطان محمد والى تاجورة في ١٩ أغسطس سنة ١٨٤٠ . وفي ٣ سبتمبر من نفس السنة أخذت أرباط من حاكم زيلع.

وقد دفع هذا التدخل من قبل انجلترا في هذه المناطق الحكومة الفرنسية على أن تحذو حذوها، ولهذا تقدم في عام ١٨٦٢ على شراء أبوك من شيخ رهيطة التابع للسيادة العثمانية. وكذلك فعل الأيطاليون بعصب في عام ١٨٧٠، بل إن ايطاليا حاولت بعد ذلك أن تمهد لاحتلالها الصومال تحت ستار البعوث العلمية، فأرسلت الجمعية الجغرافية الملكية الأيطالية لكشف الطريق بين زيلع ومملكة شوا ولكن أبا بكر شيخ زيلع لم يعمل على تسهيل مهمة البعثة لشكه في نواياها إزاء تلك البلاد، فتعرضت البعثة اثناء الطريق لأعمال السلب والنهب ولم يكتب لها النجاح.

فانجلترا اذن قد وجدت نفسها في منافسات استعمارية مع كل من فرنسا وايطاليا في تلك المنطقة، وأن من مصلحتها في هذه الحالة الأعتراف بالسيادة المصرية في ظل التبعية للباب العالى، في نظير الحصول على امتيازات واسعة تحقق لها ماتبغيه من سيطرة ونفوذ، ولتبعد بذلك النفوذين الفرنسى والايطالى عن تلك المناطق.

ثانيا: إن الحكومة الانجليزية أرادت بعقدها تلك المعاهدة مع الحكومة المصرية أن تصيب هدفين بحجر واحد، فهى في الوقت الذى تعترف فيه بسيادة مصر على ساحل الصومال، بحيث لن تستطيع مصر بعد إبرام تلك الاتفاقية أن تبسط سيطرتها الى أبعد من هذا الحد

المنصوص عليه. فالاتفاقية تسلب بالشمال ما أعطته باليمين. بل إنها في واقع الأمر قد حرمت مصر من بسط سيطرتها على كل الساحل الصومالي حتى ميناء قسمايو جنوب مصب نهر جوبا.

ثالثا: رأت الحكومة الانجليزية أن الاحتفاظ لمصر بسيادتها على تلك المناطق، انما يعتبر بمثابة إبعاد هذه البلاد عن اطماع الدولتين الفرنسية والايطالية، وصيانة لها ريثما تتهيأ الفرص لانجلترا لاحتلال مصر وملحقاتها في السودان. فالاعتراف بحقوق السيادة المصرية على تلك البقاع يعتبر تمهيدا لبسط انجلترا سيطرتها عليها عندما يتم لها الاستيلاء على مصر في السنوات القليلة القادمة. خصوصا وأن انجلترا قد بدأت فعلا في التفكير في احتلال مصر بعد أن تخلت عن سياستها التقليدية في المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية، بعد شرائها لأسهم الخديو اسماعيل في شركة قناة السويس.

رابعاً: وتوكيدا لنوايا انجلترا الاستعمارية إزاء مصر أنها قد اشترطت في تلك المعاهدة بأن يتعهد الخديو اسماعيل عن نفسه وعن خلفائه من بعده بعدم منح أية دولة من الدول الأجنبية قطعة من الأرض الداخلة في حوزتها. كما أشترطت أيضا بأن اعترافها بسيادة مصر حتى رأس حافون مرهون بتعهد السلطان العثماني أيضا بعدم منحه أية قطعة من أرض مصر أو من ملحقاتها لأية دولة آجنبية. وقد أرادت انجلترا بحرصها على إبعاد كل نفوذ أجنبى عن مصر - إلا نفوذها

بطبيعة الحال - أن تمهد السبيل للاستيلاء عليها وحدها دون أن يكون لها شريك فيها، ودون أن يتعارض نفوذها مع نفوذ أى دولة أخرى.

خامسا: إن هذه المعاهدة قد منحت الحكومة الانجليزيّة امتيازات واسعة، فجعلت لها مركزا ممتازا في مصر وفي ممتلكاتها على ساحل البحر الأحمر والساحل الصومالى، ومنحتها حق تعيين مأمورى قنصليات في جميع سواحل الصومال، وأن يكون لها مركز ممتاز في تلك الجهات. وكذلك أرغمت الخديو اسماعيل على منع تجارة الرقيق من مصر وملحقاتها في السودان، وأن تقوم السفن الانجليزية بمعاونة الحكومة المصرية في هذا الشأن، وأن يكون لها صفة الضبط حتى على السفن التجارية المصرية.

هذا بالإضافة الى تحديد الرسوم الجمركية على السلع الواردة الى موانئ زيلع وتاجورة وسائر موانئ البحر الأحمر، فيما عدا بلهار وبربرة اللتين أبصحتا من الموانئ الحرة.

سادساً: إن هذه المعاهدة رغم اعترافها بالسيادة المصرية على الساحل الصومالى حتى رأس حافون، كانت مجحفة بحق مصر، فهى من الناحية العملية لم تمنح مصر شيئا أكثر مما كان في حوزتها، فهذا الساحل الصومالى كان في قبضة مصر من الناحية العملية، ولم يزد أعتراف انجلترا بالسيادة المصرية عليه عن تقرير شئ واقعى

ملموس، بل إن انجلترا رفضت بشدة أن تعترف بحق مصر في السيادة على أراضيها كاملة حتى مصب نهر جوبا، وذلك لوجود أطماع لها في تلك المنطقة.

وزيادة على ذلك فإن تحديد الرسوم الجمركية العنيلة على البضائع الواردة الى تلك المناطق وإعفاء الواردات الى ميناتى بلهار وبربرة كلية من الرسوم الجمركية قد أضر بمصر أبلغ الضرر، وذلك باعتراف الجنرال غوردن نفسه، فخسرت الحكومة المصرية الرسوم التى كانت تؤخذ على ماكان يصدر من هذين الميناثين من أغنام وأبقار يقدر عددها سنويا بما يزيد عن ٧٠ ألف رأس. بالإضافة إلى ماتدفعه من ضريبة سنوية للباب العالى في نظير احتفاظها بهذين الميناثين، ونفقات انشاء منارة وحوض للسفن وبعض المنشآت العامة.

التدخل الأجنبي في شئون مصر

يتسم تاريخ تلك الفترة بتعاقب الأحداث سراعا وفي الاتجاه المضاد للمصالح المصرية، كما يتسم أيضا بالتدخل الأجنبى السافر في شئون مصر، ومحاولة الخديو اسماعيل الوقوف أمام تلك الدول اعتمادا على نمو الوعى القومى في ذلك الوقت سواء من قبل أعضاء مجلس شورى النواب بتعضيد من الخديو نفسه، أو من قبل المقاومة الشعبية التى زادتوقويت بفضل وجود جمال الدين الأفغانى بين ظهرانيهم وبفضل توجيهاته.

ساءت حالة مصر المالية في أواخر عصر اسماعيل. وأصبحت الخزانة المصرية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها قبل الدائنين. فباع الخديو اسماعيل ماكان يمتلكه من أسهم القناة الى الحكومة الانجليزية بثمن بخس، وأتاح بهذا العمل لانجلترا فرصة التدخل المنطقى في شئون مصر بحجة الدفاع عن مصالحها في القناة، ونتيجة لهذا التدخل أنشئ صندوق الدين، وفرضت الرقابة الثنائية على مالية البلاد، ثم شكلت لجنة دولية لفحص الميزانية المصرية لمعرفة أسباب العجز في الأيرادات. كما فرضت كل من انجلترا وفرنسا على الخديو اسماعيل إسناد الحكم الى وزارة مسئولة يشترك فيها وزيران أجنبيان أحدهما انجليزى والأخر فرنسى وأن يكون رأيهما ملزما للوزارة ويجب احترامه. ووجد اسماعيل أن كلا من الدولتين الانجليزية والفرنسية تضع العراقيل في طريقه وتحول بينه وبين مباشرة سلطته كحاكم مطلق كما كان من قبل.

وفي ذلك الوقت بدأ الشعب المصرى يتذمر من التدخل الأجنبى في شئونه ومن فرض الوزيرين الأجنبيين، ورأى المشفقون على مصير البلاد أن من المصلحة إسناد الحكم الى وزارة وطنية تكون مسئولة أمام مجلس شورى النواب وتعتمد على تأييده وعلى وطنيته، وسن دستور جديد، يحقق للأمة سيادتها ويحول بين النفوذ الأجنبى وبين التدخل في شئون البلاد. وباشرت لجنة وضع هذا الدستور الذى أطلق عليه اسم دستور سنة ١٨٧٩، وبارك الخديو اسماعيل هذه الحركة لابدافع حبة للنظام الدستورى - ولكن رغبة في إبعاد النفوذ الأوربى عن البلاد، واسترجاع سلطته المفقودة.

ولكن النزاع على السلطة بين الخديو اسماعيل وكلا الدولتين الانجليزية والفرنسية لم يكن متكافئا، فالخديو اسماعيل لم يكن يعتمد على قوته في مقاومة التدخل الأوربي، فموقفه كما نعلم كان ضعيفا للغاية، وانما كان يستند على المقاومة التى بدأت تظهر في صفوف أعضاء مجلس الشورى وبين صفوف الشعب. ولم يكن يعتمد مطلقا على الباب العالى صاحب السلطة الشرعية على البلاد، لأنه كان يعلم مدى ضعف الدولة العثمانية، بل إن ماحصل عليه من امتيازات كان بموافقة تلك الدول الأوربية أولا وقبل كل شئ، وأن الباب العالى لن يستطيع مطلقا إغضاب هذه الدول في سبيل إرضائه هو.

ولهذا فرغم مقاومته المستترة للتدخل الأوربى كان يتقرب من انجلترا وينفذ لها كل ماتطلبه، فاستعان برجالها في إدارة شئون السودان وفي الإشراف على تنفيذ اتفاقية إلغاء الرق. ولكن كل هذا لم يكن ليرضى انجلترا، فهى منذ شرائها لأسهم الخديو اسماعيل في القناة وهى تفكر جديا في تقسيم ممتلكات السلطان العثماني وفي إحتلال مصر في الوقت المناسب. بل إن سياسة المانيا في ذلك الوقت كانت ترمى الى تقسيم ممتلكات الباب العالى بين الدول الأوربية الكبرى إقرارا للسلام في أوربا، فهى لاتريد بأى حال من الأحوال قيام حرب أوربية قد تجد المانيا نفسها مضطرة لخوض غمارها الى جانب أحد الفريقين المتنازعين مما قد يترتب عليه ضياع مالألمانيا من مركز متفوق في أوربا. فكان كل مايخشاه بسمرك مستشار المانيا قيام مثل تلك الحرب، ولهذا نجده منذ عام ١٨٧٥

وهو يعرض على الدول الأوربية تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، فتأخذ روسيا شرق البلقان، وتستولى امبراطورية النمسا والمجر على غربه، وتستطيع انجلترا ان تضع يدها على مصر وأن تستعيض فرنسا عن فقدانها ولايتى الالزاس واللورين بسوريا أو تونس.

وكان بسمارك جادا في هذا العرض ولم يكن يبغ من ورائه سوى مصلحة المانيا أولا وقبل كل شئ. ولكن الحكومة الانجليزية لم تستجب لنداءات بسمارك المتكررة باحتلال مصر، وظنت أن المقصود من هذا العرض هو الوقيعة بينها وبين حليفتها فرنسا وإفساد العلاقات الطيبة بينهما، ولهذا لم تفكر في احتلال مصر وأرجأت البت في هذا الموضوع الى فرصة أخرى تكون أكثر مناسبة لها.

كما أن حكومة المحافظين في انجلترا وعلى رأسها ديزريلى لم تكن ترمى في استيلاتها على مصر تعويضا عن استيلاء الروس على الآستانه ومنطقة المضايق، ووجدت أن هذا العمل لن يوقف الخطر الروسى عن الشرق الأدنى، بل على العكس من ذلك فوجود الروس في الآستانة سيشجعهم على الأستيلاء على سوريا وتهديد مصر.

وفي سنة ١٨٧٧ لاحت لانجلترا فرصة أخرى لوضع يدها على مصر، ففى تلك السنة زار نوبار باشا لندن وعرض على المسئولين البريطانيين قبول بسط حمايتهم على مصر، ولكنهم أعرضوا عن هذه الفكرة، لأنهم كانوا يخشون قوة المانيا، ورأوا فى احتلالهم مصر فصما لعرى التحالف

والصداقة بينهم وبين فرنسا، مما قد يؤدى إلى انعزالهم في أوربا، ووقوفهم وحدهم أمام الخطر الالمانى.

وعندما ثارت المسألة الشرقية من جديد عام ١٨٧٧، وقامت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، وخشيت انجلترا أن يؤدى قيام تلك الحرب الى احتمال قيام الروس بعمل حربى ضد مصر بصفتها من ممتلكات الدولة العثمانية، ولما كانت الحكومة الانجليزية تحرص كل الحرص على أن تظل مصر وقناة السويس بعيدة عن كل نفوذ أجنبى، أنذرت الحكومة الروسية في ذلك الوقت بأن أى اعتداء على مصر يعتبر اعتداء على انجلترا نفسها. ورأت الحكومة الروسية من جانبها أن من الحكمة عدم إغضاب انجلترا في ذلك الوقت وأن من المصلحة طمأنتها على مصالحها في قناة السويس وفي ممتلكاتها في الهند.

ولكى يظهر الخديو اسماعيل حسن نيته لانجلترا أثناء تلك الأزمة أن أقام على ضفاف القناة في نقط متفرقة جنودا مصريين تحت إشراف ضباط من الانجليز للقيام بالدفاع عن القناة إذا ماتعرضت لخطر هجوم خارجي.

ولما كان من سياسة انجلترا في ذلك الوقت إرضاء فرنسا وعدم إثارة مخاوفها تعهدت لها بعدم عرض المسألة المصرية على مؤتمر برلين، ولكن انجلترا في الوقت نفسه قد تدخلت في الحرب التركية الروسية لصالح الدولة العثمانية، ولولا هذا التدخل لركعت الدولة العثمانية على أقدامها أمام جحافل الروس، وأن هذا الدور لن يكون بغير ثمن فهى ولو أنها

تعهدت بعدم إثارة مسألة مصر في مناقشات المؤتمر إلا أنها يجب أن تخرج من الحرب بمغنم ولو يسير، فدخلت في مفاوضات سرية مع الباب العالى بشأن احتلال جزيرة قبرص ثمنا لوقوفها الى جانبه. وجزيرة قبرص كانت الخطوة الأولى وسيتبعها الخطوة الثانية باحتلال مصر.

كان هذا هو الموقف الخارجي بالنسبة لانجلترا، أما عن الموقف الداخلى فنجد أن لجنة التحقيق التى قامت ببحث الميزانية المصرية قد أوصت بطرد عدد كبير من الموظفين وفي مقدمة هولاء الضباط الأمريكيون في الجيش المصرى بحجة تخفيف الضغط عن كاهل الميزانية، فاستغلت انجلترا هذه الفرصة للتخلص من هؤلاء الضباط الذين لم تكن تنظر اليهم بعين الأرتياح منذ دخولهم في خدمة الجيش المصرى. وكذلك رأت اللجنة تخفيض عدد قوات الجيش المصرى الى ١٨ الف جندى فقط مع إلغاء المدارس الحربية التى أنشأها الخديو اسماعيل، وبرر السير ريفرز ولسون ناظر المالية هذا العمل بقوله بأن حدود مصر واسعة وتحتاج في حالة اعتمادها على نفسها الى عدد كبير من الجنود، ولما كانت مصر تقع تحت حماية الدول الأوربية فليست مكلفة باقتناء جيش كبير لأن مهمة الدفاع عنها ستوكل الى تلك الدول. وبناء على تلك النظرة الجديدة ألغيت البحرية المصرية إلغاء تاما.

ومن هذا نرى أنه لم يكن المقصود من تلك السياسة هو ضغط المصروفات كما ادعى المشرفون الأجانب على شئون المالية المصرية، انما

الهدف إضعاف مصر من الناحية الحربية وجعلها تحت الحماية الفعلية للدول الأوربية. كما أن دعوى الاقتصاد في المصروفات كانت دعوة باطلة، فقد استخدم عدد كبير من الموظفين الأجانب في الوزارات المصرية للأشراف على تنفيذ السياسة الأوربية، وكانوا يتقاضون مرتبات باهظة لاتتحملها ميزانية البلاد.

ونتيجة لتشريد عدد كبير من ضباط الجيش وعدم صرف المرتبات للجانب الأخر، سرت موجة من التذمر بين صفوف الجيش وتكونت مظاهرة من هؤلاء الضباط في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ وهاجمت نظارة المالية واعتدت على نوبار باشا والمستر ريفز ويلسون ناظر المالية، ولم تهدأ تلك الثورة إلا بتدخل الخديو اسماعيل شخصيا. ويقال بأن الخديو هو الذى أوعزالى هؤلاء الضباط بالقيام بالثورة تخلصا من الوزارة الأوربية، ويعتبر هذا الحادث بداية تدخل الجيش في الشئون السياسية.

ثم تطورت الأمور بعد ذلك سراعا فتعزل وزارة نوبار وتعين وزارة محمد توفيق ثم من بعدها تتولى وزارة شريف لتنفيذ اللائحة الوطنية التى وضعها أعضاء مجلس شورى النواب وكانت تشتمل على ثلاثة أقسام:

الأول: لتسوية الأيرادات.

الثاني: لتسوية الديون.

الثالث: لموازنة المصروفات.

ولم تسكت كل من انجلترا وفرنسا على تكوين تلك الوزارة وإخراج الوزيرين الأوربيين فطالبتا الخديو بارجاعهما فرفض، فلجأت الدولتان الى الضغط على الباب العالى لعزله وتعيين ابنه محمد توفيق بدلا عنه. وفي أغسطس سنة ١٨٧٩ صدر فرمان تعيين محمد توفيق مقيدا بشرطين هامين:

الأول: « عدم الدخول في قروض أجنبية إلا بموافقة السلطان ».

والثانى: « بعدم زيادة قوات الجيش المصرى الى أكثر من ١٨ ألف جندى ».

ولكن الخديو توفيق - حرصا منه على الاقتصاد في المصروفات - أصدر أمره بعد توليه الحكم بفترة وجيزة وبعد مشورة وزرائه بتخفيض عدد قوات الجيش المصرى الى ١٢ الف جندى فقط. وكان لهذا التخفيض أثره السئ في إضعاف مصر حربيا وظهور هذا الضعف بشكل واضح في حوادث عام ١٨٨٢ .

الفصل الخامس

الثورة المهدية وإخلاء السودان وإعادة فتحه

للثورة المهدية أسباب متعددة بعضها يتعلق بالموقف الدولي بصفة عامة وبعضها يرجع الى ظروف مصر السياسية والاقتصادية في أواخر عصر اسماعيل وأوائل عصر توفيق، والبعض الآخر يرجعها الى الظروف المتعلقة بالسودان نفسه.

فإذا تناولنا الموقف الدولي في السبعينات من القرن التاسع عشر ومايليه نجد أن الحكومة الانجليزية بصفة خاصة قد أخذت تهتم بشئون السودان وبما يحدث فيه، فوجدنا أنها قد أشارت على الخديو اسماعيل باستخدام السير صمويل بيكر للقضاء على تجارة الرقيق استجابة لضغط جمعية مكافحة الرق Anti - Slavery Society وبعد أن أنتهى من مهمته نصحت الخديو مره أخرى باستخدام غردون لإتمام مابدأه سلفه من قبل فعين غوردون حاكما لمديرية خط الأستواء. ثم لم يلبث أن عين حاكما عاما للسودان بأسره للقيام بتنفيذ اتفاقية الغاء الرق التى أبرمتها الحكومة الانجليزية مع الخديو اسماعيل في عام ١٨٧٧.

وسنجد أن تدخل انجلترا في شئون السودان قد أرغم الخديو اسماعيل على اتباع سياسة معينة لم تكن في صالح مصر أو السودان. بل أساءت الى شطرى الوادى أيما إساءه وكان من نتيجة تلك السياسة ان الجنرال

غوردون قد غادر السودان في منتصف عام ١٨٧٩ بعد عزل الخديو اسماعيل وهو على وشك الانفجار.

ولم تحظ تلك المناطق باهتمام انجلترا فحسب بل وجدت اهتماما آخر من قبل دولتين أخريين هما فرنسا وايطاليا ففرنسا قد وضعت يدها على ميناء أبوك الواقع على خليج عدن في عام ١٨٦٢، كما أشترت ايطاليا ميناء عصب الواقع عندمدخل باب المندب من بعض القبائل المحلية. بل إن أطماع الدول الأوربية ستظهر بوضوح وجلاء عقب إخلاء مصر للسودان بناء على مشورة انجلترا. فسرعان ما ستنقض تلك الدول على أطراف السودان لتقتطع منها ماتشاء.

أما عن الأسباب الخاصة بمصر نجد أن تورط الخديو اسماعيل في السير على سياسة إرضاء الحكومة الانجليزية وخصوصا بعد أن أفل نجم فرنسا كدولة لها نفوذ كبير عقب هزيمتها في ١٨٧٠ أمام قوة المانيا الاتحادية، قد دفعه الى الإسراف في الأستعانة بالانجليز في إدارة شئون السودان. ولم يكن هولاء يسيرون في حكمهم لتلك الجهات على سياسة تتفق ومصلحة المصريين والسودانيين.

ثانيا: ارتباط الخديو اسماعيل بمعاهدة الغاء الرق التى أبرمت عام ١٨٧٧ كان عملا تنتقصه الحكمة والدراية الى حد كبير فالرق لم يكن سلعة فحسب بل كان نظاما اجتماعيا واقتصاديا متغلغلا في كيان السودان السياسى والاقتصادى. ولم يكن من السهل إلغاؤها بمجرد إصدار القوانين.

فالتزام مصر بالغاء الرقيق كلية من السودان في فترة محدودة قد دفعها الي إرتكاب الحماقات والالتجاء الى أعمال العنف والقهر والتضييق على التجارة بكل أنواعها فلم تعد الإدارة في السودان تفرق بين التجارة المشروعة وغير المشروعة. هذا بالإضافة إلى سخط السودانيين على هذه الإجراءات لإعتقادهم بان الدين الاسلامى لم يلغ الرق طفرة واحدة بل حض على التخلص منه بالتدريج، ففى مخالفة الحكومة المصرية خرق لقواعد الدين. كما أعابوا على الحكومة المصرية استخدامها للموظفين النصارى للتدخل في مسألة تمس الدين الاسلامى والمسلمين في الصميم.

ثالثا: ترتب على سياسة غردون في السودان قيام الثورات في كردفان وبحر الغزال وفي مناطق أخرى ومحاولة الإدارة في السودان القضاء على هذه الثورات بمنتهى الشدة والعنف، وبدا للمسئولين عن شئون السودان أن الفتنة قد خمدت، بينما هى في حقيقة الأمر لم تخمد إلا في الظاهر فحسب، وظلت جذورها مستقرة.

رابعاً: إن زيادة التدخل الأوربى في شئون مصر ونجاح الدول الأوربية في عزل الخديو اسماعيل وتولية والى جديد ضعيف بدلا منه، ثم ترك الجنرال غردون للخدمة في السودان. كل هذا قد أحدث رد فعل قوى في السودان فالخديوية القوية لم يعد لها وجود في نظر السودانيين، وكذلك الإدارة القوية القاسية التى تمثلت في الجنرال غردون قد أختفت من سماء السودان. فلا غرابة إذا ما انطلقت عوامل الشر من عقالها وأخذ نشاط تجار الرقيق يشنون حربا مدمرة ضد الآمنين

من السودانيين تحت سمع وبصر الموظفين السودانيين الذين وجدوا من مصلحتهم أن يشاركوا هؤلاء التجار مغانمهم وأن يستغلوا ضعف الحكومة المركزية سواء في القاهرة أو في الخرطوم في الإفلات من الرقابة وفي الإثراء عن طريق غير مشروع.

خامساً: إن سياسة ضغط المصروفات التى فرضتها الرقابة الثنائية على المالية المصرية قد اضرت بمصالح مصر في السودان ضررا بليغا. فترتب على تخفيض عدد قوات الجيش المصرى تحقيقا لتلك السياسة أن قل عدد القوات المصرية بالسودان في الوقت نفسه الذي زاد فيه التذمر من الإدارة المصرية إلى حد بعيد. ولذا عندما قامت الثورة المهدية لم يكن لدى الحكومة في السودان العدد الكافى لمواجهة هذه الثورة إذا ما استفحل خطرها.

أما عن الأسباب المتعلقة بالسودان فأهمها تضييق الحكومة المصرية الخناق على تجارة السودان واحتكارها لأنواع من المتاجر. وكان للحكومة عذرها في مراقبة التجارة مراقبة شديدة نظرا لأن تجارة الرقيق كانت تختفى خلف تجارة العاج وريش النعام وغيرها من منتجات السودان. وفي الوقت نفسه بقيت الضرائب المفروضة على هؤلاء التجار كما هى رغم الأضرار الكثيرة الناجمة عن القيود التى فرضتها الحكومة.

ثانيا: إن الرق بالنسبة للسودان نظام اجتماعى واقتصادى فأصحاب الأراضى والمتاجر في السودان كانوا من القبائل العربية التى

تستخدم الرقيق في فلاحة الأرض وفي العمل في المصانع والمتاجر. فالغاء الرق وتحرير الأرقاء معناه عند هؤلاء الملاك القضاء على زراعتهم وعلى متاجرهم. ولهذا قاوموا سياسة الحكومة في إلغاء الرق، وتعاونوا مع تجار الرقيق والجلابين وساعدوهم على ممارسة تجارتهم غير المشروعة وأثاروا أهل السودان ضد الإدارة المصرية.

ثالثا: إن بعض الموظفين الذين وكل اليهم العمل في السودان سواء من المصريين أو السودانيين لم يكونوا فوق مستوى الشبهات فباشروا تجارة الرقيق مع التجار والجلابين لحسابهم الخاص، وأدى هذا العمل الى إظهار الحكومة أمام هؤلاء التجار بمظهر الضعف فاستهانوا بأمرها وتمردوا على سلطتها.

رابعاً: انتشار مبادئ حركة الجامعة الأسلامية في السودان انتشارا كبيرا أدى الى اعتناق الطوائف الدينية السودانية لتلك المبادئ، ولما كان من أهداف حركة الجامعة الأسلامية مقاومة التدخل الأجنبى بمختلف السبل وتكتيل المسلمين للوقوف أمام الأطماع الأجنبية، فلا غرابة إذا ماوجدنا أن تلك المبادئ تستغل الى أقصى حدود الاستغلال في مقاومة التدخل العثمانى والسيطرة العثمانية ممثلة في الإدارة المصرية بالسودان وفي الموظفين الانجليز.

خامسا: لم تمنح الأدارة المصرية في السودان الحركة المهدية عند بدء نشوئها ما تستحقه من عناية واهتمام، فتركت المهدى حتى اشتد عوده وقوى ساعده، ثم ترسل إليه حملة هزيلة تيسر له الحصول على

كسب رخيص يدعم قوته في السودان ويزيد من عدد اتباعه ومريديه، الى أن تمتد الحركة فتشمل أجزاء واسعة في السودان في الوقت نفسه الذى لم يكن فيه لدى الحكومة المصرية من القوات ما تستطيع به اخماد مثل تلك الثورة.

سادساً: إن الثورة العرابية في مصر أدت الى إشعال الثورة في السودان فكلا الثورتين العرابية والمهدية قد تأثرت بحركة الجامعة الأسلامية. وكل من مصر والسودان قد تعرض في السنوات التى سبقت الثورة لظروف واحدة من الضغط والتدخل الأجنبي.

لكل تلك الأسباب التى ذكرناها قامت الثورة المهدية في السودان وتهيأت الظروف لقيامها منذ عام ١٨٨١ . والحديث عن الثورة يتطلب منا أولا معرفة شئ عن شخصية زعيمها وحامل لوائها محمد أحمد المهدى. ولد المهدى في ١٢ أغسطس سنة ١٨٤٤ بجزيرة لبب من أعمال مديرية دنقلة. وتلقى العلوم الدينية التى كانت تدرس في ذلك الوقت، ثم أنقطع بعد ذلك الى العبادة في جزيرة أبا. وذاعت شهرته بين الناس كعالم دينى اشتهر بالتقوى والورع والزهد في متاع الدنيا. وفي السنوات التى أعقبت عام ١٨٧٠ بدأ في نشر دعوته بين أتباعه ومريديه، وهى الدعوة التى تأثرت الى حد كبير بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بجزيرة العرب، وتتلخص في الرجوع بالدين الاسلامى الى بساطته الأولى بعد تخليصه من الشوائب والبدع التى علقت به في مختلف العصور، وكذلك العمل على لم شمل المسلمين لرفع شأن الاسلام.

وقد اقتصرت دعوته في أول الأمر على الشئون الدينية ثم مالبثت أن اتجهت وجهة سياسية بعد أن تعرض المهدى في دعوته لنظم الحكم السائده في السودان واتهامه المصريين والأتراك بالخروج على قواعد الدين. وخلص من هذا كله الى اقناع الناس أنه لن تستقيم شئون السودان إلا بطرد الغزاة المصريين والأتراك وتولى السودانيين مقاليد أمورهم وتوجيهها لما فيه مصلحة السودان. بل إن اطماع المهدى لم تقف عند حد تخليص السودان من أيدى المصريين والأتراك فحسب. ولكنه كان يأمل في تخليص العالم الأسلامى كله مما يعانيه من فوضى واضطراب نتيجة للتدخل الأوربى. فثورة المهدى اذن ثورة دينية وسياسية هدفها بسط السيادة على العالم الإسلامى وبنائه من جديد على أسس جديدة وهى في هذا متأثرة الى حد بعيد بدعوة محمد بن عبد الوهاب في مستهل القرن التاسع عشر وبمبادئ حركة الجامعة الاسلامية في الوقت نفسه.

وازدادت حركة التمرد والعصيان في السودان نتيجة لانضمام العناصر الساخطة على الحكومة للدعوة الجديدة كتجار الرقيق والانتهازيين، وخصوصا عبد الله التعايشى زعيم قبائل البقارة والذى أصبح فيما بعد الساعد الأيمن للمهدى وخليفته من بعده.

كان المسئول عن إدارة شئون السودان في ذلك الوقت (سنة ١٨٨١) الحكمدار رؤوف باشا الذي تولى وظيفته بعد أن ترك غردون السودان عقب عزل الخديو اسماعيل. وكانت ظروف الحكمدار الجديد سيئة للغاية.

فالأحوال في السودان كانت تنذر بشر مستطير رغم الهدوء الظاهرى الذى بدا في أول الأمر. ولم يكن لديه من القوات ماتمكنه من إقرار الأوضاع في السودان فغالبية جنود السودان من الباشبوزق (جنود غير نظاميين) المبعثرين في انحائه المترامية. زيادة على ذلك فالأوضاع الداخلية في مصر قد اضطربت نتيجة لقيام الثورة العرابية وتهديد الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا بالتدخل لاخمادها.

وجد رؤوف باشا انه لا يستطيع الاعتماد على القاهرة في ذلك الوقت فالثورة العرابية كانت مشغولة بنفسها وبالخطر المحدق بها . ولم يكن لديها من الوقت ما يسمح لها بالتفرغ لشئون السودان . ولذا فقد اعتمد رؤف باشا على نفسه وعلى ما تحت يديه من إمكانيات ضئيلة وحاول ان يتصرف في حدودها . وهذا ما دفعه الى إرسال لجنة من العلماء والفقهاء إلى المهدى في جزيرة ابا لمناقشته في ادعائه بالمهدي المنتظر، واقناعه بالحسنى في العدول عن هذه الدعوى واصطحابه معها للإقامة في الخرطوم.

وقد أسفرت المناقشة على كذب إدعائة وعن اتخاذه الدين مطيه لتحقيق أطماعه وفي الوقت نفسه رفض المهدي الخروج من مأمنه وأن يضع نفسه تحت تصرف حكومة الخرطوم . ولما فشلت المساعى السلمية التي بذلها رؤوف باشا في الوصول الى اتفاق مع المهدي اضطر أخيرا إلى ارسال شرذمة من الجنود للقبض عليه واحضاره بالقوة إلى الخرطوم . وكان هذا

العمل من جانب رؤوف باشا ينطوى على عدم فهمه لخطورة الحركة واستهانته بأمرها . فهذه القوة الصغيرة قد منحت المهدي فرصة ذهبية لكسب نصر رخيص على قوات الحكومة . ولكنه كان كبيرا في نظر السودانين الذين عدوه نصرا من عند الله شد به أزر المؤمنين المكافحين .

ولما ايقن المهدي ان الحكومة في السودان لن تسكت علي هذه الهزيمة وانها بصدد إرسال قوات أكبر عددا وعدة ، ترك جزيرة أبا أو هاجر منها على حد ادعائه إلى قلب مديرية كردفان ليعتصم في حمى قبائل البقارة ، ثم توالت بعد ذلك الانتصارات الرخيصة على كل المحاولات التى قام بها رؤوف باشا للقضاء على المهدي وأتباعه .

وحينما وجدت حكومة الثورة في مصر أنها لا تستطيع إرسال مدد إلى السودان لشد أزر رؤوف باشا ، وانه قد عجز في نظرها عن إخماد الفتنة قامت بعزله وتعيين عبد القادر حلمى بدلا منه . ولكن الحكمدار لم يفلح في إيقاف تيار الثورة وامتدادها من منطقة إلى أخرى في السودان، نظرا لافتقاره إلى السلاح والرجال، ولم تكن حكومة الثورة في ذلك الوقت أى في بداية ١٨٨٢ بقادرة عن إرسال أية إمدادات إلى السودان .

وحتى بعد ان وقعت مصر في قبضة الاحتلال الانجليزي في النصف الثاني من عام ١٨٨٢ لم تهتم سلطات الاحتلال بشئون السودان، بل صرفت جهدها في إلغاء جيش الثورة في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومحاكمة العرابيين . وبعد ان فرغت من هذا العمل بدأت في يناير سنة

١٨٨٣ بتكوين الجيش المصري الجديد تحت إشراف السردار العام الانجليزي ايفلن وود Evelyn Wood . حدث كل هذا والأحوال في السودان تزداد سوءا يوما بعد يوم . والمعتمد البريطاني في مصر مشغول بتصفية المشكلات التي خلفتها الثورة وتعويض الاجانب عما لحق بممتلكاتهم من اضرار نتيجة للحريق الذي شب في الاسكندرية أثناء الثورة. هذا بالاضافة إلى ما كانت تعانية البلاد من ارتباك مالي وضعف اقتصادي .

ولذا كانت وجهة نظر الحكومة الانجليزية في الشهور القلائل التى أعقبت الاحتلال تتلخص في عدم التورط في القيام بأعمال حربية في السودان والاكتفاء بما تقوم به الادارة المحلية السودانية من جهود في هذا الشأن. ولم يكن لدى الحكومة الانجليزية ما يمنع من أن تتخلي مصر عن بعض أجزاء من السودان وان تركز اهتمامها في الاحتفاظ بالعاصمة الخرطوم .

وفي أواخر عام ١٨٨٢ أرسلت الحكومة الانجليزية مندوبا من قبلها يدعى الكولونيل ستيوارت Steurart لدراسة أحوال السودان وتقديم تقرير عنها . وفي ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ بعث إلى حكومته بتقرير مفصل من الخرطوم عن الأوضاع السائدة في السودان بصفة عامة . وأعقبه بتقرير آخر أرسله من مصوع في ٨ ابريل سنة ١٨٨٣ عن الأحوال السائدة في شرق السودان . وقد أحيطت حكومة شريف باشا علما بهذين التقريرين،

وحاولت سلطات الاحتلال في مصر ان تسير على هدى هذين التقريرين. بالاضافة إلى التقرير الثالث الذي وضعه اللورد دفرين سفير انجلترا بالآستانة عن تنظيم أحوال مصر السياسية والاقتصادية بعد القضاء على الثورة العرابية .

وأهم ما جاء بهذه التقارير الثلاثة خاصا بالسودان عدم تأييد فكرة الانسحاب وإخلاء السودان كلية لما في ذلك من الإضرار بمصالح مصر، ولكن يمكن للحكومة المصرية اذا ما تعذر عليها السيطرة على جميع الاقاليم السودانية التي فتحتها ان تحتفظ فقط بما تحت يديها من اقاليم وخصوصا مديرية الخرطوم ومديرية سنار، وأن تحاول تدعيم سلطتها في هاتين المديريتين .

كما أشارت هذه التقارير أيضا بضرورة تقديم المساعدات الحربية اللازمة للسودان حتى لا يخرج السودان كلية من أيدي مصر ، وكان هذا من دوافع إرسال الحكومة المصرية لحملة هكس HECKS وقد استخدمته الحكومة المصرية من بين الضباط البريطانين المتقاعدين بصفتة الشخصية دون ان تتحمل الحكومة الانجليزية مسئولية تعيينه في هذا المنصب أو مسئولية الحملة بصفة عامة . وقد شجع النجاح الذي لقيه هكس في أول الأمر على قوات المهدي في المرابيع في ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣ الحكومة المصرية على تكليفه بقيادة حملة كبيرة للقضاء على المهدي في كردفان . ولم يكن في استطاعة الحكومة في ذلك الوقت أن تقوم بتجهيز مثل تلك

الحملة . ولكنها قررت إرسالها دون ان تحاول الحكومة الانجليزية التدخل لمنع مثل تلك الحملة التي لم تتوافر لها أسباب النجاح .

وبالفعل فقد تمكنت قوات المهدي بعد ان استدرجت القوات المصرية داخل كردفان وبعد ان نال التعب منها الشئ الكثير ان تطوقها وأن تبيدها في موقعة شيكان في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ . ولم ينج من هذا الجيش البالغ ٨٠٠٠ محارب سوى ما يقرب من الثلاثمائة جندي .

وكانت النتيجة الحتمية لمثل تلك الهزيمة أن يدين السودان جميعه فيما يلي الخرطوم بالطاعة والولاء للمهدي، وان يصبح هذا الانتصار الكبير للدراويش نقطة تحول خطيرة في تاريخ السودان . وكذلك كان لانتشار هذا الخبر في العالم الاسلامي كله ان تدافعت الوفود إلى السودان من الهند والحجاز وتونس ومراكش لزيارة المهدي والانضواء تحت لوائه، هذا بالنسبة للموقف في السودان . أما بالنسبة لمصر فقد وضح لها عجزها عن استعادة سلطانها على السودان وتخليصه من أيدي الدراويش . ولذا قررت سحب قواتها من مديرية خط الاستواء ومن بحر الغزال ودارفور والتمسك بمديرية سنار والخرطوم وما يليها شمالا . أما عن موقف الحكومة الانجليزية بعد تلك المأساة الحربية فقد شعرت بأنها كانت مسئولة إلى حد كبير عن هذه النتيجة، وان موقف التردد والسلبية الذي اتخذته إزاء الثورة في السودان قد اضر بمصر ضررا بليغا، وعليها ان تحدد موقفها تحديدا قاطعا تجاه تلك المشكلة التي لا تحتمل التردد أو الإبطاء . ولهذا رأت

الحكومة الانجليزية أن تسدي نصيحتها إلى الحكومة المصرية بإخلاء السودان كحل عملي لا مفر منه وذلك في نوفمبر سنة ١٨٨٣ . ولكن وزارة شريف باشا لم تكن تفكر مطلقا في ترك السودان بل كانت ترى انه من الضروري التمسك بما بقي فى أيديها من أرض لتتخذ منها نقطة ارتكاز في مقاومتها لأنصار المهدي والحيلوله بينهم وبين الاستيلاء على العاصمة الخرطوم .

أصرت الحكومة الانجليزية على موقفها وطالبت وزارة شريف بضرورة إخلاء جميع ممتلكات مصر فيما يلى وادى حلفا . وتمسك شريف باشا بموقفه واقترح أن تتنازل مصر عن شرق السودان للباب العالي وان تركز هي اهتمامها للاحتفاظ بالخرطوم .

ولكن الحكومة الانجليزية كانت مصرة على تنفيذ مشورتها وأبلغت المعتمد البريطاني في مصر السير افلن بارنج EVELYN BARING (اللورد كرومر فيما بعد) في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ بأن يوضح لشريف باشا ان الحكومة الانجليزية على استعداد لتعيين وزراء من الانجليز لتنفيذ رغباتها اذا لم تجد من الوزراء المصريين استعدادا للقيام بمثل هذا العمل .

ولم يكن أمام شريف باشا سوى الاستقالة تاركا لانجلترا اختيار من تراه مناسبا للقيام بهذه المهمة . وجاء نوبار باشا ليحقق لانجلترا ما أرادت. فأصدر أوامره في ٨ يناير سنة ١٨٨٤ بإخلاء السودان من خط الاستواء حتى جنوب وادى حلفا . وكلف الجنرال غردون بتنفيذ هذا الأمر

فوصل إلى الخرطوم في ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤، ووجد ان خير وسيلة لتهيئة الحالة في السودان ان يصدر منشورا الى سكان الخرطوم والمناطق المحيطة بها يوضح لهم فيها أن الهدف من عودته إلى السودان هو إخلاء تلك المناطق وتركها لابنائها من السودانيين يحكمونها كيف شاءوا . وفي الوقت نفسه اطلق المنشور على المهدي لقب سلطان كردفان اعترافا من الحكومة المصرية بالأمر الواقع وبسيطرته على هذه المنطقة.

وكان إصدار هذا المنشور - في حقيقة الأمر - عملا يفتقر إلى الحكمة وبعد النظر فهو قد اعترف صراحة بعجز الحكومة المصرية عن الاحتفاظ بالسودان . وما اظن ان مثل هذا الاعتراف سيساعد على تحسين الموقف أو سيؤدى إلى احتفاظ الحكومة المصرية بالبقية الباقية من هيبتها لو كان هناك شئ يمكن الاحتفاظ به .

كما ان منح المهدي لقب السلطنة على كردفان ليس فيه شئ من الإغراء لانه كان يتمتع حقيقة بالسيادة على كردفان وعلى مناطق أخرى واسعة في السودان .

وقد طالب غردون بالحاح في إعادة الزبير رحمت باشا . وهو من أكبر زعماء السودان والذي كان مقيما بالقاهرة بأمر من الحكومة منذ أواخر عصر اسماعيل إلى السودان وتعيينه حاكما عاما عليه . ومنحه الصلاحيات المطلقة للقضاء على المهدى حيث انه الشخصية الوحيدة التي تستطيع الوقوف امام الدراويش لما له من مكانة عظيمة في نفوس

السودانيين ، ولما اتصف به من الشجاعة والخبرة التامة بدروب السودان . ولكن الحكومة الانجليزية رفضت هذا الطلب بشدة متأثرة في هذا الموقف بالضغط الواقع عليها من قبل جمعية مكافحة الرق بانجلترا نظرا لصلاته القديمة التي كانت تربط الزبير باشا بتجارة الرقيق .

تحرج موقف غردون في الخرطوم الى حد بعيد فان اعتماده على صلاته الشخصية ومايتمتع به من مكانة بين السودانيين لم يحقق له كسبا يستحق الذكر ، فالحالة في السودان كانت تتطلب وجود جيش قوى إلى جانب غردون للأحتفاظ على الأقل بما بقى في حوزة الحكومة من أرض، ولضمان الأبقاء على خطوط المواصلات التى تصل الخرطوم بالقاهرة. ولم يكن هناك أى أمل في موافقة الحكومة الانجليزية على إرسال مثل هذا الجيش بحجة عدم الرغبة في القيام بأى عمليات عسكرية في السودان وبأن ارسال الجنود الانجليزية أو الهندية قد يثير سخط السودانيين.

وبناء على هذاالموقف المتردد من قبل الحكومة الانجليزية أصبح الوضع في السودان يزداد سوءا يوما بعد يوم وأخذت قوات الدراويش تطبق على العاصمة من كل جانب، ففى ١٢ مارس سنة ١٨٨٤ تمكن الدراويش من قطع الأتصال التلغرافى بين الخرطوم والعالم الخارجى وبدأ حصارهم للعاصمة.

وقد آضاع غردون الكثير من الوقت في انتظار موافقة الحكومة الانجليزية على إرسال قوة عسكرية، وظل باقيا في الخرطوم دون أن يعمل على سحب قواته من الخرطوم والأنسحاب عن طريق بربر، الى أن ضاع

أمله في النجاة بعد اطباق الحصار على العاصمة. وقد أدرك السير إفلن بيربج المعتمد البرطانى في مصر خطورة موقف غردون بعد انقطاع الخط التلغرافى، فاتصل بحكومته وابلغها بأن الموقف جد خطير وأن حياة غردون وزملائه من الأوربين قد أصبحت في كف القدر ما لم تتداركها حملة عسكرية تخلصهم من الموت المحقق.

ولكن الحكومة الانجليزية لم تدرك خطورة الحالة في السودان إلا متأخرا، وذلك للحصار الشديد الذى ضرب حول العاصمة والذى حال بين غردون وبين إرساله للتقارير التى توضح خطورة موقفه في الخرطوم. وحينما علم الرأى العام الانجليزى عن طريق صحافته بمدى الخطورة التى يتعرض لها غردون واعوانه بدأ بضغط على حكومته بأن تتخلى عن سياسة السلبية التى سارت عليها وأن تسرع بتجهيز حملة لانقاذ الموقف.

وهنا فقط بدأت الحكومة الانجليزية تتحرك وجهزت حملة حربية تحت قيادة السير جارنت ولسلى ويعاونه ضابط آخر يدعى السير هربرت ستيوارت. وقد استطاعت القوات التى تحت قيادة استيوارت أن تنتصر على الدراويش في موقعتى آبار الجدول، وآبار أبى طليح في ٥ ، ١٧ يناير سنة ١٨٨٥، ولكنه لم ينتفع بهذا النصر لعدم مهاجمته للعاصمة مباشرة. وقد أستغل المهدى هذا التلكؤ في المبادرة بالهجوم على العاصمة قبل وصول جيش الأنقاذ. وتمكنت قوات المهدى من مهاجمة العاصمة وإسقاطها في يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ واستباحتها فترة طويلة أسفرت

عن مقتل مايقرب من ٣٥,٠٠٠ نسمة من سكانها، كما دفع غردون حياته ثمنا لتلك المهمة التى جاء من أجلها.

وقد وصلت طلائع جيش الانقاذ الى مشارف العاصمة بعد سقوطها بيومين اثنين.

بسقوط الخرطوم في يد المهدى ينتهى النفوذ المصرى على السودان بصفة فعلية، ولم يصبح في يد حملة الأنقاذ سوى مديرية دنقلة التى رؤى الإبقاء عليها لتكون نقطة إرتكاز وقاعدة الزحف على الخرطوم. وفي الوقت نفسه فوجود قوات مصرية بدنقلة يحول بين المهديين ومهاجمة الحدود المصرية.

ويعتبر سقوط الخرطوم أعظم نصر أحرزه المهدى وأعتقد السودانيون حقيقة بأنه المهدى المنتظر، كما توافدت على السودان جموع من مختلف بقاع العالم الأسلامى لرؤية هذه الشخصية الجبارة التى استطاعت ان تقلب الأوضاع في السودان وأن تحول الهزائم التى منى بها السودانيون منذ فتح السودان عام ١٨٢٠ حتى الآن الى انتصارات ساحقة لا على المصريين فحسب، بل على القوات الانجليزية ايضا.

وبهذا الإنتصار دانت للمهدى بالطاعة كل أجزاء السودان تقريبا وقامت فيه حكومة دينية استطاعت الاستقلال بالسودان، ولكنها لم تستطع أن تكون دولة منظمة بالمعنى الصحيح.

أما عن موقف الحكومة الانجليزية بالنسبة للأحداث الجارية بالسودان فنرى أن سقوط الخرطوم وقتل غردون واتباعه قد أثار موجة من السخط على الحكومة الانجليزية، فالرأى العام الانجليزى قد ساءه تباطؤ الحكومة الانجليزية في التدخل الحاسم لإنقاذ الموقف في الوقت المناسب، وأن هذا التردد تارة والتباطؤ تارة أخرى أديا الى حدوث تلك النكبة والى وصول حملة الانقاذ بعد فوات الأوان. واتهموا حكومة جلادستون بأنها المسئولة عن قتل غردون وفي الوقت نفسه تقع عليها مسئولية ثانية وهى التسبب في ضياع الجهود والأموال التى أنفقت على حملة الأنقاذ دون أن تتمكن تلك الحملة من إنقاذ الموقف.

وأدى ضغط الرأى العام الانجليزى على حكومته أن بدأت بالفعل تفكر جديا في اتخاذ سياسة ايجابية تجاه الموقف في السودان. وأرادت أن تجنب نفسها تبعة ماقد يحدث لحملة الانقاذ إذا ما وقفت منها نفس الموقف الذى اتخذته إزاء حملة هكس من قبل. ولهذا بادرت الحكومة بالاتصال بولسلى قائد حملة الأنقاذ وخولته السلطة في مهاجمة الخرطوم إذا وجد في ذلك مايؤمن سلامته أو أن يجمع قواته في مديرية دنقلة إذا ماتبين له أن الوقت غير مناسب للقيام بعملياته الحربية.

وقد حاول ولسلى أن يشتبك مع انصار المهدى شمال الخرطوم ولكنه وجد أن قواته غير كافية للقيام بهجوم فعال عليها. وفي الوقت نفسه أرسل ولسلى بجزء من قواته الى سواكن تحت قيادة جراهام للاستيلاء على

شرق السودان والقضاء عل عثمان دقنه أحد اتباع المهدى، وكذلك مد خط حديدى يصل سواكن على البحر الأحمر ببربر على النيل، ورغم الانتصارات التى أحرزها جراهام على قوات عثمان دقنه إلا أنه لم يستطع القبض عليه وتمكن من الالتجاء الى الصحراء.

وإذا كانت حملة جراهام قد أخفقت في القبض على عثمان دقنه فقد فشلت أيضا في مد الخط الحديدى المزمع انشاؤه. وتوقف المشروع بصفة نهائية بناء على أمر الحكومة الانجليزية.

أمام تلك الصعاب التى واجهت حملة الانقاذ، اقتنعت الحكومة الانجليزية بعدم جدوى الإستمرار في الحرب وأن الحكمة تقتضى العودة مرة أخرى الى دنقلة ريثما ينجلى الموقف. وقد انقسم الوزراء الانجليز بشأن هذا الموقف الى قسمين بعضهم كان يرى رأى رئيس الوزراء جلادستون في الانسحاب التام من السودان وعدم توريط الحكومة الانجليزية في عمليات حربية قد تستنفذ الكثير من الأموال والرجال. أما الفريق الأخر فكان يرى أن من الضرورى الاحتفاظ بدنقلة لما في ذلك من احتفاظ الحكومة الأنجليزية بهيبتها بعد سقوط الخرطوم، ولما قد يترتب على انسحاب حملة الانقاذ من السودان الى ضياع هيبة الحكومة الانجليزية في مصر ايضا. هذا بالإضافة الى أن التمسك بدنقلة سيحمى حدود مصر الجنوبية من اعتداءات المهدى. وخصوصا بعد أن اعتزم فتح مصر والشام وتحرير الدول الإسلامية.

أما عن موقف الحكومة الانجليزية بالنسبة للأحداث الجارية بالسودان فنرى أن سقوط الخرطوم وقتل غردون واتباعه قد أثار موجة من السخط على الحكومة الانجليزية، فالرأى العام الانجليزى قد ساءه تباطؤ الحكومة الانجليزية في التدخل الحاسم لإنقاذ الموقف في الوقت المناسب، وأن هذا التردد تارة والتباطؤ تارة أخرى أديا الى حدوث تلك النكبة والى وصول حملة الانقاذ بعد فوات الأوان. واتهموا حكومة جلادستون بأنها المسئولة عن قتل غردون وفي الوقت نفسه تقع عليها مسئولية ثانية وهى التسبب في ضياع الجهود والأموال التى أنفقت على حملة الأنقاذ دون أن تتمكن تلك الحملة من إنقاذ الموقف.

وأدى ضغط الرأى العام الانجليزى على حكومته أن بدأت بالفعل تفكر جديا في اتخاذ سياسة ايجابية تجاه الموقف في السودان. وأرادت أن تجنب نفسها تبعة ماقد يحدث لحملة الانقاذ إذا ما وقفت منها نفس الموقف الذى اتخذته إزاء حملة هكس من قبل. ولهذا بادرت الحكومة بالاتصال بولسلى قائد حملة الأنقاذ وخولته السلطة في مهاجمة الخرطوم إذا وجد في ذلك مايؤمن سلامته أو أنْ يجمع قواته في مديرية دنقلة إذا ماتبين له أن الوقت غير مناسب للقيام بعملياته الحربية.

وقد حاول ولسلى أن يشتبك مع انصار المهدى شمال الخرطوم ولكنه وجد أن قواته غير كافية للقيام بهجوم فعال عليها. وفي الوقت نفسه أرسل ولسلى بجزء من قواته الى سواكن تحت قيادة جراهام للاستيلاء على

شرق السودان والقضاء عل عثمان دقنه أحد اتباع المهدى، وكذلك مد خط حديدى يصل سواكن على البحر الأحمر ببربر على النيل، ورغم الانتصارات التى أحرزها جراهام على قوات عثمان دقنه إلا أنه لم يستطع القبض عليه وتمكن من الالتجاء الى الصحراء.

وإذا كانت حملة جراهام قد أخفقت في القبض على عثمان دقنه فقد فشلت أيضا في مد الخط الحديدى المزمع انشاؤه. وتوقف المشروع بصفة نهائية بناء على أمر الحكومة الانجليزية.

أمام تلك الصعاب التى واجهت حملة الانقاذ، اقتنعت الحكومة الانجليزية بعدم جدوى الإستمرار في الحرب وأن الحكمة تقتضى العودة مرة أخرى الى دنقلة ريثما ينجلى الموقف. وقد انقسم الوزراء الانجليز بشأن هذا الموقف الى قسمين بعضهم كان يرى رأى رئيس الوزراء جلادستون في الانسحاب التام من السودان وعدم توريط الحكومة الانجليزية في عمليات حربية قد تستنفذ الكثير من الأموال والرجال. أما الفريق الأخر فكان يرى أن من الضرورى الاحتفاظ بدنقلة لما في ذلك من احتفاظ الحكومة الأنجليزية بهيبتها بعد سقوط الخرطوم، ولما قد يترتب على انسحاب حملة الانقاذ من السودان الى ضياع هيبة الحكومة الانجليزية في مصر ايضا. هذا بالإضافة الى أن التمسك بدنقلة سيحمى حدود مصر الجنوبية من اعتداءات المهدى. وخصوصا بعد أن اعتزم فتح مصر والشام وتحرير الدول الإسلامية.

لم يطل هذا التردد بين الانسحاب الكلى أو البقاء في دنقلة بعد أن تكهرب جو العلاقات بين روسيا وانجلترا نتيجة لغزو الروس لأراضى الأفغان واقترابهم من حدود الهند. وجدت انجلترا أذن أن الموقف لايحتاج الى مزيد من التردد، فقررت الانسحاب نهائيا من السودان وأرسلت بتعليماتها هذه الى المعتمد البريطاني في مصر والى قائد الحملة التى أرسلت لانقاذ السودان في ١٣ ابريل سنة ١٨٨٥ وأصرت على التنفيذ رغم معارضة ولسلى لها. عندما بدا له شئ من الأمل بعد وفاة المهدى في ٢٠ يونية سنة ١٨٨٥ .

وبموت المهدي يفقد السودان أعظم شخصية عرفها تاريخه الطويل فاستطاع هذا الرجل بقوة شخصيته وبسحره أن يجمع حوله قلوب السودانيين، وأن يوجههم الوجهة التى يرضاها عن طريق الاستعانة بالدين. وكان المهدى يمنى نفسه قبل وفاته المفاجئة بفتح مصر والشام وبلاد العرب، ولكن لحسن حظه فقد مات في عنفوان قوته وفي قمة مجده وترك لخليفته التعايشى تركة كبيرة مثقلة بالأعباء فعليه أن يحافظ على هذا الإجماع الرائع الذى حظى به المهدى، وعليه أيضا أن يعمل حسابا لانتقام انجلترا، وأن يحافظ على هذا الملك الواسع من أطماع الدول الاستعمارية الرأسمالية.

ورغم استطاعة التعايش القبض على ناصية الأمور بعد موت المهدى واستخدامه منتهى الشدة والعنف في القضاء على معارضيه فقد ظهرت

عوامل الفرقة بين اتباعه، وانقسم السودانيون الى فريقين متناحرين، السودانيون النيليون والسودانيون الغربيون. فموت المهدى اذن كان نكبة على اتباعه، فالحكومة التى أقامها قبل وفاته كانت حكومة بدائية تفتقر الى النظام والأستقرار، كما أن موته المفاجئ لم يتح للنظام الجديد الذى أقامه فرصة الاستقرار أو الثبات. ولم يكن هناك أمل في أن يحدث خلفه تغييرا في نظام الحكم، فلم يكن التعايش يمتاز بشئ سوى البطش والاستبداد وسفك الدماء، وإن كان على درجة كبيرة من المكر والدهاء.

وإذا تركنا جانب المهديين وانتقلنا الى الشطر الشمالى من الوادى نجد أن القائد الانجليزى ولسلى قد تمكن من الانسحاب نهائيا من دنقلة في ٥ يولية سنة ١٨٨٥ وتركز اهتمامه في تأمين سلامة حدود مصر الجنوبية من هجمات الدراويش. فجعل وادى حلفا خط الدفاع الأول عن مصر وأسوان خط الدفاع الثانى ومركز العمليات الحربية. وبذلك تتخذ السياسة الانجليزية مبدأ الدفاع ريثما تتغير الأحوال في مصر. وترتب على الأنسحاب من دنقلة الانسحاب أيضا من سائر الأقاليم التى ظلت في حوزة المصريين حتى الأن، لأن أمر الأنسحاب قد تقرر بالنسبة لجميع أجزاء السودان، فدخلت تلك الأقاليم في حوزة المهدى دون أية تضحيات.

وقد حاولت الحكومة الانجليزية - سيرا على السياسة التى اتبعتها في ذلك الوقت وهى سياسة الدفاع ومهادنة أنصار المهدى - أن تدخل في مفاوضات مع الخليفة التعايشى لتسوية مشكلة الحدود المصرية السودانية

فيما بينهما. ولكن جميع محاولاتها فشلت لإصرار التعايشى على غزو مصر. ونظرا لانشغاله في حرب مع الحبشة اقتصرت الأعمال الحربية إزاء مصر على مجرد المناوشات من حين لأخر. وحينما انتهت الحرب الحبشية السودانية وجه التعايش اهتمامه نحو غزو مصر، فتحركت القوات السودانية تحت قيادة النجومى في مايو سنة ١٨٨٩ قاصدة الحدود المصرية ولكنه هزم وارتد الى الداخل انتظار للأمدادات الجديدة. وبوصولها تحركت قواته بسرعة نحو الحدود المصرية. وكانت الحكومة الانجليزية قد كلفت السير فرنسيس جرنفيل Sir Francis Grenfell سردار الجيش المصرى بمباشرة الدفاع عن حدود مصر الجنوبية، وكان تحت يده مايزيد عن الثلاثة آلاف وخمسمائة جندى من مصريين وسودانيين والجليز، ويعاونه في قيادة الحملة كتشنر باشا (اللورد كتشنر فيما بعد) والقائمقام ولجت بك.

تقابل الطرفان المصرى والسودانى عند بلده طوشكى فانهزم الدراويش شر هزيمة فقتل قائد الحملة النجومى ومعه حوالى ١٢٠٠ من جنوده وأسر ٤٠٠٠ آخرين. وبهذه الهزيمة الساحقة تقهقرت قوات التعايشى الى مسافة تبعد ١٣٠ ميلا جنوب حلفا وتبددت أحلامه في غزو مصر مرة ثانية.

كذلك تقابلت القوات المصرية مع قوات عثمان دقنه في السودان الشرقى في معركة دفاعية نظرا لاحتفاظ الحكومة الانجليزية بميناء سواكن ووقوع سائر المناطق المحيطة بها في يد قوات عثمان. وذلك في واقعة الجميزه في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وانتصرت فيها القوات المصرية تحت

قيادة جرنفيل ايضا. ثم انتصارها للمرة الثانية عليه في موقعة طوكر في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١ .

ولكن هذه الانتصارات لم تستطع أن تغير من سياسة الحكومة الانجليزية إزاء السودان ويرجع ذلك الى أسباب عدة هي:

أولاً: أن انجلترا منذ استيلائها على مصر وهي تواجه ضغطا متزايدا من قبل الحكومة الفرنسية التي وجدت في احتلال الانجليز لمصر إخلالا بالتوازن الدولي في البحر المتوسط وتفوقا للنفوذ الانجليزى على النفوذ الفرنسي في وادي النيل، وما كانت فرنسا تستطيع قبول هذا الوضع، فطالبت انجلترا بضرورة تحديد موعد قريب للجلاء، والاعتراف بأنها لا تنوى البقاء في مصر، ثم محاولتها إثارة المتاعب للانجليز أينما وجدت مصالح لهم في أية بقعة من بقاع العالم. وكذلك أخذوا يؤيدون مطالب الباب العالي صاحب الحق الشرعي في مصر.

ثانيا: أخذت الحكومة الفرنسية تثير العقبات أمام الإدارة الانجليزية لمصر. ويثيرون الدول الأوربية ضد التنظيمات الجديدة التي أدخلتها السلطات الانجليزية، وخصوصا عندما ألغت انجلترا نظام المراقبة الثنائية. ونتيجة لهذه العاصفة من الاحتجاجات والتهديدات أن اضطرت انجلترا أخيرا إرضاء لفرنسا بأن تحدد عام ١٨٨٨ موعدا للجلاء عن وادي النيل.

ثالثا: رأت فرنسا في ذلك الوقت أن من مصلحتها التقرب من المانيا وروسيا لتأييدها في معارضة الاحتلال الانجليزى، واستفادت فرنسا الى حد ما من سياسة عزل انجلترا عن هاتين الدولتين الكبيرتين.

رابعاً: وجدت انجلترا معارضة شديدة من قبل الباب العالى بشأن هذا الاحتلال ودخل الطرفان في مفاوضات كادت تسفر عن عقد اتفاق مع مندوب انجلترا السير هنرى درمندولف H.Drummond Wolf لولا تهديد فرنسا للباب العالى.

خامسا: إن الحكومة الانجليزية كانت تولى الاصلاحات المالية في مصر عناية خاصة، ولهذا فلم تحاول ارهاق الميزانية المصرية في القيام بمغامرات حربية ليست في حاجة ماسة إليها..

سادساً: بدأت انجلترا عقب احتلالها لمصر تكوين جيش مصر الحديث من عدد قليل من الجنود تخفيفا للعبء الواقع على كاهل الميزانية. وكانت مهمته دفاعية محضة، وسنجد أنه عندما أعلنت انجلترا في عام ١٨٩٣ عن عزمها في زيادة عدد قواتها في مصر إتقاء خطر الدراويش ثارت فرنسا واتهمت انجلترا بالعمل عل توطيد نفوذها في مصر، وأنه ليس في نيتها الجلاء عنها في وقت قريب.

لكل هذه الأسباب لم تحاول انجلترا أن تتخذ موقف الهجوم رغم ما أحرزته القوات المصرية من انتصارات فوضعها في مصر لم يكن قد استقر بعد أو على الأقل لم تكن تعلم أن احتلالها لمصر سيدوم فترة طويلة من الزمن. ولهذا اتصفت أعمالها في تلك الفترة بالحذر وبأنها أعمال وقتية. ولم تغير الحكومة الانجليزية من سياستها إزاء السودان إلا عندما تغيرت الظروف المحيطة بها.

بعد أن سحبت مصر قواتها من السودان وتركته في أيدي الدراويش بدأت الدول الأوربية تطمع في هذا الملك الواسع، وعلى رأسها انجلترا فالحكومة الانجليزية التى اعترفت بالأمس القريب بسيادة مصر على ساحل الصومال حتى رأس حافون كانت أول من نقضته فاستولت على المنطقة الساحلية التى تضم موانى زيلع وبلهار وبربرة على خليج عدن. وفي ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٧ أبلغت انجلترا الدول الأوربية بوضعها هذا الجزء من الساحل الصومالى الممتد من رأس جيبوتى الى بندر زيادة تحت نفوذها.

وكذلك سعت فرنسا من جانبها للأستيلاء على جزء من هذا الساحل كما فعلت انجلترا، وقد رأينا من قبل كيف امتلكت فرنسا أبوك على خليج عدن في سنة ١٨٦٢، ثم ضمت اليها المناطق المحيطة بها عن طريق المفاوضات مع مشايخ القبائل المسيطرين على تلك المناطق، ونشأ عن حركة التوسع الفرنسى أن اصطدمت الدولتان الانجليزية والفرنسية، ولكن تمكنت الدولتان من الاتفاق فيما بينهما وتحديد مناطق نفوذهما تحديدا دقيقا. وبذلك استطاعت فرنسا ان توحد هذه المنطقة تحت حكمها في عام ١٨٩٦ تحت اسم الصومال الفرنسى. ومما يجدر الإشارة إليه أن الدولتين لم تعترفان بما لمصر من سيادة على تلك المناطق، واعتبرتا انسحاب مصر منها بمثابة التخلى عنها فلم تصبح الأرض في نظرهما ملكا لأحد.

كذلك عملت ايطاليا على امتلاك الجزء الباقى من هذا الساحل وعرفنا من قبل كيف اهتمت الحكومة الايطالية بهذه المنطقة في أواخر عصر اسماعيل وكيف أرسلت البعوث المختلفة لكشفها ومعرفة طبيعتها. وقد سمحت الحكومة الانجليزية لإيطاليا بعد احتلالها لخليج عدن أن تحتل الساحل الصومالى حتى نهر الجب. كذلك عقدت ايطاليا مع منليك ملك الحبشة في ٢ مايو سنة ١٨٨٩ معاهدة أوتشيالى التى منحتها الحق في بسط حمايتها على الحبشة.

كما عقدت ايطاليا مع انجلترا معاهدتين في عام ١٨٩١ لتحديد منطقة نفوذها، وقد نجحت ايطاليا في الحصول على موافقة انجلترا في ضم الساحل الصومالى من نهر جوبا الى النيل الأزرق واريتريا، بما في ذلك كسلا وما يجاورها الى نهر عطبره. ولما كانت تلك المناطق قد خضعت لسيادة مصر فقد حرصت انجلترا على أن ينص اتفاقها مع ايطاليا على حق مصر في استرجاع هذه المنطقة بما فيها مديرية كسلا، إذا ما أصبحت مصر قادرة على استعادتها.

ظلت مديرية خط الاستواء بعيدة عن نفوذ الدراويش حتى بعد أن سحبت مصر كل حامياتها من السودان، وقد رأت الحكومة الانجليزية ارسال حملة تحت قيادة استانلى عن طريق الكنغو البلجيكى لاخراج امين باشا مدير مديرية خط الاستواء من هذا الحصار المحدق به من قبل الدراويش. وقد بسطت انجلترا حمايتها على أوغنده اثناء العملية. حدث

هذا في الوقت نفسه الذى بدأ اهتمام المانيا بشئون افريقيا الشرقية، واستطاعت بالفعل عقد عدة معاهدات مع مشايخ القبائل الخاضعين لسلطة سلطان زنجبار، وأسسوا في عام ١٨٨٥ شركة افريقية الشرقية الالمانية لتباشر نشاطها في تلك المناطق. وخشيت انجلترا من أن يؤدى نشاط الشركة الى منافستها في امتلاك اوغنده والسيطرة على منابع النيل، فانشأت انجلترا شركة مماثلة للشركة الالمانية اطلق عليها اسم شركة افريقية الشرقية البريطانية «لمقاومة نفوذ الشركة الالمانية». ووجدت الدولتان أن من مصلحتهما تسوية الحدود فيما بينهما فنصت اتفاقية ٢ يوليه سنة ١٨٨٧ على أن يكون نصيب انجلترا الأراضى الواقعة شمال بحيرة فيكتوريا، بينما تسيطر المانيا على الأراضى التى تقع جنوبها حتى افريقية الوسطى البريطانية.

وقد استغلت حركة البلجيك التنافس القائم بين فرنسا وانجلترا على احتلال اعالى النيل في إرسال حملات الى منطقة بحر الغزال لضمها الى حدود الكونغو البلجيكى. ورأت انجلترا كذلك ان تجامل حكومة البلجيك على حساب مصر، فأجرت لهذه الحكومة في مايو سنة ١٨٩٤ بصفة دائمة جزءا كبيراً من منطقة بحر الغزال. كما أجرت لها جزءا آخر بصفة مؤقتة. وقد نصت انجلترا في صلب الاتفاقية على أن هذا التأجير لايتعارض مع ما لتركيا ومصر من حقوق في أعالى النيل.

وكذلك استطاعت فرنسا أن تقتطع جزءا آخر من مديرية بحر الغزال أسوة بما فعلت بلجيكا. كما انتهزت الحبشة هذه الفرصة أيضا واستولت على هرر.

من هذا العرض الموجز لتاريخ تلك السنوات القلاقل التى أعقبت إخلاء السودان، نرى كيف استغلت الدول الأوربية الاستعمارية هذه الفرصة للأنقضاض على أطراف السوادن تقتطع منها ماتشاء دون أن تستطيع حكومة التعايش الغاشمة أن تمنع هولاء الغزاة من الأقتراب من أراضي السودان. وسنلاحظ أيضا على تاريخ تلك الفترة أن الحكومة الانجليزية قد جاملت معظم الدول الأوربية على حساب مصر لكى تسكتها عن المطالبة بجلائها عن مصر أو تأييد فرنسا في هذا الشأن.

إعادة فتح السودان

خشيت انجلترا من ازدياد نفوذ فرنسا بعد التحالف الحربى بينها وبين روسيا في ٤ يناير سنة ١٨٩٤ واقدامها على احتلال السودان عن طريق الحبشة أو بحر الغزال، ولهذا بدأت انجلترا تفكر في أواخر عام ١٨٩٥ في استرجاع السودان. وعندما علمت الحكومة الفرنسية بهذا التفكير عارضت معارضة شديدة لأنها لاتعترف بما لانجلترا من مركز في مصر.

وحدث في ذلك الوقت أن انهزمت القوات الايطالية أمام الحبشة التى قامت فرنسا بمساعدتها مساعدة فعالة في هذه الحرب ضد ايطاليا التى كانت تحظى بتأييد انجلترا، وخشيت انجلترا ان تنضم ايطاليا الى جانب

فرنسا وبلجيكا نتيجة لهزيمتها في الحرب ولعدم تقديم انجلترا المساعدة اللازمة لها.

ولهذا وجدت انجلترا أن من مصلحتها الاعتماد على تأييد المانيا في استعادة فتح السودان ضد معارضة فرنسا وروسيا. وقد نجحت انجلترا في حصولها على موافقة دول التحالف الثلاثي المانيا والنمسا وايطاليا لإرسال حملة لاستعادة السودان على أن تدفع مصر مبلغ مليون جنيه للصرف عليها. وأما فرنسا وروسيا فقد عارضتها في ذلك معارضة شديدة واحتجتا على تحميل الميزانية المصرية هذا العبء الجديد.

وحاولت الحكومة الانجليزية استرضاء كل من روسيا وفرنسا لعدم إثارة العقبات ضدها في مصر، ولكنها لم تنجح في ذلك، فقررت ارسال حملة الى دنقلة لاستعادة فتح السودان، وقررت فرنسا من جانبها حل تلك المشكلة بطريقتها الخاصة، وذلك عن طريق التوسع في أعالى النيل من جهة الجنوب، وارسلت حملة حربية فرنسية بقيادة مارشان Marchand للزحف على أعالى النيل عن طريق الكنغو معتمدة على تأييد بلجيكا.

وفي ذلك الوقت ارسلت الحكومة الانجليزية بالاشتراك مع الحكومة المصرية حملة تبلغ نحو عشرين الف جندى تحت قيادة السير هربرت كتشنر Herbert Kitchener سردار الجيش المصرى، فاستولت على دنقلة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦، ثم وقعت في يد الحملة مدينتى أبى حمد وبربر في أغسطس سنة ١٨٩٧ . ثم أشتبكت مع قوات الدراويش في موقعة

النخيلة على نهر عطبرة في ٨ أبريل سنة ١٨٩٨ وسحقت قوات التعايشى، وكانت موقعة أم درمان (٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨) الموقعة الفاصلة في تاريخ السودان، إذ أنهزمت قوات الدراويش وفر الخليفة عبد الله التعايشى، تاركا العاصمة قبل أن يدخلها كتشنر في سبتمبر سنة ١٨٩٨ . وقد حاول التعايشى أن يعيد الكرة مرة أخرى ولكنه أخفق وقتل في نوفمبر سنة ١٨٩٩ . وبذلك تنقضى دولة الدراويش التى عمرت حوالى الأربعة عشر عاما.

وبينما كانت الأخبار تتوارد بانتصار الجيش المصرى في موقعة أم درمان صحبتها اخبار أخرى تتعلق بتقدم حملة مارشان الفرنسية داخل أراضى السودان، فثار الرأى العام الانجليزى وطالب بمحاربة فرنسا. وفي الوقت نفسه فقد تمسكت فرنسا بموقفها وادعت بان لها نفس الحقوق التى للانجليز في السودان، رغم معارضة انجلترا واستنادها الى حق مصر في العودة الى أراضيها التى حكمتها من قبل.

واستطاعت قوات مارشان أن تحتل فاشودة على النيل الأبيض في يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٨ قبل وصول الجيش المصرى اليها بحوالى عشرة أيام. وكانت فرنسا تأمل في مساعدة أصدقائها الأحباش الواقعين شرق فاشودة. وعندما وصلت القوات المصرية قرب فاشودة أرسل كتشنر الى مارشان قائد الحملة الفرنسية يطلب منه الانسحاب لأن فاشودة من ممتلكات مصر، فرفض مارشان الانسحاب إلا باذن من حكومته. وآثرت الحكومة الانجليزية

عدم اتخاذ القوة في إرغام مارشان على الأنسحاب وأن تترك هذا الموضوع لمعالجته بالطرق الدبلوماسية.

وعندما وجدت فرنسا آن انجلترا جادة في تهديدها وانها لاتستطيع الاعتماد على حلفائها الأحباش أو أن تعتمد على تعضيد روسيا فضلت الأنسحاب من فاشودة وأنهاء الأزمة التى كادت تؤدى إلى حرب بين الدولتين الكبيرتين. ويرجع الفضل فيما أحرزته انجلترا من نجاح الى قوة اسطولها البحرى واستعداداتها الحربية.

إتفاقية الحكم الثنائي

بعد أنتهاء أزمة فاشودة بدأ اللورد كرومر يفكر في نظام الحكم الذى سيطبق على السودان وأتفق أخيرا مع بطرس غالى باشا ممثل الحكومة المصرية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ على إقامة حكم ثنائى Condiminium من الدولتين المصرية والانجليزية وفيما يلى نص هذا الوفاق. (ملحق ٧)

وإذا ألقينا نظرة عابرة على هذا الوفاق نجد أولا أن الحكومة الانجليزية قد أستندت في إبرام هذا الوفاق إلى الأساس القديم الذى يعتبر مصر الدولة التى لها حقوق في السودان من قبل. وأن هذا الوفاق قد أمكن الوصول إليه بين الطرفين لايجاد إدارة مشتركة في السودان بحكم إشراف انجلترا على شئون مصر منذ احتلالها في ١٨٨٢ واشتراكها في فتح السودان.

ثانيا: إن الامتيازات الاجنبية التى عانت منها الحكومة الانجليزية الشئ الكثير في مصر قد استبعدت كلية من السودان، حتى لاتقف الدول الأوربية من الإدارة المشتركة موقف المعارضة والتعنت.

ثالثا: نصت الحكومة الانجليزية في الماده الثالثة من الوفاق على أن من حقها اختيار الحاكم العام للسودان على أن يصدر فرمان تعيينه من خديو مصر. وكذلك منحت هذا الحاكم من الضمانات ما يسمح له التصرف بحرية طبقا لما تقتضيه مصلحة بريطانيا أولا وقبل كل شئ، ولا تستطيع الحكومة المصرية عزله إلا بموافقة بريطانيا نفسها. ولهذا اقتصرت وظيفة الحاكم العام على الانجليز دون غيرهم. ونظرا لأن الحاكم العام كان يشعر بأنه من سلالة الدولة المحتلة لمصر، فلم يكن يهتم بوجهة نظر مصر في الشئون السياسية أو الإدارية إلا إذا اتفقت مع وجهة نظر بريطانيا.

رابعاً: وضعت انجلترا هذا الوفاق لإثبات مالها من حقوق في السودان بحكم اشرافها على شئون مصر وبحق الفتح أيضا. ولم تكن الحكومة المصرية في حالة تسمح لها برفض هذا الوفاق فهى دولة محتلة ولايمكن أن تقف على قدم المساواة مع انجلترا. ومن ثم يعتبر هذا الوفاق باطلا، لأن مصر لم تكن حرة الإرادة، بحيث تستطيع أن تقبل أو ترفض. وبهذا تستقر الأوضاع في السودان لصالح انجلترا أولاً وأخيراً. فالحاكم العام للسودان انجليزى وحكام الأقاليم انجليز، وليس لمصر من مظاهر الحكم سوى بعض القوات الرمزية بالخرطوم، ورفع العلم المصرى الى جانب العلم الانجليزى

على دور الحكومة. فالحكم كان من الناحية الفعلية انجليزيا بحتا. أما مصر فلاحول لها ولاقوة. ومع ذلك كانت تقوم بسداد العجز في ميزانية الحكومة السودانية سنويا.

الوضع في السودان في ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

ظل الوضع بالنسبة للسودان على هذا النحو إلى قيام الحرب العالمية الأولى وانضمام الدولة العثمانية إلى جانب المانيا والنمسا في هذه الحرب ضد انجلترا. وعندئذ أعلنت انجلترا الحماية على مصر في ٢٨ ديسمبر ١٩١٤، بعد أن قطعت كل صلة تربط مصر بهذه الدولة.

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ ضد انجلترا مطالبة برفع الحماية على مصر، وإعلان الاستقلال، لاسيما وقد انتهت الحرب في صالح انجلترا. وبدأت المفاوضات بين الطرفين المصرى والانجليزى بهدف إلغاء الحماية، والاعتراف بإستقلال مصر، فجرت مفاوضات عدلي - كيرزون في عام ١٩٢١ . وقد تحطمت هذه المفاوضات على صخرة السودان، كما ستتحطم جميع المفاوضات بعد ذلك لهذا السبب، ألا وهو تسمك انجلترا بالوضع القائم بالسودان دون تغيير.

ولما وجدت انجلترا ضرورة إلغاء الحماية تهدئة لثورة المصريين، ونظرا لعدم قبول وجهة النظر الانجليزية في المفاوضات من جانب الوفد المصرى، رأت أن تلجأ إلى حل من جانبها وحدها، ألا وهو إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وهذا نصه:

«بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب في الحال الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة».

«وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للأمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية:

١- أنتهت الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٢- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الأجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت في ٢ نوفمبر ١٩١٤.

٣- إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى:

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر.

(ب) الدفاع عن مصر من كل إعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

(جـ) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات

(د) السودان.

وحتى تبرم هذه الأتفاقيات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه».

وإذا ما ألقينا نظرة على هذا التصريح نجد أنه منح مصر مظهر الاستقلال بينما سلبها في الحقيقة جوهره وروحه، فأحتفظت انجلترا بقوات الأحتلال بحجة تأمين مواصلاتها في مصر، وكذلك الدفاع عن مصر ضد أى عدوان، وحماية المصالح الأجنبية والأقليات، والحفاظ على الوضع في السودان. وكل هذه الأمور من سيادة الدولة.

على أى حال فقد قامت مصر بتنفيذ التصريح بصفة عملية رغم عدم موافقتها عليه رسميا وشعبيا. وترتب على ذلك إعادة منصب وزير الخارجية الذى ألغى في ظل الحماية، وأصبح لمصر تمثيل سياسى وقنصلي، وبدأت في وضع دستور سنة ١٩٢٣، وأن يتخذ نظام الحكم فيها النظام الدستورى النيابى.

ومهما يكن من شئ فإن هذا التصريح كان خطوة إلى الأمام، فهو قد صدر من جانب واحد ولم تتقيد مصر بأى قيد تجاهه، ولم تتنازل بموجبه عن أى حق من حقوقها. أى أن طريق الجهاد مازال مفتوحا أمامها لنيل استقلالها الحقيقى.

وفي ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان فؤاد ملكا لمصر، واتخذ منذ ذلك الوقت لقب «صاحب الجلالة ملك مصر».

وفي عهد وزارة محمد توفيق نسيم (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٥ فبراير ١٩٢٣) ضغطت انجلترا على الحكومة لحذف النصوص الخاصة بالسودان من الدستور وهى المادة ٢٩ من المشروع التى تنص على تلقيب ملك مصر «ملك مصر والسودان» ويلقب بملك مصر فقط. وكذلك تغيير المادة ١٤٥ بحيث تصبح «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من حقوق في السودان». وأخيرا صدر الدستور في ١٩ أبريل ١٩٢٣ بعد حذف النصين الخاصين بالسودان. وفي ٣٠ أبريل ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب وهو أول قانون صدر في ظل الدستور.

أسفرت الانتخابات عن حصول حزب الوفد على أغلبية ساحقة، فكان من الطبيعى أن يعهد الملك إلى سعد زغلول بتشكيل الوزارة، وتم ذلك في ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

وفي عهد هذه الوزارة جرت محادثات سعد - ماكدونالد (سبتمبر - أكتوبر ١٩٢٤) وكان موقف سعد زغلول قويا، وفشلت المفاوضات بسبب تمسك انجلترا بالوضع في السودان. وقطع سعد المفاوضات بعد أن قال قولته الشهيرة «لقد دعونا إلى هنا (لندن) لكى ننتحر، ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ماجرى».

عاد سعد زغلول لمصر وبدأ في ممارسة أعماله وقد أعترضته سلسلة من الخلافات بينه وبين الملك، استنادا إلى مواد الدستور التى تنص على أن الملك لايمارس صلاحياته إلا من خلال الوزارة، وألا ينفرد بها دون

استشارتها وموافقتها. وفي ذلك الوقت حدث مالم يكن في الحسبان إذ أطلق خمسة أفراد الرصاص على السير لى ستاك Lee Stack سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام أثناء خروجه من مكتبه بوزارة الحربية بالقاهرة في طريقه إلى منزله، وذلك في حوالى الساعة الثانية بعد ظهر يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، وتوفى متأثرا بجراحه في اليوم التالى. أهتزت البلاد هزة عنيفة لهذا الحدث الجلل الذى سيكون له أوخم العواقب على البلاد وعلى الوزارة الوطنية. وثارت الحكومة الانجليزية، وحملت صحافتها حملة شديدة على وزارة سعد وأتهمته بإثارة الشعور المصرى ضد انجلترا. وغضب المندوب السامى الانجليزى غضبا شديدا ووجه انذارين في يوم ٢٢ نوفمبر أحدهما إلى رئيس الوزراء والثانى إلى الملك. وقد صيغ الأنذاران بلهجة شديدة، ومطالب مجحفة بحق مصر. وفيما نص مطالب الإنذار الأول:

«فبناء على ذلك تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية:

(١) أن تقدم إعتذارا كافيا وافيا عن الجناية.

(٢) أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات.

(٣) أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.

(٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

(٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحته من السودان، مع ماينشأ عن ذلك من التفصيلات التى ستعين فيما بعد.

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع في الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعا لما تقتضيه الحاجة.

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر.

وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان».

وأمهر هذا الأنذار بتوقيع المندوب السامى الفيلد مارشال اللنبى. كان لهذا الحادث وقع الصدمة على سعد زغلول، واضطر إلى الاستجابة إلى المطالب الأربعة الأولى، ألا وهى الاعتذار وتعقب الجناة، ومنع المظاهرات ودفع الغرامة، ولكنه أمتنع عن الأستجابة للمطالب الثلاثة الباقية لأنها تتعارض مع الأتفاقيات الموقعة مع انجلترا. ثم قدم أستقالته في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٤ . وكان هذا خطأ كبيرا من سعد زغلول، فكان عليه أن يبقى في منصبه دون الاستجابة لمطالب انجلترا لأنه منتخب من قبل الشعب. ولكن استجابته لبعض المطالب، قد شجع من جاء بعده - أحمد زيور باشا - على أن يستجيب إلى بقية المطالب. وهذا ماحدث بالفعل.

وعندما صدرت الأوامر من السلطات الانجليزية إلى وحدات الجيش المصرى بالسودان بالعودة إلى مصر، رفضت هذه الوحدات تنفيذ هذه الأوامر إلا إذا صدرت من الحكومة المصرية. وقررت حكومة زيور بالاتفاق مع الملك أن يرسل وزير الحربية المصرى، بأمر الأنسحاب مع ضابط مصرى سافر إلى السودان لهذا الغرض وأبلغ الضباط والجنود المصريين بهذا الأمر، فأذعنوا للأمر وتم الأنسحاب في أربعة أيام هى ٢٩ ، ٣٠ نوفمبر و١ ، ٢ ديسمبر عام ١٩٢٤ .

وبذلك انفردت انجلترا بحكم السودان وفق مشيئتها منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٣٦ حيث عقدت معاهدة ١٩٣٦ التى سمحت لقوات رمزية مصرية إلى العودة إلى الخرطوم كما كان الوضع في ظل وفاق عام ١٨٩٩ .

وكان من جراء انفراد انجلترا بحكم السودان العمل على فصل جنوب السودان عن شماله، بحيث كان لايستطيع فرد سودانى من شمال السودان أن يسافر إلى جنوبه إلا بتصريح خاص من حكومة الخرطوم، لاتسمح بإعطائه إلا بعد أن تعرف الهدف الذى من أجله يطلب السفر، وماهى المدة التى سيمضيها في جنوب السودان وفي أى بلد سينزل فيه، واسم الشخص الذى سيقيم عنده.

وكانت انجلترا تهدف من وراء ذلك أنها كانت تتوقع على المدى القريب أو البعيد أنها ستجلوا عن السودان، فلا مانع لديها من أن تجلو عن شمال السودان على أن تحتفظ بجنوبه حيث الثروة النباتية والحيوانية. وعندما

أرغمت انجلترا على الانسحاب من السودان بعد قيام الثورة المصرية، ونجاح مصر في عقد اتفاقية تقرير المصير للسودان في عام ١٩٥٣ التى أختار فيها السودانيون في مطلع عام ١٩٥٦ استقلال السودان، تركت انجلترا السودان وقد وضعت بذور النفور بين الشمال والجنوب طيلة انفرادها بحكمه، فالحرب القائمة الآن بين جنوب السودان وشماله هى من صنع انجلترا ومن نتاج سياستها في تلك البلاد.

الباب الثانى

تمهيد

الفصل الأول : الحملة الإنجليزية على الحبشة وموقف مصر منها

الفصل الثانى : التوســـع المصـــرى فى السودان وأثره فى العلاقات المصرية الحبشية

الفصل الثالث : النزاع بشأن الحدود

الفصل الرابع : حملة ارندروب **Arendrupp**

الفصل الخامس : معركة جندت

الفصل السادس : حملة أوسا أو منسنجر

الفصل السابع : حملة راتب باشا

الفصل الثامن: دراسة مقارنة لحالة الجيش المصرى والحبشى

الفصل التاسع : معركة قرع

الفصل العاشر: نتائج الحملة

الفصل الحادى عشر: المفاوضات

الفصل الثانى عشر: التسوية النهائية

تمهيد

ظهرت فى العشرينات من القرن التاسع عشر دولة كبرى فى وادى النيل تضم مصر والسودان فى وحدة واحدة ، تمتد حدودها من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى منطقة أعالى النيل جنوبا . ونظراً لدخول معظم سواحل البحر الأحمر الغربية فى حدود الدولة الجديدة ، أن أصبحت تربطها بالحبشة حدود مشتركة .

وكان طبيعياً أن تنظر الحبشة بعين القلق إلى تقدم النفوذ المصرى نحو الجنوب ، وخصوصا فى عهد الخديو اسماعيل ، حيث اتسعت رقعة الخديوية المصرية اتساعا كبيرا ، وأحاطت بالممتلكات الحبشية من كل جانب .

لم تنظر الحبشة إذن بعين الارتياح إلى توحيد أجزاء السودان فى ظل الوحدة الجديدة ، ولا لما تقوم به مصر من تأمين حدودها وتعزيز قواتها ، تدعيما لحركة الاصلاح والعمران ، وتمكيناً لها من إدارة شئونها على أسس إدارية صحيحة .

كان من الضرورى أن تتأثر العلاقات بين البلدين نتيجة لهذه الأوضاع الجديدة . ولهذا يمكننا القول بأن العلاقات المصرية الحبشية فى القرن الماضى قد اتسمت فى بعض الأحيان بالرغبة فى التعايش السلمى وفى قبول الأمر الواقع . وفى أحيان أخرى غلب عليها طابع غير ودى .

وإذا حاولنا أن نلقى شيئا من الضوء على العلاقات بين الدولتين فى القرن التاسع عشر ، وأن نجد تفسيرا للازمات التى مرت بها ، فلن يعيينا البحث فتجاور الدولتين واشتراكهما فى الحدود يعتبر من أهم الأسباب - أن لم يكن السبب الأساسى - فى تعكير صفو العلاقات بينهما .

فادعاء الحبشة ملكية بعض مناطق الحدود التى فى حوزة مصر وخوفها من وجود دولة فتية على حدودها تهدد استقلالها وكيانها السياسى ، أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين وإلى سيادة القلق والاضطراب الحدود المصرية الحبشية ، بسبب تعـــدى القبائل الحبشية عليها وارتكابها أعمال السلب والنهب بتشجيع من السلطات الحبشية المسئولة ، لخلق المتاعب للهيئة المصرية الحاكمة ولزعزعة الثقة بمركز مصر الحربى فى تلك المناطق .

ولم يكن مرد هذا الاضطراب فى تلك المناطق إلى قلة مالدى مصر من قوات حربية ، بقدر ماهو راجع إلى طبيعة تلك البلاد وطبيعة السكان أنفسهم . فاذا نظرنا إلى مناطق الحدود هذه نجد بها قبائل رحل ، تقطن على جانبيها ، وتنتقل من جانب الى آخر دون نظر الى خط الحدود الذى لم يكن معترفا به ، لا من قبل تلك القبائل ولا من السلطات الحبشية المسئولة .

وكان انتقال هذه القبائل من جهة إلى أخرى مثاراً لكثير من المتاعب للادارة المصرية فى السودان . فقد جبلت هذه القبائل على

عدم الخضوع والطاعة إلا بقدر مايحقق لها هذا الخضوع من مصالح . فإذا ما اشتدت قبضة الحكومة المصرية على القبائل الخاضعة لحكمها ، لاتجد هذه القبائل غضاضة فى عبور الحدود والالتجاء إلى الاراضى الحبشية ومناوأة السلطات المصرية ، والقيام بأعمال السلب والنهب ، سعيا وراء الكسب ، واستجابة لرغبتها فى الحرب والقتال ، واظهاراً لولائها واخلاصها لملك الحبشة.

كذلك كان من أسباب عدم الاستقرار فى منطقة الحدود تشجيع كلا الطرفين المصرى والحبشى للفارين من كلا الجانبين ، وبسط حمايته عليهم ، وامدادهم بكل مايحتاجون اليه من مؤن وسلاح . ولم يكن هذا الاجراء - بطبيعة الحال - مما يشجع على استتباب الأمن أو إقرار الأوضاع فى تلك المنطقة .

هذا بالاضافة إلى خوف الحبشة من أطماع محمد على ، لاسيما بعد أن أشاعت الجرائد الاوربية بعزمه على ضم الحبشة إلى ممتلكاته ووقوف الحكومة الانجليزية فى وجهه ، بل إن هذه المخاوف لم تنته بعقد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ولا بصدور فرمان سنة ١٨٤١ . فبينما تضع المعاهدة وكذلك الفرمان حداً لتوسع محمد على فى القارة الاسيوية ، نجد أنهما لم يقفا فى طريق توسعه فى السودان والمناطق المحيطة به . وهذا يفسر لنا استمرار الاضطرابات على الحدود السودانية الحبشية حتى أواخر أيام محمد على .

وقد حاولت الحكومة المصرية جاهدة فى عهد محمد على

الوصول إلى اتفاق مع الحبشة بشأن الحدود ، وذلك لايجاد نوع من الاستقرار والهدوء فى تلك المناطق ، ولكن جميع تلك الجهود قد باءت بالفشل لعدم اعتراف الحبشة بشرعية امتلاك مصر لبعض مناطق الحدود مثل القضارف والقلابات (دار القلابات) وفازوغلى .

واستمر الوضع على الحدود دون أن يطرأ عليه أى تغيير فى عهدى عباس الأول وسعيد ، فلم تنقطع أعمال السلب والنهب ولم ينقطع أيضا تحذير كل من الطرفين المصرى والحبشى للآخر وتهديده باستخدام القوة إذا لم توقف تلك الأعمال .

وفى عهد اسماعيل حاولت مصر أن تؤمن حدودها الجنوبية من ناحية الحبشة بوسيلتين : الأولى: تحصين تلك الحدود وايجاد عدد كاف من الجنود بها ، بحيث تصبح مهاجمة الحدود المصرية من الأمور العسيرة التى تكلف المعتدين ثمنا باهظا . والثانية استمالة أكبر عدد من القبائل الحبشية الضاربة على حدود الحبشة وتشجيعها على الالتجاء إلى الممتلكات المصرية ، والتمتع بالحماية اللازمة ، مع منحها من الامتيازات مايرغبها فى البقاء تحت طاعة الحكومة المصرية .

ورغم الأخذ بهاتين الطريقتين ، فقد أخفقت مصر فى تحقيق ما تصبو اليه ، فتحصين الحدود السودانية الحبشية يستلزم استخدام عدد كبير من الضباط والجنود ، فى نفس الوقت الذى كانت مصر

فى أشد الحاجة إلى الجنود للقيام بفتوحاتها العديدة فى مختلف انحاء السودان. ولهذا استمرت الحدود السودانية الحبشية مكشوفة إلى حد كبير ، ولا يوجد بها من الجنود ما يخيف الأحباش .

أما فيما يتعلق بالسياسة التى سارت عليها مصر فى استمالة القبائل الحبشية إلى جانبها واخضاعها لسلطتها ، فلم تكن منزهة عن الخطأ ، فمعظم هذه القبائل كانت غير مخلصة لمصر . بل كان بعضها عيونا للاحباش تنقل اليهم كل حركاتها وسكناتها ، وكان البعض الآخر لايهمه من أمر مصر سوى السير فى ركابها واستنزاف أكبر قدر من أموالها . بينما كان البعض يدين بالولاء لمصر طالما كان يشعر بقوتها وبقدرتها على الانتصار على الاحباش . فاذا تطرق إلى هؤلاء الشك انصرفوا عنها راجعين .

لكل ماذكرنا نجد أن العلاقات بين مصر والحبشة لم تتحسن فى عهد اسماعيل ، بل على العكس من ذلك ، فقد جد من الأمور مازادها سوءا . وخير مثل لذلك الحملة الانجليزية على الحبشة وموقف مصر منها .

الفصل الأول

الحملة الانجليزية على الحبشة وموقف مصر منها

من أهم الأسباب التى أدت إلى سوء العلاقات بين مصر والحبشة ، وكانت من العوامل الهامة فى قيام النزاع المسلح بين الدولتين فى النهاية هى الحرب الانجليزية الحبشية . ولهذا نستعرض لتلك الحرب بشىء من الإيجاز لما لها من صلة وثيقة بموضوع دراستنا ، وكذلك لبيان الدور الفعال الذى قامت به مصر فى مساعدتها لانجلترا فى تلك الحملة ، وللسياسه التى انتهجتها مصر ازاءها ؛ ولوجود بعض التشابه بينها وبين الحملة المصرية على الحبشة .

ويرجع السبب فى قيام تلك الحرب إلى رغبة الملك ثيودورس Theodorus ملك الحبشة فى إنشاء سفارتين بالحبشة إحداهما انجليزية والأخرى فرنسية ، وانصراف كل من الدولتين عن تلبية تلك الرغبة ، مما أدى إلى إغضاب الملك وإثارته ، وإلى التعبير عن هذا الغضب بالقبض على الرعايا الأوروبيين المقيمين بالحبشة سواء منهم المشتغلين بالتجارة أو من رجال الدين وإيداعهم السجن ومن بين هؤلاء القنصل الانجليزى كاميرون D. Cameron .

تدخل مصر :

أثار هذا المسلك الشاذ من قبل الملك حكومتى انجلترا وفرنسا، ولكنهما آثرتا التريث والالتجاء إلى الطرق الودية لإنهاء الأزمة والسعى لإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين . فلما أعيت الحيل انجلترا لجأت إلى والى مصر اسماعيل لاستخدام نفوذه فى التوسط بين الطرفين المتنازعين عسى أن ينجح فى إقناع الملك ثيودورس بالعدول عن موقفه . وقد استجاب اسماعيل لرغبة انجلترا ، فأرسل إلى الملك كتابا (اكتوبر ١٨٦٧) ينصحه فيه باطلاق سراح الرعايا الأوروبيين حقنا للدماء ويحذره فى نهايته من مغبة عمله هذا ، ويهدده بأنه إذا لم يطلق سراح المعتقلين بالحسنى ، فستسلط عليه الحكومة الانجليزية جنوداً لاقبل له عليها ، وسيمر هؤلاء الجنود بالأراضى المصرية ، وبأنه (أى اسماعيل) لن يستطيع الوقوف فى طريقها . فالأفضل إذن إنهاء تلك المشكلة بالطرق الودية[1] .

ويبدو أن الخديو اسماعيل لم يكن يهمه أن يقوم بدور الوسيط الفعلى فى هذا النزاع بقدر ماكان يهمه تبرير موقفه بإزاء مرور القوات الانجليزية عبر الأراضى المصرية فى حالة رفض ملك الحبشة إنهاء المشكلة بالطرق الودية ، لأنه كان يعلم مقدما بفشل كل المساعى الودية التى بذلتها انجلترا فى هذا الشأن .

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٤ عابدين من الجناب العالى الى أمبراطور الحبشة وثيقة رقم ٤٦٤ فى ٢ جماد آخر سنة ١٢٨٤ « أ كتوبر ١٨٦٧ » .

ورغم أن الخديو اسماعيل لم يكن يريد التورط فى مساعدة الحملة الانجليزية ، إلا أنه كان مضطراً إلى ذلك لعـــدة عوامل تتلخص فى الاستجابة لأمر الباب العالى[1] ، وإرضاء الحكومة الانجليزية ، والعمل على هزيمة الحبشة انتقاما منها لكثرة إغاراتها على حدود مصر الجنوبية ، وتتابع تلك الهجمات منذ أواخر ولاية سعيد . بل لقد بلغت تلك الاغارات من الكثرة إلى حد أن اقترح موسى حمدى باشا حكمدار السودان على الخديو اسماعيل إخلاء القرى الواقعة على الحدود المصرية الحبشية « لكى تبقى الحدود بعيدة عن بعضها مسافة سبعة أيام ، وتصبح هذه المنطقة مجردة من العمار وخالية من المؤن »[2] . ولكن هذا الاقتراح لم يجد قبولا لدى والى مصر ، وفضل تعزيز نقط الحراسة بتلك المناطق بعدد آخر من الجنود بدلا من اخلائها[3] .

وحينما أيقنت الحكومة الانجليزية بأن تلك الازمة لن تحل إلا باستخدام القوة ، ويئست من الوصول الى حل ودى ، كلفت حكومة الهند بتجهيز جيش كبير تحت قيادة الجنرال روبرت

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٤ عابدين من الجناب العالى الى الباب العالى . وثيقة رقم ٤٤٤ فى ٢ جماد آخر ١٢٨٤ « أكتوبر ١٨٦٧ » .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة ٥٩ « معية تركى » من موسى حمدى حكمدار السودان الى صاحب السعادة المهردار . وثيقة رقم ٣٥٥ فى ٢٨ رجب سنة ١٢٧٩ « يناير سنة ١٨٦٣ » .

(٣) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى وثيقة ٥٥٨ « معية تركى » أمر كريم الى حكمدار السودان رقم ١٠ ص ٢٩ فى ٢٣ شـــوال سنة ١٢٨٣ « فبراير سنة ١٨٦٧ » .

نابيير Robert napier فى سبتمبر ١٨٦٧ [١] « ويتألف من ١٤٫٦٨٣ جنديا يتبعه ٢٨٫٠١٦ من الخدمة ومعه ٣٦٫٠٩٣ من حيوانات النقل والخيل و٤٤ فيلا . » [٢] ونزلت تلك الحملة بميناء زولا على ساحل البحر الأحمر .

لكل تلك الاسباب التى أشرنا اليها أصدر الخديو اسماعيل أمره الى عبد القادر باشا محافظ مصوع بامداد الجيش الانجليزى بكل مايحتاج اليه . وبناء على هذا الأمر وضع المحافظ بعض سناجق الباشبوزق (ضباط غير نظاميين) فى ميناء زولا لتقديم التسهيلات اللازمه للحملة ، « وجعل جمالى بك قومندان فرقاطة شير جهاد باشبوغا (رئيسا) للبواخر المصرية الست التى خصصت لمساعدة الانجليز بالبحر الأحمر وهى : كفيت والتاكة وشندى واسوان والطور وشير جهاد »[٣].

وقامت تلك السفن بنقل كل مايلزم القوات الانجليزية المحاربة من مؤن من ميناء السويس . وزيادة فى المساعدة سمحت الحكومة المصرية لبعض التجار من المصريين الوطنيين بمرافقة الحملة والتعاون معها .

الشك فى نوايا انجلترا :

ورغم تقديم مصر المساعدات اللازمة للحملة . إلا أنها ـ

(١) Buckle, The Life of B. Disraeli, vol. II P 302.
(٢) اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ج ٢ ص ٢٩٩ .
(٣) حقائق الأخبار ج ٢ ص ٢٩٩ .

فى نفس الوقت ـ كانت تخشى من مطامع انجلترا فى المناطق المحيطة بحدود مصر الجنوبية والمتاخمة لحدود الحبشة . ولهذا كان حكام تلك الجهات من المصريين يقومون بمراقبة تحركات القوات الانجليزية بعين يقظة ساهرة ، ويرسلون بتقارير متوالية إلى والى مصر بكل مايدور فى تلك الجهات . ويبدون فى بعض الأوقات شكوكهم من مسلك تلك القوات فى بعض الأمور .

ومن هذه التقارير التى تصور لنا هذا الشك ، تقرير بعث به راغب باشا ناظر الداخلية الى مهردار الخديو ـ استناداً إلى ماوصله من معلومات ـ يذكر فيه أن القوات الانجليزية بدأت فى بناء منشآت لها على شاطىء زولا فى منطقة الخليج الواقع على بعد ثلاثين ميلا قبلى مصوع لحفظ المهمات ولإقامة الحيوانات ، وأن عبد القادر باشا محافظ مصوع عندما أراد أن يرافق محافظ عدن والقنصل الانجليزى فى مرورهما على مينائى مصوع وزولا التمسا منه ألا يصبحهما بحجة المحافظة على مبادىء الحياد التى تسير عليها مصر إزاء الحرب الناشبة بين انجلترا والحبشة .

ويعلل راغب باشا ناظر الداخلية فى رسالته ، مسلك الانجليز هذا بقوله : « إن رغبتهم فى عدم ذهاب محافظ مصوع إلى زله (زولا) حفظا لمبادىء الحياد ، بينما يسمح لهم بالمـــرور من مصوع ومن جميع حدودنا ، يشعرنا بأنهم يريدون أن يعدوا زله (زولا) كأنها غير تابعة لخديوية مصر[1] » .

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة ٤٢ معية تركى « من راغب باشا ناظر الداخلية الى حضرة صاحب السعادة المهردار . وثيقة رقم ١١٧ مرفق ١ بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٢٨٤ « أكتوبر سنة ١٨٦٧ » .

وفى حقيقة الأمر فإن تصرف هذين المسئولين الانجليزيين يثير الشك ، فدعواهما بالمحافظة على الحيـــاد لا تستقيم مع موقف مصر من الحملة الانجليزية منذ البداية ، فلم يكن موقفها موقف حياد بأى حال من الأحوال . وهذا مادعا ناظر الداخلية أن يقترح على والى مصر بأن «يتوجه عبد القادر باشا إلى شاطىء زلة (زولا) وفى معيته عشر أو خمسة عشر قواصاً وترجمانية ومعاون بحجة زيارة محافظ عدن والقنصل (الانجليزى) والنظر فى الوسائل المؤدية لتسهيل مايلزمهما . وبعد المقابلة يقول لهما إننى آسف لأنى لم أجد هنا أحداً منا ليساعدكم فى مايلزمكم . فإنى عمـــلا بتقاليد الضيافة أعين بعض الأشخاص لتلبية طلباتكم أولا بأول . وبعد أن يستبقى هناك أحد المأموريين وأحد التراجمة وبعض القواصين من الذين فى معيته ويتم المرغوب على هذا الوجه ، يوعز الباشا المشار اليه إلى المأمور الذى استبقاه سرا بأن يوافيه بما يقع هناك من حركات أولا فأول »[1]

كذلك خشيت الحكومة المصرية من اتصال المسؤلين الانجليز بكبار المشايخ والعربان المقيمين بتلك المناطق، ولكنها فى نفس الوقت لم تكن تستطيع منع هذا الاتصال . ولهذا عملت على استمالة هؤلاء إلى جانبها بمختلف السبل . ولما كان القائمون على أمر الحملة من الانجليز

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة ٤٢ «معية تركى» من راغب باشا ناظر الداخلية إلى حضرة صاحب السعادة المهردار . وثيقة رقم ١١٧ مرفق ١ بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٢٨٤ « أكتوبر سنة ١٨٦٧ » .

يغدقون على هؤلاء المشايخ أموالا وهدايا كثيرة تأميناً لظهورهم وكسبا لصداقتهم فقد عملت الحكومة المصرية من جانبها على منح هؤلاء ضعف مامنحه لهم الانجليز لتضمن بذلك ولاءهم وإخلاصهم[1]

ويبدو أن أزمة الثقة كانت موجودة لدى الطرفين المصرى والانجليزى، فلم تكن مصر وحدها التى تشك فى تصرفات الانجليز فى تلك المناطق ، بل ان السلطات العسكرية الانجليزية أيضا كانت تخشى جانب مصر ، وتراقب مايجرى داخل الحدود المصرية عن طريق عيونها المنبثين فى تلك الجهات . ونستدل على ذلك بما كتبه حكمدار السودان إلى مهردار الخديو يخبره بوجود أحد الانجليز بمنطقة الحدود المصرية يقوم بشراء الجمال والبنادق من السكان لإرسالها إلى ميناء مصوع . ويعلق الحكمدار على هذا النبأ بقوله « انه يغلب على الظن أن هذا الرجل مكلف سراً بجمع الأسلحة النارية من الأهالى والعربان التابعين لنا والموجودين فى حدود الحبشة خوفاً من اتفاقهم مع الأحباش حسب ظنهم الفاسد . . . وقد كتب وكيل الحكمدارية الى المديرين مكاتبات غير رسمية يكلفهم بالتنبيه على الأهالى ومشايخ العربان بصفة سرية بألا يبيع أحد السلاح الموجود عنده[2]» . ولم تكن الحكومة الانجليزية بطبيعة الحال فى حاجة الى مثل تلك الأسلحة والبنادق القديمة

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى سجل عابدين رقم ٤١ من الجناب العالى الى الفيوكتخدا « كامل بك» وثيقة رقم ٦٣٥ فى ٣ محرم سنة ١٢٨٥ .

لاستخدامها فى الحرب الى جانب أحدث الأسلحة التى كان يتزود بها الجيش الانجليزى فى ذلك الوقت .

بعد أن أتمت الحملة استعدادها زحفت نحو مجدله ، واستطاعت بعد قتال شديد الانتصار على القوات الحبشية والاستيلاء عليها . وعند ماوجد تيودورس أن فراره من يد الانجليز أصبح مستحيلا، وضع حداً لحياته . وقد تلقى الشعب الانجليزى وعلى رأسه دزريلى نبأ الانتصار فى صباح ٢٦ أبريل سنة ١٨٦٨ بفرح وسرور عظيمين وذلك لتعلق الحملة بهيبة الحكومة الانجليزية وكرامتها الى حد بعيد.

وبعد أن حققت الحملة أغراضها انسحبت من الأراضى الحبشية فى نفس السنة ، وبهذا يصح ما أعلنه دزريلى فى نوفمبر سنة ١٨٦٧ عند إرساله الحملة بأن الحكومة الانجليزية مقدمة على حرب « لا لضم أراض جديدة ، ولا لتأمين المصالح التجارية الانجليزية ولكن لأسباب أخلاقية عالية ، ولأسباب أخلاقية فقط » .

"Not to obtain territory, not to secure commercial advantages, but for high moral Causes and for high moral causes alone(1)".

نتائج الحملة فيما يختص بمصر :

ولهذا تعتبر الحرب الانجليزية الحبشية حربا فريدة فى نوعها خلال القرن التاسع عشر ، حيث طغت فيه سياسة الامبرياليزم

---

(١) Buckle ; The Life of B. Disraeli vol. I P. 384

على تصرفات الدول الأوربيه الكبرى . وكل ما وجه للحمله من نقد يدور حول كثرة الأموال التى انفقت عليها وتجاوزها لمقدار الاثنين مليون جنيه انجليزى التى قدرت لها فى أول الأمر بحوالى سبعة ملايين جنيه . مما حدا بالحكومة الانجليزية الى موازنة هذا هذا العجز فى الميزانية برفع ضريبة الدخل على الإيراد[1] .

ولكن المسائل المادية لم تكن تدخل فى اعتبار دزريلى ، وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بكرامة حكومته . بل ان الحكومة الانجليزية لم تكن تأمل فى الحصول على هذا النصر السريع ، فربما بعد كل مابذل من جهود تفشل الحملة نتيجة لسوء الأحوال المناخية من ناحية ولمقدرة الأحباش الفائقة على المقاومة والقتال فى أشد المناطق الجبلية وعورة من ناحية أخرى[2].

ومع أن الحملة الانجليزية على الحبشة قد انتهت فى صالح انجلترا إلا أنها قد أضرت بمصالح مصر ضرراً بليغاً، فقد أشعلت عوامل العداوة والبغضاء التى يكنها ملك الحبشة الجديد يوحنا لمصر ، وحملها كل ما أصاب بلاده من هزيمة واندحار . فلولا سماحها للقوات الانجليزية بعبور أراضيها وتقديمها المساعدات اللازمة لها، لما استطاعت تلك القوات أن تصل إلى قلب الأراضى الحبشية فى يسر وسهولة وأن تنزل بالأحباش هزيمة سريعة .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٨٣ــ٣٨٥ .

(٢) المصدر السابق .

كذلك نجد أن انجلترا لم تعترف بما أسدته اليها مصر من جميل، بل على عكس ذلك ، قامت ببيع بعض أسلحة الحملة ومعداتها إلى الحبشة بثمن بخس . كما فضل عدد قليل من ضباطها البقاء فى الحبشة والدخول فى خدمة يوحنا كمستشارين ومدربين للجيش الحبشى . فتسليح الاحباش بهذه المعدات الانجليزية الحديثة لم يكن فى صالح مصر البته . بل كان من الأسباب الهامة التى شجعت يوحنـــا على المضى فى تحديه للادارة المصرية وعدم الميل إلى حل المشاكل المعلقة بين البلدين بالطرق الودية .

الفصل الثانى

التوسع المصرى فى السودان
وأثره فى العلاقات المصرية الحبشية

انتهى النزاع بين محمد على والسلطان العثمانى بتسوية عام ١٨٤١ التى منحته حكم مصر وراثياً علاوة على حكم السودان وملحقاته مدى الحياة . واذا كان محمد على قد عجز عن الاحتفاظ بفتوحاته فى شبه الجزيرة العربية والشام وكريت إلا أنه نجح فى الاحتفاظ بالسودان كمكافأة على ما قامت به مصر من جهود فى تلك البلاد .

كما أن صدور فرمان ١٨٤١ الخاص بالسودان أباح لمصر التوسع جنوبا وضم ماتراه ضروريا ولازما لصون مصالحها فى مياه النيل . وسيبدو هذا واضحا جليا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وبمقتضى هذا الفرمان أصبح والى مصر يحكم مصر والسودان كوحدة واحدة ويدير شئونها بما يتفق مع مصلحة المصريين والسودانيين فى ظل السياده العثمانية غير المباشرة ، وفى حدود مانصت عليه الفرمانات . ولم تكن المناطق التى ورد ذكرها فى الفرمان (النوبه ودارفور وكردفان وسنار) هى وحدها التى

خضعت للسيادة العثمانية ، بل لقد خضعت لها مناطق أخرى فى السودان الشرقى تمتد من سواكن شمالا الى باب المندب جنوبا بما فى ذلك ميناء مصوع والحبشة . ولكنها كانت خاضعة لوالى جده فى ذلك الوقت ، وكان محمد على يتوق الى وضع تلك المناطق تحت حكمه وقد أفلح فى أخريات أيام حياته فى ضم سواكن ومصوع إلى حكمه ، ولكن سرعان ماخرجت هذه المناطق من قبضة مصر بعد وفاته .

وكان هدف محمد على من الاستيلاء على هذين الميناءين وما يحيط بهما ، أن يتخذهما كنقطتى ارتكاز لعملياته التوسيعة على سواحل البحر الأحمر الغربية وشرق أفريقيا . ويبدو ذلك من اهتمام محمد على بوضع حاكم خاص لادارة هاتين المنطقتين وارسال تجريدة حربية صغيرة لكشف المناطق الساحلية الممتدة على طول الساحل الغربى للبحر الأحمر حتى باب المندب. كما وضعت دراسات خاصة عن المناطق الساحلية لشرق أفريقيا والممتدة من سواكن جنوباً إلى بربرة توطئة للقيام بحملة عسكرية لاستعادة ضم تلك المناطق التى خضعت للدولة العثمانية أيام حكم السلطان سليم الأول.

أى أن محمد على قد حاول فى ذلك الوقت القيام بحملة عسكرية هدفها احياء الفتوحات العثمانية القديمة فى ظل السيادة المصرية المباشرة وكانت الحملة المزمع إرسالها ستكتسح الحبشة - بطبيعة الحال فى طريق تقدمها نحو الجنوب. ولكن هذا المشروع أثار

غضب الحكومة الانجليزية على محمد على ، فهى لن تسلم بأى حال من الأحوال بوقوع الحبشة فى قبضة والى مصر .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فالحبشة دولة مسيحية ، وانجلترا تتبع فى سياستها الخارجيـــة سياسة العطف ومناصرة الدول المسيحية ، ولذا فقد لفتت نظر والى مصر إلى خطورة ماهو مقدم عليه من أعمال وحذرته من الاقتراب من الحبشة ، ولم يمض على هذا التحذير غير فترة قصيرة حتى مرض محمد على ومات فلم يجد المشروع له نصيراً فى عهد خلفيه عباس الأول وسعيد .

كان على اسماعيل اذاً أن ينهج على منوال محمد على وأن يحاول احياء الفتوحات العثمانية القديمة فى ظل السيادة المصرية . فما أن نفضت مصر يدها من مسألة كريت (١٨٦٧/٦٦) حتى أخذت فى تنفيذ سياستها التوسعية فى القارة الأفريقية ، تلك السياسة التى عبر عنها المسيو بارو Barrot سكرتير الخديو اسماعيل الخاص لوزير خارجية فرنسا المسيو ديكاز بقوله « ان موقع مصر يحتم عليها العمل على ادخال المدنية والحضارة إلى القارة الافريقية . وأن هذا العمل الضخم سيستنفد كل قوتها وحيويتها ومواردها ، مما لايجعل لديها بقية من جهد تستطيع توجيهه الى قارة أخرى »[1]

وقد ذكر قنصل انجلترا الجنرال بمصر للورد دربى Lord Derby

(1) F.O. 78-2633. C. Vivian to the Earl of Derby No. 266 political secret and confidential. Alex. Aug. 21.1877.

وزير خارجية انجلترا سنة ١٨٧٦ بأن الخديو اسماعيل ينظر إلى مصر كدولة أفريقيه ويحلم بالتوسع فى تلك القارة وليست لديه اطماع خارج حدودها لأنه يعتقد أن التوسع فى أفريقيا ذو فائدة كبرى للمدنية والانسانية بصفة عامة .

بعثة السير ساميويل بيكر العسكرية :

فتوسع مصر فى القارة الافريقية ومحاولتها تكوين امبراطورية افريقية كان يخضع لاعتبارات متعددة أهمها التزام مصر بنصوص فرمان ١٨٤١ ، وتوجيه هـــذا الفرمان لنشاطها نحو السودان . فاذا كان لدى مصر نشاط زائد فلتعبر عنه فى أفريقيا . كذلك كان من الاعتبارات التى لها أهميتها فى توجيه مصر نحو التوسع فى الجنوب رغبتها فى ضم منابع النيل ، وفى القضاء على تجارة الرقيق وفتح تلك الجهات للتجارة المشروعة .

لهذه الاعتبارات السالفة الذكر أرسلت بعثة السير ساميويل بيكر إلى أعالى النيل ، وتمت حركة التوسع فى شرق أفريقيا وعلى طول ساحل البحر الأحمر وساحل افريقيا الشرقى ، وأسندت لغوردون حكمدارية مديرية خط الأستواء ثم حكمدارية عموم السودان .

أما عن بعثة السير ساميويل بيكر العسكرية (أوائل عام ١٨٦٩)

(1) Gordon, Letters of Gen. Gordon to his sister P. 90.

فأهميتها ترجع الى أنها تعتبر الخطوة الأولى فى سبيل تشييد صرح الامبراطورية المصرية فى القارة الأفريقية . كما أنها من ناحية أخرى تعتبر الحلقة الأولى فى سلسلة الفتوحات التى قامت بها مصر ، والتى انتهت بتطويق الحبشة فى النهاية بالممتلكات المصرية من جميع الجهات .

تضارب الآراء حول أهداف البعثة :

ورغم ان عدد جنود البعثة لم يكن يتجاوز ١٦٤٥ جنديا[1] الا أنها أثارت اهتمام دول أوروبا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تهتم بشئون مصر فى تلك الفترة بصفة خاصة ، نظراً لاستخدام عدد كبير من ضباطها فى الجيش المصرى ، ولازدياد التبادل التجارى بين مصر والولايات المتحدة اذ ذاك.

فقد أشار المستر تشارلز هيل Charles Hale قنصل أمريكا الجنرال بمصر فى تقرير بعث به الى وزارة الخارجية الامريكية بشأن تلك الحملة الى أنها تعتبر بداية تحقيق مشروع الخديو اسماعيل الكبير الذى يرمى الى اخضاع جميع البلاد المحيطة بوادى النيل . وأن احتلال بوغوص ماهو الا الخطوة الثانية فى هذا المشروع أو حلقة فى سلسلة الحركات التى تقوم بها الحكومة المصرية لاخضاع المناطق المحيطة بالنيل من منابعه الى مصبه . ويضيف الى

---

(1) Baker; Ismailia P. 8

ذلك بأن الحاق تلك المناطق بمصر يعتبر منة كبيرة بالنسبة لتلك البلاد، ويحظى بتأييد الراغبين فى خيرها. وأهم من هذا كله فتح تلك البلاد المجهولة للتجارة العالمية، نظرا لخصوبتها ووفرة مواردها الطبيعية، كما سيقضى على تجارة الرقيق، تلك اللعنة التى نكبت بها. وستزداد بذلك موارد البلاد المعدنية والزراعية ازدياداً كبيراً لصالح مصر ولصالح العالم الاوربى. ولكن هذا المشروع الكبير يقابل بمعارضة شديدة من قبل الحبشة (١).

وفى رسالة أخرى يوضح قنصل أمريكا الجنرال بمصر المستر بيردزلى Beardsly لوزير خارجيته الغموض الذى يكتنف البعثة وجهل الدول الأوروبية بالأهداف الحقيقة التى ترمى اليها. ولكنه يعود فيؤكد بأنه مما لاجدال فيه أن غرض الحملة الرئيسى، ادخال المناطق المحيطة بالنيل الابيض ومنطقة البحيرات تحت الحكم المصرى والتبعية المصرية، مع ايجاد مواصلات منتظمة وآمنة بين تلك المناطق النائية ومصر لتشجيع الزراعة وتنشيط حركة التبادل التجارى والقضاء على تجارة الرقيق (٢).

على أن الخديو اسماعيل لم يأل جهدا فى توضيح أهداف الحملة للمستر بيردزلى - قنصل أمريكا الجنرال بمصر - فى مقابلات متعددة، فأعرب له عن أمله فى أن يقبع السير ساميويل بيكر

(1) Amer. Doc. vol. 6 P. 272 Despt. No. 19 R. Beardsly to "Charles Hale" 16 Oct. 1872.

(2) Amer. Doc. vol. 7 - P. 111 Despt. No. 92 R. Beardsly to Hamelton Fish. Cairo, 7 May 1872.

بدقة التعليمات التى صدرت اليه ، وألا يولى مسألة القضاء على تجارة الرقيق الاهتمام الأكبر من تفكيره ، لأنها ستكون النتيجة الطبيعية لفتح تلك البلاد . فبعثته هى للعمل على استرضاء القبائل التى تقطن تلك الجهات وضمها لمصر . ولذا فان مهمته هذه تتطلب منه أن يكون حذرا وسياسيا فى معالجته الأمور ، وأن يعرف جيدا أن الهدف الرئيسى من بعثته هو تنمية المصالح المصرية فى أواسط أفريقيا ، وألا يأت بعمل يكون من شأنه تأخير تقدم الراية المصرية نحو الجنوب[1] .

ولكن مما أدهش الخديو أنه رغم التعليمات الواضحة الصريحة فقد تنكب بيكر الطريق السوى وسار على سياسة لاتجر إلا الخراب والدمار على تلك المناطق المفتوحة ، وتخالف ماسبق اصداره اليه من أوامر اضم تلك البلاد الى حكم مصر بطريق الترغيب، وألا يلجأ الى استخدام القوة الاعندالضرورة القصوى وأن يترك مكافحة تجارة الرقيق لوقت آخر ، بعد أن يستقر الحكم المصرى فى البلاد، وألا تكون تلك التجارة سببا فى اعلان الحرب على السكان بأى حال من الاحوال[2] .

ومن هذا يتضح أن ارسال مصر لهذه البعثة العسكرية لم يكن الهدف الاساسى منه القضاء على تجارة الرقيق كما يذكر بعض

(١) المصدر السابق .

(2) Amer. Doc vol. 7 P. 111 Despt. No. 92 R. Beardsly to Hamelton Fish Cairo, 7 May 1873.

المؤرخين بقدر ما كان لفتح تلك البلاد وتنظيم تجارتها ووسائل النقل فيها وادخال النظم المتحضرة فى ادارة شئونها .

ويعلق قنصل أمريكا الجنرال فى تقريره لوزيرخارجيته - على تصريحات الخديو السابقة ، بأن بيكر لم يراع تلك السياسة التى هدف اليها اسماعيل من وراء ارسال تلك البعثة ، فناصب الأهالى العداء ، وشن حربا لاهوادة فيها على تجارة الرقيق ، فاضطربت تجارة العاج وريش النعام وهى أهم صادرات تلك البلاد نظراً لارتباطها ارتباطا وثيقا بتجارة الرقيق ، فعم السخط وزاد تذمر الأهالى ضد الحكم المصرى .

وفى حقيقه الأمر لم يكن بيكر مخلصا فى خدمته لمصر ولم يكن يهمه مراعاة مصلحتها فى تلك الجهات بقدرما كان يهمه العمل على تقويض نفوذها واحلال النفوذ الانجليزى محله لو استطاع الى ذلك سبيلا .

وحدث أثناء قيام بيكر بمهمته أن حاصرته بعض القبائل الافريقية الضاربة على ضفاف النيل الأبيض وسدت عليه كل مسالك ، وأصبح فى مركز حرج ودقيق ، فرأت الحكومة المصرية أن تمد له يد العون ، وأن تبعث اليه بنجدة عسكرية تحت قيادة القائمقام بيردى S. Purdy عن طريق زنجبار لتتفادى بذلك العقبات التى تعترض سيرها فى طريق النيل . فأشيع فى ذلك الوقت أن قوة الحملة المزمع ارسالها تبلغ خمسة آلاف جندى مسلح . وقـــد استلفتت

ضخامة العدد نظر بيردزلى قنصل أمريكا الجنرال بمصر وساورت نفسه الشكوك من نوايا مصر الحقيقية من وراء ارسال هذا العدد الكبير لنجدة بيكر . وعبر عن هذا القلــــق فى مقابلته لشريف باشا ناظر الخارجية المصرية فى ديسمبر ١٨٧٢ ، فأشار الى أن حملة بهذا العدد الكبير يصعب النظر اليها على أنها لمعاونة السير صاميويل بيكر وليست لأى هدف آخر . فأكد له شريف باشا بأن الحمــلة المشار اليها لا يزيد عدد أفرادها عن مئة رجل فقط ، وأنها ستتخذ طريق زنجبــار لتتفادى العقبات التى ستصادفها اذا ما تقدمت بطريق النيل[١] .

ويبــدو أن هذا التعليل الذى أفضى به ناظر الخارجية المصرية لم يجـد قبولا لدى القنصل الأمريـكى الجنرال ، ففى ٥ مارس سنة ١٨٧٣ يبعث بيردزلى برسالة إلى وزير خارجيته هاملتون فيش Hamelton Fish يشير فيها إلى هذه الحملة المزمع ارسالها بقوله « بما أن الطريق المقترح لسير تلك الحملة يمر بزنجبار ، فليس من من اليسير الاعتقاد بأن هدفها نجدة السير صاميويل بيـكر ، لانه أشيع بوجود تفاهم بين الخديو اسماعيل وسلطان زنجبار لاحباط بعثة السير بارتل فرير Sir Bartle Frere وأن لحملة القائمقام بيردى علاقة بهذا الموضوع[٢] » .

(1) Amer. Doc. v. 7 Beardsly to hamelton Fish. Cairo Dec. 15,1878.

(2) Amer. Doc. vol. 7 P. 111 Despt. No. 92 R. Beardsly to Hamelton Fish. Cairo 7 May 1873.

ورغم الضجة الكبيرة التى أثارتها بعثة ساميويل بيكر العسكرية فلم تنجح فى مهمتها سوى فى اقامة بعض النقط أو المحطات العسكرية القليلة على طول الطريق الذى سلكته فى تقدمها نحو الجنوب مثل محطة التوفيقية (عند ملتقى نهر السوباط بالنيل الابيض) ومحطة غندوكرو ، ومحطة الابراهيمية ، ومحطة فويرا ، ومحطة ماسنجى . وذلك لتأمين الطريق التجارى بين الخرطوم ومنطقة البحيرات .

ولكن لسوء الحظ فقد فشلت هذه المحطات العسكرية لا فى تأمين الطريق فحسب ، بل وفى تأمين سلامتها هى ضد غضبة الأهالى ، فلم يمض على عودة بيكر من مهمته عام واحد حتى أصبحت تلك الحاميات عاجزة عن مغادرة مواقعها أو الاتصال بعضها ببعض بسبب عداء القبائل الشديد لها لما نالها من عسف بيكر وبطشه .

وبهذا تفشل تلك البعثة التى كلفت مصر مايزيد عن ٨٠٠ الف جنيه مصرى والتى لم تجن مصر من ورائها سوى غضب الأهالى لاستخدام اسماعيل لرجل (نصرانى) فى مكافحة تجارة الرقيق مما « أصاب الدين فى الصميم وزلزل قواعده[1] » . هذا بالاضافة الى المخاوف التى أثارتها تلك البعثة فى نفوس الاحباش ، والى زيادة التوتر على الحدود بين مصر والحبشة .

---

(١) محمد احمد الجابرى — فى شأن الله ص ٤٦ .

توسع مصر على سواحل البحر الأحمر

كان امتداد النفوذ المصرى على طول الساحل الغربى للبحر الأحمر فى السبعينات من القرن التاسع عشر من أهم الأسباب التى زادت العلاقات المصرية الحبشية سوءا . بل ان اهتمام مصر بشئون البحر الأحمر قد بدأت منذ ايام محمد على ، فقد عملت مصر على تطهير هذا البحر من القراصنة و تأمين سلامة السفن التجارية المارة به ، لمحاولة استرجاع ماكان لمصر من مركز تجارى ممتاز قبل كشف طريق رأس الرجاء الصالح .

ومنذ أواخر عام ١٨٦٩ أخذت مصر توجه عناية خاصة للملاحة فى البحر الأحمر توطئة لبسط سيطرتها على سواحله ، ومما يدل على هذا الاهتمام الأمر الذى أصدره الخديو اسماعيل الى ناظر البحرية فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٨٦ (ديسمبر سنة ١٨٦٩) اذ يقول : « حيث أن البحر الأحمر فى نظر الحكومة المصرية أكثر اكبارا وأهمية من سائر البحار وأن الوقوف على احواله ومواقعه واكتساب المعلومات للسير والسفر فيه أمر واجب على ضباطنا البحريين . فبناء عليه اقتضت ارادتى أن يعين بعد الآن الناشئين من المدرسة البحرية ليتمرنوا على السير والسفر فى البحر المذكور مدة سنتين أوسنة ونصف سنة ليكتسبوا المعلومات اللازمة فى احواله ومواقعه ، وأن تتخذ هذه الأصول قاعدة مستمرة ومرعية الاجراء الى ماشاء الله لجميع الناشئين من المدرسة المذكورة[1] » .

(١) امين سامى باشا : تقويم النيل « عصر اسماعيل » المجلد الثانى . الجزء الثالث « ارادة لناظر البحرية فى ٢٨ شعبان ١٢٧٦ — ديسمبر ١٧٦٩ » .

ضم بوغوص «سنهيت»

وتعزيزاً لتلك السياسة عين الخديو اسماعيل فى ابريل سنة ١٨٧١ منسنجر حاكما لمصوع وأوصاه ببذل الجهود للقضاء على تجارة الرقيق فى المناطق المحيطة بها . وقد وجد منسنجر أن من المتعذر عليه القيام بتلك المهمة طالما كان اقليم بوغوص أو (سنهيت) خارجا عن سلطان الحكومة، ولذا وطد العزم على الاستيلاء عليه وضمه لممتلكات مصر . فخرج من مصوع فى يونيه سنة ١٨٧٢ على رأس قوة حربية ، واستطاع احتلال العاصمة قرن Keren دون مقاومة تذكر . ثم أخذ فى انشاء حكومة مستقرة قادرة على حفظ النظام فى تلك الجهات .

واستتبع ذلك فى فبراير سنة ١٨٧٣ تعيين منسنجر محافظاً لشرق السودان ، ويشمل اختصاصه سواكن وراحيتا (رهيطة) وقرن وكسلا . ثم عمل بعد ذلك على ضم منطقة آيليت . وعندما فتحت مصر إقليم هرر — كما سيأتى ذكره — أصبحت الحبشة محاطة من جميع الجهات بالممتلكات المصرية ، ولم يكن الموقف بالنسبة للحبشة مما يحتمل السكوت عليه أو التسليم به كأمر واقع . فدخلت فى نزاع مع مصر، وادعت فى ذلك الوقت ملكيتها لبوغوص وآيليت وأوسه . وأن مصر باستيلائها على تلك المناطق إنما قد اعتدت على أراض ليست ملكا لها وبدأت تشن الغارات المتكررة على الحدود المصرية ، تدفعها فى ذلك الرغبة فى اختراق هذا النطاق

الحديدى الذى فرض حولها . وسيؤدى استمرار الاحتكاك بين الطرفين الى نشوب الحرب المصرية الحبشية التى سنتعرض لهـــا بعد قليل .

ضم زيلع

وتحقيقا لرغبة مصر فى السيطرة على سواحل البحر الأحمر لاحكام الحصار حول تجارة الرقيق وليتسنى لاسماعيل غلق جميع الموانىء فى وجه تجار الرقيق أن سعى لدى الباب العالى لضم ميناء زيلع اليه ، وكان تابعا للواء الحديدة فى ذلك الوقت . وفى يوليه سنة ١٨٧٥ وافق السلطان العثمانى على ذلك فى مقابل مبلغ سنوى تدفعه مصر ويقدر بنحو ١٣٫٣٦٥ ليرة تركية (١٥٠٠ جنيها مصريا) .

كذلك بعث الخديو اسماعيل بقوة حربية صغيرة تحت قيادة اللواء البحرى رضوان باشا على إحدى المراكب الحربية المصرية إلى ميناء بربره فاستولى عليه، ثم عين محافظاً له . وقد كتب الضابط الانجليزى وود Wood الى السير هنرى أليوت Sir Henry Elliot سفير انجلترا بالآستانة فى ٦ أغسطس سنة ١٨٧٥ يقول : « ان التنازل عن ميناء زيلع والاستيلاء على بربره يجعلان ساحل البحر الأحمر الغربى كله فى قبضة مصر[1] » .

كما أرسل قنصل أمريكا الجنرال بمصر بتقرير الى وزارة

(١) دكتور محمد صبرى — مصر فى أفريقيا الشرقية ص ١٨ .

الخارجية الأمريكيه فى ١٧ يوليه سنة ١٨٧٥ يعلق فيه على ضم زيلع الى ممتلكات مصر بقوله : « تعتبر زيلع آخر موطىء لقدم الدولة العثمانية فى أفريقيا ، وأن امتلاك مصر لهذا الميناء له أهمية كبرى بالنسبة لها من الناحيتين السياسية والتجارية ، إذ سيصبح ساحل أفريقيا المطل على البحر الأحمر كله تحت السيطرة المصرية. وزيلع تقع تجاه عدن تقريباً وتعادلها فى الأهميـــة وتعتبر الميناء الوحيد فى هذه المنطقة من الساحل ، وتقوم بتبادل السلع والمتاجر مع الموانى العربية ، كما أنها تعتبر مخرجا للأقاليم الواسعة فى الداخل [1].

فتح اقليم هرر

ولم تكتف مصر بالسيطرة على ساحل البحر الأحمر الغربى بأكمله ، بل تطلعت الى ماوراء ذلك : الى الساحل الأفريقى المطل على خليج عدن وكذلك السواحل الواقعة على المحيط الهندى . وتم تحقيق هذا المشروع بإرسال حملة عسكرية على رأسها رؤوف باشا فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٧٥ من ميناء زيلع لفتح اقليم هرر ، تتكون الحملة من خمسة بلوكات بياده و ٢٣٦ جنديا من جنود الباشبوزق و ٣٠٠ جمل بطاريتين جبليتين [2] .

تمكنت تلك القوة العسكرية القليلة العدد من اخضاع هذا

(1) Amer. Doc. vol. 10 - P. 145 Despt. No. 337 Hamelton Fish to R. Beardesly, 17 July 1875.

(2) Sabry; L'Empire Egyptienne sous Ismail P. 418

الاقليم ودخول عاصمته هرر فى ١١ اكتوبر سنة ٨٧٥ دون عناء كبير، وكان عدد سكانها يزيد عن ٣٠٫٠٠٠ نسمة . كما خضع لطاعة الحكومة المصرية ٦٢ قبيلة يبلغ تعدادهم حوالى واحد ونصف مليون نسمة ... وكوفىء رؤوف باشا برتبة الفريق وتعيينه حكمداراً على هرر وتعيين أميرها محافظاً لها[1] ». وقد فسر بيردزلى قنصل أمريكا الجنرال بمصر وقتئذ، استيلاء مصر على إقليم هرر بأنه ينطوى على تحرش من جانبها بالحبشة[2] .

تعيين غوردون حكمداراً لمديرية خط الاستواء :

وارتبط تعيين غوردون باشا حكمداراً عاما لمديرية خط الاستواء فى عام ١٨٧٤ بمشروع ربط منطقة البحيرات بالخرطوم شمالا وبالساحل الصومالى شرقا، وذلك لفتح تلك المناطق للتجارة المشروعة مع العالم الخارجى، وإنشاء شبكة من النقط العسكرية على طول الطريق تأميناً لسلامة المتاجر المارة بها . وقد نجح غوردون فى خلال المدة التى أمضاها فى حكمداريته (١٨٧٤-١٨٧٦) فى تعزيز النقط والمحطات العسكرية التى أنشأها بيكر من قبل، وفى إنشاء محطات أخرى على طول مجرى النيل مثل محطات السوباط

(١) الوقائع المصرية العدد ٦٣١ فى ١٦ شوال سنة ١٢٩٢ ه ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ م .

(2) Amer Doc. vol. II despt. No. 378 Beardsly to Hamelton Fish, Cairo Nov. 26, 1875.

وشمبي ونصر ومكاراكه وبور ولاتوكا ولادو والرجاف ودوفيليه ولا بوريه وماجنجو ومرولى ودوباجه (عاصمة أوغنده وتقع على الشاطىء الشمالى لبحيرة فيكتوريا) .

بعثة ميكلوب العسكرية :

هذ فيما يتعلق بالطريق الأول وهو الطريق الشمالى ، أما عن الطريق الثانى فقد طلب غوردون من الخديو اسماعيل فى يناير سنة ١٨٧٥ أن يأذن له بتنفيذ هذا المشروع . واستقر الرأى على أن ترسل مصر حملة إلى مصب نهر جوبا (الجب) على أن تتقدم فيه إلى أقصى حد ممكن للوصول إلى منطقة البحيرات، وكلف ماكيلوب باشا القيام بهذه المهمة بمعاونة الضابط الأمريكى شاييه لونج Chaillé Long . وغادرت الحملة ميناء السويس على رأس قوة حربية مكونة من أورطة واحدة تمثل الأسلحة الثلاثة[١] .

وقد تكتم الخديو اسماعيل أمر الحملة حتى أن شاييه لونج نفسه لم يكن يعلم بهدفها إلا بعد أن قطع مسافة خمسمائة ميل جنوبى ميناء السويس . وعندما وصل الضابط الأمريكى إلى بربره قام بتسليم تعليمات الخديو إلى ماكيلوب فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٥. وفى بضعة أيام زودت الحملة ببلوكين من الجنود وبعض المدافع وأبحرت فى اتجاه رأس جوردفوى حيث وصلته فى ٤ أكتوبر[٢] من نفس

(1) Chaillé-Long ; L'Egypt et se2 provinces perdués P. 116

(٢) المصدر السابق ص ١١٦ .

السنة ، ثم تسلق بعض رجالها قمة المرتفع المطل على الرأس ورفعوا فوقه العلم المصرى إيذاناً بوضع تلك المناطق تحت سلطة الحكومة المصرية[1] . واحتلت الحامية فى طريقها بلدة براوه دون مقاومة فى ٢٥ أكتوبر ، وكان يقوم بحماية تلك البلدة بعض الجنود التابعين لسلطان زنجبار .

وقد حاول رجال الحملة بعد ذلك الصعود فى مجرى نهر جوبا ، ولكن الرياح حالت بينهم وبين بلوغ هذا الهدف ، فارتدوا إلى الجنوب حيث توجد قسمايو (بورت اسماعيل) ووجدوا بها حامية مكونة من من ٤٠٠ جندى تابعين للسلطان سعيد برغش سلطان زنجبار . وسكان تلك البلدة يتألفون من حثالة سكان البحر الأحمر ومعظمهم من تجار الرقيق ولهذا كانت قسمايو مركزاً هاماً لهذه التجارة فى شرق أفريقيا[2] .

لم تجد الحملة كبير عناء فى الاستيلاء على هذه البلدة دون إراقة دماء حيث وجدوا بها مايقرب من أربعمائة نفر من الأرقاء على وشك التصدير إلى الخارج فقامت بإطلاق سراحهم ، وإنزال علم زنجبار ورفع العلم المصرى مكانه فى احتفال أقيم بهذه المناسبة.

---

(١) المصدر السابق ص ١١٧ .

(٢) المصدر السابق ص ١٢٠ .

موقف غردون من الحملة

وقد زودت الحملة بقوة إضافية تبلغ ١٣٠٠ جندى تحت قيادة فريدريجو باشاوقد عسكر ما كيلوب على بعد ١٦ ميلا من قسمايو فى انتظار تعليمات الخـــديو اسماعيل ، لمواصلة التقدم فى النهر والوصول إلى منطقة البحيرات ورغم وضع تلك الحملة تحت اشراف غردون من الناحية الرسمية ، فانه لم يقدم لها أى عون حربى أومادى . ويعزو شاييه لونج هذا الإهمال أو التجاهل من جانب غردون إلى احتمال وصول تعليمات من قبل الحكومة الانجليزية بهذا الخصوص .

تدخل انجلترا ونهاية الحملة

وبعد صدور الأوامر للحملة تقدمت نحو ١٥٠ ميلا فى نهر جوبا ، وفى خلال ذلك قام الضابط المصرى حسن واصف برسم خريطة لهذا النهر[1] . وعندما وصلت الحملة إلى هذا الحد تلقى ما كيلوب من الخديو اسماعيل أمراً بالانسحاب هذا نصه : «انسحب بقواتك وارجع إلى مصر[2] » دون أن يذكر الأسباب . ويرجع سبب سحب تلك الحملة - بطبيعة الحال - إلى تدخل الحكومة الانجليزية بحجة المحافظة على حقوق سلطان زنجبار توطئة لإعلان

(1) Abbaté ; Le Sudan sous le Règne du Khedive Ismail P. 18.

(2) Chaillé-Long ; L'Egypte et ses provinces Perdues' P. 150.

حمايتها على زنجبار وملحقاتها فى سنة ١٨٩٠ فانسحبت الحامية من جوبا فى ٥ يناير سنة ١٨٧٦ . وبذلك أخفقت الحملة فى تحقيق أغراضها رغم الجهود التى بذلتها مصر، ولم تجن الحكومة المصرية من ورائها سوى تدخل بريطانيا وعداوة الحبشة .

وفى حقيقة الأمر فإن سياسة مصر فى السيطرة على سواحل البحر الأحمر أدت الى توجس الحبشة خيفة من تحركات القوات المصرية الدائمة على طول تلك السواحل ، وماترتب عليه من الاحاطة احاطة تكاد تكون تامة بالحبشة وفى نفس الوقت فقد ازداد اهتمام انجلترا بالبحر الأحمر وبما يجرى على شواطئه منذ ولاية محمد على ، فهو بالنسبة لها الطريق الهامة المؤدية الى الهند ، ولذا فقد عمدت فى عام ١٨٣٨ الى الاستيلاء على عدن ، وكذلك استولت أيضا على جزيرة موسى القريبة منها والتابعة للسلطان محمد والى تاجورة فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٤٠ ثم ألحقتها بجزيرة أوباط التابعة لحاكم زيلع فى ٣ سبتمبر من نفس السنة . فعلت كل هذا لتأمين سلامة مواصلاتها فيه وللتحكم فى مدخله الجنوبى .

على أن هذا الاهتمام من جانب انجلترا قوبل باهتمام مماثل من قبل فرنسا وايطاليا فى السنوات التى أعقبت ذلك . فأقدمت فرنسا على شراء أبوك من شيخ رهيطة فى سنة ١٨٦٢ ، وحذت حذوها ايطاليا بعصب فى سنة ١٨٧٠ . بل ان ايطاليا كانت تريد ان تتخذ من عصب نقطة ارتكاز لمباشرة عملياتها التوسعية لاحتلال الساحل

الصومالى تحت ستار البعوث العلمية التى أرسلت الى تلك المناطق لتحقيق هذا الغرض . فأرسلت الجمعية الجغرافية الملكية الإيطالية Royal Italian Geographical Society المركيز انتينورى Marquis Antinori لكشف الطريق بين ميناء زيلع وشوا . ولكن أبا بكر شيخ زيلع لم يعمل على تسهيل مهمة البعثة لأنه كان يشك فى نواياها. ولذا فقد تعرضت للسلب والنهب أثناء اجتيازها لتلك المناطق . وأجريت بعض التحقيقات بشأن هذا الحادث، واهتمت به الحكومة الايطالية وكلفت قنصلها الجنرال بمصر المسيو دى مارتينو De Martino بالسفر الى زيلع للمعاونة فى تلك التحقيقات الجارية بشأن البعثة[1] .

وفى نفس الوقت فقد أرسلت الجمعية الجغرافية الملكية الايطالية أحد رجال الحرب الايطاليين ويدعى سيلا Seylla على رأس بعثة ايطالية لمعاونة بعثة المركيز انتينورى . وطلب قنصل ايطاليا الجنرال بمصر من زميله المستر ڤيڤيان القنصل الجنرال الانجليزى تأييد مساعيه لدى الخديو اسماعيل لبسط مصر حمايتها الفعلية على هذه البعثة ، بعد أن أكد له بصفة قاطعة عدم وجود أهداف سياسية لها[2] . وقد ازدادت أطماع تلك الدول الاوربية فى ممتلكات مصر الافريقية وما يجاورها ، وعلى وجه الخصوص بعد أن فقدت مصر هيبتها الحربية أمام الحبشة .

(1) F. O. C. Vivian to the Earl of Derby. Political No. 37 Cairo Feb. 15,1877.
(2) F. O. C. Vivian to the Earl of Derby. Political No. 62 Cairo March 21.1877.

الفصل الثالث

النزاع بشأن الحدود

كان للسياسة التوسعية التى سارت عليها مصر كما ذكرنا أثرها فى توتر العلاقات بينها وبين الحبشة، وخصوصا بعد أن تمكنت مصر من ضم ميناء مصوع فى عام ١٨٦٥، ذلك الميناء الذى تدعى الحبشة ملكيته لأنه يكاد يكون المنفذ الوحيد للحبشة على البحر الأحمر. وازدادت هذه العلاقة سوءا عندما سمحت الحكومة المصرية للحملة الانجليزية على الحبشة من عبور أراضيها فى عام ١٨٦٨ وتقديم المساعدة اللازمة لها فى نضالها ضد الحبشة. ولهذا أخذ الملك يوحنا الذى خلف تيودورس على عرش الحبشة يشجع الرؤس الموالية له بالهجوم على الحدود المصرية. فقام أحدهم ويدعى ولد مراج بمهاجمة كوفيت التابعة لمديرية التاكة الغربية وأخذ ينهب القرى ويقتل الرجال ويسبى النساء والأطفال[1].

وعلى أثر تلك الاعتداءات التى وقعت على القرى السودانية الآمنة بعث الخديو اسماعيل بخطاب الى الملك يوحنا يطلب منه

---

(١) المحفوظات التاريخة بالقصر الجمهورى دفتر ٤٣ عابدين صادر. ارادة الى رياض باشا بالآستانة. وثيقة تركية رقم ٧٠١ فى ١٨ جمادى الآخرة عام ١٢٨٩ — ٥ أغسطس عام ١٨٧٢.

اعادة الأموال والأمتعة التي نهبت وإنزال العقاب الرادع بالمعتدين. فلم يكترث يوحنا بالرد عليه . فاضطرت الحكومة المصرية الى وضع أورطتين من الجنود على الحدود الفاصلة بين مصر والحبشة لصيانة أرواح الأهالى وممتلكاتهم وتأمينا للتجـــارة من سطو المعتدين [١] .

وفى ذلك الوقت ترددت الشائعات القوية فى الأوساط الانجليزية بأن مصر تعتزم غزو الحبشة ، ووجدت هذه الشائعات طريقها الى مجلس العموم البريطانى ، وانتقلت منه الى الصحافة [٢] ، وأحدثت دويا كبيرا لدى الرأى العام الانجليزى . وقد علل قنصل أمريكا الجنرال بمصر المستر بيردزلى فى خطاب بعث به الى وزير خارجيته فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٢ سبب قيام تلك الضجة بأن انجترا ترى فى التحركات المصرية على حدود الحبشة خطرا على سلامتها [٣] .

حق مصر فى امتلاك بوغوص

ولما كانت الحكومة المصرية تدرك أهمية ربط ميناء مصوع على البحر الأحمر بالنيل فى تنشيط التجارة واقرار الأوضاع فى

---

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .
(3) Amer. Doc. - vol. 6 - P. 255 Despt. No. 9 R. Beardsly to Hamelton Fish Cairo 31, Aout 1872.

تلك البلاد ، فقد شرعت فى تنفيذ هذا المشروع محاولة تذليل كل العقبات التى تقف فى طريقه . وكان لابد لهذا الخط أن يمر باقليم بوغوص الذى تدعى الحبشة ملكيته . وما أن وصل نبأ هذا المشروع إلى الصحافة الاوربية حتى ثارت وصورت ما أعتزمت مصر القيام به محاولة من قبل مصر لاحتلال الحبشة[1].

وقامت مصر فى ذلك الوقت تدافع عن حقها لدى الباب العالى ولإثبات ملكيتها لهذا الاقليم منذ أيام محمد على ، فبعث الخديو اسماعيل إلى ممثله بالآستانة فى هذا الشأن يقول « لقد جاء فى البيور يلدى (كتاب التولية) الذى كتبه حكمدار السودان الأسبق المرحوم احمد ابو ودان المؤرخ فى سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) إلى شيخ بنى عامر تعداد لجميع هـــذه الاراضى واحالتها إلى رئاسة الشيخ المذكور . وعلى هذا فتكون تابعياتها للحكومة المصرية ثابتة من جهة الإدارة ومن جهة السجلات[2] » .

ويذكر الخديو اسماعيل فى موضع آخر أن تلك الجهات التى كانت تابعة لمصر فى عهد محمد على قد خرجت عن طاعة مصر فترة من الوقت ، بدعوى الاستقلال عن مصر وعن الحبشة على السواء .

( ) الجنوناات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٥ عابدين من الجناب الخديو إلى رياض باشا بالأستانة . وثيقة رقم ٢٨٢ فى ١٩ جماد ثانى سنة ١٢٨٩ « أغسطس سنة ١٨٧٢ » .

(٢) المصدر السابق .

ولكنها وجدت ألا قبل لها على رد عدوان الأحباش فعادت ثانية إلى الدخول فى طاعة الحكومة المصرية[1] .

ويؤيد المستر بيردزلى قنصل أمريكا الجنرال بمصر ملكية مصر لتلك المنطقة منذ أيام محمد على بقوله : « إن أقليم بوغوس أرض مصرية ، وأن استيلاء مصر عليها إنما يؤكد حقا ظل مهملا طوال فترة حكم سعيد ، حيث انسحبت القوات المصرية من تلك البقاع بسبب تدخل النفوذ الفرنسى لصالح بعض البعثات التبشيرية الكاثوليكية . كما لم تمكن حكومة سعيد باشا على استعداد لشن حرب داخلية لحماية تلك البعثات[2] » . ويضيف بأنه لا يوجد لديه من الاسباب الوجيهة التى تدعوه إلى توقع غزو مصر لأراضى الحبشه[3] .

وقد دافعت مصر عن وجهة نظرها دفاعا قويا ، وطالب الخديو من الباب العالى بأن يوضح هذا الموضوع لسفراء الدول الأوربية إذا ما حاولوا التدخل فيه وأن يعمل على تأييد وجهة نظره وألا يتركه لمواجهة سفراء الدول الأوربية وحده[4] .

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٥ عابدين مذكرة خصوصية للباب العالى ص ١٠٨ وثيقة بدون رقم فى ١٣ ذى القعدة ١٢٨٩ « يناير ١٨٧٣ »

(2) Amer. Doc. vol. 7 Despt. No. 46 R. Beardsly to Hamelton Fish Cairo Dec. 12,1872.

(٣) المصدر السابق .

(٤) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٥ عابدين من الجناب الخديو إلى رياض باشا بالآستانة . وثيقة رقم ٢٨٢ فى ١٩ جماد ثانى سنة ١٢٨٩ « أغسطس ١٨٧٢ » .

وبعد مضى ثمانية شهور على ارسال كتاب الخديو الى يوحنا ملك الحبشة ، أتى الرد مخيبا لآمـــال مصر ومتضمنا فى شىء من التحدى اعتراف يوحنا بتحريضه على مهاجمة الحدود المصرية وبأنه أوعز إلى ولد مراج باقتحام الحدود المصرية والقيام بأعمال السلب والنهب لتأديب أهالى تلك المنطقة وادعى ايضا بأن أقليم بوغوص من ممتلكات الحبشة وكذلك بعض الموانىء ومنها ميناء زولا الذى وضعت مصر يدها عليه ، وفى ختام كتابه أعلن عن عزمه فى التمسك به وعدم التخلى عنه . وبذل الجهود لاسترداده[1] .

وقد أوضحت مصر فى ردها على هذا الكتاب أن ما ادعته الحبشة من ملكية تلك المناطق لاأساس له من الصحة، واستشهدت فى ذلك بما سبق أن طلبته انجلترا من الحكومة العثمانية السماح لها بإنزال جنودها بميناء زولا فى الحرب الانجليزية الحبشية . ولو لم تكن الدولة العثمانية تسيطر على تلك البلاد لماطالبت الحكومة الانجليزية بهذا المطلب[2].

وأخيرا رأت مصر بعد أن أعيتها الحيل أن تقابل التحدى بالمثل وأن تنذر الملك يوحنا بضرورة «انزال العقاب بولد مراج على مااقترفه وأن يقدم ترضية حقيقية للحكومة المصرية وأمهلناه

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٥ عابدين صادر . مذكرة خصوصية للباب العالى ص ١٠٨ وثيقة بدون رقم فى ١٣ ذى القعدة عام١٢٨٩ « يناير عام ١٨٧٣ » .

(٢) المصدر السابق .

ثلاثة شهور من تاريخ وصول كتابنا اليه . وبينا له أنه اذا لم يفعل ماطلبناه منه ، فاننا قد اصدر نا الأمر للعسكر المرابطين على الحدود بأن يقتحموا عند انتهاء مدة المهلة بلاده ويدخلوها وأن يحتلوا أراضى الحماسين المتصلة ببلاده لتكون رهنا مادنا بأيدينا إلى أن يجيب طلباتنا صيانة لحقوق الدولة والأهـــالى الصريحة الواجبة الرعاية[1] ».

دعا الخديو اسماعيل منسنجر باشا مدير عموم شرق السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر - وكان يشغل منصب قنصل دولتى انجلترا وفرنسا بمصوع قبل التحاقه بخدمة الحكومة المصرية - للتشاور معه فيما يجب اتخاذه من اجراءات ازاء مسلك الملك يوحنا. وعما إذا كان من الممكن صيانة حقوق مصر دون الالتجاء إلى استخدام القوة ، وقد بذلت مصر ما أمكنها من جهد للوصول إلى تحقيق هذا الهدف ، حتى لا تضطر مرغمة إلى اللجوء للقوة[2] .

تحريض الحبشة على العدوان

وقد استغل بعض المحيطين بالملك يوحنا فرصة ارسال مصر لبعض الجنود لحماية حدودها المتاخمة للحبشة ، وصوروا له هـذا العمل بأنه تحرش من قبل مصر وأن المقصد منه ان تمحوا بتلك المحـاولة وجود دولة نصرانيـة باهرة المستقبل من صحيفة

---

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .

أفريقيا[١] ، ويعلق الخديو اسماعيل فى رسالته للباب العالى على ذلك بقوله « إن نشر هـذه الأقاويل والأراجيف بصور مختلفة فى أوربا حدا ببعض الدول الفخيمة بأن تعيرها سمع الاهتمام فقامت تتساءل عن صحتها من عدمه[٢] » .

ومن هؤلاء الرجال الذين تمتعوا بمكانة كبيرة لدى يوحنا ، وممن شجعوه على مناصبة مصر العداء كركمان Kirkman الضابط البريطانى السابق بالحملة الانجليزية على الحبشة والذى دخل فى خدمة الملك يوحنا بعد انتهاء تلك الحرب ، وأصبح مستشاراً له وسفيرا من قبله لدى الدول الاوربية لشرح شكواه وبيان وجهة نظره فيما تقوم به مصر على حدود بلاده، وتوكيد ادعائه فيما يتعلق بسواحل البحر الأحمر ومقاطعه بوغوص .

وقد مر كركمان بميناء الاسكندرية فى طريقه الى انجلترا وأوضح للمستر استانتون قنصل انجلترا الجنرال بمصر بأن الملك يوحنا يعتبر احتلال مصر لاقليم بوغوص غزوا للاراضى الحبشية وبأنه مقتنع من نصرة الدولة الاوربية له[٣] .

كذلك أخذ القساوسة الفرنسيون الكاثوليك باقليم بوغوص يحرضون ملك الحبشة على العدوان وعلى رأسهم القس دفلو الذى

---

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .
(3) Bulletin de l'Institut Egyptien T. V. Année 1911

وعد يوحنا بمساعـــدة فرنسا له اذا ماسمح لهم بمزاولة عملهم فى التبشير وإقامة الكنائس داخل الاراضى الحبشية [1] .

ومن المحرضين على العدوان ايضا قنصل فرنسا بمصوع المسيو سارزيك ،فقد سعى لدى يوحنا لاقناعه بضرورة الاستعداد للحرب مبينا له بأن الحكومة الانجليزية لن تسمح لمصر بالاعتداء عليه .

أثار تعزيز مصر لقواتها الحربيـة على حدود الحبشة مخاوف الحكومة الانجليزية فبعثت بمذكرة رسمية الى الحكومة المصرية تطلب تفسيرا لتلك التحركات وعن القصد من وراء تلك العمليات. فأجابت الحكومة المصرية على هذا التساؤل بالأدلة والبراهين على أنها لاتنوى امتلاك الحبشة ، ولكن كل ماتهدف اليه هو تقوية الحاميات المصرية تمكينا لأداء مهمتها فى صد كل عدوان يقع على أراضيها [2] .

وكانت الحكومـــة الانجليزية تميل الى مساعدة الحبشة لاعتبارات دينية فهى دولة مسيحية وأن الحكومة الانجليزية تتبع سياسة خاصة فى العطف على الشعوب المسيحية . خصوصا وأن

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٣ عابدين ـ وارد تلغرافات عربى شفرة رقم ٢٧٥ ص ٤٣٩ ملحق ٢ فى ١٧ شعبان سنة ١٢٩٣ .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٥ عابدين صادر مذكرة خصوصية للباب العالى ص ١٠٨ وثيقة بدون رقم فى ١٣ ذى القعدة عام ١٢٨٩ « يناير ١٨٣ » .

الجرائد الاوربية قد صورت النزاع القائم بين مصر والحبشة بصورة الحرب الصليبية الناشبة بين دولتين أحداهما مسلمة معتدية يجب ردعها وتأديبها والثانية مسيحية معتدى عليها يجب مساندتها والمحافظة عليها . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الملك يوحنا سبق أن ساعد الحكومة الانجليزية فى حربها ضد ثيودورس ملك الحبشة السابق خلال الحملة الانجليزية الحبشية[1].

استغلت مصر فرصة انشغال الملك يوحنا فى قتال بعض قبائل القالا ، وبعثت بقوة حربية قوامها ١٥٠٠ رجل فى سنة ١٨٧٤ تحت قيادة منسنجر لاحتلال اقليم سنهيت أو بوغوص الذى كان تابعا لها من قبل ، تنفيذاً لمشروع ربط ميناء مصوع بخط حديدى مع كسلا على النيل . وقام منسنجر ببناء قلعة حصينة فى بلدة قرن عاصمة الاقليم[2] . وفى نفس الوقت اشترى مقاطعة آيلت التى تقع بين منطقة الحماسين ومصوع من حاكمها ، فأثار هذا العمل ثائرة يوحنا وأخذ فى مهاجمة الحدود المصرية هجمات متكررة .

ورأت مصر فى ذلك الوقت الدخول فى مفاوضات مع يوحنا لفض النزاع بينهما بالطرق الودية ، وأرسلت الأميرالاى يوسف مسرور لهذا الغرض . ولكن الضابط الانجليزى كركان الذى كان يقوم بوظيفة المستشار الخاص ليوحنا عمل على إحباط وصول الطرفين إلى اتفاق بالطرق السلمية ، على أمل أن تقوم الدول الأوربية بنصرة الحبشة إذا ما طلب الملك يوحنا تدخلها فى الأمر .

(1) Amer Doc. vol. 6 P. 272 Despt. No. 19 R. Beardsly to Charles Hale Oct. 16,1872.

(2) Bulletin de l'Institut Egyptien. T.V. Année 9111

وقد مال يوحنا إلى الصلح اثناء غياب كركمان فى رحلته إلى دول أوربا ، ولكنه قطع محادثاته فجأة بسبب الأنباء التى وردت اليا من كركمان باوربا بتوقع تأييد الدول الاوروبية للحبشة فى نزاعها مع مصر . وبذلك فشلت المفاوضات وبدأ الملك وأعوانه يشنون الغارات المتعاقبة على حدود مصر لنهب القرى الآمنة وقتل الرجال وسبى النساء والأطفال .

لم تجد الحكومة المصرية بدآ من الالتجاء إلى القوة لصد اغارات الحبشة ووقف الأعمال العدوانية على حدودها . وصمم الخديو اسماعيل على تسيير حملة حربية على الحبشة . وقد صور له الملتفون حوله من المتملقين ورجال الحاشية - فى كثير من المبالغة - مدى قوة الجنود المصريين ، وزعموا له بأن الأورطة المصرية الواحدة توازى فى قوتها عشرين الفـا من الاحباش . كما أشاد منسنجر ايضاً بقوته وبمقدرته على غزو الحبشة جميعها بأورطتين مصريتين [1] .

وإذا ما قارنا بين تلك الاقوال التافهة التى أدلى بهـا رجال الحاشية وبين امكانيات الحملة الانجليزية الحبشية التى اشرنا اليها

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٥ عابدين مذكرة خاصة من الجناب الخديو إلى الصدر الأعظم رشدى باشا وثيقة رقم ٤٢٠ فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ « ١٢ مارس سنة ١٨٧٣ » .

من قبل ، لو جدنا أن الحكومة الانجليزية قدرت قوة الحبشة حق قدرها فأعدت جيشا كبيرا قوامه ١٤٦٨٣ جنديا، يتبعهم ١٨٠١٦ من الخدم و ٢٦٠٩٣ من دواب النقل و ٤٤ فيلا . وبلغت نفقاتها تسعة ملايين من الجنيهات . إذا ما علمنا ذلك أدركنا بسهولة مدى سذاجة هذا القول ، ومدى التضليل الذى دبرته الحاشيه بمعاونة منسنجر للزج بمصر فى حرب فاشلة ضد الحبشة ويذكر الجنرال فون تورنيزن Von Thurneyssen بأن منسنجر كان متزوجا من امرأة حبشية من اقليم بوغوص ، ومما لا شك فيه أن لوالديها دخل كبير فى السياسة التى اتبعها منسنجر لضم تلك البلاد إلى ممتلكات مصر [1] .

(١) المصدر السابق .

الفصل الرابع

حملة أرندروب

كان لتلك التصريحات الجوفاء التى القيت على مسامع الخديو اسماعيل أثرها فى عدم اهتمام المسئولين باعداد حملة قوية لهذا الغرض، فكل ماأمكن جمعه من الجنود بلغ حوالى ٤٠٠٠ جندى تحت قيادة الاميرالاى ارندروب Arendrupp وكان ضابطاصغيرا فى سلاح المدفعية الدنمركية سابقا، ثم خدم مايقرب الخمس سنوات فى هيئة اركان حرب الجيش المصرى. ويذكر الجنرال فون تورنيزن عن ارندروب « بأنه كان ضابطا ممتازا فى سلاح المدفعية، ولكن ثقافته نظرية ولم يقم بتطبيقها بصفة عملية. ولذا فان من الخطأ الجسيم أن نعتبره مسئولا عن الهزيمة، فبهذه الوسائل والامكانيات غير الكافية لا يستطيع أى فرد فى العالم أجمع أن يحرز النجاح[1] » .

كذلك يعلق الجنرال لورنج - وهو ضابط امريكى ممن التحقوا بخدمة الجيش المصرى - على اختيار الاميرالاى ارندروب لهذه الحملة بأنه « لم يسمع طوال حياته طلقات مدافع جيش معاد ولم يسبق له ارتياد مثل تلك المناطق أو التعامل مع أناس بدائيين[2] » . فاختياره اذن لقيادة الحملة لم يكن اختيارا موفقا

(١) المصدر السابق.

(2) Loring; A Confederate Soldier in Egypt P. 188

وزاد فى توتر العلاقات بين مصر والحبشة فى ذلك الوقت ضم ميناء زيلع الى الممتلكات المصرية فى عام ١٨٧٥ ، ذلك الميناء الذى اتخذه العرب والاتراك من قبل قاعدة للهجوم على الحبشة قرونا طويلة دون أن يتمكنوا من الاستيلاء عليها[1] .

وازاء احتلال مصر لاقليم بوغوص ، قام يوحنا بتعيين الضابط الانجليزى كركان حاكما مستقلا استقلالا ذاتيا فى حكم اقليم جندا Ginda المتاخم لاقليم بوغوص بعد رفع العلم الانجليزى عليه[2] . وربما قصد يوحنا من وراء ذلك أن يستميل الحكومة الانجليزية للوقوف الى جانبه ولحماية كركان والدفاع عنه اذا ماحاولت القوات المصرية الهجوم عليه أو التعرض له .

تكوين الحملة

أبحرت الحملة من ميناء السويس ونزلت فى مصوع فى نهاية أغسطس سنة ١٨٧٥ وكانت تتكون من ١٦٠٠ جندى وكانت تحت قيادة ارندروب بك ، وصحب الحملة اراكيل بك محافظ مصوع وكانت تربطه صلة قوية بارندروب . والكونت زيشى Zichy شقيق وزير النمسا المفوض بالآستانه ، وقد صحب الحملة كمتطوع . والبكباشى دورهلز Durholz وهو سويسرى الجنسية وخدم فى الجيش البابوى ، ثم عمل سكرتيراً عاما للجنرال استون رئيس هيئة أركان حرب الجيش

(1) Crabitès, Americans in the Egyptian Army P.188
(٢) المصدر السابق .

المصرى عدة سنوات ، والبكباشى دينسون Dennison وهو من الضباط الأمريكيين الذين التحقوا بخدمة الحكومة المصرية ، والبكباشى عمر رشدى وهو تركى الأصل وشغل وظيفة أركان حرب أندروب ، والقائمقام رستم ناجى بك فى وظيفة قائمقام القوات المصرية . كما صدرت الأوامر إلى علاء الدين (وكان برأس بعض القوات الغير نظامية بمنطقة سنهيت وأميديب) بتقـــديم المعونة اللازمة للحملة[1] .

كذلك أرسلت الحكومة المصرية أورطة عسكرية بصحبة ماكيلوب باشا رئيس عموم اللبانات والفنارات المصرية للاقامة بسواكن لحماية السواحل المصرية ولتقديم المعونة اللازمة للحملة[2]. وقد نصت التعليمات الصادرة اليه بالبقـــاء فى سواكن وعدم مغادرتها إلا فى حالة اعتداء القوات الحبشية على الحدود المصرية فيجب عليه فى هذه الحالة التوجه مباشرة الى سنهيت .

وكانت القوات الموجودة بصوع واميديب تكون الجناحين لقوة سنهيت التى تشتمل على ١١ بلوكا وأربعة مدافع جبلية ومترليوزين ، أى أن قوتها تقترب من ١٢٠٠ مقاتل أما أميديب فيقيم بها علاء الدين بك وقواته البالغة سبعة بلوكات مزودين

(1) Douin ; Hist. du Règne du Khedive Ismail. T. III 3e partie Fasc. P. 725.

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٢ « أوامر عربية » أمر كريم الى منسنجر باشا . وثيقة رقم ١٠ ص ٢٧ فى ١٠ رجب سنة ١٢٩٢ « أغسطس سنة ١٨٧٥ » .

ببنادق رمنتون ومدفع جبلي ومترليوزين ، وما يقرب من ٢٠٠ من الخيالة الباشبوزق والعربان ، أى أن قواته جميعها تتراوح بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مقاتل . وفى مصوع تعسكر خمسة بلوكات طوبجية وباشبوزق و ٢٠٠ من خيالة رجب أغا وخير الدين أغا[1] .

وبوصول منسنجر لسنهيت علم أن يوحنا يقوم بعمل التحصينات اللازمة بعدوة استعدادا لملاقاة القوات المصرية . كما علم أيضا أن في منتصف الطريق بين عدوة والحماسين قد تجمع ثلاثة من رؤوس المقاطعات الحبشية بقواتهم للتشاور فى الحرب . وأن (دجاج قبر) حاكم الحماسين قد ركز قواته بمكان يطلق عليه اسم (سعد زقا) وهو على مسيرة ١٥ ساعة من سنهيت[2] . وكانت الاوامر التى تلقاها منسنجر من الخديو تقضى بعدم الذهاب الى اقليم تجره وأن يظل فى مكانه لمباشرة شئون الحملة . وقد عززت الحملة بقوات جديدة ، فبعث الخديو بأورطة جديدة تحت إشراف جمالى باشا لوضعها فى الأماكن المناسبة لحماية الحدود المصرية . وفى نفس الوقت أرسل الخديو إلى ملك الحبشة كتاباً يحذره فيه من اعتداءاته المتكررة على الحدود .

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى. دفتر ٣٢ عابدين (واردتلغرافات) من منسنجر باشا بسنهيت الى خيرى باشا تلغراف عربى الشفرة رقم ٢٥١ فى ١٦ رجب سنة ١٢٩٢ « أغسطس سنة ١٨٧٥ » .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٣٢ (واردتلغرافات » من مدير عموم شرق السودان بسنهيت الى خيرى باشا . تلغراف عربى الشفرة رقم ٢٠٤ ص ٣٦ فى ١٢ رجب سنة ١٢٩٢ «أغسطس ١٨٧٥ » .

وقد أوضح الخديو اسماعيل لمنسنجر أنه إذا لزم الأمر القيام بعمليات حربية ، عليه أن يتشاور في هذا الشأن مع ماكيلوب . ويجب ألا يغرب عن ذهنه أن مصر لاتهدف من وراء دخول الحبشة إلا إقرار الأوضاع على الحدود المصرية ولا يقصـــد به احتلال الأراضي الحبشية بأي حال من الأحوال[1] .

وفي أواخر اغسطس سنة ١٨٧٥ أصدر الخديو أمرا لمنسنجر بتوزيع أورطتي ماكيلوب وجالى باشا على الحدود للمحافظة عليها ، ثم القيام بمأموريته التي كلف بها في منطقة تجره (تاجورة) بعد التأكد قبل قيامه من أن الاحباش لاينوون مهاجمة الحدود المصرية في فترة غيابه [2] .

ولكن منسنجر أبقى الأورطتين السابقتين في مصوع كاحتياطي للحملة ولم يقم بتوزيعها على سنهيت وأميديب لعدة أسباب . أولا ـ صعوبة ترحيل هذه القوات إلى مراكزها الجديدة مع عدم وضوح الفائدة من هذا التوزيع .

ثانيا ـ أن مناخ مصوع أكثر ملاءمة لصحة الجنود من أميديب التي تتفشى فيها الحمى .

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري . دفتر ٢٣ عابدين (صادر تلغرافات) من خيري باشا الى منسنجر باشا . صورة التلغراف العربي بالشفرة رقم ٥٢٧ في ١٨ رجب ١٢٩٢ « أغسطس ١٧٨٥ ».

(٢) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهوري . دفتر ٢ (أوامر عربيه) أمر كريم الى مدير شرق السودان . وثيقه رقم ١١ ص ١٠٠ في ٢٥ رجب سنه ١٢٩٢ « أواخر أغسطس سنه ١٨٧٥ » .

ثالثا ـ شده البرودة فى سنهيت فوق مايحتمله الجنود .

رابعا ـ أنه فى حالة مهاجمة العدو للحدود المصرية فستكون المسافة من مصوع إلى عــدوة أقرب وأيسر من المسافه بين سنهيت وعدوة .

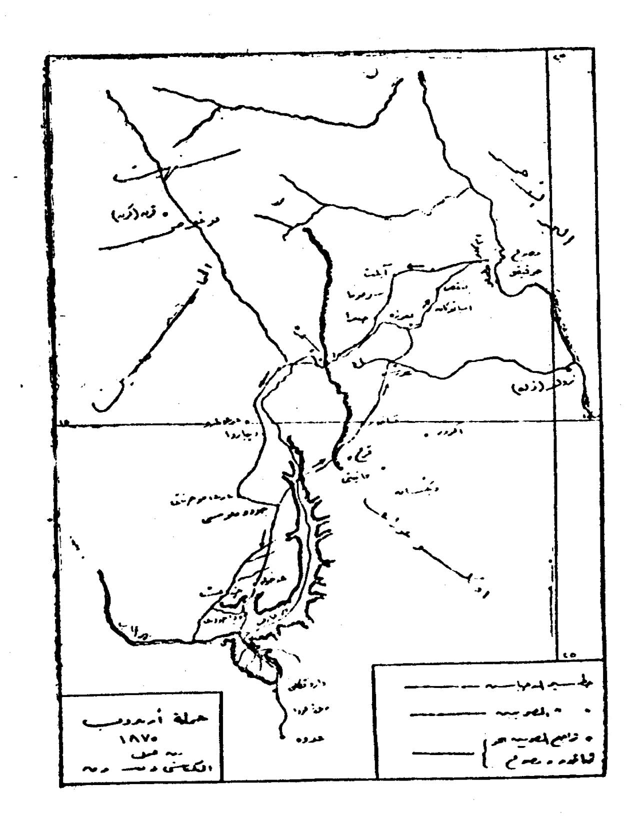
وقد تركز الدفاع عن الحدود المصرية فى خطين اساسيين : أحدهما يمتد من سنهيت إلى القلابات ويضم نقط سنهيت وأميديب والقلابات . والخط الثانى يمتد من سنهيت إلى الحماسين ، وليس به سوى نقطة مصوع القريبة من الحماسين .[1]

وقد حرص الخديو اسماعيل فى ذلك الوقت وقد شعر بضعف مركزه السياسى أن يوضح لمنسنجر مرة أخرى فى أوائل سبتمبر سنة ١٨٧٥ بمـا لايدع مجالا للشك أنه لايهدف من وراء تلك الحملة الدخول فى حرب مع الحبشة «لأن الوقت غير مناسب وذلك للظروف السياسية »[2] . وانما قصد من وضعها فى منطقة الحماسين أرغام الملك يوحنا على تقديم الضمانات الكافية لعدم تكرار الاعتداء على الحدود المصرية مرة أخرى وإذا مارفض يوحنا التسليم بذلك فعليه مواصلة احتلاله لهذا الأقليم .

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٢٣ عابدين (وارد تلغراف) من منسنجر الى خيرى باشا . صورة التلغراف العربى لشفرة رقم ٣١ ص ٦ فى ١٠ شعبان سنه ١٢٠٢ « سبتمبر سنه ١٨٧٥ » .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر رقم ٢٤ عابدين (صادر تلغرافات) ارادة سنيه الى منسنجر ، صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٧٠ فى ٥ شعبان سنه ١٢٩٢ « سبتمبر سنه ١٨٧٥ » .



شكل (١)

ونظراً لقيام منسنجر بمهمة اخرى فى منطقة تجره (تاجورة) أسندت قيادة الجنود المصرية المقيمة بسنهيت، وكذلك الجنود المرابطة بمصوع إلى الأميرالاى أرندروب بك[1] .

خط سير الحملة (أنظر خريطة رقم ١)

تقدمت القوات المصرية من مصوع تحت قيادة أرندروب فى اتجاه عدوة، فوصلت جنــــدا فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . وكانت مقدمة الحملة المصرية تتكون من ستة بلوكات وثلاثة مدافع وصاروخين تحت قيادة الكونت زيشى (وهو ضابط قديم فى سلاح الفرسان بالجيش النمساوى، وحضر حربى سنة ١٨٥٩، وسنة ١٨٦٦، واشترك فى هذه الحملة كهاو للوقوف على أحوال الحبشة)، قد واصلت زحفها داخل الأراضى الحبشية وعسكرت بالقرب من بلدة جوندت (جندت) فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٧٥ وهى على مسيرة ساعة من قرية مارب .

وأقام الحكمدار العام أرندروب والمحافظ أراكيل بك ببلدة عدخوله وبرفقتهم ١١ بلوكا و ٦ مدافع وصاروخين تحت رئاسة الحكمدار والقائمقام من ٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ . وتقع عدخوله على

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى، دفتر ١٠ معيه عربى، أمر كريم الى علاء الدين بك وكيل محافظ سواحل البحر الأحمر وشرق السودان، صورة الأمر الكريم رقم ٤٢ ص ٤ فى ١٧ شعبان سنة ١٢٩٢ .

على بعـــد ساعتين ونصف من معسكر جوندت[1] . وعسكر البكباشى على رائف ومعه خمسة بلوكات ومدفعين بموقع قياخور وهو يبعد نحو ثمانية كيلومترات تقريباً من عدخوله Addi Huala.

ومن جندا أمر أرندروب الضابط دورهلز بالذهاب إلى أسمره على رأس قوة من أربعة بلوكات . ثم تبعه أرندروب بأربعة أخر وبطارية مدفعية وأربعة صواريخ . وكان الطريق شاقاً بين جندا وأسمره فقطعه الجنود فيما يزيد عن ١٤ ساعة . وبذلك وصلوا إلى أسمره فى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥[2] .

ثم واصل سيره ثلاثة أيام متوالية حتى حفيت أقدام الجنود من جراء ارتقاء المرتفعات الوعرة . كما كانت البرودة شديدة وقاسية فوق تلك المرتفعات ، فى نفس الوقت الذى لم يكن لدى الجنود مايستطيعون به مقاومة هذا البرد القارص[3] . وانضم إلى أرندروب حاكم الحماسين - وكان قد سبق أن طلب حماية مصر له

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٤ عابدين (وارد تلغرافات) تقرير مقدم من عمر رشدى بكباشى أركان حرب بخصوص الواقعة التى حصلت للعساكر المصرية بجهة جوندت التى كان فيها مقدمة الجيش وعلى بعد ساعة ونصف ساعة من المحارب . تلغراف عربى رقم ٢٢٥ فى ٢٧ شوال سنة ١٢٩٢ « نوفمبر سنة ١٨٧٥ » .

(2) Douin ; Hist. du Règne T. III 3e partie Fasc. B, P. 758

(٢) المصدر السابق .

من اعتداء جيرانه عليه[1] - وكذلك ستة بلوكات سودانيـة تحت قيادة البكباشى فرح أفندى .

بقى دورهلز فى اسمرة ومعه بطاريتين وصاروخ حربى وأخـــذ يعمل فى تحصين الموقع لتغطية الثغرة المؤدية الى مادت وجندا حيث يقيم كومندان الأورطة الأولى على أفندى رفعت مع بلوكين ومدفعين لمراقبة الطرق التى تسلكها الامدادات الآتيـة من مصوع .

لم تلق القوات المصرية أية مقاومة أثناء توغلها فى الأراضى الحبشية ، وذلك طبقا لخطة الأحباش فى استدراج عدوهم داخل البلاد كى تطول طرق مواصلاته وتبعد مراكز تموينه . وفى نفس الوقت الذى ينال منه التعب والاضطراب الشىء الكثير ، نتيجة السير فى مناطق جبليـة وعرة تكتنفها الهضاب والوهاد ، يطبقون عليـــه بكل ماأوتوا من قوة ، ويجهزون عليه فى معركة خاطفة لاتستغرق أكثر من ساعات .

والى جانب هذه الخطة التقليدية التى سار عليها الأحباش فى حروبهم ، فهناك سبب آخر أدى الى تأخر الملك يوحنا فى مهاجمة المصريين ، وهو المنافسة الشديدة وعدم الثقة المتبادلة بين يوحنا وحكام الاقاليم الحبشية فى ذلك الوقت .

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى ؛ محفظة ٤٢ « معيه تركى » من رجزامات حيلو حاكم الحماسين الى الجناب العالى . وثيقة عربية رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٧ رجب سنه ١٢٨٤ « نوفبر سنه ١٨٦٧ » .

وقد وقفت الحكومة الفرنسية من مصر موقفاً غير ودى فى تلك الفترة، فقامت بإمداد الملك يوحنا بكمية من الاسلحة الفرنسية على سبيل الهدية. والأدهى من هذا أن هذه الأسلحة ارسلت الى الحبشة عن طريق ميناء مصوع، وعندما احتجزتها السلطات المصرية بالميناء، قامت بشأنها أزمة سياسية بين البلدين، ونجح نائب القنصل الفرنسى بمصوع المسيو سارزك Sarzac من نقلها إلى الحبشة عبر الخطوط المصرية[1]. وكان هذا الموقف من قِبل فرنسا فيه تحد سافر لمصر وتحيز واضح للحبشة. وربما يرجع ذلك إلى غضب فرنسا من الخديو اسماعيل لبيعه أسهم قناة السويس لانجلترا وليله الظاهر إلى كسب ود انجلترا وعطفها عليه، ولإبتعاده عن فرنسا بعد أن خيبت آماله فى الاعتماد على معونتها فى مسألة كريت، وفى تأييدها لموقفه من البـاب العالى حينما توترت العـلاقات بينهما فى عامى ١٨٦٩ - ١٨٧٠.

وكلما تقدمت القوات المصرية تحت قيـــادة أرندروب، كلما انسحبت القوات الحبشية إلى الداخل. وفى أول نوفمبر ١٨٧٥ اتجه أرندروب نحو جودوفلاسى Goudofelassi حيث مكث بها بضعة أيام لنفاد المؤن وانتظاراً لوصول بقيـة القـوات المصرية الزاحفة. وقد عانت الجنود مشقة كبيرة فى السير فى أراض وعرة مع تناول قليل من الطعام لا يسمن ولا يغنى من جوع.

وفى ٣ نوفمبر وصلت المؤن مع القومندان عمر رشدى، وكان

(1) Dye ; Moslem Egypt, P. 134.

يرافقه إثنان من الصحفيين الانجليز أحدهما عن جريدة استاندارد والآخر عن الديلي تلغراف . ويذكر الجنرال داي Dye (من الضباط الأمريكيين الذين يعملون فى هيئة أركان حرب الجيش المصرى) فى شيء من المرارة والشك ، أن هذين الصحفيين قد نجحا فى اختراق الصفوف المصرية والوصول فجأة إلى خطوط العدو[1].

وقد وجد أرندروب أن طريق (اسمره - مادت - جندا) وعرا بالنسبة لسير القوافل ، ولذا صدرت الأوامر إلى حاميتى مادت وجندا ، وتتكون من خمسة بلوكات ومدفعين بالاقامة فى قياخور ، بينما ألحقت حامية أسمره بالقوات الزاحفة على عدوة . واتخذت قوافل الإمدادات فى سيرها طريق مصوع لأنه سهل من الناحية العملية عن الطريق الآخر .

ونظرا لموقع قياخور المتوسط بين مصوع وقيادة الجيش المصرى ، وضعت فيه أربعة بلوكات ومدفعان. كما صدرت الأوامر إلى دورهلز بالذهاب إلى اكلوغزاى Akulen Goussai ورافقته بلوكين وصاروخين.

وفى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٧٥ أعلن يوحنا الحرب على مصر ، فأخذ يجوب طرقات عدوة تحف به كبار الشخصيات الحبشية لحض الأهالى على حمل السلاح . وفى ٣ نوفمبر خرج الكونت زيشى على رأس سرية مكونة من بلوكين وصاروخ واحد

(1) Ibid, P. 135

لإستطلاع منطقة عدخولهوجندت. وبعد عودته أخبر أرندروب بأن قوات يوحنا قـــد جاوزت قرية مارب ، فزوده أرندروب بيلوكين من الجنود السودانيين و ٣٠ فارسا من قبيلة بنى عامر و ٦٠ فارسا تحت قيادة حامد بك وبذلك استطاع الكونت زيشى الذى تمثل قواته مقدمة الجيش المصرى من إعداد ستة بلوكات ومدفعين وصاورخين و ٣٠ فارسا .

غادر ارندروب جودوفلاسى فى ٦ نوفمبر متجها نحو عدخوله بعد أن ترك فى الموقع الأول ثلاثة بلوكات لحمايته . وفى نفس اليوم وصل الكونت زيشى بالقرب من جندت على مسيرة ساعتين من عدخوله . وتقع جندت على حافة منطقية جبلية تتوسطها عدوة . وقد ظن أرندروب أن اندفاعه بسرعة داخل الأراضى الحبشية سيوقع يوحنا فى ارتباك شديد ، بل ربما أخذه على غرة دون إستعداد سابق .

وفى جندت تلقى ارندروب رفض يوحنـــا طلب الدخول فى مفاوضات لتسوية المسائل المعلقه بين البلدين . فعاود أرندروب الكرة وأرسل من قبله النائب محمد عبدالرحيم ليعرض على يوحنا مرة ثانية إرســـال مندوبين من لدنه للتفاوض فيما يؤدى إلى إقرار السلم .

حرج موقف القوات الزاحفة

وفى نفس الوقت رأى اراكيل بك محافظ مصوع أن يستغل الفرصة للإستفادة من التنافس بين الرؤساء والملك يوحنا ، وخصوصا التنافس بين ولد دنكل والملك .

أصبح موقف القوات المصرية الزاحفة حرجا بعـــد هذا التقدم السريع ، فقد احتلت فى مدة قصيرة ثلاث مقاطعات حبشية دون أن تلقى أية مقاومة. وقد أغرت هذه الخطة ارندروب على التقدم دون أن يكون لديه العدد الكافى لمواجهة قوات يوحنا فى عقرداره ، ومن غير أن يحسب حسابا لعاقبة هذا التهور. وكلما أوغل ارندروب فى الزحف كلما زاد موقفه حرجا ، وقلت قواته الحربية نظرا لترك بعضها على طول الطريق ، ليؤمن خطوط مواصلاته وليحول بين العدو وقطع خط الرجعة عليه .

ويبدو أن أرندروب كان يريد بهذا الزحف أن يبرر موقفه أمام الخديو إسماعيل ، فيوحنا قد رفض الدخول فى مفاوضات مع مصر ، وحل مشكلة الحدود بينهما بالطرق الودية . فلم يكن أمام ارندروب إذن إلا طريق القوة .

وكلما زاد إصرار يوحنا على الرفض زاد توغل ارندروب داخل الأراضى الحبشية بزعم أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لإرغام يوحنا على التراجع عن موقفـــه . ولكن هذا التقدم يؤدى من ناحية أخرى إلى حرج موقف القوات المصرية ، فقد أصبحت فى

موقف لا يسمح لها بالانسحاب لما يترتب عليه من إنضمام رؤوس الأحباش المترددين إلى جانب يوحنا . وبذلك تتمكن القوات الحبشية من سحق القوات المصرية المتقهقرة والقضاء عليها .

وقد أحس ارندروب بغلطته بعد فوات الأوان ، فبعث برسالة مطولة إلى الخديو إسماعيل يشرح له الموقف ويستنجد به لاسعافه بمدد عسكرى . فأوضح له الخديو فى رده ، أن أمامه أمرين لا ثالث لهما ، وهما : إما دخول عدوة ، أو الاعتصام بمكان حصين مع تأمين طرق مواصلاته مع مصوع إلى أن يبعث إليه بأربع أورط مصرية وبطارية مدفعية وبلوك سوارى وبلوك لغمجيه لتعزيز قواته . ولذا كانت مهمة ارندروب بعد وصوله هذا الرد، العمل بقدر المستطاع على إطالة الوقت وتجنب الدخول فى حرب بأى حال من الأحوال ، ومعاودة الدخول فى مفاوضات من جديد ريثما يتحسن مركزه بوصول القوات المصرية الجديدة .

كما حاول الخديو إسماعيل مساعدة الحملة عن طريق إستغلال النزاع الداخلى فى الحبشة لصالح مصر . فبما أن القوات المصرية الزاحفة غير كافية للدخول فى حرب ناجحة مع الحبشة ولن تستطيع بأى حال من الأحوال الانتصار على قوات عن طريق الحرب ، فلابد إذن من الالتجاء إلى سلاح الفتنة وتدبير المؤامرات والدسائس للوقيعة بين الملك يوحنا ورؤوسه المنافسين له . ولهذا يأمر الخديو إسماعيل ارندروب فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٥ أنه فى

حالة فشل المفاوضات مع الملك يوحنا، عليه أن يستغل التنافس والاحقاد الكامنة بين بعض الرؤوس والملك للوصول إلى ماتصبو إليه مصر . ونصحه بتشجيع هؤلاء الرؤوس بمتخلف الطرق وأن يعدهم بمساعدة مصر وحمايتها لهم من أى إعتداء .[1]

ويرجع فشـــل المفاوضات وإصرار يوحنا على القتال إلى تحريض المسيو سارزك نائب القنصل الفرنسى بمصوع الذى اشرنا إليه من قبل ، وإلى التقليل من شأن القوات المصرية الزاحفة من حيث القوة والعدد .[2] هذا بالاضافة إلى مرافقته ليوحنا لتقديم النصح والمشورة حتى إنتهاء المعركة[3].

وفى ٢ نوفمبر أعلن بطريرك الحبشة الحرب على مصر ليصبغ الحرب بالصبغة الدينية ، فخرج على أثر ذلك الملك يوحنا تحف به قواته الحربية التى قدرت بما يقرب من سبعين ألف مقاتل لملاقاة جيش مصر[4] . وفى ١٤ نوفمبر عبرت قواته الأماميه نهر مارب وأشرفت على حافة الأخدود الذى تعسكر على مقربة منه مقدمة القوات المصرية المحاربة تحت قيادة زيشى .

وحدث فى ذلك الوقت أن ذهب أحد عشر رجلا من

(1) Douin ; Histoire du règne T 3 — 3er partie Fasc. B. P. 772.

(2) Ibid P. 769.

(3) Dye ; Moslem Egypt. - P. 134.

(4) Douin ; Histoire du règne T. 3 P. 772.

الأحباش للسقاية من ماء الأخدود فمنعتهم القوات المصرية وأطلقت عليهم النيران ، فقتل عشر رجال وفر واحـــد إلى معسكره [1] . وفى ١٥ نوفمبر بعث الكونت زيشى إلى ارندروب بنبأ اعتزام يوحنا مهاجمة جندت وعدخوله فى وقت واحد .

قسم يوحنا قواته إلى ثلاثة أقسام : الأول لمهاجمة جندت من الأمام ، والثانى لمهاجمة عدخوله من الشرق متخذا طريق عدى جورى ، بينما يرتقى القسم الثالث الهضبة عن طريق بلدة سعد بيلادى ويعسكر على مسيرة ساعة ونصف ساعة إلى الجنوب الغربى لعدخوله [2] .

وبوصول نبأ زحف يوحنا إلى القيادة المصرية ، فضل أرندروب التقدم نحو جندت لملاقاة العدو هناك وعدم انتظاره فى عدخوله ، رغم معارضة البكباشى دنيسون وهو من الضباط الأكفاء لهذه الفكرة ، بعد أن بين لأرندروب خطورة الدخول فى قتال مع العدو فى منطقة محاطة بالمرتفعات من كل جانب ، وتمكنه من السيطرة سيطرة تامة على ميدان المعركة هذا من جهة ومن جهة

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى ، محفظة ١/٥ « أوراق تتعلق بلاد الحبشة » تقرير من المدعو حسن تابع أراكيل بك . وثيقة رقم ١/١/٥ (ى) فى ٢٤ شوال سنة ١٢٩٢ « نوفمبر سنة ١٨٧٥ » .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٤ عابدين (وارد تلغرافات) تقرير مقدم من عمر رشدى بكباشى أركان حرب — بخصوص الواقعة التى حصلت للعساكر المصرية بجهة جندت . صورة التلغراف العربى رقم ٢٢٥ فى ٢٧ شوال سنة ١٢٩٢ « نوفمبر سنة ١٨٧٥ » .

أخرى لخروج القوات المصرية من استحكاماتها لملاقاة العدو فى العراء سيضعها وجها لوجه أمام قوات تفوقها عددا وقوة، ويعرضها لأخطر الضربات . ومع هذا كله أصر أرندروب على رأيه ورفض انتظار الأحباش فى موقع عدخوله الحصين [1] .

وبناء على تلك الخطة أمر أرندروب البكباشى دنيسون بالتوجه إلى قرية سعد يلادى فى نصف أورطة لحراسة الممر المؤدى اليها. كما كلف البكباشى عمر رشدى بمرافقة النصف الآخر من الاورطة والذهاب إلى قرية غدى جورى لحراسة الممر الآخر المؤدى إلى مدخل الهضبة شرقى عدخوله [2]. ثم ترك أرندروب عدخوله فى حراسة القائمقام رستم ناجى بك ورحل فى ١٥ نوفبر وبرفقته أربعة بلوكات ومدفعين جبليين للحاق بالكونت زيشى فى وادى مارب. وفى نفس الوقت بعث ببرقية إلى القاهرة يتعجل فيها إرسال الجنود اللازمين وذلك لخطورة الموقف .

---

(1) Loring; A confederate Soldier in Egypt P. 302-303

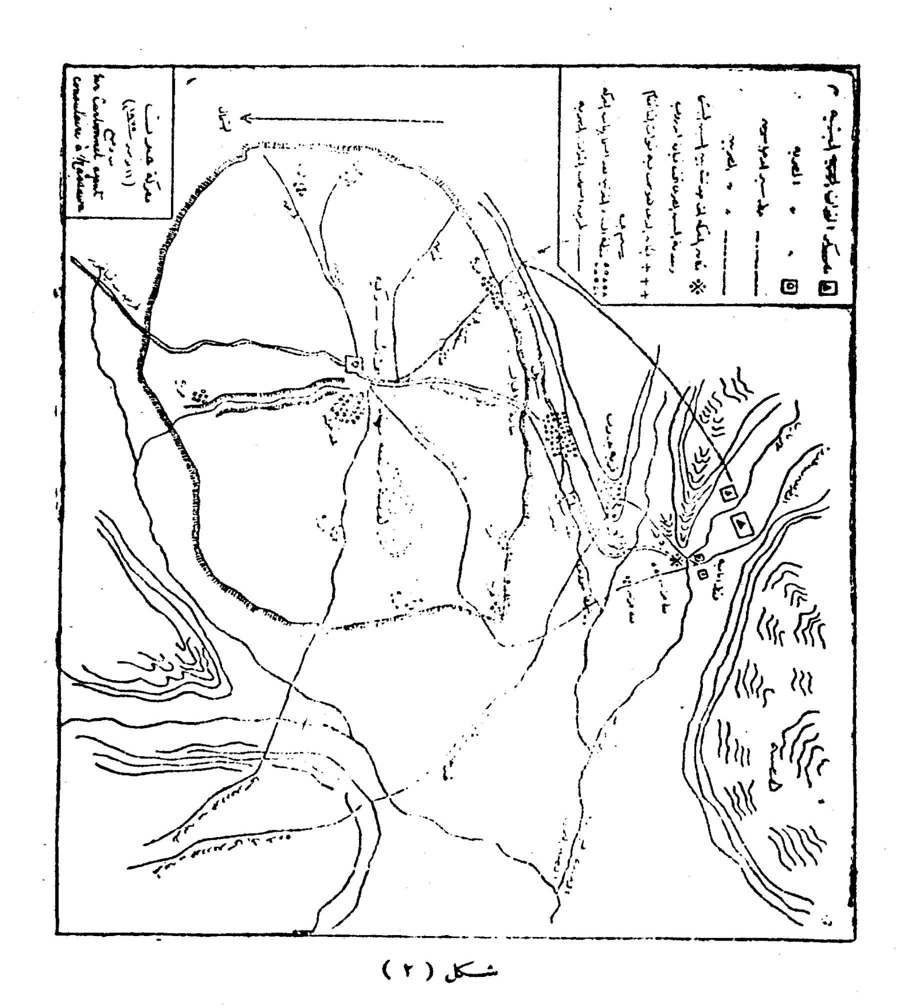
(٢) المصدر السابق .

الفصل الخامس

معركة جندت

أمدَّ أرندروب الكونت زيشى قائد القوات الأمامية بأربعة بلوكات وقطعتين من المدفعية علاوة على الأربعة بلوكات التى لديه. وفى مساء ١٦/١٥ نوفمبر عبر الأحباش بقواتهم نهر مارب وهاجموا نقط الحراسة المصرية الأمامية واشتبكوا معها فى قتال. وفى نفس الوقت أرسل أرندروب الى رستم ناجى بك بموقع عدخوله يستحثه على الإسراع بالحضور الى جندت ومعه خمسة بلوكات ومدفعين جبليين وصاروخين. ثم تقدم هو (أرندروب) للحاق بقوات الكونت زيشى الأمامية على أمل أن يباغت قوات العدو (أنظر خريطة رقم ٢).

وفى تقدمه الى الأمام وقع فى خطأ آخر، إذ اتخذ طريقه وسط الأدغال التى حجبت عن ناظريه رؤية العدو، بحيث وجد نفسه فى نهايتها وجها لوجه أمام القوات الحبشية الرئيسية. لم يكن لديه وقت للتفكير أو الإعداد فالموقف جد خطير، ويتطلب العمل السريع الحازم، ولكن حرج الموقف دفعه الى تقسيم قواته القليلة العدد الى قسمين؛ الأول ويتكون من أربعة بلوكات وينتشر فى أرجاء المكان والثانى يتكون من أربعة أخر وتقوم بحركة التفاف



شكل (٢)

حوله الدفاع عنه . وقد عاقت طبيعة أرض المعركة القوات المصرية من أن تقاتل على هيئة مربع للدفاع عن نفسها ، أو أن تستخدم أسلحتها الحديثة المتفوقة فى القوة استخداما صحيحا . وبينما كانت مواقع المصريين مكشوفة كان العدو يتخذ من جزوع الاشجار وفروعها ستارا يختبىء خلفه ويصلى قواتنا نارا حامية . وماهى إلا لحظات حتى أحاطت القوات الحبشية المقاتلة بالقوات المصرية كالسيل الجارف وسحقتها فى فترة قصيرة[1]

ويذكر الجنرال فون تورنيزن Von Thurnyssen أن القتال لم يدم فترة طويلة . وقد تمكنت القوات المصرية بفضل بنادق رمنتون السريعة الطلقات أن تضغط على قوات العدو وأن تصد هجومهم فى أول الأمر . ولكن إزدياد قوة الأحباش زيادة مطردة مكنتها من الإحاطة بالقوة المصرية . وعندما بدأت هذه القوة فى التقهقر بدون نظام ، هاجمها الأحباش بالأسلحة البيضاء فحدثت مذبحة رهيبة .[2]

حارب أرندروب بكل شجاعة حتى آخر طلقة فى مسدسه ، ثم إستل بعدها سيفه وظل يحارب حتى خر صريعا . وبهذه النتيجة السيئة تنتهى المعركة ويسقط فى ميدان القتال من المصريين مايقرب

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة ٥/١ أوراق تتعلق بحوادث بلاد الحبشة (تقرير من المدعو حسن تابع أراكيل بك عما شاهده فى واقعة الحماسين) وثيقه ٥/١/١ (ى) فى ٢٤ شوال ١٢٩٢ « نوفبر ١٨٧٥ » .

(2) Bulletin d'Institut Egyptien "l'Expedition de l'Egypte contre l'Abyssinie" par Thurneyssen.

من ثمانمائة قتيل[1] بينما لم تخسر القوات الحبشية سوى واحد وثلاثين قتيلا وخمسة وخمسين جريحا[2]. وهذا مادعا سارزاك نائب القنصل الفرنسى بمصوع الى التعجب والى التساؤل عن كيفية اندحار قوة تتكون من ألف رجل مسلحين ببنادق رمنتون (وهى من أحدث البنادق التى عرفت فى ذلك الوقت) وتحت قيادة أوربية ومزودين بأربعة مدافع، بعد عشرين دقيقة من بدء القتال، بينما لم تتجاوز خسائر العدو التسعين نفرا بين قتيل وجريح.[3]

أما القائمقام رستم ناجى بك الذى كان يقيم بعدخوله والذى طلب أرندروب معاونته قبل بدء المعركة، فقد خرج للحاق به، وانضم اليه محافظ مصوع أراكيل بك والبكباشى أحمد فوزى أفندى قومندان الاورطة الثانية المأمورية، والبكباشى طوبجى اسماعيل راجى أفندى. وفى الطريق بين عدخوله وجندت، وفى سهل يسمى جوداجورى شنت قوات العدو هجمات شديدة على القوات المصرية، ولكنها جاءت فى ظروف مواتية بالنسبة لها، فتمكنت من تركيز قوتها والسيطرة عـــلى ساحة القتال بفضل استخدامها للدفعية بحرية تامة.[4]

ولكن سرعان ماتسلق الأحباش المرتفعات المحيطة بالقوات

---

(1) Dye ; Moslem Egypt. P. 141.

(٢) المصدر السابق ص ١٤١ .

(3) Douin ; l'Histoire du Règne. T. 3 P. 782.

(4) Dye ; Moslem Egypt. P. 140.

المصرية من كل جانب، وأطبقوا على جنود رستم ناجى كالجراد المنتشر بحيث لم يمض اكثر من ساعة إلا وقد أجهزوا على القوات المصرية .

ويذكر الجنرال لورنج (من ضباط أركان حرب الجيش المصرى) فى وصفه لتلك المعركة : « لقد حارب رستم بك بشجاعة، فعندما شجت رأسه ، ربطها بمنديل واستمر فى إصدار أوامره وتشجيع جنوده على القتال إلى أن خر صريعا برصاصة ثانية . وحينما كان يلفظ أنفاسه الأخيرة ظل يصدر أوامره بقتال العدو حتى قضى نحبه .كذلك سقط اراكيل بك المحافظ الجرىء. فبالرغم من إصابته برصاصة قاتلة اخترقت جسده ظل يحث الضباط والجنود على القتال ، ويشعرهم بوجوده بينهم ضاربا بذلك مثلا عاليا فى البسالة الى أن ضاع كل أمل فى النصر[1] » . وهذا الوصف ينطبق على ماجاء فى تقرير أحد الجنود الذين حضروا المعركة[2] .

أسفرت هذه الموقعة عن موت حوالى ألف جندى من المصريين بينما لم تتجاوز خسارة الأحباش ٥٢١ جندى بين قتيل وجريح . أى أنه لم ينج من الخمسة عشر بلوكا التى اشتركت فى القتال سوى بلوك واحد تمكن بصعوبة من التقهقر إلى عدخوله . أما باقى الجنود فقد قتل

(1) Ibid. P. 140.

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٩٠٦ (صادر تلغرافات) بمحافظة مصوع «تقرير عن المعركة الى سعادة خيرى باشا » وثيقة رقم ٤ ص ١ فى ٢٤ شوال ١٢٩٢ « نوفبر ١٨٧٥ » .

بعضهم وأسر البعض الآخر . وكذلك سقطت جميع أسلحتها بما فى ذلك المدافع والصواريخ فى يد العدو .

حدث هذا فى نفس الوقت الذى كانت فيه القوات المصرية تحت قيادة البكباشيين دنسون وعمر رشدى بعدخوله بمعزل عن ميدان المعركة لاتدرى شيئا عما يدور على مقربة منها . وظلت على هذا الوضع إلى أن أنبأها بهذا الخبر المحزن شيخ البلدة . وسرعان ماأحاطت بهم القوات الحبشية حتى صارت على بعد ١٥٠٠ متر منهم .

وفى المساء بدأت جموع الأحباش تختفى عن أنظار المصريين ، الذين أخذوا يعملون بكل همة فى زيادة تحصينات الموقع الذى يعتصمون فيه . ويصور لنا البكباشى عمر رشدى موقف قواته القليلة العدد وماكان يساورها من خوف بعد فشل القوات الرئيسية أصدق تصوير، فيقول : « ولكن من بعد غروب الشمس إلى الصباح تواردت علينا بعض عساكر مجروحة وبعضها مطوشة . وهنا كسر قلوب عسكرنا وصاروا خائفين من الهجوم عليهم[1] » .

وبعد فترة من الزمن حضر إلى الموقع رسول من قبل يوحنا يحمل رسالة إلى أراكيل بك قائد الحامية يخيّره فيها بين أمرين إما تسليم أسلحته والخروج بقواته من الأراضى الحبشية أو البقاء فى

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٤ عابدين (وارد تلغرافات) تقرير البكباشى عمر رشدى عن موقعة جندت . صورة التلغراف العربى رقم ٢٥ فى ٢٧ شوال ١٢٩٢ « نوفمبر ١٨٧٥ » .

خدمته هو وجنوده لو رغبوا فى ذلك . أصبح الموقف بالنسبة لحامية عدخوله شديد الخطورة ، فهى لن تستطيع البقاء طويلا فى عزلتها هذه . وفى نفس الوقت ليس فى مقدورها مقاومة الأحباش بعد أن فقدت كل اتصال بينها وبين مركز القوات المصرية بمصوع . ولهذا اجتمع كل من دنسون وعمر رشدى والنائب محمد عبدالرحيم للتشاور فيما يجب عليهم عمله لمواجهة هذا الموقف الخطير ، ويصور لنا البكباش عمر رشدى هذا الموقف بقوله : « ولكن نحن نعلم وحقق لدينا عدم وجود الجيش الأمامى بأسلحته ومهماته ، وعلمنا عدم إمكاننا المقاومة ، فقياخور بعيدة ومصوع وسنهيت أبعد والعساكر قليلة (٣٦٠ جندى فقط) ولعلمنا أن ملك الحبشة أخذ مدافع وأسلحة وجبه خانة من قتلوا ، وعلمنا عدم إمكاننا مقاومته فلذلك عملنا هذه الحيلة . »[١]

وتلك الحيلة التى أشار اليها عمر رشدى تتخلص فى أنه قد اتفق مع زميله دنسون على أن يبعثا برد على رسالة الملك يوحنا يذكران فيه بأنهما لن يقوما بتسليم مالديهم من أسلحة وعتاد ماداموا على قيد الحياة ، وأنهما أرسلا بخطابه إلى الحكمدار بجهة (سعد فلاسى) وسوف يتصرفان بمقتضى مايصلهما من تعليمات ، مع تأكدهم من موت الحكمدار أراكيل بك[٢].

ولم يكن ماذكره الضابطان بطبيعة الحال ، إلا خدعة قصد

(١) المصدر السابق .
(٢) المصدر السابق .

بها التموية على الأحباش إلى أن تتاح لهم الفرصة للهرب . وهذا ماحدث بالفعل ، فقد خرجت القوات المصرية من تحصيناتها بعدخوله بعد إرسال هذا الرد مباشرة، متجهة نحو قياخور. ويقول عمر رشدى ، « تركنا كل مانمتلكه وصرنا بالهدوم التى علينا ، ومع كل عسكرى بندقيته وست دست رصاص وتركنا جميع الباقى وكذلك الأربعة مدافع[1] » .

وعند الغروب أشرفوا على بلدة (عدى أجاوجه) بالقرب من (جوده فلاسى) وكان الإعياء قد بلغ بهم مبلغا كبيرا ، فلم يتذوقوا طعم النوم أو الراحة ثلاث ليال سويا . فلما أرادو أن يأخذوا قسطهم منهـــا بعد هذه المرحلة الشاقة أخبرهم أحد مسلمى (جوده فلاس) أن الملك يوحنا قد استشاط غضبا لهروبهم دون أن يسلموا ماباأيديهم من أسلحة ،وصمم على تعقبهم مهما كلفه الأمر. فهبوا مسرعين خشية أن يدركهم يوحنا وجنوده . إلى أن وصلوا موقع قياخور فالتحقوا بحاميته تحت قيادة البكباشى على رأفت. ولم يلبث أن غادر الجميع الموقع الأخير بعد مبيت ليلة واحدة ، وبعدأن أخطروا دورهلز الذى كان يعتصم بموقع حصين على مسيرة يوم واحد من قياخور للحاق بهم فى مصوع .

وقد لاقى المصريون الأهوال اثناء انسحابهم إلى مصوع فيقول البكباشى عمر رشدى « سمعنا الأصوات المزعجة فوق الجبل

(١) المصدر السابق .

وكانت ليلة مظلمة من الغيام وكثرة الأشجار ، وعندها وقفنا فلم نشعر إلا والعساكر فرت هاربة جهة مصوع وتاهت فى الأشجار واتحدنا جميعا فى توقيفهم فلم أمكن لأحد ذلك وهكذا فى تشتت إلى مصوع وتاهت كافة الناس عن بعضها ولكن الحمد لله لم يجرى ضرر لأحد [1] » . وبوصول هذه القوة الى مصوع أبرقت الى القاهرة بنبأ الهزيمة [2] . كما تمكنت قوة دورهلز من الوصول إلى مصوع عن طريق حرقيقو [3] .

نتائج الحملة

يرجع أهم أسباب فشل تلك الحملة إلى الخطأ فى تقدير قوة الأحباش والإستهانة بأمرهم ، وكذلك لعدم تقدير العقبات التى تعترض طريق الحملة من وعورة المنطقة وتعذر الحصول على المؤن اللازمة من الأهالى .

هذا بالإضافة إلى قلة عدد جنود الحملة المصرية وتوغلها داخل الأراضى الحبشية دون أن تعتمد على احتياطى كبير العدد فى

(١) المصدر السابق .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٤ عابدين (وارد تلغرافات) من وكيل عموم شرق السودان بسنهيت الى خيرى باشا . صورة التلغراف العربى رقم ١٥٠ ص ٢٦ فى ٢٢ شوال سنة ١٢٩٢ « نوفمبر سنة ١٨٧٥ » .

(٣) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٩٠٦ « صادر تلغرافات » بمحافظة مصوع الى خيرى باشا . وثيقة رقم ٦ ص ٨ فى ٢٤ شوال ١٢٩٢ « نوفمبر ١٨٧٥ » .

خطوطها الخلفية . وقد وجدنا أنه كلما توغل أرندروب داخل الأراضى الحبشية ، قلت القوة الحربية التى تحت يديه نتيجة توزيعها على النقط الحربية على طول الطريق حتى يحتفظ باتصاله مع موضع نقطة الإرتكاز ومركز العمليات الحربية ، إلى أن تقابل فى النهاية بالقوة الضئيلة التى بقيت لديه مع عـــدو يفوقه فى العدد أضعافا مضاعفة . ويقول الجنرال لورنج « إن من المحزن حقا أن يرى المرء تناثر تلك القوة الصغيرة العدد فى منطقة جبلية وعرة وأمام عدو قوى كبير العدد[1] » .

علاوة على ذلك فإن استخدام ضابط مغامر كالكونت زيشى ـ لا بصفة رسمية ـ بل كهاو يبحث عن المغامرات لخطأ جسيم . فهذا الرجل الباحث عن المتاعب قد تقدم بسرعة كبيرة بمن معه من جنود المقدمة دون ترو أو تقدير للعواقب . واندفع وراءه أرندروب وبقية جنود الحملة من غير اكتراث، على أمل مباغتة العدو دون أن يضع فى حسابه الإعتبارات الحربية المختلفة كقلة ما لديه من جنود ، وعدم درايته التامة بطبيعة الأرض التى يتقدم فيها ، أو إمكانيات العدو الحربية من ناحية الكفاية الحربيـة أو العـددية . حتى إذا ما طالت مواصلاته وبعدت مراكز تموينه، أرسل يستنجد بالخديو لاسعافه بقوات اضـافية من مصر ، مع العلم بأن تنفيذ ذلك غير ممكن من الناحية العملية . فمن المحال أن تدركه النجدة الحربية بهذه السرعة والعدو على بعد ساعات منه . فكان الأجدر به أن تبقى

(1) Loring; A Confederate Soldier in Egypt P.303

قواته على حدود الحبشة لتهـــديد يوحنا والدفاع عن الأراضى المصرية إذا ماسولت له نفسه الاعتداء عليها .

وهناك عوامل أخرى أسهمت فى تلك الهزيمة إلى حد كبير ، فأرندروب لم تكن له خبرة حربية عملية ، ولم يسبق له خوض حروب وخصوصا فى تلك المناطق الوعرة التى ليست له بها دراية كافية . كذلك السماح للصحفيين الانجليزيين بالتجول بين وحدات الجيش دون أية رقابة على تحركاتهم، ثم انتقالهم إلى الجانب المعادى فى ظروف غامضة ، قد مكنت الأحباش من معرفة عدد القوات المصرية الزاحفة واتخاذ التدابير اللازمه للقضاء عليها فى الوقت المناسب .

ويلخص لنا البكباشى عمر رشدى فى تقريره الذى وضعه عن الحملة، الخسائر التى منيت بها القوات المصرية بقوله « نتيجة ماذكر جميعه هو أن الذى فقد فى الواقعة جميعها من العساكر المصرية بجهة جندت ١٤ بلوكا من السودانيين و ٧ بلوكات من العساكر ٢ جى أورطة وواحد من ١ جى أورطة والحكمدار أرندروب والمحافظ اركيل بك والقائمقام رستم ناجى بك وبكباشية الطوبجية وبكباشى ٢ جى أورطة وضباط البلوكات جميعها التى سبق ذكرهم ، وأخذت مدافعهم ومهماتهم وأسلحتهم وخيامهم وأسر نحو ١٥ نفرا بما فيهم معاون ٢ جى أورطة وواحد ملازم طوبجيه وصاروخين من ضمن الأحد عشر بلوك الذين حضروا اثنين سودانيين، والبكباشى

دورهلز وواحد ملازم ، وفقد من الأعداء مايفوق عن ١٥٫٠٠٠ وكثير من رؤسائهم[1] » .

ويبدو من هذا التقرير مدى الخسائر التى لحقت بمصر فى صراحة ووضوح ولكنه قد بالغ فى عدد ضحايا الأحباش كما أنه من المتعذر تحديد هذا العدد - لو صح التقدير - لسببين رئيسيين : الأول - أن الملك يوحنا نفسه لم يكن يعلم بالدقة مدى مالديه ولدى رؤوسه من قوات محاربة ، فقد جرت العادة أنه فى حالة قيام حرب أن يطوف الملك بأنحاء البلاد داعيا لها فيتجمع حوله وحول أتباعه أعداد غفيرة لا حصر لها فسرعان ماتجتمع للحرب وسرعان ماتنفض بعدها .

والسبب الثانى أن من عادة الأحباش ألا يتركوا موتاهم فى ميدان المعركة ، بل كانوا ينقلونهم أولا بأول إخفاءً لخسائرهم ، ولهذا فمهما كانت ضحاياهم كثيرة فلا يمكن تحديدها على الإطلاق .

وبوصول فلول الجيش المصرى المنسحب إلى مصوع أصبح مابها من قوات يقدر بنحو ١٢ بلوكا من العساكر بالاضافة الى ماهو موجود بسنهيت . وبهذه القوة يصبح فى الإمكان المحافظة على مصوع من هجمات العدو ريثما تصل الامدادات الحربية من مصر[2] .

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٩٠٦ « صادر تلغراف » بمحافظة مصوع الى خيرى باشا . وثيقة رقم ٦ ص ٨ فى ٢٤ شوال عام ١٢٩٢ « نوفمبر ١٨٧٥ » .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٥ عابدين (صادر تلغرافات » من خيرى باشا الى أحمد بك نشأت بمصوع . صورة التلغراف العربى بالشفرة رقم ٤٦٩ ص ٧٢ فى غايه شوال ١٢٩٢ « نوفمبر ١٨٧٥ » .

ونظرا لقلة عدد الجنود المصرية بمنطقة سنهيت وما جاورها ، فقد انتاب الأهالى ذعر شديد لعلمهم بعزم القوات الحبشية على مهاجمة تلك البلاد والانتقام من المصريين[1]. ولم يكونوا كبيرى الثقة فى إمكان تلك القوات القليلة العدد الوقوف أمام الأحباش وحماية البلاد .

وكان من نتيجة هذا الفشل الذى منيت به الحملة أن أصبح مركز الخديو اسماعيل حرجا . وكان عليه سواء رضى أم لم يرض أن يقوم باعداد حملة أخرى للإنتقام من يوحنا ولمحو العار الذى لحق بالقوات المصرية . فأصبحت المسألة فى نظره تتعلق بشرف الجيش المصرى أكثر مما تتعلق بالفتح والغزو .

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٤ عابدين (وارد تلغرافات) من وكيل عموم شرق السودان بسنهيت إلى خيرى باشا . صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ١٤٧ س ٢٥ ق ٢٢ شوال ١٢٩٢ ؛ نوفمبر ١٨٧٥ » .

الفصل السادس

حملة أوسا

أو

حملة منسنجر

تعتبر حملة أوسا (حملة منسنجر) الطرف الثانى للكماشة أو الجناح الآخر لحملة أرندروب ، فقد أعدت الحملتان فى وقت واحد على أن تهاجم الحملة الأولى وهى حملة أرندروب الحبشة من الشمال متخذة مصوع نقطة ارتكاز لها ومركز عملياتها الحربية . أما الأخرى فتزحف عليها من الجنوب عن طريق ميناء تاجورة الواقع على خليج عدن . ولم يكن هدف هذه الحملة الفتح أو الغزو بقدر ما كان يهمها فتح طريق جديد يصل أوسا التى تقع على بعد ثلاثين فرسخا من تاجورة بالساحل مارا باقليم شوا والعمل على تأمينه وتنشيط التجارة المارة به ، ولتدريب سكان تاجورة على ممارسه التجارة المشروعة والإمتناع عن تجارة الرقيق [1] .

كذلك كان من أهداف الحملة عقد معاهد تجارية مع منليك ملك

(1) Dye ; Moslem Egypt P 134.

شوا استجابة للرغبة التى أبداهامن قبل[١]، والدخول فى مفاوضات معه بشأن إيجاد تحالف عسكرى ضد يوحنا تأمينا لسلامة الحدود المصرية . [٢]

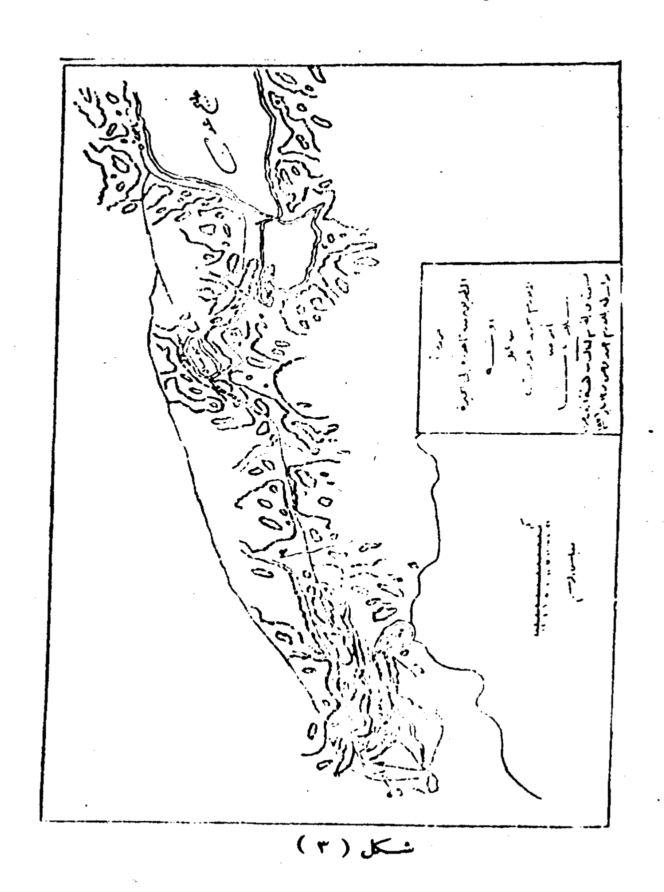
ونظراً لأن معظم سكان تاجورة من تجار الرقيق، فلم ينظروا الى وجود التجار المصريين بينهم نظرة ارتياح . وبوصول منسنجر إلى هذا الميناء فى ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ بعث برسالتين إلى إثنين من زعماء تلك المنطقة ، أحدهما يدعى (حامد ولد لهيطه) ويدعى الآخر (محمد ولد هنفرى) سلطان أوسا ، يطلب فيها التعاون مع السلطات المصرية لتنظيم تجارة تلك المنطقة وربطها بالعالم الخارجى. وكان كلا الرجلين غير مخلص للحملة ، ولكن حامد ولد لهيطة تظاهر بالإخلاص والولاء للمصريين . أمـــا الآخر فقد جاهرهم بالعداء . [٣]

تكونت الحملة من ٣٦١ رجلا مزودين بمدفعين جبليين وصاروخين ، ولحق بها الضابط أركان حرب محمد عزت ومعاون شرق السودان ، ونظرا لقلة عدد دواب الحملة وتعذر الحصول عليها لرفض الأهالى التعامل مع قوات الحملة ، لم يتمكن منسنجر أن يأخذ معه قدرا كافيا من المؤن والذخائر .

(١) الوقائع المصريه . العدد رقم ٦٣٧ فى ١٨ ذى القعدة سنه ١٢٩٢ ٢٦ ديسمبر سنه ١٨٧٥ .

(٢) كشف الستار عن سر الاسرار (مخطوط) ج ١ ص ٣٠ .

(3) uDoin : Hist. du Règne, M. 3 P. 796.



شكل (٣)

خط سير الحملة (انظر خريطة رقم ٣)

وقد دفعت قلة جنود الحملة وافتقارها إلى المؤن والذخيرة، وعداء الأهالى لها وعدم تعاونهم معها، منسنجر الى اتخاذ منتهى الحيطة والحذر فى تقدمه نحو أوسا؛ فكلف الضابط اركان حرب محمد عزت بتقسيم قوة الحملة الى أقسام، على أن يوضع أمام كل قسم منها فريق من الكشافة يتكون من ضابط وعدد من الجنود يتراوح بين ١٥، ٢٠ جنديا ويرافقهم دليل. ثم يلى ذلك فى الترتيب ضابط أركان حرب ويوزباشى الأورطة السودانية وبصحبته دليل آخر و٥٠ جنديا، تتبعهم الذخيرة فى حراسة المدفعية من الجانبين وخلفهم تسير الجمال تحمل المؤن والأمتعة. وعلى جانبى الحملة وضع بلوك من الجنود لتولى الحراسة عليها وفى المؤخرة يأتى بعض الجنود تحت قيادة ضابط برتبة ملازم وبرفقته بروجى ودليل.

ورغم شـــدة الحذر الذى اتخذته الحملة أثناء سيرها، فإن اعتمادها على أدلاء من الأهالى المعادين لها لخطأ كبير. فمعنى هذا أن مصير الحملة قد وضع بين يدى هؤلاء الأدلاء. وكان الأجدر أن يكون لدى الحملة خرائط مفصلة لتلك المنطقة تستطيع الاعتماد عليها، والسير على هديها.

تقدمت الحملة نحو أوسا متجنبة السير فى فترة القيظ حتى اذا ما أرخى الليل سدوله لجأت إلى مكان مرتفع خال من الأشجار لتعتصم فيه استعدادا للطوارىء. وفى ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٥ وصلت الحملة

الى بحيرة عسل Assal . ثم واصلت سيرها ببطء وحذر إلى أن بلغت مرتفعات أوسا والى السهل المسمى باسمها فى ٧ نوفمبر حيث وجدت أن جميع مالديها من مؤن قد نفد . وما أن وصلت الحملة إلى هذا المكان حتى تقدم محمد ولد لهيطة بفروض الطاعة والولاء للحكومة المصرية مظهراً رغبته فى تقديم كافة التسهيلات اللازمة للحملة . ولكن محمد ولد هنفرى (وبعض الوثائق تطلق عليه اسم حنفلى) شيخ أوسا، رفض مقابلة منسنجر أو التعاون معه .

وفى أثناء ذلك حدثت موقعة جندت وانهزمت حملة أرندروب، فبعث الخديو اسماعيل ببرقية الى منسنجر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يحذره فيها من التقدم الى أبعد من حدود أوسا، ويشير عليه بالالتجاء الى أى مكان آخر يسهل الدفاع عنه وخصوصا بعد النكبة التى حلت بالقوات المصرية بجندت . وينصح الخديو فى خطابه بعدم الدخول فى مفاوضات مع منلك لعقد الاتفاقية التجارية لأن الوقت غير مناسب وذلك لظروف الهزيمة التى لحقت بالقوات المصرية ، الا إذا طلب منلك ذلك بنفسه . ولكن هذا الخطاب الذى أشرنا اليه لم يصل الى يد منسنجر لخيانة ولد لهيطه [1] .

ولما كان ولد لهيطه يضمر الشر للحملة ويريد الوقيعة بها، فقد أشار على منسنجر باتباع طريق الجنوب المؤدى الى أوسا نظرا لسهولته وقصره عن طريق الشمال كما زعم . وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٥ وصلت القوة الى منبع نهر أوسا حيث اختار منسنجر مكانا

---

(١) المصدر السابق .

مناسبا لتأخذ القوات الزاحفة قسطها من الراحة . ولكن ولدلهيطة عارض الإقامة فى هذا المكان لغرض شرير فى نفسه واختار مكانا آخر يقع فى أسفل الجبل وتكثر فيه الأشجار بحجة أنه أكثر ملاءمة لراحة الجند من المكان الآخر . وكان من الخطأ وضع جنود القوة فى مكان كثيف الأشجار يحجبهم عن رؤية العدو ويكون هدفا سهلا للقوات المعادية التى تسيطر على قمة الجبل . فموافقة منسنجر على مشورة ولد لهيطة - رغم تعارضها مع أبسط القواعد الإستراتيجية - يعتبر جهلا وإسرافا فى حسن النية لا مبرر له . وما أن استقرت الجنود فى هذا المكان إلا وقد اختفى ولد لهيطة عن الأنظار متعللا بالعمل على توفير الدواب والماشية للحملة .

معركة أوسا :

بدأت تحدث بعض المناوشات بين الأهالى والجند منذ أن استقرت الحملة فى هذا المكان ، فأدرك منسنجر على الفور بأنه يقيم وسط منطقة معادية له ، وعليه أن يتصرف بكل سرعة وحذر لمواجهة الموقف ، فقسم قوته على هيئة مربع . فوضع جزءا من البلوك الأول جهة الشرق والجزء الآخر جهة الشمال . كذلك وضع جزءا من البلوك الثالث فى الشمال والجزء الآخر فى الغرب. وفى الجنوب وقف البلوك السودانى على أهبة الإستعداد ، وفى وسط هذا المربع وقف منسنجر تحيط به حاشيته وكذلك دواب الحملة [1].

(1) المصدر السابق .

كان اختفاء ولد لهيطه على النحو الذى ذكرناه بداية المعركة ، فقد أسرع إلى قومه يخبرهم بقوة الحلة وبمكانها وليقودهم إلى مواقعها بعد أن ينتصف الليل. وماهى إلا بضع ساعات وانقض العدو على القوات المصرية وهى نائمة وأشبعها طعنا وتقتيلا. ويصف لنا عمر عزمى باشا الذى أرسلته الحكومة المصرية إلى هرر للتحقيق فى أسباب الهزيمة هذا الحادث بقوله: «وبعد نصف الليل بساعتين برز رجلان فى جهة الخيمة يدعيان أنهما أتيا لبيع مواشى ، فلم ير الخفراء أهمية إيقاظ النائمين من أجلهما ، فقبضوا عليهما وربطوهما فى المدافع ، فصاحا فهجمت أقوام كثيرة من قبائل (غالاس) واقتحموا المحل فبادر ابن الشيخ محمد لبيده (لهيطه) المذكور أمير الجهة وضرب الباشا وهو نائم[1] بسكين كانت معه . فضربه جاويش تابع للباشا ضربة ألقته طريحا على الأرض ، ووقعت مقتلة قتل فيها حتى من كان معهم من النساء، والباقون من العساكر صعدوا بمشقة على رابية وصاروا يناوشون أولئك الأقوام تحت رئاسة اليوزباشى عزت أفندى إلى الصباح . وبرجوع الأعداء نزل العساكر ثانية إلى الخيمة فوجدوا الباشا فى آخر رمق . و(هاغنجى أشر) و (رأس جورو) مجروحين جروحا خطيرة . وبعد يوم حملوهم وتلبسوا بالعودة . وفى اليوم الثانى من

---

(١) وفى رواية أخرى يذكر المصدر السابق ص ٨٠٧ بأن البلوك أمين خليل سنجر ذكر بأن الشيخ العربى « يقصد ولد لهيطه » الذى خان منسنجر شوهد وهو يقاتله أمام خيمته فصوب إلى منسنجر ضربة من رمحه أصابته فى حلقه ، فأطلق عليه منسنجر الرصاص فخر الاثنان صرعى .

عودتهم توفى الباشا ثم الآخران عن تلك الجراحات[1] .

أسفرت تلك المعركة عن قتل ما يقرب من ٦٠٠ مقاتل من الأحباش عدا من وجد منهم قتيلا فى الماء وذلك بفضل قوة المدفعية المصرية . أما عن الخسائر التى منيت بها قوات الحملة ، فقد قتل منسنجر وجميع أفراد أسرته وكذلك النساء والأطفال وكل ضباط المشاة وقومندان المدفعية وجميع جنوده فيما عدا ١٧ جندياً منهم بعض الجرحى ، وأكثر من مئة من جنود المشاة و٢٨ نفراً من البلوك السودانى[2] . كما استولى المهاجمون على جميع الهدايا الثمنية المرسلة إلى منليك ملك شوا[3] .

تولى القيادة بعد موت منسنجر على من بقى من جنود الحملة على قيد الحياة الضابطان محمد عزت ويوزباشى البلوك السودانى ، وكان عليهما أن ينسحبا فى أسرع وقت ممكن إلى تاجورة بعد أن نفد كل مالديهم من المؤن ، كما كانت الذخيرة الباقية لا تكفى إلا للدفاع عن أنفسهم أثناء الطريق . هذا بالاضافة إلى أن بعض ما بأيديهم من أسلحة قد فسد وأصبح غير صالح للاستعمال .

إتخذت الحملة فى إنسحابها طريقا آخر غير الذى سلكته لتتحاشى بذلك السير فى الأراضى المعادية التى مرت بها من قبل ، وواصلت

(١) الوقائع المصرية العدد رقم ٦٣٧ فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ « ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ » .

(2) Douin ; Hist. du Règne T. 3 P. 808.

(٣) كشف الستار « مخطوط ج ١ ص ٢١ .

سيرها مسرعة فى إتجاه تاجورة مخترقة مناطق جبلية وعرة ومن خلفها القبائل العربية المعادية تجد فى مطاردتها بلا هوادة حتى نال منها الجوع كل منال ونفدت ما لديها من ذخيرة المدفعية .

وفى خلال الطريق دخلت القوات المصرية المنسحبة فى قتال مع القبائل العربية المطاردة مرات عديدة ، واستمر الحال على هذا النحو حتى وصول تلك القوات إلى تاجورة فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكانت فى ذلك الوقت تتكون من ٧٣ جندياً سودانياً و٧٣ جندياً عربياً أى من ١٤٦ جنديا وأربعة ضباط هم محمد عزت أفندى أركان حرب واليوزباشى دياب أغا والملازم عبد الجبار أغا وفرج أغا ، وهؤلاء هم الذين تمكنوا من النجاة من مجموع الحملة التى تتكون من ٣٦١ ضابطاً وجندياً[1] .

أسباب فشل الحملة

فشلت تلك الحملة فى تحقيق أغراضها كما أخفقت سابقتها من قبل وذلك لنفس الأسباب ؛ منها الاندفاع داخل مناطق معادية بقوات صغيرة العدد لا يمكن إمدادها بالمساعدات المطلوبة إذا لزم الأمر لبعدها عن مراكز تموينها .

كما أن تلك القبائل العربية المسلحة كانت تنظر إلى كل أوربى نظرة شك وريبة ، فاستخدام الخديو إسماعيل لهؤلاء الأجانب قد أضر بمصر إلى حد كبير . فلم يكن من السهل على منسنجر كرجل نصرانى

(٢) المصدر السابق .

أن يحصل على إخلاص وولاء تلك القبائل المسلمة . وهذا عكس ما أصابه البكباشى محمد مختار من نجاح كبير فى مهمته لكشف منقطة هرر وعمل الخرائط الجغرافية اللازمة لها ، وما لقيه فى تلك البلاد من ترحيب الأهالى ومساعدتهم.

وهناك سبب آخر أسهم فى تقرير مصير تلك الحملة ألا وهو جهل القائمين على تدبير شئونها بطبيعة تلك البلاد والإعتماد على الأدلاء بدلا من إستخدام الخرائط المفصلة التى كان يجب أن تتوافر لديهم قبل قيام الحملة . ومن المؤسف حقا أن هذا التقصير قد تداركته الحكومة المصرية بعد هذه النكبة ، فقامت برسم خريطة تفصيلية لأهم الطرق المؤدية إلى هذا الإقليم وطولها ومابها من آبار[1] .

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ١١ معية صادر وثيقة رقم ٢٣ ص ٦٢ فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٩٢ « يناير سنة ١٨٧٦ » .

الفصل السابع

حملة راتب باشا

كان الإحتكام الى السلاح أمرا لامفر منه ، فقد أصيبت هيبة مصر العسكرية بضربتين متتاليتين ، لا لضعف جنودها أو لعدم كفايتهم الحربية ، ولكن لسوء تقدير القائمين على إعداد الحملتين السابقتين ولتهاونهم تهاونا مشينا أدى الى هزيمة مصر هزيمة رخيصة فى مواقع كان يجب ألا تهزم فيها لو أحسن التدبير واتخذ لكل أمر عدته . فكان لا بد اذن من ارسال حملة أخرى هدفها الأساسى ـ ليس الغزو أو الفتح فى حد ذاته ـ وانما للانتقام أولا وقبل كل شىء لشرف مصر العسكرى وذلك لأن مصير الوحدة بين مصر والسودان كان يتوقف إلى حد كبير على مدى قوة مصر الحربية فى تلك الجهات .

لذا نجد أن الخديو اسماعيل يخفى نبأ فشل حملتى أرندروب ومنسنجر عن المصريين حتى لايحدث اضطرابا أو قلقا فى النفوس . وفى نفس الوقت أخذ يعد العدة للإنتقام من يوحنا والثأر لشرف الجيش المصرى . فعقد اجتماعا فى قصر عابدين تحت رئاسته وعضوية الأمير حسين ناظر الجهادية ونوبار باشا وشريف وراتب باشا والجنرال استون رئيس هيئة اركان حرب الجيش المصرى والجنرال لورنج والأميرالاى فيلد والأميرالاى داى وهم من الضباط الأمريكيين الذين استخدموا فى هيئة اركان حرب الجيش

المصرى . واستقر الرأى بعد تبادل وجهات النظر على الإسراع فى إعداد حملة جديدة بحيث تنتهى من مهمتها قبل حلول فصل الأمطار الذى يبدأ عادة فى شهر مايو . وأسند أمر تجهيز الحملة واعدادها الى الأمير حسين ناظر الجهادية والجنرال استون رئيس اركان حرب .

بدأ الخديو اسماعيل يعد الأذهان للحملة الجديدة ويمهد لها السبيل فبعث بكتاب إلى منليك ملك شوا يخبره بمقتل منسنجر وهو فى طريقه اليه لإيجاد علاقات تجارية معه . وكذلك أنبأه بمقتل مندوبه (مندوب منليك) الذى كان يرافق منسنجر فى رحلته، قبل أن يتمكن الإثنان من تنفيذ هذا المشروع . وبيّن له فى نفس الوقت مايقوم به يوحنا من أعمال عدوانية على منطقة الحماسين ، وأنه يتخذ العدة لتجهيز جيش قوامه ١٥ الف مقاتل أو يزيد للإنتقام منه وتأمين الحدود المصرية وايجاد علاقة تجارية مع مملكة شوا [1] .

وكانت الحكومة الفرنسية تنظر الى تلك الإستعدادات الحربية من جانب مصر نظرة قلق وعدم ارتياح . وكانت ترى فيما يقوم به اسماعيل من توسع فى أفريقيا تحرشا بالحبشة وتطويقا لأراضيها من جميع الجهات . وما تلك التحركات العسكرية التى يقوم بها على الحدود الحبشية سوى محاولات من جانبه للاستيلاء عليها .

أما عن موقف الحكومة الانجليزية من الحملة فيختلف عن

(1) Douin ; Histoire du règne T 3 — 3er partie Fasc. B. P. 823.

موقف فرنسا ، إذ كانت ترى وجوب سيادة السلام والاستقرار في تلك المنطقة من العالم بطريقة تضمن المصالح الإنسانية وتحفظ على مصر أموالها، في وقت اضطربت فيه شئونها المالية والاقتصادية . ولهذا نصحت الخديو اسماعيل بضرورة التروى والعدول عن إستخدام القوة وعن القيام بالأعمال العدوانية ضد الحبشة . كما أن الرأى العام الإنجليزى كان يعارض بشـــدة فى ضم الحبشة إلى الممتلكات المصرية ، وينظر إلى تلك المسألة من زوايتها الدينية .

وقامت الحكومة الإنجليزية بابلاغ وجهـــة نظرها فى هذا الموضوع إلى سفيرها فى الآستانة ، موضحة له بأن المضى فى تنفيذ هذا المشروع إلى نهايته ســـيجر الخراب والدمار على الميزانية المصرية . كما أن نجاح الحملة سيخلق للحكومة المصرية صعوبات جمة ومشاكل سياسية خطيرة ، لأنه سيلحق بها عناصر جديدة مختلفة فى الجنس والدين . [1]

ولكن الخديو أوضح بجلاء أن الهدف الذى يرمى اليه من وراء تلك الحملة هو الإنتقام لشرف مصر العسكرى وتأكيد هيبة الحكومة المصرية فى تلك المنطقة المجاورة لها ، وعقد صلح مشرف بينه وبين يوحنا .

---

(1) Douin ; Histoire du règne T. 3 - 3er partie Fasc. B. P. 825.

اعداد الحملة

بذلت نظارة الجهادية نشاطا كبيرا فى إعداد الحملة وتجهيزها فى وقت قصير كى تستطيع مغادرة البلاد فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ . وتم بالفعل إعداد الحملة وإبحارها من ميناء السويس فى ٦ ديسمبر ، وتمكنت من الوصول الى مصوع فى يوم ١١ من نفس الشهر . وقد تكونت الحملة من[1] .

راتب باشا قائدا عاما للحملة

أما هيئة أركان الحرب الخاصة بالقيادة العامة أو ما يطلق عليه اسم ضباط ياوران حربيين فتتألف من :

القائمقام عبد العال حلمى (من زعماء الثورة العرابية)
البكباشى تورنيزن Thurneyssen
البكباشى خسرو عزى أفندى
» عبد اللطيف »
المعاون محمد فؤاد »
» محمد نسيم »
» رجب صديق »
الكتاب الملحقون بمعية راتب باشا .

القائمقام محمـــد رفعت بك من كتاب المعية السنية

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى ، محفظة رقم ٨ سودان . دفتر شامل للحرب الحبشيه الثانية وضع بمعرفة رجب صديق افندى المعاون « من محرم — شعبان سنة ١٢٩٢ » .

القائمقام حسن فهمى بك
» حسنين سليمان أفندى
حسن احمد أفندى

وتتكون هيئة أركان حرب الحملة من[1] : الجنسية

	الجنسية
الجنرال لورنج Loring رئيس هيئة أركان حرب الحملة والقائد الثانى للحملة	أمريكى
الأميرالاى داى Dye مساعد رئيس هيئة أركان حرب	»
» دوك Derrik	»
» فيلد Field	»
القائمقام ڤون مكلن Von Mocklen	»
» على حلمى	مصرى
» جريفز Graves	أمريكى
» لوش Losch	»
البكباشى عمر رشدى (الذى رافق حملة أرندروب)	مصرى
» لامسون Lamson	أمريكى
» طبيب ولسون Wilson	»
الصاغ دورهلز Durholz	سويسرى
» دنيسون Dennison	أمريكى
» دوليه Dulier	بلجيكى

(1) Bulletin d'Institut Egyptien.

اليوزباشي صورماني	إيطالى
« ابراهيم افندى	مصرى
« پورتر Porter	أمريكى
« أيرجنس Irgens	«
الملازم أحمد رائف افندى	مصرى
« عبد الرحمن مجدى افندى	«
« أحمد عزمى افندى	«
« يوسف ضيا افندى	«
« حسين رمزى افندى	«
القائمقام لوكت Lockett (وقد انضم اخيراً للحملة)	امريكى

اما عن عدد قوات الحملة فتتكون من :

عدد

٤ آلايات من المشاة يتكون كل منها من ثلاث أورط وعدد أفراد كل أورطة ٩١٠ جندى تقريباً ، ثلاثة منها مصرية والآلاى الرابع من السودانيين .

١ أورطة مأمورية وبعض بلوكات متفرقة يبلغ مجموع أفرادها ١٢٠٠ جندى .

٥ بلوكات من المهندسين واللغمجية بمجموع أفرادها ٤٨٠ مقاتلا .

٣ بطاريات جبلية وتتكون كل منها من ٦ مدافع .

٢ بطارية غارديا (حرس) ذات مدافع من طراز بلبل .

٣ أورطة فرسان فى كل أورطة ١٧٦ حصانا .

وقد بلغ مجموع عدد جنود الآلايات والأورط المذكورة حوالى ١٢٠٠٠ مقاتل بالإضافة الى خمسمائة نفر جمالة من العربان والسيَّاس المصريين . وكان هؤلاء الجنود ينقسمون الى لواءين، وكل لواء مكون من آلايين من المشاة والطوبجية والفرسان[1] .

وفيما يلى أسماء القواد والضباط العظام :

حضرة صاحب السعادة عثمان رفقى باشا قائد لواء السفرية الأول

حضرة صاحب السعادة راقب راشد باشا قائد لواء السفرية الثانى

حضرة صاحب العزة عثمان غالب بك

ميرالاى الآلاى الأول من لواء السفرية الأول

حضرة صاحب العزة خورشيد عاكف بك

ميرالاى الآلاى الثانى من لواء السفرية الأول

حضرة صاحب العزة محمد جبر بك

ميرالاى الالاى الأول من لواء السفرية الثانى

حضرة صاحب العزة عثمان نجيب بك

ميرالاى الآلاى الثانى من لواء السفرية الثانى

اسماعيل صبرى أفندى بكباشى البطارية المدفعية الأولى والثانية

---

(١) يذكر الضابط أركان حرب تورنيزن فى مجلة Bulletin d'Instttut Egyptien بأن عدد جنود الحملة ١٣٫٧٨٠ مقاتلا ، كما يذكر الجنرال داى فى كتابه Moslem Egypt ص ١٥٥ بأن عدد جنود الحملة يبلغ ١١٫١٢٠ وإذا أضفنا ماتبقى من حملة أرندروب يرتفع العدد الى ١٢٫٠٠٠ جندى تقريباً . كذلك كان بسنهيت مايقرب من ١٢٠٠ جندى .

راشد أفندى	بكباشى أورطة الفرسان الأولى
مصطفى أفندى	بكباشى أورطة الفرسان الثانية
محمد شاكر أفندى	بكباشى أورطة الفرسان الثالثة
حضرة صاحب العزة أحمد عرابى بك	مأمور الحملة
حضرة صاحب العزة محمد شاكر بك	مأمور النزل
حضرة صاحب العزة حسن حسنى بك	ناظر المستشفى العسكرى
حضرة صاحب العزة محمد على بك	المفتش الصحى

ويتكون سلاح المدفعية من القطع الآتية [1] :

عدد

٢ بطاريتى ميدان (طراز كروب) ١٢ قطعة .

١ بطارية ميدان (طراز قديم من الصلب) ٦ قطع .

٤ بطاريات جبلية ١٦ قطعة .

ومجموع تلك المدافع ٣٤ مدفعا و ١٢ صاروخا . (مع العلم بأن الصواريخ كانت عديمة الفائدة بالنسبة للحملة ولم تستخدم فى القتال مطلقا) . وبلغ عدد دواب الحملة من الخيل والبغال والجمال حتى ذلك الوقت ٢٨٠٠ رأس .

وفى ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ نزلت الحملة بميناء مصوع، فعسكر بعض جنودها على ساحل جيرار المقابل لجزيرة مصوع ، والبعض

(1) Bulletin d'Institut Egyptien.

الآخر فى موقع حطملو وهو على مسيرة ساعة تقريبا من الميناء . كما كانت المنطقة الواقعة بين مصوع وأم كللو وحطملو منبسطة وصالحة لإقامة بضع آلايات[1] .

العقبات فى طريق الحملة :

ونظرا لقرب المنطقة التى عسكر بها الجنود من البحر فإن مياه الآبار التى حفرت كانت لا تصلح للشرب إلا لمدة ثلاثة أيام فقط وبعدها يصبح الماء مالحا[2] . ولهذا كان تزويد قوات الحملة ودواب الحمل بالمياه من أعظم المشاكل التى واجهت احمد عرابى بك (زعيم الثورة العرابية) مأمور الحملة صعوبة ، فلم يكن لديه من دواب النقل ما يفى حاجته لنقل كميات كبيرة من المياه الصالحة للشرب من المناطق الداخلية البعيدة عن البحر .

ويذكر احمد عرابى فى هذا الشأن أن معظم تلك الحيوانات قد « أخذ من المصريين غصبا وبلا ثمن . وكذلك العلف من الشعير والفول والذرة والتبن الذى أخذ بلا عوض غير الوعود الكاذبة بخصم الأثمان من الضرائب المطلوبة منهم . وتلك الضرائب لانهاية لها ولا يمكن لأى حاسب أن يعرف ماله وما عليه لكثرة الضرائب الغير قانونية[3] » .

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة رقم ٨ سودان سنة ١٢٩٢ (دفتر شامل لحرب الحبشة الثانية وضع بمعرفة رجب صديق افندى المعاون) .
(٢) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار « مخطوط » ص ٢١ .
(٣) المصدر السابق .

وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وجه كل من راتب باشا والجنرال لورنج رئيس هيئة اركان حرب الحملة « نداء » الى علماء الحبشة وأعيانها بأن الحملة المصرية لاتقصد غزوا ولا فتحا وانما جاءت لتأديب الملك يوحنا لتعديه على الحدود المصرية ونهبه الأراضى المصرية وأنهم لن يتعرضوا لمعتقدات الناس ولا لدياناتهم [1] ». وكان ذلك ردا على ادعاءات الملك يوحنا التى أذاعها على رؤوسه ورعاياه بأن جيوش مصر انما جاءت لاحتلال البلاد والقضاء على الدين [2].

من أعقد المشاكل التى واجهتها الحملة منذ أن وطأت أقدامها أرض مصوع حتى نهاية المعركة هى قلة دواب النقل التى جمعتها من مصر. ولما كانت الدواب بالنسبة للجيش بمثابة الشرايين التى تنقل الدم الى جسم الانسان ، أدركنا مدى الخطورة التى تتعرض لها القوات المحاربة اذا ما افتقرت الى العدد الكافى منها. وقد حاول القائمون على أمر الحملة أن يسدوا هذا النقص من مصوع والمناطق المحيطة بها ولكنهم لم يوفقوا فى ذلك. ويذكر راتب باشا أنه بالرغم « مما بذل (احمد نشأت بك) من جد وأنفق من جهد لم يسعه أن يجمع من الثلاثة آلاف بعير التى خصصت لهذه الحملة سوى ثلاثمائة لمـمّها من هنا ومن هنا .. ولما كان مستحيلا علينا أن ننقل أثقال آلاى واحد وأحماله إلى المواقع الواجب احتلالها

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة رقم ٨ سوذان سنة ١٢٩٢ (دفتر شامل لحرب الحبشة الثانية وضع بمعرفة رجب صديق افندى المعاون) .

(2) Douin ; l'Histoire du Règne. T. 3 P. 842.

مادام الحيوان الكافى لذلك معدوما . . لهذا الغرض طلب من نظارة الجهادية بأن تسارع إلى إمدادنا من كل صوب وحدب بالحيوانات أياً كان المحل الوارد منها[1] .

ولم تقف هذه المشكلة عند هذا الحد ، بل زادت تعقيدا بمرور الوقت ، فالإرهاق الشديد الذى تعرضت له تلك الدواب ، بالاضافة إلى سوء رعايتها من قبل المكلفين بالإشراف عليها ، ولهجمات ذباب التسى تسى عليها ، « ولتغير المراعى واختلاف الماء[2] » كل هذا قد عرضها للهلاك ففقدت منها اعداد كبيرة . أى أنه كلما اشتدت الحاجة الى الدواب كلما قل عددها وكلما زادت متاعب الجيش .

وترتب على هذه المشكلة مشكلة أخرى نشأت من تأخر قوات الحملة فى الزحف على الحبشة ، مما أتاح ليوحنا فرصة كبيرة للإستعداد لملاقاة الحملة ، وذلك نتيجة لبقاء القوات المصرية فى مصوع من ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ الى ٢٤ يناير سنة ١٨٧٦ [3] فى انتظار نقل العتاد والمهمات الى الخطوط الأمامية بهذا العدد القليل من الدواب . ولكن احمد عرابى مأمور الحملة الذى كان مكلفا بتموين

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظه ٥٢ « معيه تركى » من محمد راتب باشا سردار العساكر المصرية الى مهردار الخديو . وثيقه تركيه رقم ٣٥٣ فى ١٤ شوال ١٢٩٢ « ١٢ ديسمبر ١٨٧٥ » .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة رقم ٨ سودان سنه ١٢٩٢ (تقرير رجب صديق المعاون عن الحرب الحبشيه الثانيه) .

(3) Bulletin d'Institut Egyptien.

الجيش بما يحتاج اليه من مؤن وذخائر ووسائل النقل والذى يعتبر مسئولا أو مشتركا الى حد ما فى هذا التقصير قد عزا هذا التأخر والإنتظار الى أمراء الآلايات الجراكسة الذين كانوا يحسبون للحبش ألف حساب ويتهيبون من لقائهم. ويظنون أن طول المكث فى مصوع وحولها يحمل الحكومة مصاريف باهظة لعجزها عن القيام بنفقات الجيش اللازمة له الى النهاية فترجعهم الى مصر بلا قتال . وهذا الفكر الضئيل سمعته من أحد الأمراء المشار اليهم وهو ناقم مشفق من النتيجة [1] .

أما المشكلة الثانية التى واجهت الحملة فهى قلة مالديها من الذرة ، فقد كانت فى حاجة الى ٥٦٢٥ أردبا منه لتموين قواتها لمدة ثلاثة أشهر . ولم تستطع الإعتماد على أسواق مصوع لتدبير تلك الكمية، نظرا لأن مصوع نفسها كانت تعتمد فى استهلاكها هذا المحصول على مايستورد من اليمن والتاكا والحبشة [2] .

وهذه المشكلة بالإضافة إلى مشكلة دواب النقل قد أسهمتا فى تأخير زحف الحملة فى الوقت المناسب وما ترتب عليه من نتائج.

كان من المتعذر إذن للأسباب التى أشرنا اليها الهجوم مباشرة على الحبشة ، كما أنه ليس من الحكمة ـ نظرا لقلة دواب النقل ـ ارسال فرقة واحدة من الجنود الى الخطوط الأمامية دون أن

---

(١) كشف الستار « مخطوط » ص ٢٢ .

(2) Douin ; Hist. du règne T. P. 862.

يكون لدى قيادة الحملة الاستعداد الكافي لإمدادها بالمعونة التي تحتاج اليها وبالقوات الاضافية اللازمة عند الحاجه[1].

بعث الخديو اسماعيل في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٥ يستحث قائد الحملة راتب باشا على الزحف ويخبره بارسال ابنه الأمير حسن باشا لمرافقة الحملة برتبة أميرالاى حرب، على أن يكون بصحبته أينما ذهب[2].

خط سير الحملة (انظر خريطة ٤)

وقد اقترح في ذلك الوقت أن يقوم الجيش المصرى بهجوم مزدوج من ناحيتين الأول عن طريق أسمرة (وهو الطريق الذى سلكه أرندروب من قبل) وتقوم به قوة صغيرة العدد تتكون من أورطة واحدة ومدفعين وتتقدم حتى بلدة جندا .

أما الهجوم الثانى فيقوم به الجيش الرئيسى عن طريق قياخور ويتألف هذا الجيش من ٤٠٠٠ جندى، على أن يواصل تقدمه نحو الجنوب لاحتلال موقع بعرزة لأهميته في كل هجوم مقبل على قياخور . وكذلك العمل على تحصين موقع عدرسة (وهو على مسيرة يوم واحد جنوبى بعرزة) لحماية خطوط المواصلات[3].

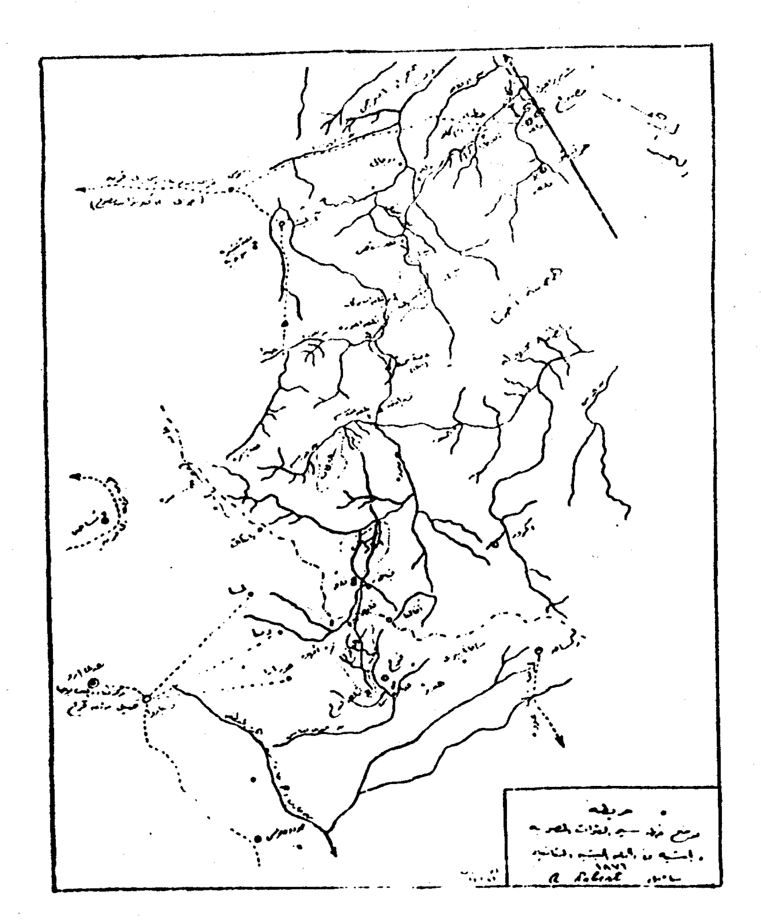
(انظر خريطة ٤)

---

(1) Dye ; Moslem Egypt. P. 201.

(٢) تقويم النيل « عصر اسماعيل » المجلد ٣ ج ٢ ص ١٢٨١ « إرادة للسردار راتب باشا » في ٢٩ ذى القعدة ١٢٩٢ « ٢٥ ديسمبر ١٨٧٥ » .

(3) Dye ; Moslem Egypt. P. 210.



شكل (٤)

بدأت قوات الجيش تتقدم نحو الجنوب بعد أن زود كل جندى ببندقية من طراز رمنتون وشنطة بها ٢٠ خرطوشة وجعبة بها من البقسماط مايكفيه مـدة خمسة أيام و ١٠٠ رصاصة وعبـاءة وكبود من الصوف [١]

وفى ذلك الوقت تواترت الأنباء باستعداد الملك يوحنا للحرب وبأنه قد أعد العدة لملاقاة جيش مصر بما يزيد عن مئة الف مقاتل.

تمكنت مقدمة الجيش المصرى من القيام بالأعمال التمهيدية مثل تعبيد الطرق التى سلكتها فى زحفها نحو عدوة. كذلك قامت بمد الخطوط التلغرافية من مصوع حتى موقع بعرزه فقط دون أن تستطع توصيلها الى موقع قياخور الذى يبعد عن بعرزة بنحو ٤٠ ميلا ، وذلك لنفاد الأدوات والمهمات اللازمة. كما أخذ اليوزباشى ايرجنس فى الكشف عن مواقع العدو ، ووصل فى تقدمه الى مكان يبعد عن عدوة بنحو ثلاثين ميلا . ورسم كذلك خريطة لتلك المنطقة تتضمن المعلومات الهامة التى يحتاج اليها الجيش فى تقدمه .

ويبدو أن الخديو اسماعيل كان يخشى انهزام تلك الحملة أمام الأحباش لأنه كان يدرك مدى الأثر الذى تحدثه تلك الهزيمة على مركزه فى مصر وفى ممتلكاتها الإفريقية ، لهذا أرسل الى راتب باشا قائد الحملة يحذره من الإشتباك مع العدو إلا فى الوقت الملائم

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة رقم ٨ سودان سنة ١٢٩٢ (تقرير رجب صديق افندى المعاون عن الحرب الحبشية الثانية) .

والمكان المناسب ، ويبين له بأن الأحباش قد تعودوا الحرب في المضـــايق والمناطق الضيقة وفي الغابات .

صدرت التعليمات الى الفرقة الأولى التى تمثل مقدمة الجيش المصرى بالتقدم نحو الجنوب تحت قيادة أمير اللواء عثمان رفقى باشا . وكانت تتكون من ثلاث أورط من المشاة وبلوك من السوارى وفصيلتين من سلاح المهندسين وبطارية جبليه من أربع قطع وصاروخين [1] . وتقدمت تلك القوة الى موقع ينقص Yangous ثم غادرته فى ١٢ يناير ١٨٧٦ متجهة نحو بعرزة [2] حيث تتوافر المياه ، الا أن الميدان الموجود فيها صغير وتحيط به هضاب عالية من كل ناحية ، ويفصلها من الوسط خور (مجرى مائى) ، وهذا الميدان متسع من ناحية منها لإقامة أربع أورط فى هيئة مجتمعة ، وناحية أخرى تتسع لوضع الأرزاق والذخيرة (محطة نزل) وهذا الوضع لا يساعد على انشاء الاستحكامات فيه [3] .

ولكن أهميه هذا الموقع جاءت من اشرافه على ثلاثة طرق رئيسية : الأول يؤدى الى أسمره ويقع فى الجهة الغربية منه

(1) Bulletin d'Institut Egyptien.

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٦ عابدين (وارد تلغرافات) من سردار العساكر المصرية الى خيرى باشا . تلغراف تركى بالشفرة رقم ٤٤٩ فى ٢ محرم سنة ١٢٩٣ « يناير ١٨٧٦ » .

(٣) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظه ٨ سردان سنه ١٢٩٢ (تقرير رجب صديق عن الحرب الحبشيه الثانيه) .

والطريق الثانى يؤدى الى مصوع والثالث الى عدرسة ويقع فى الجنوب . واذا أمكن التحكم فى المناطق الجبلية المحيطة به ، كان من اليسير على القوات المصرية منع مرور قوات الحبشة من الطريقين الرئيسيين المؤديين الى أسمرة وعدرسة [1] .

وفى ٢٨ يناير غادرت كل القوات المصرية موقع بعرزة وكانت تشتمل على سبع أورط مشاة وثلاث بطاريات ونصف بطارية جبلية وسبعة صواريخ وأورطة مهندسين وبلوكين من الفرسان [2] . وبدأت تتسلق (عقبة بمبه) وتقع على الحدود المصرية الحبشية ، وعقبة بمبه (بنبه) هى العقبة الكبرى وهى صعبة المرتقى ومرتفعة جدا ويكتنفها جبال عاليه ، واتجاه هذه العقبة من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى ، والجهة الشرقية منه أعصب من الجهة الغربية والطرق الواقعة بين عقبة بنبه وعدرسة صعبة المرور جدا ، وتزداد الصعوبة والوعورة كلما اقترب من موقع عدرسة [3] .

وبوصولهم الى عدرسة تواردت اليهم الأنباء بأن الملك يوحنا كان يظن أن الحملة المصرية ستسلك نفس الطريق الذى سلكته الحملة الانجليزية من قبل ، ولذلك حشد قوات ضخمة بمنطقة حوزين للتصدى لها . ولكنه عندما علم بأن الحملة متجهة الى

---

(١) المصدر السابق .

(2) Bulletin d'Institut Egyptien.

(٣) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى ، محفظه ٨ سودان سنه ١٢٩٢ (تقرير رجب صديق) .

قياخور غادر مكانه ميمما وجهة شطر عدوة . ولذا كان من الأهميه بمكان أن تسرع القوات المصرية فى الاستيلاء على قياخور قبل أن تصل اليها قوات الملك يوحنا [1] .

وهنا برزت مشكلة النقل بشكل واضح ، فنظرا لقلة عدد دواب الحملة ، كثرت عدد المرات التى قطعتها الدواب جيئة وذهابا بين مصوع وبعرزة التى اتخذت كمركز تموين للقوات المصرية المهاجمة [2]. وأدى هذا الى ضعف تلك الدواب وموت عدد كبير منها . هذا بالإضافة الى أن السروج التى وضعت على ظهور تلك الدواب كانت من النوع الردىء الصغير الحجم ، مما أضر بها ضررا بليغا . زد على ذلك الإهمال الشديد من قبل السياس المكلفين بالعناية بها ، فلم يهتموا كثيرا بعلفها أو سقايتها . « كما كانوا لا ينفكون عن النزاع والجدال مع بعضهم أثناء تحميل الدواب بصفة خاصة [3] » .

وقد بلغت قوة الحملة المصرية بعد الإمدادات الجديدة التى وصلتها من مصر بما فى ذلك الخدم ١٤٫٧٠٠ جندى [4] .

(١) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى دفتر ٣٦ عابدين (وارد تلغرافات من سردار العساكر المصريه الى خيرى باشا . ترجمه التلغراف التركى الشفرة رقم ٤٤٥ فى ٣ محرم سنه ١٢٩٣ « يناير سنه ١٨٧٦ » .

(٢) كشف الستار « مخطوط » ص ٢٣ .

(٣) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى ، محفظه ٨ سودان سنه ١٢٩٢ (تقرير رجب صديق عن الحرب الحبشيه) .

(٤) المصدر السابق .

واصل الجيش المصرى تقدمه من عدرسة الى قياخور فى طريق خال من الماء ، فتجشم الجنود متاعب كبيرة بسبب قلة المياة ولم تجد الدواب ماء للشرب فى تلك الليلة فباتت عطشى[1].
كما أن موقع قياخور نفسه لم تتوافر فيه المياه ، ولهذا لم تمكث القوة فيه سوى فترة قصيرة تمكنت فى خلالها من انشاء قلعة صغيرة للدفاع عنه والمحافظة عليه . ثم أبقت به بعض الجنود وتقدمت الى بلدة قرع حيث وقع اختيار اللواء راتب باشا على إحدى المزارع التى تبعد مسيرة نصف ساعة غربى البلدة لاقامة الجند ، نظرا لتوفر المياه الصالحة للشرب بها ويشتمل هذا الموقع على إحدى عشرة قرية خاضعة لحكم أحد اتباع الملك يوحنا ويدعى (بحر نجاشى) الذى لم يلبث أن قام بتقديم فروض الطاعة والولاء للحكومة المصرية بمجرد وصول قواتها اليه[2] .

وفى ذلك الوقت طلب المدعو (لج براو) عمدة عدخولة الدخول فى طاعة الحكومة المصرية للإنتقام من الملك يوحنا الذى أحرق قراه بعد هزيمة أرندروب فى موقعة جندت ، لتخلفه عن الانضمام اليه فى تلك الحرب[3] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٦ عابدين (وارد تلغرافات) من سردار العساكر المصرية الى مهردار الخديو . ترجمة التلغراف التركى الشفرة رقم ٤٧٢ فى ٣ محرم سنة ١٢٩٣ « أواخر يناير سنة ١٨٧٦ » .

(٣) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٦عابدين (وارد تلغرافات) من سردار العساكر المصرية الى سعادة خيرى باشا صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٥٠١ فى ٥ محرم سنة ١٢٩٣ « أوائل فبراير سنه ١٨٧٦ » .

كما وفد على مقر قيادة الجيش المصرى بعض المشايخ من جهات متفرقة وتحت إمرة كل منهم فصيلة من الجنود المسلحين بالمزاريق والدروع والقليل من البنادق للدخول فى طاعة الحكومة المصرية [1].

ونظرا لعدم صلاحية الموقع الذى أقام به الجنود من النواحى الاستراتيجية ، أختير موقع آخر يتلائم مع هذا الغرض ويبعد عن قرية قرع مسيرة ساعة من جهة الغرب . ومن مزايا هذا الموقع أنه يتسع لإقامة جيش قوامه خمسون ألف مقاتل ، وتتوافر فيه الشروط الضرورية من وفرة المياه والسيطرة على ملتقى طرق عديدة وخصوصا المؤدية الى قياخور . كما يسهل الإتصال منه بالمخافر الأمامية التى اقيمت فى النقط المرتفعة المحيطة بالموقع عن طريق الأشارة ولا سيما أثناء الليل . [2]

وأنشئت فى هذا المكان قلعة المهمات والجنود ويدخل فيها الخور الذى يمر به . ثم قام الجنود بقطع غابات الأشجار المحيطة بالموقع حتى لا تعوق العمليات الحربية . كذلك استعانت الحملة بخدمات عربان بنى عامر والشايقية المقيمين بسنهيت فى أعمال الاستكشاف [3].

كما طلب حاكم الحماسين ووزير الملك يوحنا الدخول فى طاعة

(1) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى ، محفظه ٨ سودان سنه ١٢٩٢ (تقرير رجب صديق المعاون عن الحملة الحبشيه الثانيه) .

(2) المصدر السابق .

(3) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى دفتر ٢٧ عابدين «صادر المفرقات» لإرادة سنيه الى راتب باشا سردار العساكر المصريه . صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٢٥٩ ص ٤٢ فى ٧ محرم ١٢٩٢ «أوائل فبراير ١٨٧٦» .

الحكومة ، والتمس أن يظل هو حاكما على الجهات الممتدة من مارب الى حماسين ... .. فأجبنا التماسه وحضر و معه ماينوف عن ألفين من الخيالة فأكرمنا وفادته ...... وقد انضم اليه جمع كبير من العمد والشيوخ فى مقاطعة الحماسين ، فأعلنا بأن ولد دنكيل هو حاكم المقاطعة الممتدة من مارب الى لحماسين وأعطيناه وثيقة بذلك . » [1]

وتبعد قرع مقر قيادة الجيش المصرى عن مصوع مركز التموين الرئيسى بحوالى ١٧ ميلا مقسمة على النحو التالى :

من مصوع الى ينقص ٢٠ ميــلا
من ينقص « بعوزه ١٨ «
من بعوزة « عقبة بمبه ٦ر٧ «
« عقبة بمبا « عدرسه ١ر٧ «
« عدرسة « قياخور ١٦ «
« قياخور « قرع ٥ر٨ «

كذلك قامت قيادة الجيش بتوزيع بعض القوات على تلك المواقع ، فوضعت بينقص بلوكا واحداً من الجنود ، وفى بعرزة

(١) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى دفتر ٣٧ عابدين «وارد تلغرافات» من سردار العساكر المصريه الى خيرى باشا . ترجمه التلغراف التركى الشفرة رقم ٨١ فى ١٦ محرم سنه ١٢٩٣ « ١٠ فبراير سنه ١٨٧٦ » .

أورطة واحدة وبطارية بلبل ، وبمدرسة ثلاثة بلوكات ومدفعين جبليين . [1]

ويذكر احمد عرابي مأمور الحملة أنه بالرغم من وفرة التموينات في ذلك الوقت كان لا يصرف للجنود إلا نصف المرتب من الخبز الناشف . ويعطى لكل نفر ١٠٠ درهم من اللحم البقرى ، أى ثلاثة أمثال المرتب من اللحم عملا بإرشاد رئيس أركان حرب حتى فشى في الجيش داء (الدوسنتاريا) أى الاسهال . ولولا جودة الهواء لهلكت العساكر من الجوع والأسهال . [2]

وبعد أن أقام راتب باشا بقرع وجه نداء الى أهالى الحبشة يوضح لهم فيه بأن القوات المصرية لن تتعرض لهم بسوء ، وأنما جاءت للإنتقام من الملك يوحنا ، فعليهم أن يخلدوا الى الهدوء والسكينة وألا يقدموا له أية مساعدة . [3]

مكثت القوات المصرية فى موقع قرع من ٢ فبراير الى ٧ مارس سنة ١٨٧٦ ، وفى تلك الأثناء كانت تتلقى الأنباء يوميا عن

(١) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى دفتر ٣٦ عابدين «وارد تلغرافات» من سردار العساكر المصريه إلى سعادة خيرى باشا — صورة التلغراف العربى الشفرة رقم ٥٠٠ ص ٩٧ فى ٥ محرم سنة ١٢٩٣ « أوائل فبراير ١٨٧٦ ».

(٢) كشف الستار « مخطوط » ص ٢٤ .

(٣) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى — محفظة ٨ سودان سنة ١٢٩٢ (تقرير رجب صديق عن الحملة) .

تحركات يوحنا ومدى اقترابه من الخطوط المصرية . وكلما زاد تقدم الأحباش كلما زادت الصعوبات التى تواجهها الحملة . فنظرا لطول الأمطار بغزارة شديدة وبدون انقطاع ، أن أصبح من الصعب جدا على دواب الحملة القيام بنقل المؤن والذخائر بين المواقع المختلفة فى هذه الظروف القاسية[1] .

(١) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى دفتر ٣٧ عابدين «وارد تلغرافات» من سردار العساكر المصرية الى خيرى باشا . ترجمة التلغراف التركى المغفر برقم ١٦٧ فى ٢٠ محرم سنة ١٢٩٣ (١٦ فبراير سنة ١٨٧٦) .

الفصل الثامن

دراسة مقارنة لحالة الجيشين المصرى والحبشى

قبل أن نخوض فى تفاصيل المعركة ، يجب أن نوضح خصائص كل من الجيشين المحاربين وإمكانيات كل منهما والميزات التى يمتاز بها، وطبيعة الأرض التى يحارب عليها لنكون فى حكمنا على نتيجة المعركة أقرب الى الصواب ما إستطعنا الى ذلك سبيلا .

هيئة القيادة وأركان حرب

إذا تناولنا قائد الحملة راتب باشا ، نجد أنه من أصل چركسى ويبلغ من العمر حوالى الخامسة والخمسين . كان أحد مماليك سعيد باشا ، وفى عهده سافر الى فرنسا للدراسة لمدة خمسة شهور . وبعد عودته رقى بسرعة الى رتبة البكباشى وسرعان ما قفز الى رتبة الأميرالاى . ويمتاز راتب باشا بالبرود والرزانة ويبدو مقطب الوجه ، وله إلمام كبير باللغتين الفرنسية والتركية ولكنه يفضل التحدث باللغة الأخيرة . أما عن معرفته باللغة العربية فقليلة ولا يقرأها الا نادرا وفى غير اتقان [1] . ومن هذا العرض السريع لتاريخ حياة راتب باشا يتضح لنا أنه لم يكن ملما ألماما كبيرا بالثقافة العسكرية .

(1) Dye ; Moslem Egypt. P. 166 & 167.

وإلى جوار راتب باشا توجد هيئة أركان حرب القيادة - وهى باستثناء البكباشى تورنيزن الذى كان يلم بست لغات - لا تضم شخصيات على درجة كبيرة من الثقافة العسكرية أو الكفاية الحربية، وذلك لثقافتهم المحلية المحدودة . ويصف الجنرال داى هؤلاء الضباط بقوله : « بأن ليست لهؤلاء الضباط أية خبرة ، فهم لا يعدّون جنوداً إلا بالإسم والحلة الرسمية فقط . »[1]

أما عن الأمير حسن باشا الذى ألحق بالحملة برتبة أميرالاى أركان حرب فقد أدخله والده المدرسة الحربية ببرلين ، وألحق بآلاى الحرس السوارى برتبة الملازم[2] . ثم منحته المدرسة الحربية أجازة لمرافقة الحملة الحبشية وذلك للتدريب على الحرب بصفة عملية و يبلغ الأمير حسن من العمر اثنين وعشرين عاما ، ويتكلم العربية والتركية والفرنسية والانجليزية والألمانية .

وقد بعث الخديو اسماعيل أمرا إلى رئيس هيئة اركان حرب الحملة بإسناد أحد أقسام الهيئة الى الأمير حسن . وفى نفس الوقت أصدر أمرا آخر الى راتب باشا بابقاء الأمير الى جانبه والمحافظة عليه . وبذلك أصبحت حماية الأمير حسن باشا فى المقام الأول بالنسبة لقائد الحملة ، أما انتصار الجيش أو هزيمته فتأتى فى المرتبة الثانية . كما كان بصحبة الأمير حاشية تبلغ الخمسين .[3]

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٧ .
(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٤٣ عابدين الى على باب ترجمة المكاتبة التركية رقم ١٤٦ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٩٢ « أكتوبر ١٨٧٥ » .
(3) Dye ; Moslem Egypt P. 187.

وإذا نظرنا إلى مسألة إلحاق الأمير بالحملة نجد أنها لم تعد عليها بأية فائدة، فلم يكن الأمير على درجة كبيرة أو قليلة من الكفاية العسكرية ، فهو صغير السن وقريب عهد بالمدرسة الحربية فلم يكن قد أتم دراسته العسكرية بعد، بل على العكس من ذلك فقد سبب وجوده الكثير من المتاعب. ويبدو ذلك واضحا من اهتمام الأمير فى أول الأمر بالتفصيلات التافهة بينما كان يرجىء البت فى المسائل الخطيرة يوما بعد يوم [1] .

وإذا انتقلنا الى رئيس هيئة أركان حرب الحملة الجنرال لورنج الأمريكى الأصل ، نجد أنه يبلغ من العمر الثانيــــة والستين عاما واشترك فى الحرب الأهلية الأمريكية وفى حرب المكسيك سنة ١٨٤٦ وفقد فيها أحد زراعيه . وكذلك خدم فى ولايات أمريكية متعددة . أما عن طباعه فتغلب عليه الطيبة ، ولكنه عادة يبدو متبرما ، ويؤخذ عليه سرعة تأثره فى بعض الأوقات واندفاعه فى العمل بعصبية وسرعة وهذيانه بكلام غير مفهوم . [2] ومن العقبات الهامة التى واجهته تعذر التفاهم مع قائد الحملة راتب باشا شخصيا ، فلورنج لم يكن يعرف من الفرنسية إلا القليل بينما كان راتب باشا ملما بها إلماما كبيرا ولا يفهم الانجليزية . ومن عيوبه أيضا أن تحيزه فى بعض الأوقات لرأى معين كان يشوه حكمه على الأشياء .

---

١ ــ المصدر السابق ص ١٧٠
٢ ــ المصدر السابق ص ١٦٤

ولم يقع الإختيار على لورنج فى أول الأمر كرئيس لهيئة اركان حرب الحملة، بل أختير الأميرالاى داى لهـذا المنصب، ولكنه اعتذر عن قبوله لعدة أسباب: أولها الحسد الذى يكنه ضباط الجيش الأتراك للضباط الأجانب؛ والحقد الذى يضمره ضباط الصفوف لضباط هيئة أركان حرب سيحول بينه وبين القيام بواجبه على الوجه الأكمل.

ثانيا: عدم ثقته فى مقدرة أى من الباشاوات الأتراك فى قيادة الحملة بصفة عامة وراتب باشا بصفة خاصة.

ثالثا: إن بعد راتب باشا عن سلطة الحكومة المركزية سيجعله أكثر حرية وجرأة فى أفعاله مما سيجعل تصرفاته غير محتملة. ولذا اقترح تعيين الجنرال لورنج بدلا منه علّه يوفق فى مهمته الجديدة[1].

أما عن بقية أعضاء هيئة أركان الحرب فمعظمهم من الأمريكيين الذين كانوا موضع شك من قبل القائد العام للحملة ومن حاشيته على السواء. هذا بالإضافة الى البغض الذى يكنه الضباط الأتراك لضباط أركان الحرب المنافسين لهم فى السلطة. كما كان الضباط المصريون ينظرون اليهم نظرة عدم ارتياح لكونهم أجانب عن مصر، فى وقت بدأت فيه الدول الأجنبية تتدخل بشدة فى شئون مصر، تحقيقا لمصالحها ومصالح رعاياها على حساب مصر والمصريين.

كذلك نجد أن كلا من هيئة أركان حرب القيادة العامة،

---

١ ــ المصدر السابق ص ١٥١

وهيئة أركان حرب الحملة كانت تعمل منفصلة عن الأخرى كأنهما هيئتان منفصلتان ، مع أنهما فى حقيقه الأمر هيئة واحدة .

هذا فضلا عن التفرقة بين الضباط المصريين والضباط الأجانب فى المعاملة . إذ كانت الخطابات التى يرسلها الضباط المصريون إلى القيادة العامة أو إلى ذويهم ، ترسل مقفلة فى ظروف مختومة بالشمع الأحمر إلى مكتب قائد الحملة ، بينما ترسل خطابات الضباط الأجانب مفتوحة الى رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى - الجنرال استون - بالقاهرة . كما كانت ترد الرسائل الخاصة بهؤلاء الضباط الى هيئة أركان حرب الحملة مفتوحة أيضا، فاعتبر هؤلاء الضباط هذا العمل ماسا بكرامتهم وباخلاصهم كجنود فى خدمة الحكومة المصرية [1] .

كما كانت المراسلات التى تبعث بها قيادة الحملة إلى نظارة الجهادية ترسل الى مصوع حيث يتولى أحمد بك محافظ المدينة ارسالهـــا مباشرة الى قصر عابدين وليس الى نظارة الجهادية وهى المختصة بكل ما يتعلق بالشئون الحربية . وقد وجه الجنرال داى نقداً شديداً لهذه الطريقة التى تؤخر البت فى الأمور الحربية بصفة عاجلة .

ولكننا لا نتفق معه فى هذا الرأى لأن شئون مصر فى ذلك الوقت - سواء كانت حربية أو مدنية - تعرض على الخديو اسماعيل للبت فيهـا مهما قل خطرها . فارسالها الى مقر الخديو مباشرة فيـه

١ - المصدر السابق ص ١٣٢

توفير للوقت والجهد ، نظرا لأن نظارة الجهادية لن تستطيع الفصل فيها إلا بعد موافقة الخديو .

ومن نقاط الضعف الهامة التي كانت تنخر في كيان تلك الحملة - بل في كيان الجيش المصري بأسره - النفور المتبادل بين الضباط المصريين والچراكسة ، فجميع ضباط الحملة العظام تقريبا من الچراكسة المتغطرسين الذين يفخرون بدمائهم الأرستقراطية الزرقاء ، ويتعالون على زملائهم من الضباط المصريين الذين ينحدرون - كما يصور لهم خيالهم السقيم - من سلالة الفلاحين ذوى الدماء الرخيصة[1] .

هذا بالاضافة الى أن اختلاف اللغات قد خلق مشكلة مستعصية للحملة فاللغات التي كانت مستعملة لا تقل عن أربع لغات، وهى : العربيـــة والتركية والانجليزية والفرنسية . زد على ذلك النقص المستمر في عدد دواب الحملة ، ووعورة الأرض وهطول الأمطار في ذلك الوقت .

تقرير الجنرال استون

وهذا الضعف الظاهر في تكوين الحملة واعدادها ماهو إلا صورة مصغرة لما كان يعانيه الجيش المصري من ضعف شمل

---

١ ــ المصدر السابق ص ١٦٣

نواحى متعددة وخير دليل نقدمه لإثبات تلك الحالة التقرير [1] الذى كتبه الجنرال استون بعد تعيينه فى منصب رئيس أركان حرب الجيش المصرى بستة شهور والذى رفعه إلى نظارة الجهادية متضمنا نتائج دراساته وملاحظاته عن الجيش وتوصياته بشأنه وذلك فى عام ١٨٧٠ .

وقد عالج الجنرال استون فى تقريره هذا كل سلاح من أسلحة الجيش المصرى على حدة مبينا ما فيه من أوجه القوة ونقط الضعف، وبدأه بسلاح المشاة ، فذكر بأنه يشتمل على جنود أقوياء أصحاء الأبدان دربوا تدريبا جيدا ولهم قدرة على احتمال المشاق . وعلى العموم فحالتهم جيدة إذا ماقورنت بحالة القوات التركية أو قوات الدول الشرقية فى ذلك الوقت [2] .

أما عن سلاح الفرسان فيتكون من جنود مهرة يجرى تدريبهم بإنتظام ، ويمتطون صهوات جياد أصيلة ، ويستطيع هؤلاء الجنود أن يقوموا بدورهم فى وقت الحرب على أتم وجه . أما عن البنادق التى يستعملونها فضعيفة الأثر ويجب أن تستبدل بأخرى قوية [3] . وهذا الوصف الذى ذكره الجنرال استون

---

(1) Abdin Corrsp. Fran. Doss. No. 50-1 Le Caire 15, Dec. 1870.

(2) Abdin Amr. Doc. vol. 6 despt No. 19 Butler to Fish Oct. 29, 1870.

(3) Abdin Corrsp. Farn. Doss. No. 50-1 Le Caire 15, Dec. 1870.

رئيس هيئة أركان الحرب يختلف عما ذكره المستر جورج بتلر - قنصل أمريكا الجنرال بمصر فى سنة ١٨٧٠ - من أن هذه القوات غير مدربة اطلاقا «Utterly Undrilled» .[1]

ويضم سلاح المدفعية نواة صالحة من الجنود المدربين والضباط المثقفين ، ولكن تنقصهم سرعة الحركة التى تتطلبها المناورات العسكرية . كما أن طلقات مدافعهم ليست قويه لأن المدافع من النوع الردىء . أما عن عدد بطاريات هذا السلاح فقليلة[2] . وقد رمى المستر جورج بتلر (قنصل امريكا الجنرال بمصر) هذا السلاح بالنقص وعـــدم الاستعداد بشكل يدعو الى الرثاء[3] . Wretchedly deficient.

وقد وجه الجنرال استون نقدا شديدا إلى نظارة الجهادية لتركيزها كل مايتعلق بشئون الحملة من أمور سواء أكانت صغيرة أم كبيرة فى يدها . وكذلك لم يكن بالجيش هيئة أركان حرب عامة أو خاصة ، كما كان الجيش يفتقر الى سلاح المهندسين وإلى اسلحة أخرى تتولى شئون النقل والمهمات والتموين . وكان على الجنرال استون أن يسد هذا النقص .

(1) Abdin Amr Doc. vol. 6 despt, No. 19, Butler to Fish. Alex. in Oct. 20, 1870.

(2) Abdin Corrsp. Fran. Doss. No. 50-1 Bureau de chef d'Etat Major in 15 Dec. 1870.

(3) Abdin Amr. vol. 6 despt. No. 19, Butler to Fish. Alex. in Oct. 20,1870.

وبالفعل قام بإنشاء هيئة أركان حرب الجيش. ووضع ترتيباً جديداً يحدد اختصاصات نظارة الجهادية وفروعها المختلفة ويوضح العلاقة بين هذه الهيئة ومختلف الفروع ، ومن الإصلاحات الأخرى التى أدخلت على الجيش قصر الترقى على من له إلمام بالقراءة والكتابة من ضباط الجيش بعد تأدية إمتحان خاص[1]. كذلك كوفىء الضباط الذين قاموا بمجهود على كتأليف الكتب العسكرية أو ترجمتها بترقيتهم إلى رتب أعلى ، وذلك تشجيعاً للروح العلمية بين صفوف الضباط[2]. ولكن رغم هذه الجهود الكبيرة التى بذلت فى الإصلاح فلم يرتفع شأن الجيش لأسباب مختلفة أهمها :

أولا : كان الجيش المصرى فى عهد اسماعيل يفتقر[3] الى القائد المحنك الذى يستطيع أن يبث روح الجهاد والتضحية فى نفوس الجند وأن يلهب حماستهم ويذكرهم بما ناله آباؤهم وأجدادهم من انتصارات ، « فالجيش لايخرج عن كونه مقذوفا ناريا قويا يحتاج الى الرامى الماهر[4]» . وهذا الرامى أو القائد بمعنى آخر يجب أن

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ١٩٣٥ (أوامر جهادية) عربى وثيقة بدون رقم ص ١١٦ أمر الى ديوان الجهادية فى ٦ ذى الحجه سنه ١٢٨٧ (فبراير سنة ١٨٧١)

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظه ١٠ (جهادية) وثيقة تركية رقم ١٣٤ أمر الى ناظر الجهادية فى ١٢ ربيع ثانى سنه١٢٨٩(سنه١٨٧٢)

(3) Abdin Corrsp. Fran. Doss. No. 50/1 Rostilas aKhédive Isınail, Le Caire Mai 9, 1870.

(٤) المصدر السابق

يتكون من ضباط الصفوف وليس من ضباط أركان حرب.
كذلك لم يجد الجيش المصرى ضالته المنشودة فى شخص اسماعيل
الذى لم يرث عن أبيه الروح الحربى ولا خوض المعارك أو الحروب.

ثانيا: ان وقوف كبار ضباط الجيش فى وجه هيئة ضباط أركان حرب
وعدم السماح لهم بالإتصال بجنود الصفوف للإشراف على تدريبهم
ومعرفة ما يحتاجون اليه جعل من هذه الإصلاحات حبرا على ورق.
فظل الجيش المصرى يتكون من كتائب مختلفة لا رابط بينها. هذا
فضلا عن الإرتباك المالى الذى شل كل حركة للإصلاح فى أواخر
عهد اسماعيل.

ومع ذلك نجد أن الجيش المصرى قد امتاز عن الجيش التركى
المعاصر له بميزة هامة وهى ثقافة ضباطه العسكرية. فهؤلاء الضباط
قد تلقوا تعليما فنيا خاصا فى مدارس خاصة على أيدى معلمين مهرة.
هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد امتاز عنه ايضا بإتخاذ الإمتحان
أساسا للترقى، وبذلك انعدم الضباط الأميون بالجيش المصرى بينما
كان لا يزال بالجيش التركى من أمثال هؤلاء من يعدون بالعشرات.[1]

الجندى المصرى فى الميزان

أما عن مقدرة الجندى المصرى وكفايته، فنجد أن غالبية
الجنود كانوا من طبقة الفلاحين، وهؤلاء يتمتعون ببنية قوية بفضل

(1) Mc Coan ; Egypt as it is P. 10 & 102.

دأبهم على العمل المتواصل فى الزراعة من شروق الشمس حتى غروبها . فهو إذن من هذه الناحية يمتاز بالمثابرة والجلد . كذلك يتصف الجندى المصرى بالطاعة العمياء لرؤسائه ، سواء كان ذلك عن رغبة أم رهبة [1] .

ومما اتصف به أيضا واعترف به رؤساؤه من الضباط الأجانب الذين خدموا فى الجيش المصرى، قوة الاحتمال. فيذكر الاميرالاى الأمريكى داى بأن الجنود الفلاحين يتمتعون بالصبر وقوة الإحتمال الى حد غير مألوف [2] . ولكن الجنرال شايية لونج ـ من ضباط أركان حرب ـ يقول « إن الفلاح المصرى ليس شجاعا ولكنه مزارع صبور [3]» .

ولكننا لانوافق شايية لونج على ماذهب اليه من إنكار شجاعة الجندى المصرى فى القتال ، فالحروب التى خاضها ببسالة فى شبه جزيرة المورة وفى الشام وشبه جزيرة القرم لأكبر دليل على دحض مايدعيه . فشجاعة الجندى المصرى كانت حقيقة واقعة ولكن الضباط الاجانب نسبوها إلى الدافع الدينى فقط [4] .

كذلك إمتاز الجندى المصرى بالإخلاص ، فهو مخلص أمين يعتمد عليه ويوثق به [5] . وإلى جانب ذلك يتوافر فيه الذكاء

(1) Dye : Moslem Egypt P. 42.

٢ ـ المصدر السابق ص ٤٤ .

(3) Chaillé Long ; Les Trois Prophêts P. 88.

(4) Dye ; Moslem Egypt. P. 45.

٥ ـ المصدر السابق ص. ٥٧

ولكن قيل بأنه ذكاء المقلد الذى لا يفكر فى المسببات أو الظروف أو النتائج [1].

أما عن كفايته فى القتال فهو محارب جيد، يقاتل بصبر وجلد وخصوصاً خلف المتاريس والإستحكامات. وقد تعوّد على الحرمان بحيث نجده ينام فى معسكره ملتحفاً ببطانيته على الأرض العراء، واضعاً رأسه فوق مخلته، لا يملك حتى لوحا من الخشب لينام عليه، وبالرغم من ذلك فهو لا يشعر بأى حرمان . [2]

ومما ذكره السير دراموند وولف فى خطابه إلى المركيز سالسبورى بشأن الجنود المصريين فى ٢٧ يناير سنة ١٨٨٦ قوله : « إن الجنود المصريين يمتازون ببعض الصفات العالية، فقد تعودوا الصبر بوجه باسم، وجبلوا على العمل، ويحاربون بمهارة من وراء الاستحكامات . ولكنهم على العموم ليسوا على مقدرة كبيرة فى الحروب المكشوفة » . [3]

ومع ذلك يمكننا القول بأن طبيعة أرض مصر السهلة، وحياة الهدوء والاستقرار التى يعيشها الفلاح فى ممارسة الزراعة فى هدوء واطمئنان على ضفاف النيل، قد جعلته يميل إلى الهدوء الإستقرار، وهذا مالا يتفق مع طبيعة الحياة العسكرية . ولهذا قيل بأن الجندى

---

(١) المصدر السابق ص ٤٢ .

(2) Abdin Cor. Franç. Doss. No. 50/1 Hans Waschinhusin «Journal de Cologne» 1870.

(2) The Blue Books-Egypt No. 3 Corrs. Respecting reorganization of the Egyptian Army P. 2

المصرى ليس محاربا بطبيعته ، ومن ثم تفوقت عليه عناصر أخرى من هذه الناحية مثل البدو والأحباش .

امكانيات الجيش الحبشى

وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من الميدان نجد الجيش الحبشى وعلى رأسه الملك يوحنا الذى تولى الحكم بالقوة بعد وفاة الملك ثيودوراس، ولم تكن كلمة رؤوس الأحباش (حكام المقاطعات) مجمعة عليه ، فكان له منافسون فى العرش ، وأعداء كثيرون منهم ولد دنكيل حاكم الحماسين ومنليك ملك شوا ، والرأس بارو وغيرهم . وكان فى استطاعة مصر لو أحسنت اختيار القائمين على أمور الحملة أن تستغل هذا التنافس إلى حد كبير .

ولم يكن ليوحنا جيش أسوة بسائر الدول المتحضرة ، بل كانت الطريقة التى تتبع فى حالة تعرض البلاد لخطر خارجى ، أن يطلب يوحنا من رؤوسه إمداده بالرجال اللازمين لمواجهة هذا الخطر . وفى نفس الوقت يقوم بالطواف فى عاصمة ملكه وفى البلاد المجاورة له مناديا بالحرب ، حاثا الأهالى على القتال ، ويعاونه فى ذلك قساوسة الحبشة ، فيجتمع لديه عدد كبير من الأهالى من محاربين ونساء وأطفال كعادتهم فى القتال . ثم تندفع هذه الجموع التى تشكل جيشا كبير العدد فى سيرها. وتنقض على القرى المعادية وتسطو على كل ما تصل اليه أيديها من مؤن لتتزود بها كى تواصل القتال ، فلذا نجد أن ملك الحبشة لا يكبد نفسه مصاريف طائلة

فى إعاشة جنوده أسوة بالدول المتمدنة ، لأن هذا العمل يخالف عاداتهم ، فضلا عن كونه لاقدرة له على الصرف [1] » .

وليست لهؤلاء الجنود « ماهية ولا مرتب ، بل يعطى لهم ماقد يغتنموه من الغنائم فى الحروب ، وأن الحكومة لاتعطيهم شيئا فى حالة عدم وجود الغنائم » [2]

أما من ناحية النظام الحربى ، فالجنـــدى الحبشى يجهل النظم الحربية الحديثة جهلا تاما . إذ تسير القوات الحبشية دون أى نظام ويختلط المشاة بالفرسان . كما أن فرسانهم « إذا أرادوا الهجوم يسوقون خيلهم بالضرب غير المنقطع بالكرباج الذى يحملونه فى أيديهم لأنهم لاعهد لهم بالمهموز أوما يماثله . ويحمل كل جندى معه سلاحه وذخيرته » . [3]

ولا تعرف القوات الحبشية قيادة حربية تنظم حركاتها ، فالأحباش لا يعرفون التنظيمات الحربية الحديثة من تقسيم قواتهم إلى قلب وجناحين . كما لاعهد لهم بإقامة النقط الأمامية أوالخلفية . ولهذا السبب كان يوحنا يتحاشى الدخول فى حرب نظامية فى

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى ، محفظة ٨ سودان سنة ١٢٩٢ (تقرير رجب صديق المعاون عن الحالة الحبشية الثانية) .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظه ٢٩ « معيه تركى » من موسى حمدى حكمدار السودان الى صاحب السعادة المهـردار وثيقه رقم ٧٥ فى ١٤ صفر سنه ١٢٧٩ « أغسطس سنه ١٨٦٢ » .

(٣) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى محفظه ٨ سودان سنه ١٢٩٢ « تقرير رجب صديق المعاون » .

مناطق سهلة ، بل يعتمد فى حربه على عنصر المفاجأة الى حد كبير وإلى مهاجمة القوات المنعزلة وكذلك القوات المتأخرة أو التى تعسكر فى النقط الأمامية .

ويعتمد الأحباش فى تكتيكهم الحربى أيضاً على اجتذاب العدو الى داخل البلاد والتعرض له فى المضايق والأماكن الوعرة التى لا يسهل فيها التحرك بيسر وسهولة ، وخصوصا إذا كان يعتمد فى عملياته الحربية على المعدات الثقيلة وعلى البنادق البعيدة المدى . فأفضل وسيلة يلجأ اليها الأحباش لإبطال مفعول تلك المعدات الحديثة هو الإلتحام بأجسادهم والدخول فى معركة حاسمة بأعداد هائلة تستخدم فيها الأسلحة البيضاء . أى أن الأحباش قد نحوا فى الإستعاضة عن جهلهم بالنظم الحربية الحديثة وافتقارهم الى الأسلحة الجديدة الفتاكة ، بطريقة المفاجأة والهجوم بأعداد ضخمة فى مناطق لا يسهل فيها للمهاجم استخدام أسلحته استخداما صحيحاً ، مستغلين فى ذلك طبيعة بلادهم التى يعرفونها حق المعرفه .

أما عن أسلحته فكان معظم أفراد الجيش يحمل الحراوات والمزاريق والرماح والأسلحة البيضاء ، والقليل منهم يحملون بنادق قديمة قريبة المدى ، وليست ذات أثر فعال فى سير الحرب . كما كان لدى الجيش الحبشى بعض قطع من المدفعية ، بعضها منح من قبل الحكومة الانجليزية ، والبعض الآخر أخذ من المصريين فى حملة أرندروب . ولكن تلك المدافع كانت عديمة الفائدة بالنسبة

اليهم نظراً لإفتقارهم إلى من يستطيع استخدامهـــا بكفاية ومهارة[1].

ولم يكن للأحباش فى ذلك الوقت دراية بالخدمات الطبية، بل كانت معرفتهم لهذا النوع من العلوم تقوم على السحر وكتابة الأحجبة والرقية والخزعبلات. وأن فن الجراحة كما يعرفونه ينحصر فى عمليتين لا ثالث لهما[2]: الأولى تتلخص فى أنه إذا أريد إخراج احدى الطلقات من جسم المصاب، كان عليهم أن يضعوا نوعا من أوراق الشجر على موضع الجرح لمدة نصف ساعة ثم تنتزع بعد ذلك ليوضع عليها شيء أشبه بالسوار، ثم تستخرج الطلقة من العضو المصاب بطريقة المص.

والعملية الثانية: أنه فى حالة إصابة عضو من أعضاء الجسم بطلق نارى أو بطعنة من رمح، والتأكد من عدم صلاحيته للعلاج، أن يبتر هذا العضو بوساطة حجرين.

الجندى الحبشى فى الميزان

هذا فيما يتعلق بالجيش الحبشى بصفة عامة، أما فيما يختص بالجندى الحبشى كمحارب فلا جدال فى أنه محـــارب من الطراز الأول.

---

١ ــ المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى محفظه ٢٩ « معيه تركى » من موسى حمدى حكمدار السودان إلى مهردار الخديو، وثيقه رقم ٧٥ فى ١٤ صفر سنه ١٢٧٩ « أغسطس سنه ١٨٦٢ ».

(2) Dye : Moslem Egypt, P. 47.

فبالرغم من جهله بالنظم الحربية الحديثة فقد عوضه ذكاؤه ودهاؤه الشديد عن هـذا النقص . فله خبرة كبيرة بطبيعة بلاده وبأنواع الحروب التى تتلاءم مع تلك الطبيعة ، ومقدرة تامة على اجتذاب العدو واستدراجه الى المناطق المناسبة له لبدء القتال . كما يمتاز بمقدرة فائقة على تسلق المرتفعات والأشجار بسهولة عجيبة تدعو إلى الدهشة وذلك للإنقضاض على العدو كالصاعقة .

وإن درايته الواسعة بأساليب الحرب فى الجبال والمناطق الوعرة تفوق درايته فى أى فن آخر من فنون القتال . فنجد مثلا أنه يقوم بصنع ذخيرته وحرابه بنفسه ، وكذلك الأقواس والسهام ، ويتولى بنفسه أيضا صنع طلقات البنادق والطبنجات من الحديد الخام . ولكن نظرا لعدم إلمامه إلماما كافيا بعملية صهر الحديد وسبكه لم تكن مصنوعاته من الحديد على درجة كبيرة من الصلابة [1] .

وخلاصة القول فالجندى الحبشى محارب بطبعه ، ولكنه يتصف بالغرور وبالحب للثأر . وهو نشط وسريع التأثر ، محب لأعمال الشغب والفوضى . ويمتاز أيضا بجرأة وتهور وعدم مبالاة بما يحدق به من أخطار . وكما يقول الأميرالاى داى ، وبالاختصار

---

(١) المصدر السابق .

فهو حاد البصر يجيد الرماية ، وذكى ، شجاع ، متكبر يتعشق الحرية فى الحرب والصيد . » [1]

وإذا وضعنا كل هذة المميزات التى يتمتع بها جنبا الى جنب ، بالإضافة الى كثرته العددية ، وطبيعة أرضه الملائمة لإستعداداته الحربية ، وقارنا بينها وبين ماعليه الجيش المصرى المهاجم من قوة وضعف ، ووازنا بين نقط القوة والضعف فى كل منهما ، أمكننا أن نرجح كفة الجيش الحبشى قبل أن نبدأ الدخول فى تفاصيل المعركة القادمة .

(١) المصدر السابق .

الفصل التاسع

معركة قرع

أصبح من المقرر أن تفاجىء القوات الحبشية مقدمة الجيش المصرى بين ساعة وأخرى. وبدأت القيادة المصرية تحس بأن الحلقة المضروبة حولها تضيق شيئا فشيئا، وأن من الواجب عليها القيام بأى عمل للخروج من تلك الحلقة. فأرسلت الكابتن أيرجنس لاستطلاع مواقع الأحباش وتقدير عدد قواتهم ومعرفة خط سيرهم. وقد قام ايرجنس بهذا العمل بمصاحبة القس الفرنسى دوفلو. ولم يكن هذا القس موضع ثقة الضباط المصريين من أمثال أحمد عرابى وزملائه. وفى حقيقة الأمر فإن هذا الشك له ما يبرره، فالمبشرون الفرنسيون كانوا يعملون فى صفوف الأحباش لتعبئة الشعور الحربى ضد مصر. كما أن موقف فرنسا من مصر لم يكن يخفى على أحد من المسئولين المصريين، وقد أوضحنا من قبل كيف أن نائب القنصل الفرنسى سارزاك Sarzac قد نجح فى نقل الأسلحة الفرنسية المرسلة إلى الحبشة عبر الخطوط الحربية المصرية خلال حملة أرندروب.

دلت التحريات التى قام بها أيرجنس على أن قوات يوحنا تقترب من المواقع المصرية، وتتقدم فى جبهة يتراوح طولها بين

ستين وسبعين كيلو مترا . عندئذ بدأت القيادة المصرية تشعر بخطورة الموقف وتقدر القوات الحبشية الزاحفة حق قدرها . وكلما زاد أقتراب العدو من موقع قرع، كلما اشتدت رغبة الضباط الجراكسه فى الانسحاب وتجنب الاصطدام .

وفى هذا الموقف الحرج ، كان لابد أن تتعاون هيئة أركان حرب الحلة مع قيادة الجيش لتدبير الأمر ، ولتنفيذ خطة موحدة بإزاء هذا الخطر الداهم . ولكن حدث العكس إذ نجد أن الجنرال لورنج رئيس هيئة أركان الحرب يحاول التنصل من المسئولية الخطيرة الملقاة على عاتقه بالاشتراك مع قيادة الجيش بعد أن فشل فى اقناع راتب باشا بوجهة نظره ، وترك له وحده مهمة التصرف فى الأمر بالطريقة التى يراها ، ليكون مسئولا بمفرده دون سواه عن كل النتائج التى تترتب على ذلك . [1]

وتفصيل ذلك أن الجنرال داى مساعد رئيس هيئة أركان حرب اقترح - فى ذلك الوقت - على قائد الحلة إحداث بعض التغييرات فى مواقع القوات المصرية ، فبدلا من بقائها فى سهل قياخور ، عليها أن تحتل قمم الجبال المحيطة بهذا الموقع وإنشاء الأستحكامات اللازمة للدفاع عن ممر قياخور . على أن تصدر الأوامر الى الحامية الموجودة بقلعة قرع بأن تكون على أهبة الأستعداد لصد أى هجوم مفاجىء عليها ، وكذلك للحاق بالقوة المعتصمة فوق مرتفعات قياخور فى

(١) المصدر السابق .

أى وقت من الأوقات . ولكن هذه المقترحات لم تنل موافقة راتب باشا [1] وبذلك أصبحت هناك ثغرة بين حامية قياخور وحامية قلعة قرع كان من الضرورى على القيادة المصرية أن تسدها . وبعد مناقشات طويلة أمكن اقناع القائد العام بالعدول عن سحب حامية قياخور ، ولكنهم فشلوا فى حمله على ضم حامية قرع اليها .

ومن سوء حظ الحملة أن انعدم التعاون بين قائدها راتب باشا وبين رئيس هيئة أركان الحرب الجنرال لورنج ، فكان القائد العام لا يلجأ الى أخذ مشورة لورنج إلا فى المسائل الهامة جدا والتى يخشى البت فيها بمفرده حتى لا يتحمل مسئوليتها وحده . وفى نفس الوقت قلما كان يأخذ برأيه .

وقد أسفر عدم التعاون والانسجام بين القيادة من ناحية وهيئة أركان الحرب من ناحية أخرى الى اختلاف وجهتى نظرهما بشأن المعركة . فبينما كانت القيادة تصر على بقاء القوات المصرية متفرقة كانت الهيئة تعمل جاهدة على تركيزها فى المواقع الأمامية لتغطية ممر قياخور وللدخول فى معركة فاصلة مع قوات الملك يوحنا .

وصف ميدان المعركة (انظر خريطة رقم ٥)

يمتد سهل قرع الذى اختير ليكون ميدانا للمعركة من الشمال الى الجنوب مسافة تقرب من سبعة أميال ، ويتراوح عرضه بين

(١) المصدر السابق .

ميل وميلين و تغطيه أحراش كثيفة تساعد قوات المشاة على الاختباء خلفها ، ولكنه متسع بحيث يسمح لقوات المشاة أن تتحرك فى أى اتجاه . وتحيط بهـذا السهل المرتفعات من كل جانب ولكنها لا تعوق عبور المشاة لكثرة ما بها من فتحات تصل السهل بالقرى المجاورة له . وفى جنوبه قامت القوات المصرية الرئيسية بحفر الخنادق وإنشاء المتاريس التى يحتمى خلفها مايقرب من ٧٧٠٠ جنـدى ، تضم بعض فصائل من الفرسان وعددا من مدافع كروب وصلب وأربع بطاريات نحاسية . بالإضافة الى ستة مدافــع جبليــة وسبعة صواريخ .

أما حامية قياخور فتقع على بعد ثلاث ساعات خلف القوات الرئيسية بقرع ، وتحتل سهلا تكتنفه الكثير من المرتفعات ، ويمكن الوصول إليه عن طريقين : أحدهما من شماله ويصله بسهل حواله بممر ضيق . والآخر فى جنوبه ويربطه بسهل قرع بممر متسع شديد الإنحدار . وفى وسط سهل قياخور يوجد تل مرتفع اتخذته حاميتها بقيادة عثمان باشا مقرا لهـا . وتتكون الحامية من حوالى ٢٥٠٠ جندى من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان وصاروخين وست قطع من المدافع الجبلية . ونتيجة لطبيعة الأرض المحيطة بهذا الموقع ، أصبح فى عزلة عما يجاوره من قوات عسكرية ، وفى نفس الوقت فــلا تستطيــع قــواته الإنسحاب أو الهرب عند الحاجة .

وبهـــذا التوزيع السيء للقوات العسكرية المصرية أصبحت القيادات الأربعة بعرزة وعدرسة وقياخور وقرع فى معزل تام عن بعضها . وكان فى استطاعة الملك يوحنا أن يهددها جميعا ، وأن يقضى على كل واحـدة منهـا على انفراد دون أن تتمكن القيادات الأخرى أن تخف لنجدتها . ومن هنا كانت الخطورة فى أن يركز يوحنا هجومه على قياخور ويقضى على قواتها ، ويقطع خط الرجعة على القوات الرئيسية بسهل قرع دون أن تستطيع المواقع الأخرى انقاذها . وهذا ما كان يقلق بال القيادة العامة للجيش [1] .

مكثت القوات المصرية بسهل قرع من ٢ - ٧ مارس سنة ١٨٧٦ [2] وكانت تتلقى خلال تلك الفترة الأنباء اليومية عن تحركات الأحباش وقد راجت الشائعات بأن الملك يوحنا ينوى مهاجمة المصريين فى يوم الثلاثاء ٧ مارس وذلك لتفاؤله بهذا اليوم [3] .

ونظرا لتشتت القوات المصرية فى مواقع منفصلة بعضها عن بعض ، كان يرى القائد العام للحملة أن تظل الجنود المصرية داخل استحكاماتها للدفاع عن نفسها ومقاومة الأحباش . ولكن كلا من الجنرال لورنج رئيس هيئة أركان حرب الحملة ومساعده الأميرالاى

---

(1) Dye ; Moslem Egypt. P. 338

(2) Bulletin d'Institut Egyptien. Von Thurneysen.

٣ ـ المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى ، محفظة ٨ سودان سنة ١٢٩٢ « دفتر شامل عن الحرب الحبشية الثانية وضع رجب صديق المعاون » .

داى كان يعارض هذا الرأى ، ويصر على وجوب خروج جزء من الجنود المعسكرين فى قلعة قرع للمحاربه[1] ».

وأخيرا عندما بدت طلائع الأحباش تلوح للقوات المصرية دق ناقوس الخطر واتخذ الجنود المصريون موقف الإستعداد. وأشيع بأن الملك يوحنا يعتزم مهاجمة موقع قياخور بقوات كبيرة. وفى صبيحة ٧ مارس قرر راتب باشا إنزال بعض القوات المصرية إلى ميدان القتال. وغادرت تلك القوات التى تتكون من ثمانى أورط وبلوكين ونصف من الفرسان و١٢ قطعة مدفعية جبليـــة وأورطتين من المشاة كاحتياطى للمعركة، استحكاماتها وتقدمت للإنضمام إلى حامية قياخور تحت قيادة عثمان رفقى باشا[2] .

معركة قرع

عندما وصلت القوات المصرية إلى سهل قرع الذى سيتخذ ميدانا للمعركة والذى يبعد عن القلعة بنحو ثلاثة أميال، شاهدت على المرتفعات المقابلة لهذا السهل كتلا بشرية كثيفة تبدوا كالنمل لكثرة عددها[3]. وما أن رأت القوات المصرية تتحرك إلا واندفعت

---

(١) المصدر السابق .

(2) Bulletin d'Iustitut Egyptien. Von Thurmeysen.

٣ ـ المصدر السابق .

نحوها كالسيل من فوق المرتفعات وانتشرت فى جنبـــات السهل للإحاطة بها . وعندئذ بدأ إطلاق النار على طول خط القتال وأخذت المدفعية المصرية تلعب دورا هاما فى حصد تلك الجموع وفى تشتيت شملها . ويصف لنا تورنيزن المعركة بقوله « لقد بدأ إطلاق النار على طول خط القتال واشتبكت البطارية وأورطة المشاة الموجودة بالجناح الأيمن مع قوات العدو فى قتـال عنيف . فأرسلنى رئيس هيئة أركان حرب لاستحضار نجدة من الجـناح الأيسر . فعدت ثانية وأنا مؤمن بالنصر ... وكانت دهشتى شديدة عندما ماشاهدت فصائل كثيرة من قلب الجيش المصرى قد توقفت عن إطلاق النار دون صدور أمر اليهـــا بذلك . واتجهت تلك الفصائل نحو اليسار حاملة بنادقها على اكتافها ، وغادرت ميدان القتال بهدوء ، ناكسة على أعقابها ومتجهة صوب القلعة التى غادرناها منذ وقت قصير [1] » .

وقد انتقلت عدوى الانسحاب من أورطة الى أخرى ، ولم يستطع الضباط السيطرة على الموقف أو الحيلولة بين الجنود وبين تركهم ميدان القتال . ويرجع السبب فى هذه الحركة الى الخوف والذعر اللذين سيطرا على الجنود نتيجة لانسحاب القائد العـــام راتب بصحبة الأمير حسن خوفا على حياته بعد أن اشتد القتال . وكان من المرجح أن تنتصر القوات المصرية فى المعركة إذا ما واصلت القتال . ولكن هذه الحركة أتاحت للأحباش فرصة

(١) المصدر السابق .

الالتفاف حول الجناح الأيمن للجيش المصرى والفصل بين القوات المصرية المحاربة وحامية قياخور .

وعندما اشتدت حركة الانسحاب واتخذت مظهر الهزيمة والفرار إندفع جنود الأحباش من فوق المرتفعات كالصخور الهاوية ، والتحموا مع القوات المصرية بالسلاح الأبيض حتى أفنوهم عن آخرهم ، إلا من استطاع الهرب أو الالتجاء إلى القلعة .

كانت خسارة المصريين فى تلك المعركة سبع أورط بأكملها وكذلك كل مدافع الميدان ، « أما عن الخسائر التى منى بها العدو فى هذا اليوم فهى نحو ٣٥ الف نفر تقريبا بين قتيل وجريح على أقل تقدير . كما أن ثمانية من وزرائه ذوى الشهرة الكبيرة قتلوا فى هذه الواقعة[1] . »

ويبدو أن خسائر الأحباش كانت كبيرة ولكن بولغ فيها إلى حد كبير لسببين : —

أولا : أن من غير الميسور معرفة عدد قتلى الأحباش بالدقة نظرا لحرصهم على أخذ موتاهم قبل انسحابهم من ميدان المعركة .

ثانيا : أن الخديو اسماعيل قد طلب[2] من قائد الحملة المبالغة

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة رقم ٨ سودان سنه ١٢٩٢ (تقرير رجب صديق المعاون عن الحرب الحبشيه الثانيه) .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٣٧ عابدين صادر تلغرافات شفرة عربى . وثيقه رقم ٥٣٨ ص ٩٩ — فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٣ .

فى تقاريره التى يبعث بها الى مصر عن خسائر الجيش الحبشى كما حثه أيضا على إعلان تلك الخسائر أمام الأجانب ليتفق ذلك مع ما ذكرته[1] الصحف المصرية عن خسائر العدو الفادحة التى منى بها ذرا للرماد ، وحتى لا يؤدى فشل الحملة المصرية فى تحقيق أغراضها الى تذمر فى صفوف المصريين ، وإلى إضعاف مركز الخديو اسماعيل أمام الدول الأوربية .

ويذكر احمد عرابى بك بأن ضباط هيئة أركان الحرب الأوربيين قد خلعوا طرابيشهم أثناء المعركة ولبسوا القبعات ، وربطوا أعناقهم بمناديل بيضاء « دلالة على أنهم مسيحيين فيأمنون على أنفسهم عند اشتباك الجيشين على حسب الإتفاق مع القسيس السابق ذكره (الأب دفلو[2]) .

وهذا يدل - سواء صح هذا القول أوجانبه الصواب - على مدى الشك والريبة التى يكنها الضباط المصريون والأتراك لهؤلاء الضباط الأجانب . ومما يؤخذ على عثمان رفقى قائد حامية قياخور أنه لم يهب إلى نجدة زملائه اثناء المعركة وقد كانوا على مقربة منه . ويذكر احمد عرابى هذا الحادث بقوله ، « إنه لمما يحمر له الوجه خجلا مرور الجيش الحبشى من أمام فرقة قياخور أثناء هجومه على

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٨ عابدين (صادر تلغرافات) شفرة تركى . وثيقة رقم ١٣ ص ٥٠٥ ملحق ٢ فى ١٨ صفر سنة ١٢٩٣ .
(٢) كشف الستار « مخطوط » ص ٢٦ .

منطقة تصل اليها مقذوفات المدافع وتنكى بالعدو نكاية عظيمة، وتمنعه عن التقدم، ولم تطلق عليه مقذوفة واحدة ولم تخرج البيادة الى الميدان لتساعد اخوانهم وتنقذهم من الفناء المحدق بهم. [1]»

وفى الحقيقة كان فى إمكان تلك الحامية أن تؤدى خدمة هامة لجنود المعركة، فكان فى استطاعتها الهجوم فى الوقت المناسب ومفاجأة العدو والانقضاض على ميسرته وتبديد شملها؛ وحصر الأحباش بين (فكى كماشة) والقضاء عليهم. ولكن يبدو أن عثمان رفقى قائد حامية قياخور قد هاله كثرة عدد الأحباش، فجبن ورضى بالبقاء داخل استحكاماته تاركا زملاءه يلقون حتفهم مؤثراً السلامة على خوض معركة غير مأمونة النتائج.

وبانضمام الجنود الفارين من ميدان القتال الى الأورطتين السابق تركها فى القلعة أصبح مجموع ما بداخل القلعة من جنود يزيد قليلا عن ألفى جندى. وفى مساء ليلة ٨/٧ مارس حضر الى القلعة عدد من الجرحى يتراوح بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ فى حالة يرثى لها. جميعهم - بلا استثناء - قد جردوا من ملابسهم وشوهوا تشويها كبيراً.

ونظرا لكثرة عدد الجنود الجرحى فقد تكدس بعضهم فوق بعض ومات عدد كبير منهم لقلة العناية بهم، ولعدم توافر الأطباء اللازمين، اذ لم ينج منهم بعد المعركة غير ثلاثة أطباء فقط [2]. كما

(١) المصدر السابق.

(2) Bulletin d'Institut Egyptien.

لم يستطع الجنود فى تلك الليلة الخروج لجلب المياه من الخور القريب منهم . وانقضت تلك الليلة فى فزع ورعب شديدين ، وظل الجنود المصريون يطلقون نيران أسلحتهم بلاهدف معين . وفى اليوم الثانى (٨ مارس) أخذت قوات القلعة تدفع هجمات متتالية عليها .

وفى يوم ٩ مارس حاول الأحباش أن يعيدوا الكرة وأن يقوموا بمحاولتهم الأخيرة لانتزاع القلعة والقضاء على ماتبقى من الحامية المصرية ، فبدأوا يتجمعون على المرتفعات المحيطة بسهل قرع وبدأوا ينصبون المدافع فى مواجهة القلعة . ثم قاموا بهجوم منظم عليها ، وحشدوا لذلك اعدادا هائلة . ولكن لحسن خط المصريين لم يكن الأحباش يعرفون استخدام المدافع ، ولذا لم تستطع قذائفهم أن تنال من القلعة . وفى ذلك الوقت قامت المدفعية المصرية الثقيلة بإسكات المدفعية الحبشية والقضاء عليها ، مما أهاج الأحباش ودفعهم الى الهجوم بتهور منقطع النظير فى كتل بشرية ضخمة حتى وصلوا الى مسافة عشرة امتار من القلعة . ونظرا للخسائر الفادحة التى منوا بها فقد انسحبوا فى حوالى الخامسة بعد ظهر ذلك اليـــوم .

وفى حقيقة الأمر ، فقد أبلى جنود الأورطتين من المشاة الذين لم يشتركوا فى موقعة أول أمس وبقوا فى الطابية، بلاءً حسناً وأثبتوا اخلاصهم لدرجة تفوق الوصف ، فبذلوا مهجهم ولم يخشوا بأسا

من الرصاص الذى كان يمطره العدو . وقد بلغت خسائرنا فى معركة اليوم من القتلى ، معاون بيادة واحد وثلاثة من الضباط و١٢ جنديا ، وليس لدينا خسائر أخرى . »[1]

ويذكر احمد عرابى بأن الأحباش كانوا يستخدمون المصريين الأسرى فى اطلاق المدافع التى اغتنموها من الجيش المصرى على اخوانهم بالقلعة ، ويقول بأن الأحباش قد هجموا فى ذلك اليوم على القلعة هجوما شديدا « وتسلقوا على جدرانها بشجاعة عظيمة يدوسون قتلاهم وجرحاهم لايبالون الموت ولا يظهرون عجزا ، الا أن عساكر الاورطة المستجدة وضباطهم وراتب باشا ومن معه من المعاونين أبلوا بلاء حسنا وردوا الأحباش على أعقابهم خاسئين مدحورين . »[2]

واذا ماقارنا بين نتيجة هذه المعركة ومعركة أول أمس ، نجد أن الجيش المصرى قد استطاع أن يعوض الخسائر التى منى بها فى الموقعة الأولى وأن يكبد الأحباش خسائر جسيمة . ويرجع الفضل فى ذلك الى اعتصام القوات المصرية باستحكاماتها وعدم التعرض للأحباش وجها لوجه . وهذا يدل على صواب الرأى الذى نادى به راتب باشا من قبل وعارضه لورنج رئيس هيئة أركان حرب الحملة .

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة رقم ٨ سودان سنة ١٢٩٢ (دفتر شامل لحرب الحبشة الثانية وضع بمعرفة رجب صديق افندى المعاون) .

(٢) أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار « مخطوط » ص ٢٠ .

وعندما أيقن الملك يوحنا ـ بعد الخسائر التى لحقت به فى المعركة الأخيرة ـ ألا قبل له على مقاومة القوات المصرية أو القضاء عليها ، وخصوصا بعد أن وصلت إلى قرع ثلاث أورط مصرية جديدة لتعزيز حاميتها[1] . وسنتناول فى الفصل التالى تفاصيل تلك المفاوضات وما أسفرت عنه من نتائج .

انتهت تلك الحرب الفاشلة بعد أن كلفت مصر خسائر كبيرة قدرها تورنيزن بما يقرب من ١٤ الف مقاتل بين قتيل وجريح بما فى ذلك من لقوا حتفهم بعد عودتهم الى مصر نتيجة ما ألم بهم من تعب ، وما حملوه معهم من جراثيم الأمراض من الفتاكة.

أما عن دواب الحمل فقد نفق منها ما لا يقل عن اثنتى عشرة الف دابة حسب تقرير نظارة الجهادية[2]. ويذكر دى فرنسشينى Du Franceschini قنصل النمسا الجنرال بمصر أن تلك الحملة قد كلفت الخزانة المصرية مالا يقل عن ٠٠٠ر٨٠٠ر١ جنيها كنفقات للحرب وما لا يقل عن ٠٠٠ر١٥٠ جنيه للعتاد الحربى والأسلحة الحربية . [3]

(1) Amer. Doc. vol. 12 Despt. No. 9 E. Farman to. Hamelton Fish Cairo Juin 1st 1876.

(2) Bulletin d'Institut Egyptien.

(3) Alex.-Caire 1876, Fasc. XXXVIII/176 Rapport du Consul du Franceschini au Ministère de l'Exterieure Z. 25/pol. Alex. le 9 Juillet 1876.

أسباب فشل الحملة :

يرجع فشل الحملة فى تحقيق أغراضها إلى أسباب متعددة ، فبالإضافة إلى ما ذكرناه من قبل يمكننا أن نرجع السبب الرئيسى فى اخفاقها الى عدم وجود قيادة موحدة للحملة من الناحية العملية ، ففى حقيقة الأمر كان للحملة قيادتان متنافرتان : الأولى يمثلها القائد العام راتب باشا ، والثانية يمثلها لورنج رئيس هيئة أركان الحرب ، ومن سوء حظ مصر أن كلا من الرجلين يختلف عن الآخر فى أكثر من ناحية . ولم تكن المجالس الحربية التى تعقد لوضع الخطط العسكرية وتفصيلات الهجوم على الحبشة - فى واقع الأمر - بذات سلطة حقيقية بجانب سلطة القائد العام للحملة . وما كانت تعقد إلا لإشراك ضباط الحملة فى المسئولية فقط دون أن تكون قراراتهم ملزمة للقائد العام . فالتعاون المفقود بين القيادة وهيئة أركان الحرب كان من أهم النكبات التى منيت بها الحملة .

ومن الأسباب التى عملت على اضعاف الحملة أيضا وجود عدد كبير من الضباط من مختلف الجنسيات . فالضباط الأتراك والچراكسه كانوا يحتلون المراكز الرئيسية فى الحملة بينما حرم منها الضباط المصريون الذين كانوا يشعرون بعدم المساواة بينهم وبين زملائهم الچراكسه . زد على ذلك الضباط الأجانب الذين كانوا يتقاسمون السلطة مع الضباط الچراكسه . ومن هنا نشأ حقدهم عليهم . ولما كان هؤلاء الضباط الأجانب من مختلف الجنسيات

فقد أدى هذا ـ بطبيعة الحال ـ إلى اختلافهم فى الثقافة وخصوصا الثقافة العسكرية . وكذلك إلى اختلافهم فى الآراء والاتجاهات . ورغم أن معظم هؤلاء الضباط من الأمريكيين الذين دخلوا فى خدمة الحكومة بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، إلا أن هذه ليست ميزة بالنسبة للجيش المصرى ، بل على العكس من ذلك ، فقد كانوا من أسباب ضعفه فالحرب الأمريكية التى قسمت الشعب الأمريكى إلى فريقين متناحرين : أنصار الشمال وأنصار الجنوب ، وانتهاء تلك الحرب بانتصار الشماليين على الجنوبيين قد ترك أثرا سيئا فى نفوس الفريقين المتحاربين . وهذا الأثر قد ظهر واضحا فى عدم التعاون التام بين هؤلاء الضباط من شماليين وجنوبيين أثناء خدمتهم بمصر .

ومن العقبات التى واجهت الحملة أيضا ، والتى لها دور هام فى فشلها اجتماع هذا المتحف البشرى من الضباط الأجانب فى قيادة واحدة وللقيام بعمل واحد مع اختلاف اللغات التى يتكلم بها كل فريق منهم . فبعضهم لا يعرف سوى العربية والبعض الآخر لا يتكلم إلا التركية فحسب . وقليل منهم من يعرف الانجليزية أو الفرنسية إلى جانب لغته التى يتحدث بها . ومن الأمثلة على ذلك أن قائد الحملة راتب باشا كان يعرف التركية ويجيد الفرنسية ولكنه لا يفهم شيئا من اللغة الانجليزية . بينما كان رئيس هيئة أركان حرب الحملة وهو أمريكى الأصل لا يجيد سوى الانجليزية

ولا يعرف من اللغة الفرنسية إلا النذر اليسير . فكان التفاهم بينهما وخصوصا فى المسائل العسكرية التى تتطلب السرية التامة يكاد يكون مستحيلا . وكذلك الشأن بالنسبة لبقية ضباط أركان الحرب الأجانب مع الضباط الأتراك . فتعدد اللغات فى الحملة كان من النكبات التى منيت بها .

كذلك نجد أن الخديو إسماعيل إهتم بحشد هذا العدد الضخم من الضباط المنتمين إلى هيئة أركان الحرب فى الحملة ، وذلك لإختيار نظام الهيئة الذى أدخل حديثا فى الجيش المصرى بصفة عملية ، فهذا النظام الذى أخذت به معظم الجيوش الأوروبية فى القرن التاسع عشر قد أخذ به أيضا فى الجيش المصرى فى أواخر حكم إسماعيل. فالحرب الحبشية من هذه الناحية كانت التجربة الأولى لاستخدام هيئة أركان الحرب ، ولكنها جاءت فى ظروف غير مواتية ، فاضطربت الأمور وتضاربت وجهات النظر .

ليس ببعيد أن يكون راتب باشا القائد العام للحملة والذى لا يؤمن بنظام هيئة أركان الحرب والذى يقدس النظام الحربى القديم الذى ينفرد فيه القائد العام بكل شىء ، قد عمل على معارضة آراء الضباط الأجانب بمختلف السبل لتفشل الحملة ، وليتمكن بذلك من تقديم البرهان العملى على عدم صـــلاحية هذا النظام للمسئولين فى القاهرة .

وهناك مسألة على جانب كبير من الدقة والحساسية ، وقد أشار

إليها أحمد عرابى وذكرناها فى غير هذا الموضع ، وهى الناحية الدينية التى كان لها اعتبار كبير وقتئذ . فمصر دولة مسلمة تحارب دولة مسيحية وتستخدم فى نفس الوقت ضباطا أجانب مسيحيين لحربها . فهذا الموقف قد وضع الضباط الأجانب موضع الشك من قبل ضباط الحملة من المسلمين . ومن هؤلاء من اتهمهم بالتواطؤ مع الأحباش سرا ضد الحملة. وعلى أى حال سواء صح هذا الاتهام أم جانبه الصواب فالمسئولية لا تقع على أكتاف هؤلاء الضباط الأجانب ، وإنما تقع أولا وقبل كل شىء على أكتاف إسماعيل فهو الذى سمح باستخدامهم فى هذه الحرب . وسنجد أن مجرد الشك فى تصرفات هؤلاء الضباط يضعف ثقة الجنود بضباطهم مما كان له أسوأ العواقب .

كما أن اعتماد مصر على الضباط الأجانب لم يؤد إلى تقويتها كما كان يظن بل على العكس من ذلك فقد عملوا على إضعافها ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، وأدى هذا إلى اضمحلال النفوذ المصرى فى ممتلكاتها الأفريقية .

وفى حقيقة الأمر فان استخدام مصر للموظفين الأجانب على نطاق واسع فى عهد إسماعيل كان تجربة قاسية لم تجن مصر من ورائها سوى الكوارث التى حلت بها ، ثم وقوعها فى قبضة الاستعمار الانجليزى ، ثم ضياع كل الجهود التى بذلتها فى القارة الأفريقية فى نهاية الأمر .

وإذا انتقلنا إلى المحاربين المصريين فى هذه الحملة نجد أن معظمهم من المجندين الذين لم يألفوا الحرب ولم يتعودوا القتال ، بل زج بهم فى هذه الحرب بعد تدريب سريع تم فى فترة قصيرة من الزمن. هذا بالاضافة إلى عدم تماسك وحدات الجيش بعضها ببعض ، وتفرقها فى مناطق عديدة منعزلة لا تمكنها من الاتصال ببعضها وتكتلها فى الوقت المناسب . فمثلا نرى أن القوات المصرية كانت مبعثرة على طول الطريق إلى موقع قرع فى مواقع مكشوفة وبينها ثغرات ، أهمها الثغرة الموجودة عند أسمرة وجندا والتى لم يعمل راتب باشا على سدها مما جعل القوات المصرية فى فزع دائم من مباغتة الأحباش لها فى أية لحظة ، وترتب على ذلك تأخير تركيز القوات المصرية فى المواقع الأمامية فى الوقت الملائم .

هذا بالاضافة إلى أن موقع قرع لم يكن مناسبا من الناحية الاستراتيجية ، وكان الأصلح أن تنشأ تلك القلعة فى مكان آخر يسيطر على طرق المواصلات الرئيسية ، ويشرف على وجه الخصوص ـ على طريقى أراتو وأمهور اللذين سلكهما الأحباش أثناء تقدمهم .[1]

كما أن الاقتصار على مد الخط التلغرافى ـ لعدم كفاية المهمات اللازمة لذلك ـ الى موقع بعرزة فقط دون تكملته الى موقع قياخور

(1) Dye : Moslem Egypt P. 409.

أو قرع أثره فى تأخير وصول الإشارات التلغرافية ، وبالتالى سبب فى عرقلة ورود الإمدادات الحربية فى الوقت المناسب .

ومن الأخطاء الحربية الخطيرة التى كان لها أكبر الأثر فى هزيمة القوات المصرية فى المعركة التى دارت يوم ٧ مارس تقاعس عثمان رفقى عن نجدة حامية قرع فى الوقت المناسب ، مع العلم بأن القوات الحبشية المهاجمة كانت على مرمى مدافعه . ولو قام عثمان رفقى بواجبه لمالت كفة الحرب فى صالح المصريين ولوقعت القوات الحبشية بين شقى الرحى ، ولكنه آثر السلامة والاعتصام داخل استحكاماته فسبب بذلك فى حدوث تلك المذبحة التى ذهب ضحيتها الآلاف من المصريين الأبرياء .

وهناك سبب آخر لفشل الحملة على جانب كبير من الأهمية ألا وهو انسحاب راتب باشا بالقوات المحيطة به ـ بعد أن حمى وطيس الحرب ـ خوفا على حياة الأمير حسن بن اسماعيل المرافق له . فهذا الانسحاب المفاجىء من قلب المعركة قد فت فى عضد الجنود ، وجعلهم وهم فى حومة الوغى يتساءلون عن السر فى هذا الانقلاب فى الخطة العسكرية دون سابق انذار ولكنهم لا يجدون جوابا . ثم تنتقل عدوى الانسحاب من كتيبة الى أخرى كما سبق أن أوضحنا . وفى حقيقة الأمر لم يكن راتب باشا يفكر فى سلامة الجنود بقدر ما كان يهمه المحافظة على حياة الأمير حسن . بل ان راتب باشا كان يرى أن اندحار القوات المصرية وتدميرها عن آخرها أهون

ضررا وأخف وطأة من موت الأمير حسن أو تعرضه للأسر ، وما قد يترتب عليه من غضب الخديو . ولهذا يمكننا القول بأن إلحاق الأمير حسن بالحملة كان من أهم أسباب ضعفها فى البداية ، وعاملا هاما من عوامل فشلها فى نهاية الأمر .

وأخيراً وليس آخراً ، فان راتب باشا رغم علمه مقدما أن الموقعة ستحدث يوم الثلاثاء ٧ مارس نظرا لتفاؤل يوحنا بالحرب فى هـذا اليوم من الأسبوع ، فإنه لم يحاول القيـام بأية محاولة لضم قوة قرع إلى حامية قياخور . وذلك للوقوف صفا واحداً لملاقاة الأحباش قبل الموعد المحدد . ويعلل راتب باشا هذا التصرف بأنه جاء نتيجة اعتقاده بأن يوحنا سيهاجم قلعة قرع ولن يتعرض لحامية قياخور . وهذا يدلنا على مدى تقصير القائد العام وسوء تقديره . فمن المعروف والمسلم به أن القائد العسكرى لا يبنى خطته العسكرية على احتمال واحد دون أن يعمل حسابا لسائر الاحتمالات الأخرى ، حتى لا يفاجأ إذا ما تغيرت خطة العدو .

الفصل العاشر

نتائج الحملة

ترتب على فشل الحملة فى تحقيق أهدافها نتائج خطيرة فيما يختص بمصر . أولى تلك النتائج ان تلك الحملة قد ألقت عبئا ماليا جديدا على كاهل الميزانية المصرية ، فى وقت لم تكن حالة البلاد الاقتصادية أو المالية تسمح بمثل هذا الاسراف الذى أدى اليه تهور الضباط الأجانب الذين وكل اليهم اسماعيل رعاية مصالح مصـــــر على حدودها الجنوبــــية .

فهذه التبعات الحربية قد أسهمت الى حد بعيد فى إقدام الخديو اسماعيل على أخطر عمل تعرضت له مصر ألا وهو بيع حصة مصر من أسهم قناة السويس الى الحكومة الانجليزية بثمن بخس ، وذلك فى عام ١٨٧٥ . ففتح بذلك باب التدخل المشروع أمام انجلترا فى شئون مصر الداخلية والخارجية على السواء . فشراء الحكومة الانجليزية لأسهم مصر فى القناة قد منحها حجة قوية تستطيع التذرع بها ، للتدخل فى شئون مصر تحت ستار المحافظة على مصالحها المشروعة فى هذا الممر الحيوى .

وبذلك أصبح لإنجلترا منـــذ ذلك الوقت شبه وصاية على شئون البلاد . وساعدها على ذلك أيضا ارتباك مصر المالى وضعف

مركز الخديو اسماعيل أمام الدائنين ومحاولته الاستنجاد بمشورة انجلترا وخبرتها لاخراجه من المأزق الذى تردى فيه . وهذا الموقف الضعيف من جانب اسماعيل هو الذى شجعها على التدخل لوضع حد للتوسع المصرى على سواحل البحر الأحمر والصومال. وعرفنا كيف وقفت الحكومة الانجليزية أمام تقدم حملة ما كيلوب من الساحل الشرقى لافريقيا الى منطقة البحيرات لايجاد طريق مأمون للمواصلات بين هذه المنطقة والساحل ، وكيف نجحت الحكومة الانجليزية فى الضغط على الخديو اسماعيل لسحب الحملة والخضوع لأوامرها .

ولم تكتف انجلترا بما أحرزته من نجاح فى القضاء على الحملة ، بل لقد صممت على وضع حد للتوسع المصرى على الساحل الأفريقى الشرقى بصفة نهائية ، فأرغمت الخديو اسماعل على توقيع معاهدة الغاء تجارة الرقيق فى مصر والسودان فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ . وعززت تلك الاتفاقية بانشاء خدمة بوليسية فى سبتمبر من نفس السنة لمراقبة السفن التى تمخر عباب البحر الأحمر والتابعة للحكومة المصرية أو الافراد المصريين ، وتفتيشها . ووضع هذا الجهاز البوليسى تحت إشراف الضابط الانجليزى ملكولم .

وفى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ وقعت الحكومة الانجليزية مع الخديو إسماعيل معاهدة ثانية اعترفت فيها بسيادة مصر على الساحل الصومالى حتى رأس حافون . وإذا نظرنا إلى نصوص تلك المعاهدة نجد :

أولا : أن الدافع الأساسى لعقدها هو المحافظة على المصالح الانجليزية فى تلك المناطق بشكل يضمن تفوق النفوذ الانجليزى فى البحر الأحمر وسواحل الصومال . واهتمام إنجلترا بالبحر الأحمر بدأ يظهر بشكل واضح عندما تمكن محمد على من بسط نفوذه على شبه الجزيرة العربية وسواحل البحر الأحمر فى العشرينات من القرن التاسع عشر . ولما كان البحر الأحمر له أهمية خاصة بالنسبة لانجلترا باعتباره أقصر الطرق المؤدية إلى امبراطوريتها فى الهند وجنوب شرق آسيا ، بدأت تنظر بعين القلق إلى تقـــدم النفوذ المصرى فى هذه المناطق الساحلية ، ورأت من الضرورى تدعيم نفوذها فى تلك المناطق لدفع خطر النفوذ المصرى . ولهذا تقوم فى عام ١٨٣٨ بالاستيلاء على عدن المشرفة على مدخل البحر الأحمر من الجنوب ، وكذلك تضع يدها على جزيرة موسى القريبة منها والتابعة للسلطان محمد والى تاجورة فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٤٠ . وفى سبتمبر من نفس السنة أخذت جزيرة أرباط من حاكم زيلع .

وقد دفع هذا التدخل من قبل إنجلترا ـ كما سبق أن أوضحنا ـ الحكومة الفرنسية على أن تحذو حذوها ، فتقدم فى عام ١٨٦٢ على شراء أبوك من شيخ رهيطة التابع للسيادة العثمانية . وكذلك فعل الايطاليون بعصب فى عام ١٨٧٠ . فانجلترا قد وجدت نفسها إذن فى منافسة إستعمارية مع كل من فرنسا وإيطاليا فى تلك المنطقة ، وأن من مصلحتها فى هذه الحالة الاعتراف بالسيادة المصرية فى ظل

التبعية العثمانية ، فى نظير الحصول على إمتيازات واسعة تحقق لها ما تبغيه من سيطرة ونفوذ ، ولتبعد بذلك النفوذين الفرنسى والأيطالى عن تلك المناطق . فضعف مصر الحربى الذى ظهر فى الحرب الحبشية قد شجع هذه الدول على التطلع إلى الممتلكات المصرية .

ثانيا : أن الحكومة الانجليزية أرادت بعقدها تلك المعاهدة مع الحكومة المصرية أن تصيب هدفين بحجر واحد ، ففى الوقت الذى تعترف فيه بسيادة مصر على ساحل الصومال حتى رأس حافون ، إنما تحدد بذلك مدى إمتداد النفوذ المصرى فى تلك المناطق ، بحيث لن تستطيع مصر بعد إبرام تلك الاتفاقية أن تبسط نفوذها إلى ابعد من هذا الحد المنصوص عليه . فالاتفاقية إذن تسلب بالشمال ما أعطته باليمين . بل أنها فى واقع الأمر قد حرمت مصر من مد حدود ممتلكاتها على كل الساحل الصومالى حتى ميناء قسمايو جنوب مصب نهر جوبا .

ثالثا : رأت الحكومة الانجليزية أن الاحتفاظ لمصر بسيادتها على تلك المناطق ، إنما يعتبر بمثابة إبعاد هـــذه البلاد عن أطماع الدولتين الفرنسية والإيطالية ، وصيانة لها ريثما تتهيأ الفرص لانجلترا لاحتلال مصر وملحقاتها فى السودان . فالاعتراف بحقوق السيادة المصرية على تلك البقاع يعتبر تمهيدا لبسط إنجلترا سيطرتها عليها عندما يتم لها الاستيلاء على مصر فى السنوات القليلة القادمة .

وخصوصا وأن إنجلترا قد بدأت فعلا التفكير فى إحتلال مصر بعد أن تخلت عن سياستها التقليدية فى المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية ، بعد شرائها لأسهم مصر فى شركة قناة السويس . وبعد ماوجدت ما عليه مصر من ضعف حربى .

رابعا : وتوكيدا لنوايا إنجلترا الاستعمارية إزاء مصر أنها قد اشترطت فى تلك المعاهدة أن يتعهد الخديو إسماعيل عن نفسه وعن خلفائه من بعده بعدم منح أية دولة من الدول أية مساحة من الأرض الداخلة فى حوزتها . كما اشترطت أيضا بأن اعترافها بسيادة مصر حتى رأس حافون مرهون بتعهد السلطان العثمانى أيضا بعدم منحه أية قطعة من أرض مصر أو من ملحقاتها لأية دولة أجنبية . وقد أرادت إنجلترا بحرصها على إبعاد أى نفوذ أجنبى عن مصر - فيما عدا نفوذها بطبيعة الحال - أن تمهد السبيل للاستيلاء عليها وحدها دون أن يكون لها شريك فيها ، ودون أن يتعارض نفوذها مع نفوذ أية دولة أخرى .

خامسا : إن المعاهدة قد منحت الحكومة الانجليزية إمتيازات واسعة ، فجعلت لها مركزاً ممتازا فى مصر وفى ممتلكاتها على ساحل البحر الأحمر والساحل الصومالى ، ومنحتها حق تعيين مأمورى قنصليات فى جميع سواحل الصومال ، وأن يكون لهم مركز ممتاز فى تلك الجهات . وكذلك أرغمت الخديو إسماعيل على منع تجارة

الرقيق من مصر وملحقاتها فى السودان وأن تقوم السفن الانجليزية بمعاونة الحكومة المصرية فى هذا الشأن ، وأن يكون لها صفة الضبط حتى على السفن التجارية المصرية .

هذا بالاضافة إلى تحديد الرسوم الجمركية على السلع الواردة إلى موانئ زيلع وتاجورة وسائر موانئ البحر الأحمر ، فيما عدا بلهار وبربرة اللتين أصبحتا من الموانئ الحرة .

سادسا : أن هذه المعاهدة رغم اعترافها بالسيادة المصرية على الساحل الصومالى حتى رأس حافون ، كانت مجحفة بحق مصر ، فهى من الناحية العملية لم تمنح مصر شيئا أكثر مما كان فى حوزتها ، فهذا الساحل الصومالى كان فى قبضة مصر من الناحية العملية ، ولم يزد إعتراف إنجلترا بالسيادة المصرية على التسليم بأمر واقع ملموس ، بل إن إنجلترا رفضت بشدة أن تعترف بحق مصر فى السيادة على أراضيها كاملة حتى مصب نهر جوبا ، وذلك لوجود أطماع لها فى تلك المنطقة .

وزيادة على ذلك فإن تحديد الرسوم الجمركية الضئيلة على البضائع الواردة إلى تلك المناطق واعفاء الامدادات إلى مينائى بلهار وبربرة كلية من الرسوم الجمركية قد أضر بمصر أبلغ الضرر ، وذلك باعتراف الجنرال غوردون نفسه ، لخسرت الحكومة المصرية الرسوم التى كانت تؤخذ على ما كان يصدر من هذين الميناءين من أغنام وأبقار يقدر عددها سنويا بما يزيد عن ٧٠ الف

رأس . بالإضافة الى ماتدفعه من جزية سنوية للباب العالى فى نظير احتفاظها بهذين الميناءين ، وما أنفقته فعلا فى انشاء منارة وحوض للسفن وبعض المنشآت العامة .

سابعا : أن ازدياد نفوذ انجلترا فى ممتلكات مصر المجاورة للحبشة قد شجع الأحباش على عدم تسوية مشكلة الحدود بينهم وبين مصر ، بحيث ظلت هذه المسألة مثار مفاوضات بين الطرفين فترة طويلة من الزمن ، الى أن احتلت انجلترا مصر ، فأمكنها بذلك من أن تسوى مشكلة الحدود بين البلدين فى صالح الحبشة .

بذور الثورة العرابية

لم تكن الثورة العرابية وليدة عصر توفيق فحسب ، بل ان جذورها تمتد فى الماضى الى العهود التى سبقته . فهى ثمرة أخطاء ورواسب القرن التاسع عشر بأكله . ولكل ثورة أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة . فمن الأسباب غير المباشرة فشل الحملة الحبشية ، وماصحب ذلك من الشعور بالمرارة ومن ازدياد موجة السخط التى عمت المصريين على إثر مشاهدتهم لتلك المهزلة التى مثلها اسماعيل وكبار قواد جيشه من الأتراك والجراكسة . فبدلا من أن يحاكم هؤلاء القادة عن أخطائهم وعن تهاونهم ، استقبلهم الخديو اسماعيل استقبال الأبطال الفاتحين ، وأنعم عليهم بالرتب والأوسمة والنياشين . بل لقدذهب فى هذه المهزلة الى أبعد الحدود فكافأ عثمان رفقى (الذى سيصبح ناظرا للجهادية بعد ذلك) على

تخاذله وخيانته التى سببت كارثة قرع بأن رقاه الى درجة أعلى . وبهذه المناسبة يذكر الأميرالاى داى (مساعد رئيس هيئة اركان حرب الحملة) بأن ما ارتكبه عثمان رفقى فى يوم ٧ مارس لكاف لتقديمه الى المحاكمة واعدامه رميـــا بالرصاص ، لوحدث هــذا فى أية دولة متحضرة . [1]

وإذا أمعنا النظر فى هذا التصرف الذى أقدم عليه اسماعيل ، نجد أن الدافع اليه أحد أمرين أو كلاهما معا الأول : أن الخديو اسماعيل رغم ادراكه للأخطاء التى ارتكبها ضباطه من الأتراك والچراكسة، فقد خشى من محاكمتهم إتقاء حدوث ثورة ضده قد تعصف به وبحكمه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهو يعـــلم أكثر غيره مدى حاجته الى حمايتهم من غضب المصريين وسخطهم .

والدافع الثانى ، أن إسماعيل كان متعصبا لتركيته . ولهذا آثر طبقة الأتراك والچراكسة بالوظائف الرئيسية فى مصر ، سواء كانت مدنية أم عسكرية . فليس من المعقول إذن والحالة هذه أن يتهم هؤلاء بالخطأ والتقصير فيقوّى - بطريق غير مباشر - فريق الضباط الوطنيين الساخطين والمتطلعين إلى المساواة فى المعاملة بزملائهم السابقين فمن الخير لاسماعيل أن يتستر على أخطاء قواده إرضاء لتعصبه من ناحية ، وحتى لايخرج الأمر من يده من ناحية أخرى، وخصوصا وأن العنصر الچركسى كان يمثل جبهة متحدة لها قوتها

(1) Dey ; Moslem Egypt. P. 166 & 167.

ونفوذها ، وليس من السهولة بمكان القضاء عليها أو النيل منها .

فهذه المسرحية الهزلية التي مثلت أمام سمع المصريين وبصرهم قد أثارت فيهم الحقد ضد العنصر الجركسي وضد تسلطه وغطرسته. فالفلاحون قد وجدوا أن أبناءهم الذين حشدوا في هذه الحرب ، قد ذهبوا ضحية جبن وخيانة بعض هؤلاء القـــادة الجراكسة . ومما زاد في حنقهم أن هؤلاء الخونة قد نالوا ثمرة خيانتهم أوسمة وترقيات . وهذا الشعور بالمرارة والحقد ضد العنصر الجركسي قد وجد صداه لدى الزعيم الوطني أحمد عرابي وزملائه ممن اشتركوا في تلك الحرب ولمسوا أخطاءها . وقد نوّه عنه في أكثر من موضع في كتابه (كشف الستار عن الأسرار) . وبمرور الأيام ، وتكاثر الأخطاء أخذ هذا الرصيد من المرارة ، والحقد يزداد في نفوس المصريين قوة وعنفا إلى أن ظهر في صورة ثورة عارمة ، ألا وهي الثورة العرابية .

ومما ساعد على بلوغ هذه الغاية في هذه الفترة القصيرة نجاح طبقة الجراكسة ـ وهي التي أطلق عليها الأميرالاي داي في كتابه اسم obstructionists أي الرجعيين أو المعارضين لحركة التقدم ـ في أن تدفع بعثمان رفقي إلى منصب ناظر الجهادية. فبين عشية وضحاها وجد الضباط المصريون أنفسهم تحت رحمة (وزير) رجل قد أثبتت الأيام فشله وتخاذله، ولكنه وضع على رأس الجهاز الحربي للبلاد وأعطى من الصلاحيات الواسعة ما يمكنه من التنكيل بمعارضيه من الضباط الوطنيين من أمثال أحمد عرابي وزملائه .

فلا عجب اذا مافقد هذا الرجل احترام الضباط المصريين له ، وسخريتهم منه ، فإضطر الى التستر خلف ستار زائف من التعسف والبطش ، فأدى هذا الى زيادة ثورة الضباط الوطنين اشتعالا ، والى تطور الثورة العرابية على النحو الذى اتخذته .

فالحرب الحبشية اذن كانت سببا فى كشف جهل العنصر الجركسى، وفى اثبات ضعفه وتخاذله الى الحد الذى أفقده ماكان له من مكانة أيام محمد على وخلفه عباس . فشجع هذا على قيام الثورة .

ما أشبه الليلة بالبارحة

اذا ما نظرنا الى الحرب الحبشية من حيث الظروف التى أدت الى قيامها وتطورها والنتائج التى ترتبت عليها بصفة عامة، نجد أن هناك تشابها كبيرا بينها وبين حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . فكلا الحربين قد أدت الى قيام ثورة ، فالأولى كانت السبب فى قيام الثورة العرابية ، والحرب الثانية كان من نتائجها قيام ثورتنا المجيدة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . كما أن كلا الثورتين قد نشأت بعد فشل حربى لعبت فيه الخيانة والإرتجال دورا هاما .

كذلك نجد أن كلا الحربين كان من صنع الأسرة الحاكمة السابقة وبتشجيع من رجال الحاشية ورجال الحكومة دون تروى .

ومن أوجه التشابه أيضا إشتراك زعيمى الثورتين فيهما .

ففى الحرب الأولى اشترك البطل احمد عرابى وبعض زملائه الأحرار من أمثال على الروبى وغيرهم وشاهدوا بأنفسهم ما أرتكب فيها من أخطاء وخيانات . وفى الثانية أسهم الزعيم البطل جمال عبد الناصر وزملاؤه بنصيب كبير . وكانت تلك الحرب بالنسبة للزعيم البطل جمال تجربة قاسية ، وامتحانا عسيرا ، عرف فيه الكثير من الحقائق التى خفيت على معظم المصريين ، كما رسم فيه أيضا معالم الطريق الذى يجب عليه أن يسلكه . وكما دوّن احمد عرابى فى مرارة آراءه عن الحرب الحبشية فى كتاب (كشف الستار عن سر الأسرار) ، كتب أيضا الزعيم جمال عبد الناصر ذكرياته عن الحرب الفلسطينية فى كتاب (فلسفة الثورة) .

كذلك نجد أن فشل الحملة الحبشية قد دفع أحمد عرابى وزملاءه إلى أن يكونوا دعاة ثورة لبث روح التـــذمر فى نفوس الجنود والضباط ضد الأوضاع الخاطئة التى يعيشون فى ظلها . وقد نجحوا فى ذلك وقامت الثوره .

فاذا ما انتقلنا إلى حرب فلسطين نجد نفس الشىء ، ففشل هذه الحرب قد جعل من جمـــال عبد الناصر وزملائه رسل ثورة ، ولكنها ثورة بناء لا ثورة تقوم على الهدم . فتكونت جمعيات الضباط الأحرار ، ونجحت فى القيام بثورتنا المجيدة وفى تحقيق الرسالة التى عجزت عن تحقيقها الثورة الأولى .

وأخيرا وليس آخر فهناك شبه آخر بين هاتين الحربين ، وهو أن الجهود التى بذلت عقب فشلها لإخفاء الحقيقة المرة عن الشعب ، والحيلولة بينه وبين معرفة حقائق الأمور قد أخفقت تماما . وكان أثر أخفائها عن الشعب أشد عليه وقعاً مالو أذيعت عليه فى حينها. وترتب على هذا حدوث رد فعل قوى لديه عجل بقيام الثورتين .

وإذا نظرنا إلى نتائج الحملة فيما يختص بالحبشة نجد العكس ، فبالرغم من أن الحملة قد زعزعت مركز إسماعيل وجعلته فى موقف حرج فى الداخل والخارج ، فإنها قد قوّت من مركز يوحنا إلى حدبعيد ؛ فنجاحه فى صد الهجوم المصرى وإيقافه قد رفع من شأنه لدى الشعب الحبشى من ناحية ، وقضى على المعارضة الداخلية من ناحية أخرى . فأصبح فى نظر الشعب الأثيوبى المنقذ له من الغزو المصرى فرد بذلك للشعب ثقته بنفسه . تلك الثقة التى فقدها بإنهزامه أمام الحملة الانجليزية فى عام ١٨٦٨ .

زد على ذلك أن بانتهاء تلك الحرب أصبحت مصر تواجه قوة متحدة على حدودها الجنوبية الشرقية ، فاذا كانت مصر قد عجزت عن صد هجمات الأحباش المستمرة على حدود السودان فى وقت لم تكن كلمة الأحباش مجمعة على الملك يوحنا ، فإن الأمر سيصبح على جانب كبير من الصعوبة بعد تفوق سلطة يوحنا وبسط نفوذه على كل أجزاء بلاده .

كما أن ظهور ضعف مصر الحربى بعد موقعة قرع قد أفقدها

ولاء بعض الرؤوس والحكام الأحباش الذين انضموا إلى جانبها بغية تحقيق بعض المطامع الشخصية أو للانتقام من يوحنا . فبعد أن اتضح لهم الموقف خرج هؤلاء عن طاعة الحكومة المصرية وتنكروا لها ، وقدموا فروض الطاعة والولاء للملك يوحنا . ولم يكتفوا بهذا بل أخذوا فى مهاجمة مصر ومحاولة النيل منها .

أما عن صدى تلك الهزيمة فى السودان فكان أشد أثرا وأعمق جذورا، فميدان القتال لم يكن بعيدا عن حدود السودان، خصوصا وأن القوات المصرية بالسودان لم تكن على درجة من الكفاية العددية نظرا لاتساع رقعة الأراضى السودانية التى دخلت تحت الحكم المصرى نتيجة لسياسة التوسع فى الفتح والاستكشاف ، بحيث أصبح من العسير على الحكومة المصرية إدارة هذه الاقاليم الشاسعة والمحافظة عليها . لاسيما وأن إدارة شئون السودان لم تكن تابعة لجهة واحدة . فمن الناحية المالية كان تابعا لديوان المالية بمصر، ومن الناحية الحربية لديوان الجهادية ، وفى الشئون الداخلية لديوان الداخلية .

ومما ساعد على زيادة التذمر فى السودان عقب فشل الحملة الحبشية قلة عدد الجنود المصريين عن زملائهم السودانيين فى الجيش المصرى بالسودان ، بحيث أصبح الجنود المصريون أقلية إذا ما قورنوا بعدد الجنود السودانيين . وهذه الظاهرة قد لفتت نظر غوردون عندما عين مديرا لمديرية خط الاستواء خلفا لساميويل بيكر،

فكتب فى ذلك الوقت إلى نوبار باشا ناظر الخارجية عند وصوله إلى غندكرو فى ١٧ أبريل سنة ١٨٧٤ يقول :

« ولا أرى من المستحسن والصواب أن يكون لدينا عدد قليل من الجنود المصريين كالعدد الموجود الآن يقابله عدد كبير من الجنود السودانيين[١] » . وكان تخوف الجنرال غوردون من كثرة الجنود السودانيين له ما يبرره فقد ثارت من قبل الحامية السودانية بإستحكامات مدينة كسلا وكان يبلغ عددها أربعة آلاف جندى سودانى[٢] فى عهد ابراهيم بك أدهم مدير كسلا فى سنة ١٨٦٥ . واستمرت الثورة عدة شهور فشلت خلالها محاولات عديدة قامت بها قوات الباشبوزق[٣] (غير النظامية) لإخضاعها . وأخيراً أرسلت الحكومة المصرية قوات كبيرة العدد تحت قيادة أدهم بك تمكنت من إخماد الفتنة بعد معركة حامية أسفرت عن قتل ١٦٣٧ جنديا والقبض على ٧٥٩ آخرين[٤] . فقلة عدد الجنود المصريين

(1) Publications of the Egyptian General Staff. Province of the Equator. Summary of letters 4 reports of H. E. The Governor General. Part I Year 1874. P. 4.

وتاريخ مديرية خط الإستواء ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ج ٣ ص ٤٠

(٣) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة ٣٤ « معية تركى » وثيقة رقم ١٧٢ من عمر فخرى بك وكيل حكمدار السودان إلى المعية فى ربيع ثانى سنة ١٢٨٢ « سنة ١٨٦٥ » م

(٤) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظه ٣٥ « معيه تركى » وثيقة رقم ٢٥ من عمر فخرى وكيل حكمدار السودن الى المعيـة فى ٥ جمادى الأولى سنة ١٢٨٢ « سنة ١٨٦٥ » .

بالسودان قد أغرى هذه الحامية على الثورة . وهذا ماحدث بالسودان عقب فشل الحملة الحبشية .

ومن العوامل التى أسهمت فى تهيئة الظروف فى السودان لقيام الثورة المهدية أن مصر لم تكن قد انتهت بعد من أعمالها الحربية ضد الحبشة حتى ووجهت بانتشار الثورة فى الصرب ضد الحكم العثمانى ، ومطالبة الباب العالى لها بالمساهمة فى إخمادها ، فرضخت مصر للأمر واضطرت الى سحب جزء كبير من قواتها بالسودان لارسالها الى جبهة القتال فى الميدان الأوربى . فقل بذلك عدد القوات المصرية بالسودان بشكل ملموس ، الى حد خلو بعض جهاته منها خلوا تاما ، مما ساعد على قيام الثورة فى دارفور[1] . وكان ذلك خلال حكمدارية غوردون للسودان فى عام ١٨٧٧ .

فتخفيض الحامية المصرية فى السودان كان له أكبر الأثر بالنسبة لمصر وخصوصاً فى الوقت الذى كانت تنتهج فيه الحكومة المصرية سياسة العنف والقوة فى القضاء على تجارة الرقيق . فهذه السياسة أغضبت تجار الرقيق وأتباعهم من ذوى السلطان والجاه فى السودان فأخذوا يؤلبون الأهالى على الحكومة . وقوى عزيمتهم فشل الحملة الحبشية وضياع هيبة مصر العسكرية ، وقلة عدد القوات المصرية . فكل هذه العوامل مجتمعة قد مهدت السبيل لظهور المهدى واستفحال خطره . فمن سوء حظ مصر أن تفشل حملاتها على

(١) اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار فى دول البحار ج ٢ ص ٣٣٣ .

الحبشة فى تلك الظروف العصيبة التى تمر بها من سياسية واقتصادية ومالية .

ولم يقف تخفيض عدد القوات المصرية عند هذا الحد ، فالأزمة المالية التى مرت بها مصر فى أواخر حكم اسماعيل جعلت تدخل الدول الأوربية وخصوصاً انجلترا وفرنسا أمراً محتوماً ، حماية لمصالح رعاياها قبل الحكومة المصرية . وكان من نتيجة هذا التدخل أن قامت نظارة نوبار باشا فى سنة ١٨٧٩ بإحالة ٢٥٠٠ ضابط إلى الاستيداع . وكذلك استغنت عن عدد كبير من الجنود بناء على توصية لجنة التحقيق التى رأت تخفيض عدد قوات الجيش المصرى إلى ما يقرب من ٣٦ ألف جندى . على أن تخفض بعد ذلك حتى يصير عدد جنوده ١٨ ألف جندى كما نص بذلك فرمان يونيه سنة ١٨٤١ . وبخلع اسماعيل يقوم الخديو توفيق بعد توليته مباشرة فى منتصف سنة ١٨٧٩ بتخفيض عدد قوات الجيش المصرى بحيث لا تزيد عن ١٢ ألف مقاتل .

من هذا العرض الموجز لتطور قوة مصر العسكرية عقب فشل الحملة الحبشية ، يدلنا على أن مصر ، سواء رضيت أو لم ترض ، ستحاول ما استطاعت إلى ذلك سبيلا أن تحل مشكلة الحدود بينها وبين الحبشة بالطرق الودية دون الالتجاء إلى القوة أو التفكير فى استخدام القوة نظراً لأن حالتها العسكرية لا تسمح لها بأى حال من الأحوال القيام بمثل تلك المخاطرة . ولهذا كان سبيل مصر فى حل النزاع مع الحبشة هو التمسك بالمفاوضات والتشبث بأهدابها للوصول إلى اتفاق وسط يقبله الطرفان مهما طال الأمد .

الفصل الحادى عشر

المفاوضات

أشرنا فى الفصل السابق إلى ميل يوحنا ملك الحبشة إلى حل النزاع بينه وبين مصر عن طريق المفاوضات ، وذلك بعد الخسائر الفادحة التى أصيبت بها قواته فى محاولتها الثانية لإقتحام قلعة قرع. ولم يكن الخديو إسماعيل أقل رغبة منه فى ذلك . فحالة مصر المالية لا تمكنه بأى حال من الأحوال من الدخول فى مغامرة أخرى مع الحبشة ، أو مجرد الاحتفاظ بعدد كبير من قواته داخل حدودها .

هذا بالاضافة إلى ضغط الدول الأوربية الدائنة على مصر ومحاولتها التدخل فى شئونها المالية حماية لمصلحة رعاياها من الدائنين، ولإلحاح الجناب العالى من ناحية أخرى على الخديو إسماعيل فى ضرورة تقديم المساعدات الحربية اللازمة للدولة العثمانية فى حربها ضد الصرب .

كان إذن كل ما يطمع فيه وإلى مصر أن يسحب قواته من الحبشة بأقل خسارة ممكنة بعد الوصول إلى حل وسط يقبله الطرفان . وقد استغل فرصة الطلب الذى تقدم به يوحنا للدخول

فى مفاوضات ورحب به ترحيبا شديدا مظهرا حسن نيته ورغبته الأكيدة فى الوصول إلى حل سلمى للخلاف .

بدأت تلك المفاوضات برسالة من ملك الحبشة إلى السردار راتب باشا يطلب فيها حل ما بينهما من خلاف عن طريق المفاوضات . فوافق السردار على وجهة نظر الملك ، وطلب منه أن يرسل مندوبا من قبله لوضع شروط الصلح .[1]

وقد أبلغ القائد العام للحملة الخديو إسماعيل بهذا الأمر . فرحب به أيما ترحيب ، وطلب من قائده الإستمرار فى المفاوضات وأن يوضح للملك نوايا مصر الطيبة إزاء الحبشة ، وأنها لم تلجأ إلى الحرب إلا مضطرة بعد أن رفض حل المشاكل بالطرق الودية . وطلب منه أيضا أن يؤكد له « رغبته فى تصفية الجو بين الدولتين . »[2]

الرغبة فى الصلح

أعربت مصر فى ذلك الوقت للملك يوحنا عن رغبتها[3] فى أن يسمح لقواتها بتسلم جرحاها ، حتى تتمكن من معالجتهم بمستشفياتها

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٣٧ عابدين (وارد تلغرافات) شفرة عربى ، وثيقة رقم ٤٥٨ ص ٩٤ فى ١٥ صفر ١٢٩٣ (مارس ١٨٧٦)

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٢٨ عابدين «صادر تلغرافات» شفرة تركى . وثيقة رقم ١ ص ٢٠٥ ملحق ٢ فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٣ « مارس سنة ١٨٧٦ » .

(٣) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٢٨ عابدين «صادر تلغرافات» شفرة تركى . وثيقة رقم ٢ ص ٣٠٥ ملحق ٢ فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٣ «مارس سنة ١٨٧٦ » .

حيث تتوافر لديها الإمكانيات اللازمة من أدوية وأطباء . بل لقد أبدت استعدادها التام لمعالجة الجرحى من الأحباش أيضا ، وذلك إظهارها لحسن نيتها ولرغبتها الصادقة فى تجنب المنازعات . وفى ختام كتابها طلبت في شيء من الرجاء أن يحسن الأحباش معاملة الأسرى ، وأن يغيروا من أساليبهم القديمة فى هذا السبيل

ويبدو أن ما أحرزه يوحنا من نصر قد قوى من عزيمته وخصوصا بعد أن انضم اليه رؤوس الأحباش الخارجين عليه ، وهذا ما دفعه إلى التشدد فى موقفه من مصر . فبعد أن طلب فى أول الأمر من القائد المصرى الدخول فى مفاوضات دون قيد أو شرط ، عاد مرة ثانية يردد فى إصرار عزمه على رفض فتح باب المفاوضات إلا بعد جلاء القوات المصرية عن أراضيه . ولم يكن فى وسع مصر ـ فى ذلك الوقت ـ أن تنسحب من الأراضى الحبشية قبل أن تصل إلى اتفاق بشأن المنطقة المتنازع عليها ، كى تضع حداً لمناوشات الحبشة فى المستقبل .[1]

عودة الأمير حسن :

ونظرا لما بدا من عدم رغبة يوحنا فى حسم النزاع فى وقت قريب ، ونظرا لتجمد الموقف الحربى عند هذا الحد ، أبدى الأمير

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٣٧ عابدين «وارد تلغرافات» من السردار راتب باشا الى ناظر الجهادية . شفرة عربى ص ٩٨ فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٣ « مارس سنة ١٨٧٦ » .

حسن رغبته فى العود إلى مصر . ولكى يبرر هذا الطلب أوضح لوالدة (الخديو إسماعيل) بأن قوات الحبشة قد أصبحت عاجزة عن مواصلة القتال بعد أن فقدت ما بين أربعين وخمسين ألف مقاتل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فانسحاب يوحنا بفلول قواته إلى عدوة يثبت عدم رغبته فى الحرب . كما لا تستطيع القوات المصرية بما لديها من إمكانيات ضئيلة أن تتعقبه فى مقر إقامته بعدوة . ولذا أصبح وجوده فى تلك الظروف لا مبرر له .[1]

وجد الخديو إسماعيل فى رغبة ابنه حسن فى العودة الى مصر دليلا جديدا لإثبات حسن نواياه للملك الحبشة، فموافقته على عودة إبنه إلى أرض الوطن معناه أن مصر لا تنوى القيام بأى عمل حربى جديد ضد الحبشة . ولذا بدأ الخديو يمهد لهذه العودة ولانسحاب القوات المصرية فى أعداد متتالية من الوقائع المصرية، فما نشر فى أحد أعداد الجريدة المذكورة [2] بهذا الخصوص : « إلحاقا للمنشر بالعدد ٦٥١ نفيد أنه جار المداولة فى الصلح فاذا لم يتم يصير انشاء استحكامات بعدة مواضع من الإيالة التى فتحت ويترك بها عدد من العساكر فأصبح فى الحالين لا لزوم لإبقاء كل الجنود

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . محفظة رقم ١٦٠ عابدين، من الأمير حسن باشا الى المعية السنية . وثيقة تركية ص ٥٠٦ ملحق فى ٢١ صفر سنة ١٢٩٣ « مارس سنة ١٨٧٦ » .

(٢) الوقائع المصرية . العدد رقم ٦٥٣ المؤرخ ١٣ ربيع الأول سنة ٢٢٩٣ « ١٨ أبريل سنة ١٨٧٦ » .

الموجودين الآن فى تلك الجهات سيما وأن الحركات العسكرية تضعف فى موسم الأمطار - ولهذة الأسباب أصبح لاضرورة لبقاء دولتلو (حسن باشا) هناك فتعين وابور المحروسة للقيام الى جهة مصوع لاحضاره - فقام من السويس فى الحادى عشر من هذا الشهر - وعلم أن يوحنا ملك الحبشة يظهر غاية الندم لتسببه فى قطع علاقة المودة بين البلدين وأن تصرفه هذا سبب هيجان بعض رؤوس الحبشة عليهم وسعيهم فى اقصائه عن العرش الذى اغتصبه ولذلك هو يسعى جهده فى تجديد المودة بينه وبين الحكومة المصرية » .

التمهيد للانسحاب :

ونشرنا فى عدد آخر[1] « ان سردار الجيش المصرى أخطر بأن المكان الذى كانت تعسكر فيه الجنود المصرية هو (قودع) أضحى مجتمعا للسيول ولا يوافق إقامتهم . فأنتخب موقع (قياخور) البعيد عن نزول السيول ، وأنشئت فيه الإستحكامات لإقامة العساكر ونقل اليه البعض على أو يعود الباقون لمصر فتوجهت وابورات البوستة الخديوية من السويس إلى مصوع لإحضار من لاحاجة لهم هناك » .

مما تقدم ترى أن نزوح القوات المصرية عن مواقعها الأمامية وسحب بعضها من الأراضى الحبشية إنما يعد رضوخا - ولو بشكل

(١) الوقائع المصرية . العدد رقم ٦٥٥ فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٣ « ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٦ » .

جزئى - لرغبة يوحنا التى أعلنها من قبل والتى أصر فيها على عـدم الدخول فى مفاوضات مع الجانب المصرى ما لم تنسحب قواتة من المناطق التى احتلتها .

ويبدو لنا أنه كلما سلمت مصر ببعض المطالب للجانب الحبشى، كلما قـل اهتمام يوحنـا فى الوصول الى اتفـاق معها . فالموقف السياسى والحربى لم يعـد فى صـالح مصر . فهى لن تستطيع فى ظروفها الحالية أن تقدم على مغامرة أخرى غير مأمونة العواقب . وفى نفس الوقت فهو يعلم تمام العلم أن مصر لن تستطيع الإحتفاظ بموقفها هـذا فترة طويلة . فستضطرها الأحوال الماليـة المضطربة وضغط الدول الأوربية الى سحب قواتهـا كليـة من الأراضى الحبشية فى وقت قريب . ولذا فمن الحكمة التريث والتسويف والإبتعاد عن الدخول فى مفاضاوت حاسمة . ويظهر هذا بشـكل واضح فى الخطابات العديدة التى تبودلت بين الملك يوحنا وراتب باشا بخصوص الصلح . فنجد يوحنا مرة يتعلل بأن السبب فى عدم ارسال مندوب من لدنه للمفاوضات ، هو رغبته فى أن يتفاوض بنفسه مع الأمير حسن بن إسماعيل . وفى مرات أخرى يعتذر عن إرسال مندوبين من قبله لعدم وجود من يثق فيهم ، وأنه سيتولى بنفسه المفاوضات ، وعلى مصر أن تبعث بمندوبيها اليه فى عدوة .

ثم عاد وأرسل من قبله بمنـــدوبين وهما (ليـكاموكاس) و (وزكى) لمعرفة وجهة نظر راتب باشا بشأن المسائل المعلقة بين

الطرفين، وتتلخص فى رد الأسلحة المصرية وعودة الأسرى وتبادل التجارة بين البلدين كما كان الحال قبل نشوب الحرب .

وفى خلال المفاوضات قام يوحنا برد عدد كبير من الأسرى المصريين ووعد برد الباقى حينما يصلون اليه .

بدء المفاوضات :

وبعد أن أحاط المندوبان الحبشيان بوجهة نظر مصر فى الصلح عادا إلى ديارهما بعد أن زودهما القائد العام للحملة (راتب باشا) ببعض الهدايا للملك يوحنا . وفى تلك الفترة تمكن السردار من الاتصال سرا بمحمد بك رفعت رئيس القلم التركى بديوان الجهادية وأحد الأسرى المصريين الموجودين بعدوة ، لمعرفة نوايا الحقيقية للملك، وعما إذا كان جادا فى طلب الصلح أم أن له أهدافا أخرى يسعى لتحقيقها . . فورد منه افادتان إحداهما يذكر فيها أن الملك يوحنا صافى القلب ، ويريد الصلح وتأسف على ما وقع أولا ، ثانياً من سفك الدماء وأحب ماعليه إتصال المودة ما بين ولى النعم الخديو الأعظم ، وبتفويضنا فى هذه المسألة أكون واسطة ما بين الخديو الأعظم والملك يوحنا فى قطع هذه المسألة ، وحلها على أحسن حال » .[1]

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٣٨ عابدين «وارد تلغرافات» عربى الشفرة ص ٣٣ فى ٢٨ صفر سنة ١٢٩٣ « أواخر مارس سنة ١٨٧٦ » .

وقد وافقت الحكومة المصرية على إرســال البكباشى على الروبى (أحد زعماء الثورة العرابية) إلى عدوة لينضم إلى محمد بك رفعت ليمثلا مصر فى هيئة المفاوضات ؛ على أن تتناول محادثاتهما موضوع رد الأسلحة والإفراج عن الأسرى وفتح باب التجارة بين البلدين . [1] فأوفد يوحنا من قبله ليكاموكاس وزكى لإستقبال على الروبى ومصاحبته إلى عدوة . [2]

وأخيرا تمكن الطرفان المصرى والحبشى الوصول إلى إتفاق ويضمن تنظيم التجارة بين البلدين. واتصال البريد بينهما[3]. ولكن مما يقلل من شأن هذا الإتفاق انه لم يدون فى وثيقة رسمية تلزم الطرفين المتعاقدين على إحترامــه . واكتفى يوحنا بأن يتم بصفة شفوية . وبمقتضى هذا الاتفاق أخذت القوات المصرية فى الانسحاب التدريجى من الأراضى الحبشية . ففى ١٩ إبريل سنة ١٨٧٦ كان قد تم إنسحاب الجنود المصريين من قلعة قرع والانضمام إلى زملائهم بموقع قياخور .

وقد انتهز الخديو إسماعيل فرصة نشوب الثورة فى الصرب ضد الدولة العثمانية ، وطلب الباب العالى معونة مصر الحربية .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى محفظة ١٩ بحر برا تركى رقم ١٤٨ فى ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٩٣ « أواخر يونيه سنة ١٨٧٦ » .

(٣) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى محفظة ١٩ بحر برا ، تركى رقم ١٥٢ فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٢٩٤ « أبريل سنة ١٨٧٧ » .

واستدعى قواته من الأراضى الحبشية فيما عدا أربعة آلاف جندى ظلوا باستحكاماتهم بقياخور إلى أن تم تسليم جميع الأسرى المصريين . وفى شهر أغسطس سنة ١٨٧٦ تم إنسحابهم إلى مصوع. ولكنهم لم يلبثوا فيها إلا وقتا قصيرا وعادوا إلى مصر، حيث فرضت عليهم رقابة شديدة حتى لا يبوحون بشيء من أخبار الحملة المثيرة إلى أصدقائهم وذوى قرباهم . (١) وبهذا تنتهى الحملة المصرية على الحبشة بعد أن استمرت عشرة شهور تقريبا . تمتد من ديسمبر سنة ١٨٧٥ إلى أغسطس سنة ١٨٧٦ .

بعد أن تم جلاء القوات المصرية عن الأراضى الحبشية بعث يوحنا بخطاب شخصى إلى الملكة فيكتوريا يعرب فيه عن شكره على ما أبدته نحوه من عطف وما حبته من عناية . ثم يتطرق إلى الحديث عن الأعمال العدوانية التى قام بها الخديو إسماعيل ضد بلاده وكيف انتصر عليه . ولكنه يبدى تخوفه من أن يعيد إسماعيل الكرة مرة ثانية للانتقام منه .

ولهذا يأمل من جلالتها أن تعمل على فصل ممتلكات كل منهما عن الآخر (٢) . ولا ندرى بالدقة ما يعنيه يوحنا بعبارة فصل أراضى كل منهما عن الآخر . فهل يعنى ذلك الحصول من إنجلترا

(1) Amer. Doc. vol. 12 P. 32 Despt. No. 9 Farman to Hamelton Fish. June 1,1876.

(2) F.O. inclosure of Despt. No. 51 C. Vision to The Earl of Derby. Cairo May 2nd 1877.

على وعد بضمان سلامة الأراضى الحبشية ضد إعتداءات مصر التى قد تحدث مستقبلا . أم أنه يطلب تأييدها فيما يدعى ملكيته من المنطقة المتنازع عليها ، أو كلاهما معا ؟

وفى حقيقة الأمر ، فأن يوحنا كان فى حاجة إلى تعضيد إنجلترا وإلى مساندتها عند تسوية المشكلة بصفة نهائية . فالصلح الذى تم بينه وبين مصر لم يدون كتابة «اكتفاء بما قيل شفويا عن انتهاء الخصومة ولن تبقى هناك عداوة بين الطرفين» .[1] فلم يلتزم يوحنا إذن بشروط صلح محددة قبل مصر فالصلح الذى تم بين الجانبين فى نظره مجرد هدنة مؤقتة ريثما تسنح له الظروف المواتية بتحقيق ما يصبو اليه .

على هذا النحو ظلت العلاقات المصرية الحبشية طوال الفترة الباقية من حكم إسماعيل ، إلى منتصف عام ١٨٧٩ .

التدخل الإنجليزى الفرنسى وأثره

كان لتدخل الدول الأوربية فى شئون مصر فى أواخر عهد إسماعيل - تحت ستار المحافظة على مصالح رعاياها من الدائنين ، وإزدياد ضغطها على الدولة العثمانية - وخصوصا من قبل إنجلترا وفرنسا - لتغيير الوضع القائم فى مصر ، أن رضخ الباب العالى

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٢٩ «صادر عابدين» تركى وثيقة رقم ٣٩ من الخديو توفيق الى القبو كتخدا باستانبول فى ١٠ المحرم سنة ١٢٩٧ «أواخر ديسمبر سنة ١٨٧٩» .

للدولتين الكبيرتين ، فعزل الخديو إسماعيل ، وولى مكانه ابنه الخديو توفيق .

ولم يكن عزل الولاة أو تعيينهم بذى خطر بالنسبة لمصر . فطالما استغل سلاطين العثمانيين سلطاتهم فى ممارسة هذا الحق دون أن يترتب على ذلك أى تغيير فى الأوضاع الداخلية بمصر . كما لم يكن الشعب المصرى يهتم كثيرا - طوال الحكم العثمانى - بمجىء وال أو ذهاب آخر ، فجميعهم غرباء عنه ، وكلهم يعملون لمصلحتهم أولا وقبل كل شىء ، دون نظر لمصلحة البلد الذى يتولون حكمه .

أما بالنسبة لعزل إسماعيل وتولية توفيق فأمر يختلف ، فالسلطان العثمانى لم يقدم على هذا العمل بمحض إرادته كما كان من قبل ، وإنما قام به تحت الضغط الإنجليزى الفرنسى المتزايد . هذا جهة ، ومن جهة أخرى فيعتبر عزل إسماعيل لطمة قوية وجهت للحركة القومية فى البلاد نظرا لأن الخديو بدأ يتستر فى أواخر حكمه وراء القوى الوطنية ليواجه بها التدخل الأوربى والضغط الأجنبى ، بعد أن تخلت عن مساندته الدولة العثمانية ، وكذلك الدولتان الكبيرتان إنجلترا وفرنسا . فوالى مصر الجديد (توفيق) - كما يذكر استاذى الدكتور محمد مصطفى صفوت - قد « جاء إلى الحكم بناء تدخل انجلترا وفرنسا وتأييد ألمانيا لهما وهى أقوى الدول الأوربية ، ولم يكن توفيق بالرجل الذى يستطيع الإضطلاع بأمور الحكم

فى مثل هذه الظروف الشاذة العصيبة ، الظروف الدولية التى تكالبت فيها الدولتان الاستعماريتان على النفوذ والسلطة فى مصر والشرق الأدنى ، وظروف مصر السيئة التى شملت فيها الفوضى الإدارة والجيش وكل مرافق البلاد . علم توفيق أن مصيره معلق أولا وقبل كل شيء بهوى الدول الأوربية الكبرى ، ولذا أوحت اليه مصالحه أن يسير وفق سياسة هذه الدول و يعمل على رضائها قبل كل شيء» [1] فالخديو توفيق لم يكن يستطيع البت فى أمر من أمور مصر ما لم يتفق هذا مع مصلحة الدول الأوربية وعلى وجه الخصوص مصلحة إنجلترا وفرنسا . أو على الأقل لا يتعارض هذا الأمر مع سياسة الدولتين . فعلى هدى تلك السياسة التى أمليت على والى مصر الجديد ، أخذ يتلمس طريقة وسط التيارات المختلفة من وطنية وعثمانية وإنجليزية وفرنسية .

ولم يؤثر ضعف الوالى الجديد وتخاذله على الشئون الداخلية فحسب ، وإنما أمتد هذا الأثر إلى ممتلكات مصر فى القارة الأفريقية ، وإلى علاقة مصر بجيرانها ، وخصوصا علاقتها بالحبشة . فمن المرجح لاثارة النزاع من جديد . وإعتقد بأن أية تسوية قد تتم بين الطرفين سيكون لإنجلترا الرأى الأول فيها . كما أنها لن تكون فى غير صالح الحبشة .

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ص ٨

وهناك سبب آخر على جانب كبير من الأهمية ، ففرمان ولاية الخديو توفيق الصادر فى ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ (أغسطس سنة ١٨٧٩) قد نص صراحة على ألا تتجاوز القوات المصرية ١٨ ألف جندى فى وقت السلم . بل أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فقد أصدر الوالى الجديد بعد تعيينه مباشرة قراراً - بناء على مشورة وزرائه - بصرف عشرة آلاف جندى من الجيش العامل ، وبذلك أصبح الجيش المصرى يتألف من ١٢٫٠٠٠ جندى فقط » .[1] فخفيض عدد قوات مصر إلى هذا الحد قد شجع يوحنا على مهاجمة الحدود المصرية والنيل منها .

ولذلك أخذ الأحباش يتحرشون بالأهالى الخاضعين لحكم مصر والمقيمين بالقرب من الحدود الحبشية ، وفى نفس الوقت بدأت الصحف الأوربية فى التعرض لهذا الموضوع والمبالغة فيه . وخشى توفيق من أن تصل تلك المعلومات المشوة عن حوادث الحدود إلى المسئولين بالآستانة وأن تجد لديهم آذاناً صاغية، فبعث بتقرير [2] مفصل إلى وكيله (القبوكتخدا) بالآستانة يوضح له الأمر على حقيقته ، جاء فيه « ولكن فى الوقت الحاضر أخذ ملك الحبشة يرسل قوات عسكرية إلى الحدود ويطالب العربان والأهالين

---

(١) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء ج ٤ ص ٦٨٩ ، ٦٩٠ .

(٢) المحفوظات التاريخيه بالقصر الجمهورى . دفتر ٢٩ « صادر عابدين » تركى من الجناب الخديو الى القبوكتخدا باستانبول ، وثيقة رقم ٣٩ فى ١٠ المحرم سنة ١٢٩٧ (أواخر ديسمبر سنة ١٨٧٩) .

التابعين للحكومة المصرية بضرائب ، ويعاقب من لا يدفعها بالأسر والسجن وغيرها من أعمال الظلم والعدوان » .

ولما كان توفيق لا يرغب فى مقابلة القوة بمثلها ، ويحرص على فض النزاع مع الحبشة بالطرق الودية ، فقد أوفد الجنرال غوردون حاكم عام السودان « مزوداً بتعليمات ليعمل على وقف هـذه الإعتداءات ويعقد صلحاً نهائياً[1]) . وكان يوحنا — فى ذلك الوقت — يصر على ضرورة ضم ميناء مصوع وإقليم بوغوص إلى الحبشة . ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية نصحتاه بالإعتدال وعدم التمسك بمصوع ، وأوضحتا له بأنهما سيؤيدانه تأييداً تاماً فى موقفه من إقليم بوغوص[2] .

وبالرغم مما قدمته الدولتان من نصح ، فقد اشتط يوحنا فى مطالبه أثناء المفاوضات ، وطلب من غوردون أن تتنازل مصر عن منطقة القلابات والقاش ، وأن تدفع تعويضاً مالياً لا يقل عن مليون جنيه ثمناً لتنازله عن مصوع ، ومنحه ستة شهور للتدبر فى الأمر والإجابة على هذه المطالب[3]

وقد عزز يوحنا مطالبه هذه بشن هجمات متكررة على حدود

---

(١) المصدر السابق .

(2) Amr. Doc. vol. 16 Despt. No. 336 N.D. Comanos to C. Evarts Sept. 6.1879.

(٣) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٥٤ عابدين «وارد تلغرافات» عربى الشفرة رقم ٧١٧ فى ٢٩ ذى القعدة ١٢٩٦ « ١٨ نوفمبر ١٨٧٩ » .

مصر ، وذلك للضغط عليها وإرغامها على التسليم . ولما كانت تلك الرغبات لا يمكن تحقيقها ، وفى نفس الوقت لم تكن حالة مصر المالية أو العسكرية تسمح لها بالدخول فى حرب جديدة ، فقد آثرت مصر الوقوف موقف الدفاع وأن تقوم برد كل اعتداء ، حتى يصل الطرفان إلى تسوية عادلة[1] .

وقد ساعد مصر على التمسك بموقفها وعدم الرضوخ لتهديد يوحنا باستخدام القوة « إن الحبشة نظراً لحالتها الراهنة ، وبناء على عدم انتظام جيشها ليست فى موقف يسمح لها باختراق الحدود المصرية والاستيلاء على مناطق فيها ، ولكنها مع الأسف الشديد قادرة على أن تأتى بأعمال من شأنها أن تقلق راحة السكان القاطنين بجوار الحدود وتجشم الحكومة مصاريف مختلفة ، ومع ذلك لا تقوم الحكومة المصرية بأعمال هجومية ، وإنما تعمل على حماية الحدود وأرواح السكان ودفع اعتداءات الأحباش[2]) .

فشلت المفاوضات إذن نتيجة مغالاة يوحنا وعدم رغبته فى الوصول إلى حل وسط ، ولذا نجد غوردون يقترح على الحكومة

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٣٨ عابدين «صادر تلغرافات» تلغرافات رقم ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٧٩ (لإرادة سنية الى حسن حلمى باشا بالخرطوم ومدير التاكه فى ٦ ، ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٩) .

(٢) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى . دفتر ٢٩ (صادر عابدين) تركى وثيقة رقم ٣٩ من الجناب الخديو الى القبو كتخدا باستانبول فى ١٠ المحرم سنة ١٢٩٧ « ديسمبر سنة ١٨٧٩ » .

المصرية كحل جزئى لهذا النزاع ، أو بمعنى أصح لتخفيف الضغط الواقع على حدود مصر ، أن تمنح إيطاليا قطعة أرض بالقرب من مصوع ؛ كى تواجه الحبشة بذلك عدواً جديداً تجد فيه مايشغلها عن مناوأة مصر[1] ؛ وكانت هذه السياسة تتفق مع سياسة انجلترا فى ذلك الوقت تلك السياسة القائمة على الاعتراف ببعض المصالح لإيطاليا فى تلك المنطقة حتى لايمتد إليها نفوذ فرنسا .

---

(١) المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهورى دفتر ٥٥ عابدين (وارد تلغرافات) تلغراف عربى الشفرة رقم ٩٣٠ من غوردون الى خيرى باشا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٩ .

الفصل الثانى عشر

التسوية النهائية

انتهت حكمدارية غوردون للسودان دون أن يصل الى اتفاق مع الحبشة بشأن الحدود . وقد حرصت مصر على أن تزود محمد رؤوف باشا الذى خلف غوردون على حكمدارية السودان فى مارس سنة ١٨٨٠ بتعليمات صريحة بما يجب أن تكون عليه العلاقة مع الحبشة . لجاء بالدكريتو (كتاب التولية) الصادر اليه بشأن مهمته كحاكم عام للسودان مايلى : « من المهم عند وصولكم الى مركز الحكمدارية أن توجهو أنظاركم والتفاتاتكم الى تنظيم واصلاح الحالة العسكرية حسبما يقتضيه احتياج تلك البلاد لتوطيد الأمن والنظام العام بكافة انحاء المملكة ، خصوصا تقوية حدود الحبشة والمحافظة عليها فى الحالة الراهنة مع مايترتب عليه الأمن والإطمئنان للوقاية من وقوع أدنى مهاجمة على هذه الحدود لأنكم عارفون جيدا بأفكارنا وأفكار أعضاء حكومتنا فى هذه المسئلة وهى أننا لانقصد أى تجاوز كان على جيراننا ولا نريد أى فتوح جديد إنما جل قصدنا المدافعة بغاية البسالة اذا وقع أدنى تعد على حدودنا فهذه الأفكار هى التى تكون أسس اعمالكم فى ترتيب وتنظيم عسكرية السودان »[1]

(١) اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار ج ٢ حاشية ص ٦٤٢

فسياسة مصر فى ذلك الوقت كانت ترمى الى المحافظة على حدودها الجنوبية مع الحبشة ، وذلك بالعمل على تقويتها ورد أى عدوان يقع عليها . وفى نفس الوقت فقد أوضحت للحكمدار الجديد للسودان - بما لا يدع مجالا للشك - بأنه يجب ألا يغرب عن باله أنها لا تعنى بهذا القول تشجيع العدوان على الحبشه أو التطلع الى الاستيلاء على أراضيها بأى حال من الأحوال .

كان هذا هو موقف مصر إزاء الحبشة فى السنتين السابقتين للاحتلال الانجليزى ، فالحالة المالية والسياسية لا تسمح لها القيام بمغامرات حربية جديدة . وفى نفس الوقت فهى لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين أمـــام اعتداءات الحبشة المتكررة على حدودها .

الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى

لم تكن شخصية الخديو توفيق أو طريقته فى الحكم مما يساعد على التغلب على المشاكل التى واجهته فى بداية عهده بالحكم ، فلم يكن بطبيعته يميل الى النظم الدستورية أو الحكم النيابى . واذا كان هذا الميل قد صادف هوى فى نفوس الدول الكبرى وعلى رأسها انجلترا وفرنسا ، إلا أنه لم يحز قبول الرأى العام المصرى بصفة عامة ورجال الجيش بصفة خاصة ، فقامت ثورة مصر القومية الأولى متأثرة بنمو حركة الجامعة الاسلامية والوعى الوطنى وإزدياد تغلغل النفوذ الأوربى .

ثطورت الأمور سراعا فى مصر ، فالحكومة القائمة وقتذاك (سنة ١٨٨٠) وهى حكومة رياض باشا لم تعمل على تهدئة حالة التذمر فى الجيش ، وأدى اسرافها فى الاعتماد على طبقة الضباط الأتراك والجراكسة والتنكيل بالضباط الوطنين الأحرار الى تفاقم الحالة والى قيام الثورة .

وفى عام ١٨٨١ حدث تطور فى ميزان القوى الدولية فى البحر الأبيض المتوسط ، وذلك باستيلاء فرنسا على تونس وارغامها على قبول معاهدة باردو أو معاهدة قصر السعيد فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ . وكان هذا التطور فى غير صالح مصر ، فقـــد اعتبرت انجلترا أن احتلال الفرنسيين لتونس قد أخل بالتوازن الأوروبى فى البحر الأبيض المتوسط ، ومنح فرنسا نفوذا متفوقا على النفوذ الانجليزى ، وأن هذا التوازن لن يعود الى حالته الطبيعية إلا باحتلالها مصر - فعلى انجلترا أذن أن تستغل الأوضاع غـــير المستقرة فى مصـــر لتحقيق أهـــدافها متعللة فى سبيل ذلك بمختلف المعاذير .

وقد اجتمع مؤتمر من الدول الأوربية المعنية بالأمر فى الآستانة فى ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ للنظر فى المسأله المصرية وايجاد الحل اللازمة لها بما يضمن المصالح الأوربية أولا وحقوق الباب العالى ثانيا . وقد طالت المناقشات داخل أروقة المؤتمر وقاعاته ، واخيرا قرر المؤتمر تكليف الباب العالى بأن يقوم بمفرده باعادة الاستقرار والنظام الى مصر بصفته صاحب الحق الشرعى .

والكن المناقشات تعثرت عندما حاول الأعضاء وضع شروط محددة لهذا التدخل .

وفى خلال ذلك تمكنت انجلترا من ضرب الاسكندرية وانزال قواتها بمنطقة القناة ، ووضع مؤتمر الآستانة أمام الأمر الواقع ؛ هذا المؤتمر الذى لم يسلم لأية دولة من الدول بأن تتدخل بمفردها لإخماد الثورة فى مصر . ولكن انجلترا قامت منفردة بهذا العمل، اعتقاداً منها بان الدول الأروبية لن تقوم ضدها بأى عمل ايجابى، ففرنسا لن تعترض على ذلك لأنها دعيت الى التدخل ، ولكن حكومتها رفضت ذلك لمعارضة البرلمان . أما عن المانيا فرغم معارضتها للتدخل الفردى فانها كانت تحض انجلترا على احتلال مصر منذ عام ١٨٧٥ . وأما امبراطورية النمسا والمجر فقد أبدت ارتياحها لهذا العمل ، واعتبرته حلا لابد منه لإقرار الأوضاع فى مصر .

أما روسيا فلم تكن لها مصالح حقيقية فى مصر ، ولهذا اكتفت بالتأسف على قيام انجلترا بهذا العمل . وأما موقف ايطاليا فكان مشوبا بالمرارة وخيبة الأمل لإنفراد انجلترا وحدها باحتلال مصر دون أن يكون لها نصيب فى ذلك بحكم موقعها الجغرافى كدولة كبرى من دول البحر الابيض المتوسط .

الثورة المهدية :

للثورة المهدية أسباب متعددة ، بعضها يتعلق بالموقف الدولى بصفة عامة وبعضها يرجع إلى ظروف مصر السياسية والاقتصادية

فى أواخر عهـــد اسماعيل وأوائل عهد توفيق . والبعض الآخر يرجع إلى الظروف المتعلقة بالسودان نفسه .

فاذا تناولنا الموقف الدولى فى السبعينات من القرن التـاسع عشر وما يليها نجد أن الحكومة الانجليزية ـ بصفة خاصة ـ قد أخذت تهتم بشئون السودان . وبما يحدث فيه . فقد أشارت على الخديو اسماعيل باستخدام السيرساميويل بيكر للقضاء على تجار الرقيق استجابة لضغط جمعية مكافحة الرق Anti-Slavery Society . وبعدأن أنتهى من مهمته نصحته مرة أخرى باستخدام غوردون لإتمام مابدأه سلفه من قبل . وبناء على تلك النصيحة عين غوردون حاكما لمديرية خط الاستواء . ثم لم يلبث أن قفز إلى منصب الحاكم العام للسودان ليتولى تنفيذ اتفاقية الغاء الرق التى ابرمتها الحكومة الانجليزية مع الخديو أسماعيل فى سنة ١٨٧٧ .

وسنجد أن تدخل انجلترا فى شئون السودان قد أرغم والى وإلى مصر على اتباع سياسة معينة لم تكن فى صالح مصر أو السودان ، بل أساءت إلى شطرى الوادى أيما اساءة . وكان من نتيجتها أن غادر الجنرال غوردون السودان فى منتصف عام ١٨٧٩ بعد عزل اسماعيل وهو على وشك الانفجار .

وخلاصة القول فإن الثورة العرابية فى مصر قد أدت الى اشعال الثورة فى السودان، فكلا الثورتين العرابية والمهدية قد تأثرت بحركة الجامعة الاسلامية . وكل من مصر والسودان قد تعرض

فى السنوات التى سبقت الثورة لظروف واحــــدة من الضغط والتدخل الأجنبى .

هذا بالاضافة إلى السياسة التعسفية التى سلكها غوردون فى السودان لإخراج اتفاقية الغاء الرق إلى حيز الوجود ، وماترتب على تلك السياسة من القضاء على اقتصاديات السودان وازدياد السخط على الحكومة .

كانت ظروف الحكمدار الجديد محمد رؤوف سيئة للغاية ، فالأحوال فى السودان كانت تنذر بشر مستطير رغم الهــــدوء الظاهرى الذى بدا فى أول الأمر . ولم يكن لديه من القوات ماتمكنه من اقرار الأوضاع فى السودان . فغالبية جنود السودان من الباشبوزق (جنود غير نظامين) المبعثرين فى انحائه المترامية. زيادة على ذلك فالأمور الداخلية فى مصر قـد اضطربت نتيجة قيام الثورةالعرابية ، وتهديد الدول الآوربية وعلى رأسها انجلترا بالتدخل لاخمادها .

وجد محمد رؤوف انه لايستطيع الاعتماد على القاهرة فى ذلك الوقت ، فالثورة العرابية كانت مشغولة بنفسها وبالخطر المحدق بها . ولم يكن لديها من الوقت مايسمح لها بالتفرغ لشئون السودان . ولذا فقد اعتمد على نفسه وعلى ماتحت يديه من امكانيات ضئيلة ، وحاول قدر طاقته أن يتصرف فى حدودها .

استغلت الحبشة فرصة هذا الاضطراب السياسى الذى شمل

مصر والسودان وأخذت تهاجم حدود السودان . ولكن خطر مهاجمة الأحباش يتضاءل أمام خطر الثورة المهدية التى أخذت تهدد الحكم المصرى بالسودان تهديد خطيرا . فلا عجب اذا ما انصرف محمد رؤوف عن مشاكل الحدود المصرية الحبشية الى ماهو أهم وأجدى .

وحينما وجدت حكومة الثورة فى مصر أنها لا تستطيع تقديم المساعدات الحربية الى السودان لشد أزر محمد رؤوف ، وأنه قد أصبح فى نظرها عاجزعن اخماد الثورة فى السودان ، قامت بعزله وتعيين عبد القادر حلمى خلفا له . ووجه الحكمدار الجديد بالموقف على حقيقته وأخفقت جهوده أيضا فى القضاء على الثورة نظرا لافتقاره الى الرجال والسلاح ولم تكن حكومة الثورة فى ذلك الوقت -أى فى بداية عام ١٨٨٢- بقادرة على ارسال أية امدادات الى السودان .

وحتى بعد أن وقعت مصر فى قبضة الاحتلال الانجليزى فى عام ١٨٨٢ ، لم تبد سلطات الاحتلال أى اهتمام بشئون السودان ، بل كانت جهودها مركزة فى الغاء جيش الثورة ومحاكمة العرابيين . وبعد أن فرغت من مهمتها هذه بدأت فى ينـــاير سنة ١٨٨٣ فى تكوين الجيش المصرى الجديد تحت إشراف السردار العام الانجليزى ايفلن وود Evelyn wood . حدث كل هذا والاحوال فى السودان تزداد سوءا يوما بعد يوم ، والمعتمد البريطانى فى مصر مشغول بتصفية المشاكل التى خلقتها الثورة وتعويض

الأجانب عما لحق بممتلكاتها من اضرار نتيجة الحريق الذى شب فى الاسكندرية أثناء الثورة .

سياسة انجلترا ازاء السودان

كانت وجهة نظر الحكومة الانجليزية فى الشهور القلائل التى أعقبت الاحتلال تتلخص فى عدم التورط فى أعمال حربية بالسودان ، والاكتفاء بما تقوم به الادارة المحلية السودانية من جهود فى هذا الشأن . ولم يكن لدى الحكومة الانجليزية ما يمنع من أن تتخلى مصر عن بعض أجزاء السودان وأن وأن تركز اهتمامها فى المحافظة على الخرطوم .

فانجلترا اذن لم تكن تريد التورط فى شئون السودان ، فإذا كان احتلالها لمصر لم ترسخ أقدامه بعد ، فعلى الأقل يجب عليها أن تقف من شئون السودان موقف التريث وعدم الاندفاع ، خصوصا وأن رجال السياسة الانجليز من أمثال جلادستون رئيس الوزارة الانجليزية وجرانفل وزير خارجيته والسير افلن بيرنج المعتمد البريطانى فى مصر ، كانوا يرون فى الممتلكات المصرية فى السودان عبئا ماليا واداريا كبيرا .

وفى أواخر سنة ١٨٨٢ أرسلت الحكومة الانجليزية مندوبا من قبلها يدعى الكولونيل استيوارت لدراسة أحوال السودان وتقديم تقرير عنها. وقد انتهى من مهمته هذه فى ٩ فبراير عام ١٨٨٣

فبعث الى حكومته بتقرير مفصل عن الأحوال فى الخرطوم بصفة خاصة والأوضاع السائدة فى السودان بصفة عامة . ثم أعقبه بتقرير آخر أرسله من مصوع فى ٨ ابريل من نفس السنة . وقد أحيطت حكومة شريف علما بهذين التقريرين . وحاولت سلطات الاحتلال فى مصر أن تسير على هدى هذين التقريرين ، بالاضافة الى التقرير الثالث الذى وضعه اللورد دوفرين Dufferin سفير انجلترا بالأستانة بشأن تنظيم أمور مصر السياسية والاقتصادية عقب القضاء على الثورة العرابية .

وقد أجمعت هذه التقارير الثلاثة فيما يتعلق بالسودان على عدم تأييد فكرة الانسحاب واخلاء السودان كلية لما فى ذلك من الاضرار بمصالح مصر والسودان فى نفس الوقت . وقد أوضحت هذه التقارير بأنه اذا ماتعذر على مصر السيطرة على جميع الاقاليم السودانية ، فعليها ان تبذل جهدها فى الاحتفاظ بما تحت يديها من اقاليم وخصوصا مديريتى الخرطوم وسنار .

كما أشارت التقارير ايضا بضرورة تقديم المساعدات الحربية اللازمة للسودان حتى لايخرج الأمر كلية من يدى مصر . وكان هذا من دوافع ارسال الحكومة المصرية حملة هكس Hicks . وقائد الحملة من الضباط البريطانيين المتقاعدين ، وقد استخدمته الحكومة المصرية بصفته الشخصية دون أن تتحمل الحكومة الانجليزية مسئولية تعيينه فى هذا المنصب ، أو مسئولية الحملة بصفة عامة .

ونظرا للاهمال الشديد الذى لقيته الحملة من المسئولين فى مصر وبريطانيا على السواء، وجهل القائمين على أمرها بطبيعة أرض السودان، وعدم اختيار المكان المناسب للدخول فى حرب مع المهدى. كل هذا كان له أكبر الأثر فيما لقيته الحملة من هزيمة ساحقة على أيدى الدراويش.

تطورت الأمور فى السودان تطورا خطيرا بعد هزيمة الحملة، ووجد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية أن من الضرورى الاستعانة بانجلترا فى القضاء على الثورة، وأوضح للمعتمد البريطانى السير افلن بيرنج انه اذا لم تقدم انجلترا جنود انجليزية أو هندية لمعونة مصر، فانها ستضطر الى طلب مساعدة الباب العالى، على ان انجلترا وان كانت تخشى مثل هذه المحاولة الا انها بينت لسير افلن حين استفتاها بأن يعلم شريفا بأن مساعدة انجلترا غير ممكنة وأنه ليس من مصلحة مصر استدعاء جنود تركية. وان الحل الوحيد هو اخلاء السودان الى اسوان أو وادى حلفا، وكان لسياسة كرومر فى هذه المسألة قصر نظر لامثيل له.»[1]

لم يكن شريف باشا يفكر مطلقا فى التخلى عن السودان كحل للمشكلة السودانية، ولهذا لم يعر تلك النصيحة اهتماما كبيرا. ولكن

---

(١) — د. محمد مصطفى صفوت: الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الاوربية ازاءه ص ٢٥٥

ولكن الحكومة البريطانية أصرت على وجوب احترام الحكومة المصرية لما يسدئ اليها من نصح . وهددت باستخدام كل السبل لتنفيذ أوامرها . وقد بدا هذا واضحا من البرقية التى بعث بها اللورد جرانفيل وزير الخارجية الانجليزية الى اللورد كرومر فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وهذا نصها : « لا أرى حاجة الى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى اسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها للخطر . ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى ان تصر على اتباع السياسة التى تراها . ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة . وأن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه اذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين ، سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة » (١)

---

(١) ـ الكتاب الاخضر « السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ الى ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ » رئاسة مجلس الوزراء . القاهرة ١٩٥٣

أمام هذا الضغط الانجليزى لم يجد شريف باشا بدا من تقديم استقالته احتجاجا على التدخل السافر الضار بمصر. وحاولت انجلترا أن تجد فى رياض باشا بديلا، ولكنه رفض ايضا. فلجأوا الى نوبار باشا فقبل تأليف وزارة جديدة على اساس قبـــول نصيحة انجلترا باخلاء السودان .

معاهدة عدوة

بعد أن تم لانجلترا ما أرادت بموافقة الوزارة المصرية على اخلاء السودان فى ٨ ينـاير سنة ١٨٨٤، بدأت تفكر فى طريقة تنفيذ هذا الاخلاء . وكان الموقف فى السودان خطير جـــدا، وخصوصا فى شرق السودان حيث أطبقت قوات المهدى ورجال القبائل على حاميات كسلا وأميديت وسنهيت وقطعت عنها كل اتصال بالخرطوم .

وقد وجدت الحكومة الانجليزية أن أفضل السبل لانقاذ القوات المصرية فى شرق السودان هو الاتفاق مع يوحنا امبراطور الحبشة على تقديم العون العسكرى والتسهيلات اللازمة لانسحاب تلك القوات عن طريق الحبشة . فى مقابل الاعتراف له بكل المطالب الاقليمية التى كانت مثار نزاع بينه وبين خديو مصر : أى أن بريطانيا قد ضغطت على حكومة مصر لقبـــول التنازل عن بعض ممتلكاتها للحبشة نظير مساعداتها للقوات المصرية بشرق السودان

على الانسحاب . وكما نجحت بريطانيا فى ارغام مصر على قبول الجلاء عن السودان ، نجحت أيضا فى اقتطاع أجزاء من ممتلكاتها فى السودان الشرقى ومنحها للحبشة.

وفى ٣ يونية سنة ١٨٨٤ تمكنت الأطراف الثلاثة المعنية بالأمر وهى مصر والحبشة وانجلترا من عقد معاهدة عدوة . وقد وقعها عن الجانب الانجليزى الأميرال السيد ويليام هيوت قائد الأسطول الانجليزى فى الشرق الأوسط الهند ، وعن الفريق المصرى مازون بك محافظ مصوع وعن الجانب الحبشى الامبراطور يوحنا نفسه . وفيما يلى أهم مواد تلك المعاهدة : (١)

المادة الأولى : وتنص على السماح للحبشة بعد توقيع تلك الاتفاقية على مباشرة عملياتها التجارية عن طريق ميناء مصوع عبر الأراضى المصرية بما فى ذلك الأسلحة والذخائر .

المادة الثانية : ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٨٨٤ ترد إلى ملك الحبشة بلاد بوغوص (٢) ، وعند جلاء القوات المصرية عن تحصينات كسلا وأميديب وسنهيت تؤول ملكيتها بما فيها من منشئات ومبان مصرية ، وبما تشتمل عليه من مهمات وذخائر الى ملك الحبشة .

---

(١) فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء جـ ١ ص ٦٧٦

(٢) رد هذا الاقليم الى الحبشة فى ١٢ سبتمبر عام ١٨٨٤ .

المادة الثالثة : يتعهد ملك الحبشة بتقديم كافة التسهيلات الممكنة للقوات المصرية فى انسحابها من كسلا واميديب وسنهيت عبر الحدود الحبشية إلى مصوع .

المادة الرابعة : يتعهد خديو مصر من جانبه كذلك بأن يمنح ملك الحبشة كافة التسهيلات اللازمة فيما يختص بتعيين رجال الدين (القسس) فى الحبشة .

المادة الخامسة : وتنص على تعهد الطرفين المصرى والحبشى على تبادل المجرمين الفارين من العدالة .

المادة السادسة : فى حالة حدوث خلاف بين خديو مصر وملك الحبشة بعد التصديق (١) على هذه المعاهدة ، يقبل الطرفان تحكيم ملكة انجلترا فى تسويته .

وقد قام امبراطور الحبشة بما تعهد به ، ويذكر اسماعيل سرهنك أنه « بعد عقد المعاهدة المذكورة مع ملك الحبشة أرسل الملك حنا كاسه جيشا بقيادة الرأس دهنشوم فأنقذ حامية القلابات فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٥ وأرسل جيشا آخر بعد ذلك إلى الجيرة فأنقذ حاميتها أيضا (يوليه ١٨٨٥) وأنزل عساكرها إلى مصوع عن طريق بلاده » (٢) .

---

(١) صدقت جلالة ملكة بريطانيا على هذه المعاهدة فى ٤ يوليه عام ١٨٨٤ ، وصدق عليها خديو مصر فى ١٥ سبتمبر عام ١٨٨٤ .

(٢) اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار ج٢ ص ٤٨٨

على هذا النحو تنتهى المنازعات بين الخديو ويوحنا فى ظروف غير مواتية بالنسبة لمصر . وعلى أى حال فتنازل مصر عن بعض ممتلكاتها للحبشة - وان كان يعد خسارة أرغمت على قبولها - فهى لا تقارن إذا قيست بخسارتها فى الجلاء عن السودان بأكمله .

المطامع الدولية فى ممتلكات مصر بأعالى النيل وشرق افريقيا

بعد أن وافقت الحكومة المصرية مضطرة على إخلاء السودان استجابة لنصيحة انجلترا ، استقر رأى الحكومة الانجليزية على ارسال غوردون الى الخرطوم لتصفية الممتلكات المصرية وتأمين سلامة القوات المصرية والأجانب بالسودان . ولم يكن اختيار غوردون - فى حقيقة الأمر - لإنجاز هذه المهمة موفقا . فسياسة القوة والبطش التى سار عليها اثناء حكمداريته للسودان مازالت ماثلة فى الأذهان . كما (لم يكن ارسال جوردون وهو أجنبى أوربى مسيحى ليوقف خطر المهديين فى أكبر أوقات انتصارهم ، وفى أعظم درجات حماستهم الدينية التى أخذت تكتسح كل شىء فى طريقها ، لم يكن ارساله خطة حكيمة ، ولذا لم يكن غريبا أن يفشل جوردون فى محاولته) [1]

باءت جميع الخطط التى وضعها غوردون لانقاذ الموقف فى السودان بالفشل ، كما أخفقت أيضا كل الحملات التى ارسلت لنجدته وترتب على ذلك سيطرة المهديين على معظم أجزاء السودان ،

---

(١) د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الأوربية ازاءه ص ٢٥٦

وانقطاع المواصلات بينها وبين مصر . وقد زادت خطورة المهديين باستيلائهم على أم درمان فى يناير عام ١٨٨٥ ، وتهديدهم الخرطوم تهديدا مباشرا .

وقد شجع سقوط أم درمان المهديين على مواصلة حصارهم للخرطوم والتشديد عليها قبل أن تتمكن الحكومة المصرية من نجدتها وتم لأنصار المهدى الاستيلاء على العاصمة فى يناير عام ١٨٨٥ وقتل غوردون والتنكيل به . ومنذ ذلك الوقت أصبح المهدى سيدا للسودان دون منازع ، ثم انتقلت السلطة من بعده الى خليفته عبدالله التعايشى .

مات المهدى بعد سقوط الخرطوم مباشرة وترك لخليفته تركة مثقلة بالأعباء فالدولة الجديدة قامت على أكتاف الدراويش ممن لا خبرة لهم بالسياسة أو شئون الحكم . زد على ذلك أن موت المهدى المفاجىء دون أن يتمكن من تثبيت دعائم الحكم المهدى فى السودان على أسس وطيدة من النظام ، قد جعل من هذه الدولة الكبيرة بناء لا أساس له ، ولا يستطيع الصمود أمام العواصف ، وما كان أشدها وأكثرها .

كان من أهم الواجبات ـ فى نظر التعايشى ـ هو المحافظة على كيان هذه الدولة الكبيرة-المترامية الأطراف من أطماع الدول الأجنبية ، وكذلك الدفاع عن حدود السودان الشمالية من انتقام انجلترا .

ورغم قيام الحكم المهدى فى السودان كحقيقة واقعة ، فإن الدول الأوربية . قد أغفلت هذه الحقيقة واعتبرت السودان أرضا ليست ملكا لأحد res nulius . وبناء على هذه النظرية أو هذا التفسير أصبح من حقها أن تقتطع من أجزائه ماتشاء .

ولهذا فتاريخ القرن التاسع من الثمانينات حتى نهايته يمثل صفحة من الصراع الاستعمارى ، السياسى والحربى لتقسيم أفريقيا بصفة عامة ، ومنطقة أعالى النيل بصفة خاصة . فما أن بذغ فجر القرن الحالى إلا وكانت أغلبية القارة الأفريقية قد قسمت فيما بين الدول الأوربية .

لم تنظر الحكومة الانجليزية بعين الارتياح إلى محاولة بعض الدول الأوروبية التسلل فى شرق أفريقيا والتقدم صوب منطقة أعالى النيل ، وخصوصا على حساب الممتلكات المصرية السابقة فى السودان . لأنها كانت تعتبر أن إخلاء مصر للسودان إنما يعتبر عملا مؤقتا ريثما تستطيع مصر تكوين جيش قوى لاستعادته من جديد . وفى نفس الوقت فإن التمسك بهذه النظرية يفيد انجلترا ، فاحتلالها لمصر يمنحها نوعا من الوصاية عليها وعلى ممتلكاتها . فإذا ما رغبت انجلترا فى وضع يدها على السودان ، فستقوم بهذا العمل

باسم مصر ولحسابها من الناحية الرسمية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان منطقة أعالى النيل على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمشروعات انجلترا التوسعية فى أفريقيا ، فهى تحلم بخلق امبراطوريتها الأفريقية التى تمتد من سواحل البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى مدينة الكاب جنوبا ، وتشطر القارة الافريقية إلى شطرين . وستكون منطقة أعالى النيل بطبيعة الحال مركز الدائرة لهذه الامبراطورية ، وحلقة الاتصال فى سكة حديد القاهرة الكاب .

وسيكون للموقف الدولى بصفة عامة ، وموقف فرنسا بصفة خاصة الاعتبار الأول فى تشكيل سياسة انجلترا إزاء تلك المناطق ففرنسا كانت الدولة الوحيدة التى عارضت الاحتلال الانجليزى لمصر معارضة جدية ، ووقفت له بالمرصاد منذ أن وطأت أقدامه أرضها.

فانجلترا إذن كانت تخشى من أن تؤدى معارضة فرنسا لبقاء احتلالها لمصر إلى اقدامها على مهاجمة منطقة أعالى النيل لارغام انجلترا على الدخول فى مفاوضات معها لحل المسألة المصرية . ولهذا فقد حرصت على منع فرنسا من الوصول إلى هذه المنطقة بأى حال من الأحوال . وفى نفس الوقت كان عليها أن تحول بين ايطاليا والحبشة وألمانيا وبين الوصول إلى أعالى النيل ، لما بدا من تلك

الدول من رغبة أكيدة فى السيطرة عليه .

بدأت انجلترا تعمل على استرضاء ايطاليا التى ساءها احتلال انجلترا مصر دون أن يكون لها نصيب فى الغنيمة ، حتى لا تنضم إلى عدوتها فرنسا . ولما كانت ايطاليا قد أخذت تبدى اهتماما كبيرا بيناء عصب بعد أن اشترته من الشركة الايطالية فى سنة ١٨٨٢ ، وأرادت أن تتخذ منه نقطة ارتكاز لعملياتها التوسعية على ساحل البحر الأحمر الغربى ، فقد وجدت انجلترا أن من الحكمة تشجيع ايطاليا على هذا العمل وفتح مجال لتوسعها فى تلك المناطق بالقدر الذى تحدده لها . وبهذا تتمكن انجلترا من ارضاء ايطاليا وفى نفس الوقت الحيلولة بين هذه المناطق وبين أن تقع فى يد عدوتها فرنسا .

وبناء على ذلك نجد أن انجلترا تعقد مع ايطاليا فى سنة ١٨٨٥ اتفاقا يخول لها الحق فى احتلال مصوع ، ولم يكن مواد معاهدة عدوة التى عقدتها معه فى ٣ يونيه سنة ١٨٨٤ والتى تعهدت فيها بالسماح للأسلحة والمهمات الواردة إلى الحبشة أن تصل إليها عن طريق مصوع . بل إن الأمر لم يقف عند هذا الحد . فباستيلاء ايطاليا على مصوع أوقفت مرور الأسلحة إلى يوحنا امبراطور الحبشة ، وسمحت بارسالها لعدوه منليك ملك شوا . وبهذا العمل تنقض انجلترا اليوم ما عقدته بالأمس . والسبب فى ذلك هو مصلحة انجلترا أولا وقبل كل شىء . فمصلحتها بالأمس كانت فى التعاون

مع يوحنا لتسهيل انسحاب القوات المصرية فى شرق السودان والعمل على تخليصها من الحصار المطبق حولها . أما اليوم فكان على بريطانيا أن تميز فى هذه الظروف بين حليفين، الحبشة أو ايطاليا . ولما كانت مطامع ايطاليا لا يمكن أن تحقق إلا على حساب الحليف الآخر وهو الحبشة ، فلم يجد الانجليز بدا من التضحية بالأمبراطور»[1].

ثم أخذ الايطاليون يبسطون سيطرتهم على بيلول فى شمال عصب وأعلنوا ضم ميناء زولا إلى ممتلكاتهم فى سنة ١٨٨٨ . وبذلك أصبحت الممتلكات الايطالية على ساحل البحر الأحمر الغربى تمتد من رأس قصار (جنوب ميناء سواكن) إلى أوبوك على الساحل . وفى مارس سنة ١٨٩٠ أعلنت الحكومة الايطالية تسمية هذه الأقاليم باسم مستعمرة إريتريا . تم كل هذا بتشجيع انجلترا وطبقا للسياسه التى رسمتها من قبل .

كذلك وافقت انجلترا على احتلال ايطاليا لإقليم كسلا ، وتوجيه نشاطها العلمى والتجارى لاقليم هرر . وكانت الحبشة قد احتلته بعد اخلائه من القوات المصرية مباشرة ، وتوطد نفوذ ايطاليا فى هذه المناطق باتفاقها مع انجلترا فى عامى ١٨٩١ ، ١٨٩٤

---

(١) د. على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ص ١١٢

واعتراف انجلترا بادخال الحبشه جميعها فى دائرة النفوذ الايطالى وبحيث لا تتجاوز هذا النطاق إلى منطقة أعالى النيل بأى حال من الأحوال .

وبهذه الطريقة عالجت انجلترا مسألة تسرب النفوذ الفرنسى إلى منقطة أعالى النيل عن طريق شرق أفريقيا ، وحالت بين التوسع الفرنسى على الساحل الشرقى لافريقيا وبين الامتداد إلى أعالى النيل بحيث نجد أن نفوذ فرنسا على هذا الساحل قد امتد من ميناء أوبوك إلى منطقة تقرب من زيلع . وبعد ضم ميناء جيبوتى اليها فى سنة ١٨٨٨ ، أعلنت الحكومة الفرنسية فى مايو سنة ١٨٩٦ توحيد جميع تلك المناطق التى تشمل أوبوك وتاجورة والساحل الصومالى فى إدارة واحدة ، أطلقت عليها اسم الصومال الفرنسى .

وإذا كانت انجلترا قد تمكنت من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع فرنسا من الوصول إلى منطقة أعالى النيل عن طريق شرق أفريقيا ، فإنها لم تستطع أقامة هذا السياج فى غرب السودان رغم مابذلته من محاولات .

ولما كانت ممتلكات المانيا وبلجيكا تجاور الحدود السودانية من ناحية الغرب ، فقد لجأت انجلترا إلى الدخول فى مفاوضات مع ألمانيا أولا ، القصد منها اغلاق هذه المناطق فى وجه فرنسا ،

وذلك عن طريق مد حدود الممتلكات الألمانية فى الكمرون بحيث تمتد شرقا حتى حدود الكنغو وشمالا حتى بحيرة تشاد ، وبذلك تفصل منطقة أعالى النيل عن الممتلكات الفرنسية فى غرب أفريقيا ، وتم لها ذلك بمقتضى المعاهدة التى عقدت بين الطرفين الانجليزى والألمانى فى نوفمبر عام ١٨٩٣ .

ولكن هذا السياج الذى أقامته انجلترا فى وجه التقدم الفرنسى من ناحية الغرب قد تصدع نتيجة للاتفاق الذى تم بين المانيا وفرنسا فى مارس عام ١٨٩٤ والذى تنازلت فيه فرنسا لألمانيا عن هذا الامتياز الذى منحته اياها انجلترا ، بحيث أصبح من حق فرنسا أن تمد حدود ممتلكاتها فى افريقيا الغربية حتى بحيرة تشاد شمالا ، وشرقا الى أى مدى تشاء .

هال انجلترا تصدع هذه الجبهة التى أنشأتها بالاتفاق مع المانيا وأرادت أن تصلح ما أفسده الاتفاق الفرنسى الألمانى . فيممت وجهها شطر بلجيكا وعقدت مع ملكها ليوبولد اتفاقا فى مايو عام ١٨٩٤ ينص على منح انجلترا شريطا ضيقا يمتد من بحيرة تنجانيقا الى بحيرة ألبرت ادوارد فى مقابل تأجير منطقة بحر الغزال الى ملك بلجيكا ، وذلك لتحول بين فرنسا وبين التقدم فى اعالى النيل وتهديد مركز انجلترا فى مصر . فثارت المانيا وفرنسا لهذا الاتفاق واحتجتا لدى انجلترا وأعلنتا بطلانه . وبهذا تفشل انجلترا فى عرقلة التقدم الفرنسى جهة غرب السودان .

أما عن موقف الحبشة فى ذلك الوقت فقد عرفنا كيف استغلت فرصة اعتزام مصر اخلاء السودان وضغط الحكومة الانجليزية عليها ، فى أن تعقد اتفاقا ثلاثيا بينها وبين مصر وانجلترا استولت بمقتضاه على منطقة كسلا واميديب وسنهيت وبوغوص . كما منحت تسهيلات كبيرة فى مرور بضائعها وأسلحتها عن طريق مصوع . وكانت الحبشة تطمع فيما هو أبعد من ذلك ، ألا وهو الوصول الى نهر النيل نفسه . وقد شجعها على ذلك عجز حكومة التعايشى عن الدفاع عن حدود السودان المترامية ونجاح بعض الدول الأوربية فى اقتطاع أجزاء منه .

وقد خيبت انجلترا آمال الحبشة ، فمعاهدة عدوة فى ٣ يونيه عام ١٨٨٤ لم تحقق لها شيئا . فصوع قد وقعت فى يد ايطاليا ، كذلك استطاعت تكوين مستعمرة اريتريا وأن تحتل كسلا وأن تدس أنفها فى اقليم هرر . كما استطاعت ايطاليا أيضا عقد معاهدة أوتشالى مع ملك الحبشة فى ٢ مايو عام ١٨٨٩ والتى منحتها الحق فى بسط حمايتها على الحبشة ، وجعلها منطقة نفوذ ايطالية .

لم تتقيد ايطاليا بالمناطق الحبشية التى نص عليها الاتفاق ، بل تجاوزتها واحتلت عدوة فى عام ١٨٩٠ . وقد أساء هذا العمل الى ملك الحبشة أيما إساءة ولكنه سرها فى نفسه ، لأن الوقت غير مناسب للدخول فى حرب معها . وقد واتته الفرصة حينما تمكن من انزال هزيمة منكرة بالقوات الايطالية فى موقعة عدوة فى أول مايو

عـام ١٨٩٦ . وأرغمت ايطاليا على توقيع معاهدة أديس أبابا مع منليك فى ٢٦ اكتوبر من نفس السنة ، اعترفت فيها ايطاليا باستقلال الحبشة وتحديد الحدود بين اريتريا والحبشة .

استعادة فتح السودان

كان لإنهرام ايطاليا فى موقعة عدوة أسوأ الأثر فى نفوس الانجليز ، وجعلتهم يفكرون جديا فى استرجاع السودان قبل أن تصل اليه فرنسا ، خصوصا وقد أخذت فرنسا تتقرب من الحبشة وتحـاول استغلالها للتوسع فى أعالى النيل واحباط المشروعات الانجليزية . وقد وجد هذا التقارب صدى لدى الاحباش فبفضل معونة فرنسا وأسلحتها استطاعت أن تتغلب على الايطاليين . كما أن فرنسا على استعداد للاعتراف بالمطالب الحبشية على الضفة اليمنى من أعـالى النيـــل .

وفى مارس عام ١٨٩٧ أرسلت الحكومة الفرنسية حاكم الصومال الفرنسى المسيو لاجارد M. Lagarde الى اديس أبابا فى مهمة خاصة تتلخص فى اغراء الحبشة على قبول ارسال حملتين عن طريقها الى منطقة أعالى النيل لمعاونة بعثـة أو حملة مارشان الآتية من الغرب عن طريق الكونغو . وقد وافقت الحبشة على ذلك بشرط أن تكون الضفة اليمنى من النيل فيما بين خطى عرض ٥ ، ١٤ شمالا من نصيبها .

قامت الحملتان تعززهما ثالثة فى اتجاه النيل غربا ، ولكن نظرا لسوء الأحوال الجوية وتفشى الأمراض لم تستطع مواصلة التقدم ، ومع ذلك فان مجموعة منهم تبلغ نحو ٨٠ رجل ، متضمنة الأوربيين ، جاهدوا حتى وصلوا الى النيل فى ٢٢ يونيه عام ١٨٩٨ قبل أن يصل مارشان الى فاشودة بثلاثة اسابيع ، [1] . وقد استاء هؤلاء من البقاء طويلا فقرروا العودة قبل وصول مارشان . وبهذا تفشل مجهودات فرنسا من ناحية الحبشة .

وفى خلال تلك الفترة نجحت فرنسا فى تشجيع الأحباش على ارسال أربع حملات الى أعالى النيل . ولو انها لم تحرز نجاحا يذكر إلا انها على أى حال قد أظهرت أطماع الحبشة فى الضفة اليمنى من النيـــل .

وجدت انجلترا نفسها مضطرة بأن تبذل نشاطا مضادا لنشاط فرنسا فى اديس أبابا ، خصوصا وأن العلاقات بينها وبين الحبشة لم تكن مرضية نظرا لمساعدة انجلترا ايطاليا فى حربها ضد الحبشة سنة ١٨٩٦ ، هذا بالاضافة إلى أن أى اتفاق بين فرنسا والحبشة سيكون له خطورته على القوة المصرية الزاحفة على السودان . كما أن انجلترا كانت تخشى من وجود اتفاق بين الحبشة والدراويش فى

---

١ — د. على ابراهيم عبده: المنافسة الدولية ، فى أعالى النيل ص ٢٥٨

السودان . لهذا أرسلت فى أوائل سنة ١٨٩٧ بعثة انجليزية يرأسها المستر رنل رود Rennell Rodd الى أديس أبابا .

وقد نجحت البعثة فى الحصول على اعتراف من منليك بألا يقدم للدراويش أية مساعدة وألا يسمح لأسلحتهم من الوصول إلى السودان عبر أراضيه .

وفى مقابل ذلك سويت مشكلة الحدود بين الحبشة والصومال بمقتضى اتفاقية عقدت بهذا الخصوص فى ١٤ مايو سنة ١٨٩٧ . ولكنها لم تنجح فى تسوية الحدود الجنوبية والغربية للحبشة نظرا لإصرار منليك على مطالبه . ولهذا أرجأت الحكومة الانجليزية البت فى مسألة الحدود السودانية الحبشية إلى وقت آخر ، ريثما تتمكن القوات المصرية من دخول الخرطوم .

دفعت الأحوال السائدة فى السودان واعتزام فرنسا احتلال أعالى النيل لارغام انجلترا على تسوية المسألة المصرية ، الى تجهيز حملة عسكرية تحت قيـــادة كتشنر لاسترجاع السودان من أيدى الدراويش . وكانت كل من انجلترا وفرنسا فى سباق من الزمن . أيها سيكون له الغلبة وأيها سيصل قبل الآخر . وكما ذكرت كانت فرنسا قد أعدت ثلاث حملات من ناحيـــة الحبشة لمساعدة بعثة مارشان فى تقدمها فى أعالى النيل . وفى يوليه سنة ١٨٩٨ وصل

مارشان الى قرية فاشودة بصحبة عدد من الضباط الأوربيين وما يزيد عن المئة من الجنود السنغاليين ، ورفع العلم الفرنسى فوق هذه القرية . وكانت تشد من أزره قوة بلجيكية أرسلها الملك ليوبولد لحماية مارشان من قوات الدراويش .

تقدمت القوات المصرية بقيادة كتشنر بعد دخولها الخرطوم صوب الجنوب ، ووصلت فاشودة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ . وفى ذلك الوقت تقدم كتشنر بانذار الى مارشان محتجا على استيلاء فرنسا على قرية كانت خاضعة لمصر رفضه مارشان وتحرج الموقف وكاد يؤدى إلى نشوب حرب بين الدولتين الكبيرتين ، ولكن فرنسا اضطرت الى الانسحاب فى النهاية بعد أن وجدت أن اعتمادها على حليفتها روسيا لم يفدها شيئا . وفى اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ التى وقعت بين الدولتين وضع حد نهائى لمطامع فرنسا فى فى وادى النيل .

الاتفاق بين بريطانيا والحبشة فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ بشأن الحدود

ظلت مشكلة الحدود بين ممتلكات مصر والحبشة التى عجزت مصر عن حلها فى عهد اسماعيل قائمة دون حل . وكان على انجلترا أن تجد لها حلا بعد فشل محاولتها فى سنة ١٨٩٧ . وقد واتتها الفرصة فى ١٩٠٢ نتيجة خطأ وقعت فيه فرنسا واستغلته انجلترا لمصلحتها .

وتفسير ذلك أن امبراطور الحبشة كان قد منح فى سنة ١٨٩٤ أحد السويسريين حق امتياز مد خط حديد الحبشة . وتكونت لهذا الغرض شركة فرنسية ، أخذت على عاتقها تنفيذ هذا الخط . وحدث أن الشركة الفرنسية عجزت عن القيام بالتزاماتها واحتاجت إلى زيادة رأس مالها . فوجدت الشركات الانجليزية أن الفرصة سانحة للاشتراك فى زيادة رأس المال ، ليتمكن بذلك النفوذ الانجليزى من أن يجد له مكانا بالحبشة إلى جانب النفوذ الفرنسى .

وحدث فى ذلك الوقت أن الحكومة الفرنسية تدخلت لدى الشركة الفرنسية ومنحتها إعانة سنوية تقدر بنصف مليون فرنك لمدة خمسين عاما ، وذلك لزيادة رأس المال ، واصدار أسهم بقيمتها تكون من نصيب المكتتبين الفرنسيين . وبهذا العمل استطاعت الحكومة الفرنسية أن تهيمن على الشركة دون استشارة منليك ملك الحبشة أو أخذ رأيه فى هذا الموضوع بصفته صاحب الحق الأول فى منح الامتياز .

استغلت انجلترا هذا الخطأ الذى ارتكبته فرنسا وأخذ مبعوثها فى أديس أبابا السير جون هارنجتون يوغر صدر منليك ضدها ، ويوضح له النوايا الخفية من وراء هذه المحاولة من قبل فرنسا . فترتب على ذلك زيادة التقارب بين انجلترا والحبشة ، هذا التقارب

الذى أدى إلى توقيع الاتفاق بينها فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ بشان الحدود السودانية الحبشية . وفيما يلى أهم النقاط التى اشتملت عليها الاتفاقية [1] :

أولا : اتفق الطرفان المتعاقدان على أن خط الحدود بين السودان وأثيوبيا يسير من أم حجر إلى القلابات فالنيل الأزرق فنهر بارو فنهر بيبور فنهر أكوبو إلى مليلة ، ومنها إلى نقطة تقاطع خط عرض ٦ شمالا مع خط طول ٣٥ شرق جرينتش . (وقد رسم خط الحدود بالمداد الأحمر على الخريطتين الملحقتين بالاتفاقية) .

ثانيا : يتعهد جلالة الامبراطور منليك الثانى قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعدم تشييد أو السماح بتشييد أى عمل على النيل الأزرق وبحيرة تسانا أو نهر السوباط يكون من شأنه منع جريان المياه إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك البريطانية وحكومة السودان .

ثالثا : يتعهد جلالة الملك الامبراطور منليك ملك ملوك اثيوبيا ، بأن يسمح لحكومة جلالة الملك البريطانية فى السودان

1- E. Hertslet : The Map of Africa by Treaty, vol. 2, No.100 p. 430

باختيار قطعة أرض بجوار ايتانج على نهر بارو لا تزيد طولها عن ألفى متر ولا تزيد مساحتها عن ٤٠ هكتارا (الهكتار ١٠٫٠٠٠ متر مربع) لاحتلالها وإدارتها كمحطة تجارية ، طالما خضع السودان للحكم المصرى الانجليزى ، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن الأرض المؤجرة لن تستخدم فى الأغراض السياسية أو الحربية .

رابعا : يمنح صاحب الجلالة الامبراطور منليك ، ملك ملوك أثيوبيا ، حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا وحكومة السودان الحق فى إنشاء خط حديدى عبر الأراضى الحبشية لربط السودان بأوغندة .

بهذه المعاهدة تنتهى مشكلة الحدود بين السودان والحبشة تلك المشكلة التى ثارت فى أواخر عهد اسماعيل والتى حاولت مصر وضع حد لها ، ولكنها أخفقت لمغالاة الأحباش فى مطالبهم . وقد نجحت انجلترا الى حدما فى حل هذه المشكلة فى اتفاقية عدوة فى ٣ يونيه عام ١٨٨٤ . ولكن اطماع ايطاليا وفرنسا والحبشة قد أطاحت بتلك الاتفاقية .

وظلت المشكلة دون حل ، نتيجة تطلع الأحباش الى وادى النيل ورغبتهم فى السيطرة على الضفة اليمنى للنيل جنوبى الخرطوم . ولكن انجلترا ما كانت تسمح بمثل هذا التوسع على حساب السودان .

إلى أن أتاحت الظروف للطرفين الانجليزى والحبشى عقد اتفاقية عام ١٩٠٢ .

وفى نفس الوقت أى فى ١٥ مايو عام ١٩٠٢ تم لانجلترا عقد معاهدة اخرى بينها وبين ايطاليا والحبشة بشأن تحديد الحدود بين ارتيريا والحبشة . وبهذا تستقر الأمور على حدود الحبشة بفضل هاتين الاتفاقتين واتفاقى عام ١٩٦٠ ، ١٩٠٧ ، الأولى بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا والحبشة ، والثانية بين بريطانيا والحبشة .

وإذا القينا نظرة عامة على العلاقات بين مصر والحبشة فى القرن التاسع عشر ، نجد أن هذه العلاقات قد تميزت فى الفترة الاولى منها ، والتى سبقت الاحتلال الانجليزى ، بأثر مصر الواضح فى توجيه تلك العلاقات الوجهة التى تريدها على قدر ماتسمح به الظروف رغم التدخل الأروبى فى شئون مصر فى أخريات أيام اسماعيل وبداية عهد توفيق . ولكن منذ أن وقعت مصر فريسة الاحتلال ، لم يصبح مصيرها فى أيديها ، بل انتقلت الى أيد غير أمينه ، كانت ترعى مصلحتها أولا وقبل كل شىء .

ولهذا أرغمت مصر على قبول معاهدة عدوة فى ٣ يونية عام ١٨٨٤ رغم الاجحاف البين بحقوقها . ومن ثم أخذت انجلترا تتصرف فى شئون مصر وفى ممتلكاتها

طبقا لمشيئتها هى ، دون نظر لمصلحة مصر ، فكانت تسترضى بعض الدول على حساب الممتلكات المصرية ، وتقف فى وجه البعض الآخر - لا حرصا منها على أراضى مصر - وإنما لاختلافه معها حول تقسيم بعض مناطق النفوذ . وهكذا أصبحت انجلترا منذ عقدها الوفاق الثانى مع مصر ، والخاص بالحكم المشترك فى السودان فى عام ١٨٩٩ تتصرف فى شئونه كيف تشاء من غير رقيب ولا حسيب .

المصادر والمراجع

أولا — المراجع العربية والتركية :

(١) وثائق لم يسبق نشرها

(٢) مراجع عربية .

(٣) دوريات .

(٤) خرائـــط

ثانيا — المراجع الأوروبية :

(١) وثائق لم يسبق نشرها

(٢) مراجع عامة .

(٣) دوريات

المصادر والمراجع

(أ) المصادر العربية والتركية

الوثائق غير المنشورة

١- دفاتر أوامر وعدها ٢٨ دفترا وتشمل السنوات من ١٢١٧هـ - ١٢٩٧/ ١٨٥٤ - ١٨٨٠م)، وتضم الأوامر الصادرة من والي مصر إلى ديوان الجهادية في كل ما يتعلق بشئون القوات المصرية وسياسة إسماعيل الحربية وهي غير مسلسلة.

٢- دفاتر أوامر عربي، وتشتمل على المراسلات المتبادلة بين الخديو إسماعيل ويوحنا ملك الحبشة، ومنليك ملك شوا، وبعض رؤوس الأحباش بشأن العلاقات بين مصر وأثيوبيا. وهذه الوثائق على درجة كبيرة من الأهمية في بيان سياسة الخديو إسماعيل إزاء أثيوبيا.

٣- دفاتر صادر الجهادية وتأخذ الأرقام من رقم ١ إلى رقم ٥١٢٧ وهي غير مسلسلة وتشمل السنوات من ١٢٦٠ - ١٢٩٠هـ/ ١٨٤٤ - ١٨٧٣م)، وتضم جميع المراسلات الصادرة من ديوان الجهادية إلى الأورط والآلايات المختلفة.

٤- دفاتر صادر تلغرافات بمحافظة مصوع، وتشتمل على المراسلات المتبادلة بين حكمدار عام السودان، بشأن التوسع المصري في السودان، والساحل الشرقي لأفريقيا. وهذه المجموعة تضم أخبار الحملات المصرية على الحبشة، بشكل مستفيض.

٥- دفاتر قيد الأوامر الكريمة الواردة لديوان الجهادية، وتحتوي على مجموعة ضخمة من الوثائق التي أصدرها الخديو إسماعيل إلى ديوان الجهادية فيما يتعلق بشئون الجيش.

٦- دفاتر قيد التلغرافات الواردة لديوان الجهادية، وتحمل الأرقام من ٢٨٥٦ - ٢٩٩٤ وهي غير مسلسلة، وعددها ٢٥ دفترا، وتبين لنا تلك البرقيات ما وصلت إليه حالة القوات الحربية من سوء في أواخر عصر إسماعيل، نتيجة اشتدادا الأزمة المالية، فساد التذمر صفوف الجيش، وكان ذلك باعثا على قيام الثورة العرابية.

٧- دفاتر عابدين، وتضم مجموعة تقرب من الخمسين دفترا وتشتمل على المكاتبات المتبادلة بين الخديو إسماعيل والباب العالي عن طريق ممثله (التبوكتخدا) في الأستانة. ولهذه الدفاتر أهمية كبيرة نظرا لما تلقيه من الضوء على علاقة الخديو بالباب العالي في مختلف الشئون الحربية والسياسية والإدارية.

٨- دفاتر معية تركي، من رقم ٥٢٧ - ٥٨٥، بالإضافة إلى ١٨ دفترا بدون رقم. ودونت في هذه الدفاتر المكاتبات التركية المتبادلة بين المعية السنية ومختلف دواوين الحكومة، ومنها ديوان الجهادية فيما يتعلق بالشئون الحربية.

٩- دفاتر وارد الجهادية، من رقم ٥ - ٤٦٣٨ غير مسلسلة وتشمل المدة من ١٢٦٠ - ١٢٩٠هـ/ ١٨٤٤ - ١٨٧٣م، وعددها ٧٥١ دفترا. وتضم المكاتبات المختلفة الواردة لديوان الجهادية من مختلف وحدات الجيش.

١٠- دوسيه ٣/٥ كتابات واردة من الملك يوحنا إلى الخديو توفيق، ويشتمل على المكاتبات المتبادلة بين الخديو توفيق والملك يوحنا بشأن تسوية مشكلة الحدود التي ظلت قائمة منذ الحملة الحبشية الأولى. ولهذه الوثائق أهميتها الخاصة في تتبع المشكلة والخطوات التي اتخذت في سبيل الوصول إلى تسوية مرضية.

١١- محافظ بحر برا، وتضم المراسلات المتبادلة بين حكمدار السودان ومهردار الخديو، بشأن حملة السير صمويل بيكر، والتوسع في أعالي النيل. وتوضح تلك المكاتبات سياسة مصر بوضوح وجلاء في مسألة ضم مناطق أعالي النيل إلى مصر، والسياسة التي اعتزمت الحكومة المصرية تنفيذها في تلك الأقاليم.

١٢- محافظ الجهادية، من رقم ٧ - ١٢، وقد اشتملت على الأوامر الصادرة من الخديو إلى ديوان الجهادية بشأن العمليات الحربية والشئون العسكرية. ومعظم تلك المراسلات باللغة التركية والبعض الآخر باللغة العربية.

١٣- محفظة سودان رقم١/٥، وتضم وثائق تتعلق بحوادث بلاد الحبشة، ومكاتبات من ملك زنجبار، وأخبار تتعلق بحملة ارندروب على أثيوبيا، وسياسة مصر إزاء التوسع على ساحل أفريقيا الشرقي، وعلاقتها بزنجبار.

١٤- محفظة ٨ سودان، وتضم تقارير وافية عن حملة راتب باشا، وعن تحركات القوات المصرية يوما بيوم وساعة بساعة، وهي عظيمة الأهمية فيما يتعلق بعمليات مصر الحربية بأثيوبيا.

الوثائق المنشورة:

١- اتفاق الحكومتين المصرية والإنجليزية في ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الثنائي وحق تقرير المصير للسودان.

٢- اتفاقية الجلاء بين حكومة المملكة المتحدة وايرلندا الشمالية وحكومة الجمهورية المصرية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

٣- تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

٤- قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتي ١٨٩٩.

٥- معاهدة التحالف بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة الموقعة في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦.

المصادر والمراجع العربية:

١- إبراهيم فوزي (الأميرالاي)، السودان بين يدي غردون وكتشنر، جزءان، القاهرة ١٣١٩هـ

٢- أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، جـ١ ١٩٣١.

٣- أحمد عرابي، كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية (مخطوط) بدار الكتب المصرية ١٨٨٢/٨١.

٤- إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، جزءان (والثالث غير كامل)، القاهرة ١٣١٣ - ١٣١٦هـ.

٥- أمين سامي باشا، العليم في مصر، القاهرة ١٩١٧.

٦-أمين سامي باشا، تقويم النيل وعصر عباس وسعيد، الجزء الثالث (المجلد الأول) القاهرة ١٩٣٦.

٧- أمين سامي باشا، تقويم النيل وعصر إسماعيل (المجلد الثالث) القاهرة ١٩٣٦.

٨- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، جزءان، القاهرة ١٩٣٢.

٩- عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية والاحتلال البريطاني، القاهرة ١٩٣٧.

١٠- عبد الرحمن الرافعي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ط٢، القاهرة ١٩٤٨.

١١- عبد الملك عودة، السياسة والحكم في أفريقيا، القاهرة ١٩٥٩.

١٢- علي إبراهيم عبده، التنافس الاستعماري في أعالي النيل، القاهرة.

١٣- علي إبراهيم عبده، مصر وأفريقيا في العصر الحديث، القاهرة ١٩٦٢.

١٤- عمر طوسون (الأمير)، تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها من ١٨٦٩ - ١٨٨٩.

١٥- محمد أحمد الجابري، في شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله، القاهرة ١٩٤٧.

١٦- محمد صبري، مصر في أفريقا الشرقية، القاهرة ١٩٤٨.

١٧- محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٨.

١٨- محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان (١٨٢٠ - ١٨٩٩)، القاهرة ١٩٥٧.

١٩- محمد فؤاد شكري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٤٩.

٢٠- محمد فؤاد شكري، مصر والسيادة على السودان، القاهرة ١٩٤٧.

٢١- مكي شبيكه، السودان في قرن ١٨١٩ - ١٩١٩، القاهرة ١٩٤٧.

٢٢- نعوم شقير، تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته، ثلاثة أجزاء، القاهرة ١٩٠٣.

الدوريات

- الوقائع المصرية. الجريدة العسكرية المصرية، وهي صحيفة قمرية، بدأ صدورها في غرة جمادى الآخرة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، وقد اهتمت بأخبار الجيش المصري ونظمه وتعاليمه.
- مجلة أركان حرب الجيش المصري، صدرت في عام ١٢٩٠هـ/ ١٠ يوليو ١٨٧٣. وعنت بنشر أخبار الحروب والمعارك التي خاضها الجيش المصري، ونشاط حركة الكشوف الجغرافية، ورسم الخرائط لمختلف أنحاء السودان.

(ب) المصادر والمراجع الأجنبية:

الوثائق غير المنشورة

(١) - British foreign office correspondances. Public Record office.

Foreign office F.O

وتضم الوثائق التي تبودلت بين قناصل مصر الجنرالات بمصر في فترة حكم الخديو إسماعيل وزارة الخارجية الإنجليزية والتي تعلق بشئون مصر السياسية والحربية والإدارية. وكذلك المكاتبات المتبادلة بين سفير بريطانيا بالأستانة ووزارة الخارجية البريطانية فيما يتعلق بشئون مصر، وتلقي تلك الوثائق الكثير من الضوء على سياسة الخديو إسماعيل إزاء بريطانيا، وموقف الحكومة البريطانية منه طوال فترة حكمه إلى احتلالها لمصر عام ١٨٨٢. وتشتمل على الدوسيهات من رقم ٢٤ – ٣٤ وتغطي الفترة من ١٨٦٢ – ١٨٨٢.

(٢) الوثائق الفرنسية المنقولة عن وزارة الخارجية الفرنسية وتشـــتمل هــذه الوثائق على المراسلات المتبادلة بيـــن وزارة الخارجيـــة والفرنســية وقناصل فرنسا الجنرالات بمصر أو سفرائها بالدول الأوروبية بشـــأن المسائل المصرية. وهي توضح سياسة فرنسا إزاء مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتضم الدوسيهات من رقـــم ٤٦ – ٥٩، وتغطي السنوات من ١٨٦٣ – ١٨٨٠.

(٣) الوثائق النمساوية المنقولة عن أرشيف وزارة الخارجية النمساوية.

- Austrian foreign office correspondances, weiner staatarchiv, embassy and consular correspondances 1862 – 1879.

وتضم هذه الوثائق المراسلات والتقارير المتبادلة بين وزارة الخارجيـــة النمساوية وقناصلها الجنرالات بمصر، وسفرائها بـــالدول الأوروبيـــة الخاصة بمصر. وتلقي ضوءا على سياسة امبراطورية النمسا والمجـــر إزاء الدولة العثمانية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، وتغطي الفـــترة من ١٨٦٢ – ١٨٨٢ في ٤٢ ملفا.

(٤) الوثائق الأمريكية

A- Egyptian despatches from the Consulate General of the United States of America in Egypt to the Department of State Washington in 16 volumes, covering the years 1849 – 1879 inclusive.

B- Instructions to the Consuls of the United States in Egypt for the Department of State found in vol. XIV Department of State, Washington, U.S.A. (1848 – 1868).

C- Instructions to the consuls of the United States in Egypt for the Department of State found in vol. XV (1868 – 1876).

الوثائق المنشورة

- Printed Documentary Sources

وهي مجموعة الوثائق الإنجليزية التي صدرت على شكل كراسات متتابعة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتتضمن المراسلات التي تبودلت بين وزارة الخارجية الإنجليزية وحكومات الدول الأوروبية بشأن المسألة المصرية. وهي على درجة كبيرة من الأهمية لبيان وجهة نظر الحكومة الإنجليزية فيما يتعلق بشئون مصر.

- Documents Diplomatiques Français (1871 – 1914)

قامت بنشر هذه المجموعة الضخمة من الوثائق الحكومة الفرنسية بعد الحرب العالمية الأولى، وتضم المراسلات الرسمية التي تبودلت بين الحكومة الفرنسية وحكومات الدول الأخرى، أو بين وزارة الخارجية الفرنسية وممثليها الدبلوماسيين لدى تلك الدول وهذه الوثائق تلقي ضوءا كبيرا على موقف الحكومة الفرنسية من المسائل المصرية، وتصارع النفوذ بينها وبين بريطانيا في مصر.

المصادر والمراجع الأجنبية

- Abbate Dr, l'aFique Centrale ou voyage de S.A Mohamed Said Rocha dans les provinces du Soudan, 1858.
- Aetes diplomatiques et firmans Imperiaur à l'Egypte 1804 – 1879.
- Antonius, George, the Arab Awakening, London 1938.
- Arminjon, P, la situation economique et Franciere de l'Egypte et le Soudan 1911.
- Baer, Gabriel, A history of Landounership in Modern Egypt 1800 – 1950. G. Britain 1962.
- Baker, sir S.W, Ismailia, London 1895.
- Baulin, Lacques, the Arab Role in Africa 1952.

- Blunt, Secret history of the English occupation in Egypt 1922.
- Bowering, J, Report on Egypt and Candia London 1840.
- Chaille – Long, My life in four continents, London 1912.
- Chaille – Long, l'Egypte et ses provinces perdues Paris, 1892.
- Chaille – Long, les trois piophet, le Mahdi, Godon, Arabi, Paris 1886.
- Cattaui, R., le règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes en Egypte, 3 vols. Roma.
- Charles – Roux, F, L'Egypte de 1801 à 1882. T.VI Hist. de la Nation Egyptienne par Hanotaux, Paris, 1936.
- Churehill, W.S., the second world war, London 1950.
- Gromer, the Earl of, Modern Egypt, 2 vols., N.Y. 1908.
- Dodwell, N., The founder of Modern Egypt.
- Douin, G., Mohamed Aly pacha du Caire (1805 – 1807) Le Caire 1926.
- Douin, Histoire du reigne de Khedivie Ismail.
T. III, Le Caire 1936.
- Douin, L'Egypte de 1828 à 1830, Rome. 1936.
- Douin, une mission militaire Française après de Mohamed Ali Pacha, Le Caire 1923.
- Dye, W.E, Moslem Egypt and Christian Abyssinia, or Military science under the khedive in his povefices beyond the borders as experienced by the American Staff. N.Y. 1880.
- Gessi, R, seven years in the Sudan. 1892.
- Hertslet, E., the map of Africa by treaty, 3 vols. Third ed. London 1909.
- loring, W.W., A confederate soldier in Egypt. N.Y. 1882.
- Russell, A. the ruin of the Sudan (1883 – 91).
- Wingate, F.R. Mahdism and the Egyptian Sudan 1891.

قائمة المحتويات